

الذكيُّ رَهِيكُلُ

وتاريخ جيل

١٨٨٨ - ١٩٥٦

د. حسين فوزي النجار

اعلام العرب
١٣٤

الدكتور هيكل وتاريخ جيل ١٨٨٨ - ١٩٥٦

تأليف
د. حسين فوزي البخار



المكتبة الوطنية
١٩٨٨

مقدمة

ما من سيرة تبرز على صفحة التاريخ الا وكانت نتاجا للعمل الكبير الذى قام به صاحبها ، والأثر الفعال الذى تركه بعمله فى الحياة الانسانية ، وبقدر ما يعظم هذا العمل ويعظم تأثيره ، بقدر ما يحفل به التاريخ فيقص خبره ويروى سيرة صاحبه اذ أن التاريخ لا يعنى بغير المتميزين الذين تركوا طابعهم على صفحاته . وكلما امتد هذا العمل أو عظم التأثير كلما احتلت السيرة صفحات أوسع من مدونة التاريخ . .

والعمل العظيم هو ثمرة الحافز أو الموهبة أو هما معا ، وقد يكون وليد المصادفة أو التصميم ، ولكنه فى كليهما لا يعوزه الحافز ولا يخلو من الموهبة ، فالمصادفة حين تدق أبواب الحظ للرجل العظيم لابد وأن تتخير من ذوى المواهب الفذة ممن يحملهم الحافز الى غوارب المجد ، فان دقت المصادفة أبواب الحظ من الهمل لا تلبث على بابه طويلا ، ولكن لتعبره الى غيره من ذوى الهمم والمواهب .

وحيث نحدد الحافز أو الموهبة في حياة صاحب السيرة ، نبحث عن العوامل التي كونت هذا الحافز فنعود بالسيرة الى الاطار الذى نشأت فيه ، ويتحدد هذا الاطار بالزمان والمكان ، فالزمان هو مدى الوقت الذى تمتد فيه حياة أو عمل من حدود الزمان الكلى ، والمكان هو البيئة أو المجتمع الذى امتدت فيه تلك الحياة وهذا العمل من حدود البيئة العالمية ، فحياة الانسان كغيره من مخلوقات الله تتحدد بزمن معين أيضاً ، وفى هذا الزمن المحدد ، وفى تلك البيئة المعينة ، يتم الحافز فى حياة الفرد عملاً تاريخياً يلج به رخاب التاريخ ، وقد لا يثمر ذلك الحافز مثل ذلك العمل فى زمن آخر أو فى بيئة أخرى . .

هذا ما ذكرته فى كتابى « التاريخ والسير منذ عشرين عاماً (١) ولا أجد أصدق منها سمة أو تفسيراً لحياة كحياة الدكتور محمد حسين هيكل وسيرته ، فقد شاء له القدر أن تمضى حياته فى الزمان والمكان المناسبين لمواهبه بل ولخوافزه ، وكان أبرز ما يميزه استقلاله الفكرى فى النظر الى الأشياء وفى الحكم عليها وما كان لهذا الاستقلال الفكرى من أثر على مسلكه ومسيرة حياته واتصاله بالحياة العامة . . اتصالاً قد يحمله أحياناً على الاعتزاز بكبريائه - والكبرياء غير التكبر، فالكبرياء صنو تعالى فلا يتدنى المرء الى ما هو أدنى، والتكبر قرين الاستعلاء ، الذى يبتعد بالمرء عن التواضع ، وإن كان لا يحول بينه وبين الاتضاع لمن هو أعلا ليستعلى على من هو أدنى ، وكان الدكتور هيكل من الكبرياء ما يسمو به عن الدنيا وينأى به عن المداينة أو الملق . وقد يحمله على اتقاء موقف يهز من كبريائه ، يشير اليه فى مذكراته بما كان من هوايته للكتابة وكلفه بها ، وهى موهبته الكبرى ، وكانت ثمرتها آخر مابقى له من حياته حين اعتزل السياسة بعد استيلاء الجيش على السلطة فى يولييه ١٩٥٢ ، فعكف

(١) التاريخ والسير ، المكتبة الثقافية ع ١٢١ فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٤ .

على الكتابة كما بدأها في مستهل شبابه . ويروى من خبر ذلك ، فيقول « وكانت نفسى قد هوت الكتابة في الصحف ، اعتزازا من شبابى بالقدرة على ذلك ، وكنت متأثرا بطريقة الشيخ محمد عبده وبأسلوبه ، فبدأت أكتب مقالات ثم أراجعها ، لكن نفسى لم تطاوعنى على أن أرسلها الى الصحف مخافة ألا تقدرها قدرها الحق ولا تنشرها ، فلما اطمأنتت الى احدى هذه المقالات ، وخلتها تضامى مقالات الشيخ عبده ، نضوت عنى تردى وأرسلت بالمقال الى جريدة المؤيد ، ولم أفكر في الذهاب بنفسى الى الجريدة ، أو مقابلة الشيخ على يوسف صاحبها ورئيس تحريرها ، ولشد ما كان عجبى حين رأيت هذا المقال لا ينشر في حين كان ينشر غيره مما أراه دونها بمراحل ، عند ذلك عولت على الاكتفاء بالكتابة لنفسى ، وعلى ألا أبعث الى الصحف شيئا .»

وانه ليخيل الى انى لو كنت ذهبت بنفسى ودفعت المقال الى صاحب المؤيد أو أحد محرريه ، لوجدت منهم تشجيعا أو توجيها ، لكننى كبر على نفسى أن أقف هذا الموقف ، أو أن أجعل لأحد حكما على ما أكتب ، قد لا يعجبني ، وهذا اثر من آثار ما جبلت عليه منذ نشأتى من انفة وحياة ، انفة عن أن يكون لغيرى حكم على ، وحياء من أن أطلب الى غيرى شيئا كائن ما كان .» (٢) .

الا أن الموهبة تفرض وجودها ، وحين تسفر عن ذاتها تجد من يستجيب لها ويفسح لها الطريق ، وإن حال الحياء بين صاحبها وبين الاعلان عنها ، فحين يسرت « صلة النسب التى تربط بين أسرتنا وأسرة لطفى باشا السيد أن أزوره في الجريدة ، وكان مديرها اذ ذاك أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ودعانى الى مكتبه وشجعنى على الكتابة في الجريدة ، وما كان أعظم سرورى

(٢) مذكرات الجزء الاول الفصل الاول .

يوم ظهر لى أول مقال فيها ! لم يكن مقالا سياسيا ولكنه كان عن حرية المرأة وقد أبدى لطفى باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى . فزاد ذلك فى تشجيعى وجعلنى أنشر فى الجريدة ما أكتبه ، . .

وبقى الدكتور موضع رعاية لطفى السيد وتوجيهه ، وقيل انه هو الذى اختار له دراسة الحقوق وكان يميل الى دراسة الهندسة وأنه هو الذى أشار على ابيه بايفاده الى باريس « لآتم فى كلية الحقوق هناك دراسة الدكتوراه » ، ولعله أول مصرى يتم دراسته فى الخارج على نفقته ، كما كان أول مصرى ينال درجة الدكتوراه ، ولعل للقدر دورا فى مسيرة حياته لا ينكره ، وان لم يقف به دون السعى الى غايته وتحقيق طموحه ، فنراه يستمع الى الشيخ على الهوارى رئيس المصححين بالجريدة حين دار الحوار بينهما حول موقف لطفى السيد ، حين انقطع عن الكتابة فى الجريدة لخلاف فى الراى بينه وبين أعضاء حزب الأمة ، وانسحب من الميدان الى بلدته برقين، تاركاً الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها ، ورأى المحررون أن يتولى الدكتور هيكل كتابة المقال السياسى ، ولس الدكتور هيكل من الشيخ الهوارى « نقدا » للطفى بك ، واثارتنى هذه الاشارة فقلت: أو تحسب لطفى بك فى حاجة الى راتبه الذى يتقاضاه من الجريدة ليعيش ، فيضطر لذلك الى القول بغير رايه ؟! فأجابنى الشيخ المسن اجابة أعجبتنى مع مخالفتها رايى « قال : ان الرزق بيد الله ، ان النمل ودود الأرض يجد طعامه ، ولطفى بك غنى عن الجريدة ، لكن مجابهة الجماعة ليست من الحكمة ! أعجبنى قوله : ان النمل ودو الأرض يجد رزقه » (٣) .

ونراه يستسلم للقدر مرة أخرى حين يعدل عن اجراء عملية جراحية بالكلى ، فيقول فى مذكراته بعد حوالى ربع قرن من ذلك

(٣) المسند السابق .

التاريخ « وليتنى لم أعدل ! أو لعل الخيرة فيما اختاره الله » وكانت وفاته ، حين وافاه الأجل بسبب تلك المعلقة فى الكلى ، التى أغضى عن علاجها فى حينها ٠٠

وقد كان من المحتمل أن يسلك الدكتور هيكل طريقا آخر غير الذى هياه لطفى السيد له وشجعه عليه حتى كان « يقدمنى لأصدقائه قائلا : محمد ابن أخى ، وأشهد لقد أفدت من أحاديثه الكثيرة معى ومن متابعة منطقة فائدة لم أنسها قط » وأن يكون الطريق الذى يختاره مما يتفق مع موهبته وقدراته العقلية والفكرية ، وإن كان من المحتمل أن يقف حياؤه وأنفته دون ماهياه لطفى السيد له .

وقد شاء القدر ، أو الموهبة ، وإن كانت الموهبة هبة مقدورة ، أن تتصل حياته صحفيا وكاتبا وسياسيا بتاريخ جيله أشد اتصال وأن تكون حياته طوال نصف قرن منذ نشرت له الجريدة أول مقال له عام ١٩٠٧ حتى وفاته عام ١٩٥٦ بعض تاريخ مصر أو صورة متكاملة لتاريخ مصر ، لم تكن لغيره من أقطاب جيله ، وشاء له القدر أن يرود الطريق لكل طريق لحقبة جديدة من تاريخ مصر ، كان نبض التاريخ فيها خفاقا سريع الوجيب ٠٠

لندن يناير ١٩٨٤ دكتور حسين فوزى النجار

اللقاء العسير

١

كان اللقاء عسيرا ، فهذا الجيل الذى ولد فى أعقاب الثورة
العراقية ، كان غير جيل الآباء الذى شهد فى شبابه ملحمة الثورة
وغير جيل الأجداد الذى خاض ملحمة الثورة ، فكان لها أو عليها
حين افترق المصريون بين مشايح لها فلفحته نيرانها وبين مشايح
للخديو والاحتلال فنال من بر الخديو ومن رضى الاحتلال ما لاذ به
الى الصمت والخضوع ورعاية المصالح واقتناء العقار والسعى
وراء الثراء .

وخيم شبح من السكينة والهدوء خاله البعض خنوعا
واستسلاما طوال حكم توفيق ، ولم يكن له من الأمر شيء ، فقد
آل كل الأمر الى المعتمد البريطانى يسوس البلاد على هواه ولمصلحة
بريطانيا قبل أى شيء آخر ، وان ترك توفيق يحيى مراسم الحكم
التركى ويتشيع للطبقة التركية ، فقد كان عوناً للطبقة المصرية
الناشئة من الأعيان المصريين لتأخذ مكانها الى جانب طبقة الذوات

التركية ، ولم يشأ الانجليز أن يقضوا على ما كان للطبقة التركية من كيان اجتماعي وان اقتصوا كثيراً من نفوذها في دوائر الحكومة فبقيت لها (ابهتها) وبقي لها جاهها تستعلى به على المصريين ، وتستكف أن يكونوا معها على قدم المساواة ، وأخذت طبقة الأعيان المصريين تنازع طبقة الذوات التركية الجاه وتقلدها في (الأبهة) وتدل عليها بانتمائها الى قصر الدويارة مقر المعتمد البريطاني ، كما تدل الأخرى بانتمائها الى سراى عابدين مقر الخديو موئلا وراعيها. والانجليز بين الاثنين يقربون ويبعدون كما تشاء مصالحهم ، وكما تستهويهم الرغبة في السيطرة والنفوذ على مصر والمصريين(١) ٠٠

وبين الاثنين كان سواد الفلاحين والتجار وكانوا عوناً للثورة العربية ، فلما انتكس أمرها ، انطوا على أنفسهم في غصة ومرارة، وبالرغم مما من به الانجليز على الفلاحين بالغاء السخرة والكرباج فقد بقي احساس الفلاحين كاحساس السواد الأعظم من عامة المصريين مليئاً بالتوجس والحذر بل والكراهية لهذا الحكم الأجنبي الدخيل ، حتى انفجر على يد مصطفى كامل في ضرام ملتهب ، ثم كان حادث دنشواي فأورى فيهم سعار الكراهية للانجليز والاحتلال وكانت الحرب العالمية الأولى واعلان الأحكام العرفية والغاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية ، وتجنيد الفلاحين للعمل في خطوط القتال ونهب محاصيلهم ودوابهم ما كان وقوداً لثورة مصر عام ١٩١٩ .

وبين هؤلاء وأولئك كان رجال الفكر وناشئة المتعلمين ، فاما رجال الفكر وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده ، فقد اجتمعوا على رأى في الإصلاح وبناء التقدم وكان منهم قاسم أمين وسعد زغلول وقتحى زغلول ولطفى السيد ، وكان لهم في السياسة مذهب اختلفوا

(١) انظر كتابنا « على مبارك » الفصل الأخير .

فيه وان اجتمعوا على كراهية الاستبداد او ان يكون الخديو او الاحتلال صاحب النهى والأمر ، وكان فيهم كمحمد عبده وسعد زغلول من كانوا من انصار الثورة العرابية، فلفحتهم نيران الغضب الخديوي، فنفى محمد عبده وسجن سعد زغلول ، ومكث محمد عبده فى المنفى ست سنوات حتى نال العفو وما كان توفيق ليعفو الا برضا كرومر او ضغطه ، ولو ترك الأمر لتوفيق للكان مصير عرابى وصحبه وكل من ناصره الاعداء ولكن الانجليز رأوا غير ذلك فكان النفى ثم العفو حكمة منهم ، علها تقرب ما بينهم وبين المصريين ، او علها تدنيهم من قلوب المصريين اكثر مما تدنى المصريين الى الخديو ، فقد كان هم الانجليز ان يكون المصريون أدنى اليهم مما هم الى الخديو . .

واما ناشئة المتعلمين فانهم قد ولدوا فى ظل الاحتلال ، وحين شبوا عن الطوق ، لم يروا غير الاحتلال جاثما فوق صدورهم وله الأمر والنهى فى بلدهم ، فهم لا يذكرون من مساءىء الترك واستبداد الخديوين الا ما يسمعون من آباءهم ولكنهم يرون سلطان الانجليز وتسلمهم مما لا يدع لهم سبيلا الى رؤية الماضى امام رؤية الحاضر ، ولا يرون الا أن الاحتلال غاصب متسلط لاحق له فى البقاء او التسلط فكانوا هم الجذوة التى اضرمت نار الوطنية ، وكانوا هم الشيعة التى التقت حول مصطفى كامل وتبعته .

وشهدت هذه الناشئة على اريكة الخديوية شابا لم يجاوز الثامنة عشر من عمره يناوىء الاحتلال ، فقد توفى توفيق عام ١٨٩٢ غير محمود ولا مذموم من هؤلاء الناشئة ، وان نقم عليه الآباء الذين شهدوا مسيرة الثورة العرابية ، وخيانتة لها ، وهو ما عبر عنه الشيخ محمد عبده لمراسل صحيفة انجليزية حين سئل عن رايه فى توفيق فقال : « ان توفيق باشا اساء الينا اكبر اساءة لأنه مهد لدخولكم

يلادنا ، ورجل مثله ، انضم الى اعدائنا أيام الحرب ، لا يمكن أن نشعر نحوه بأدنى احترام» (٢) .

خلف عباس أباه توفيق تحذوه حمية الشباب الى ممارسة سلطاته ورات فيه الشيبة الناشئة أملا جديدا فلم يكن لهؤلاء الناشئة عهد بمساوىء الخديويين ومظالمهم ، ولم يروا أمامهم غير الاحتلال يمسك برقاب المصريين ويستبد بهم ، وشهدوا من الخديو الشاب حماسة وغيرة وتصميما على مناهضة الاحتلال وبدأ يمارس سلطاته من غير أن يرجع الى المعتمد البريطاني فاثار غضبه بينما اثار فرحة المصريين فاقبلوا عليه يعلنون فرحتهم به ، ولعلها كانت فرحة بذهاب أبيه قبل أن تكون فرحة بتوليته ، ولعل الشعب بأحاساسه المرهف قد أدرك أن الخديو الشاب لا يمالئ الاحتلال ولا ينوى التنازل عن سلطاته له ، فاقبل عليه يعلن فرحته بأقول ما ض مضموم وشروق أمل ولید ، فلم تمض بضعة أيام على توليته ، وقد توجه لصلاة الجمعة في المسجد الحسيني ، وقد احتشد الناس على الصفيين يحيون موكب الأمير ويهتفون له ، وبلا الحماس بالشباب من الطلاب وغيرهم ممن امتلأت بهم السكة الجديدة أن تقدموا نحو العربية الخديوية واقصوا جياها وجروها بأنفسهم « وأبدى الشعب المحتشد داخل المسجد وخارجه - كما يقول أحمد شفيق باشا في مذكراته - حماسة لا توصف وقد ظهر على سموه عميق تأثره وارتياحه لهذا الروح » (٣) .

ثم كانت أزمة الوزارة الفهمية حين رأى عباس أن يمارس حقه في اختيار وزرائه فأقال وزارة مصطفى فهمي الضالعة مع الانجليز وكلف حسين فخري بتأليف الوزارة الجديدة ، وأحس الشعب أن الخديو يتصدى للاحتلال ولا يلين معه فتحمس له وأيده وأقبلت عليه

(٢) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث « الشيخ محمد عبده » .

(٣) انظر أيضا كتابنا لطفى السيد استاذ الجيل ط ٢ ص ١١٣ .

بسرأى عابدين « وفود الأمة من الأمراء والعلماء والأشراف وأعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وقضاة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وكبار الموظفين والأعيان والتجار من العاصمة والأقاليم » جاءوا مدفوعين بشعورهم لتأييد الخديو في موقفه « (٤) » .

وبعد ذلك بثلاثة أيام في ٢١ يناير ١٨٩٣ ، حضر الخديو عرض رواية « عايده » في الأوبرا فقبل من الحضور بهتافات التأييد ، وعزفت الموسيقى السلام الخديوى وهم يستعيدونه ، والتهتاف يدوى فى القاعة ، حتى أشار اليهم بالجلوس والهدوء . وفى العام التالى كان ما عرف بأزمة الحدود ، حين عرض الخديو فى ١٨ يناير ١٨٩٤ فرقة من الجيش المصرى يقودها ضابط بريطانى فى وادى حلفا وأبدى ملاحظات حول نظام الجند وتدريبهم لم يرض عنها سردار الجيش المصرى لورد كتشنر فأثارت من ثائرة الانجليز ما أثارت من اعجاب المصريين بالخديو الشاب . وان لم ينجح أمام تهديد الانجليز فيما قصد اليه ولكنه حرك عواطف المصريين واحيا فى نفوسهم الأمل فى مقاومة الاحتلال ، وكانت البداية حين اتجه عباس الى الشباب ، فأخذ يستقطب النابهين منهم الى جانبه فما كان يأمل خيرا فيمن شهدوا مظالم جده واستخذاء أبيه ولا فيمن رأوا الثورة العرابية وتشيعوا لها وكانوا فى جانبها أو لم يتشيعوا لها ونأوا عنها . .

ولم يكن مصطفى كامل هو الذى اصطفاه الخديو وجده ، بل لقد اصطفى كثيرين من الشباب ممن توسم فيهم الذكاء والاقدام فعاونهم فى دراستهم وعاونهم بعد الدراسة ، وأوفدهم الى أوربا ، دعاء لحقه كحاكم مصر الشرعى ، ومناوئين للاحتلال فى بقاءه غير المشروع ، وكان ممن اصطفاهم أيضا أحمد لطفى السيد ويعت به

(٤) الرافى ، عبد الرحمن : مصطفى كامل ف ١٦

الى سويسرا لينال الجنسية السويسرية ثم يعود الى مصر ليحرر
جريدة تقاوم الاحتلال البريطاني ٠٠

ولا ننكر فضل الخديو عباس في بعث الحركة الوطنية ، فان
موقفه من الاحتلال قد حرك عواطف المصريين الوطنية بعد سكون
ونم عن فطنة ونكاء في اختياره للشباب دون الشيوخ فهم أقرانه في
العمر ومن اليسير أن يحرك فيهم الطموح والنشاط وأن يستهوهم
اليه خالين من عقد الماضي الخديوي ، فقد شبوا لا يرون امامهم
غير الاحتلال ومساوئه ، ولعله كان ملما بأهوائهم ونشاطهم خلال
دراساتهم العالية فقد عرف أن مصطفى كامل قد أسس جمعية
« الصليبية الأدبية » وأصدر مجلة المدرسة ، وتزعم مدرسة الحقوق ،
وحين زارها الخديو أول ولايته عام ١٨٩٢ كان أول المرجيين به
والقى بين يديه قصيدة مطلعها :

يشري الحقوق بسيد الأمراء كنز العلا عباس ذو النعماء
يشراك يادار العدالة والهدى بمليك مصر وأوحد العظماء

كما عرف أن لطفى السيد قد أصدر مع زملائه في مدرسة
الحقوق « مجلة الشرائع » كما كون جمعية سرية غرضها « تحرير
مصر » (٥) .

الا أن لطفى السيد سار في طريق غير الذى سلكه مصطفى
كامل ، ولم يكن كل منهما في مسلكه الا نبع ذاته وفكره وتكوينه
العقلى والبيئى ، فمصطفى كامل ابن المدينة ، مدينة القاهرة حاضرة
مصر لأسرة نشأت في رحاب الأسرة العلوية وخدمتها ، وان لم تكن
من سلالة الترك الا أن ما ناله أبوه من تعليم قد انتقل بالأسرة من

(٥) انظر لطفى السيد للمؤلف ص ١١١ ط ١ د .

مصاف التجار الى مصاف الموظفين ، فقد كان « على أفندى محمد » والد مصطفى كامل من الضباط المهندسين في جيش محمد على ، وبقي في خدمة الجيش حتى أحيل الى الاستبداد في عصر اسماعيل وعين مهندسا بوزارة الأشغال حتى تقاعد عام ١٨٧٧ بعد مولد مصطفى كامل بثلاث سنوات . وكان أبناؤه جميعا ممن نالوا تعليما عاليا وشغلوا مناصب حكومية ، وأصبح أحدهم وهو حسين باشا واصف وزيرا للأشغال في وزارة ثروت عام ١٩٢٢ .

ومثل هذه الأسرة لا تضمني بحكم الترك ولا تحسن مظالم الخديويين ، ولم يكن أفرادها من الأفندية أو البكوات ممن يدرجون في سلك الفلاحين ، فلم ينلهم من ازدياء الترك للفلاحين نصيب ، وكان احساس المدينة بمظالم الأتراك ومساوئهم دون احساس الريف بمراحل ، فلما وقع الاحتلال البريطاني كان احساس الريف به دون احساس المدينة ، فالاحتلال يعسكر بجنوده في القاهرة وبعض المدن الهامة وضباط الشرطة من الانجليز يعملون في المدن ولا يعملون في الريف . ولطفى السيد ابن الريف شارك أبوه الشيخ سيد أبو على من عمد الدقهلية في الجمعية العمومية التي دعا اليها عرابي لاتخاذ مايلزم من القرارات نيابة عن الأمة بعد أن لاذ الخديو بحمي الانجليز في الاسكندرية ، ومثله يضني بحكم الترك كما بضني بحكم الانجليز ويعنيه تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم أكثر مما تعنيه شخصية الحاكم مادام مصرياً .

فإذا كان مصطفى قد اتخذ جانب الخديو وسار معه الى نهاية الشروط مادام ردفا للوطنية والوطنيين وجلاء المحتلين مقدم عنده على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وهو ناقد على الاحتلال أكثر من نقمته على الحكم التركي . ثم أن نقمته على الحكم التركي ، ولم يكن ناكما عليه ، تطل بنهجه في مقاومة الاحتلال ، وقد كان في نهجه هذا ملتزما بخطين ثابتين هداه اليهما تفكيره ومنطقه ، أولهما

يلتزم بمنطق قانونى فحواه أن الاحتلال الانجليزى تعوزه الشرعية الدولية فقد جاء باعترافه سنداً للخديو صاحب الحق الشرعى فى الحكم وليقر النظام فى البلاد ثم يجلو بعد ذلك ، والمجتمع الدولى وعلى رأسه فرنسا غير راض عن الاحتلال البريطانى لمصر ، والتنافس الاستعمارى مازال محتدم الأوار ، وهو على أشده بين إنجلترا وفرنسا ، بينما ألمانيا وقد فاتها سباق الاستعمار تتطلع الى مثل ما سبقتها الدول الاستعمارية اليه ، وسياسة الباب العالى تقوم على استغلال هذه المنافسات الاستعمارية لصالحها ، وعلى هذا وجد مصطفى كامل فى الساحة الأوروبية وفى فرنسا بالذات ميداناً لحملته على الاحتلال البريطانى ، وحقق فى هذا الميدان أعظم نجاح فاسمع صوت مصر للعالم وإن لم يثمر ثمرته المرجوة .

وفى الجانب الآخر أخذ مصطفى كامل يثير الحمية الوطنية ، وكان خطيباً ملهما وداعياً لا يشق له غبار ، يعرف كيف يثير الناس ويستهوئى اليه الأسماع ويحرك العواطف الى ذكاء واقدام ناديين ، وكان لكلماته فعل السحر تنفذ الى الوجدان وتحرك المشاعر فأحييت فى المصريين موات الأمل وتبعه شباب الأمة جميعاً فى أمل غامر « فلا معنى للحياة مع اليأس ، ولا معنى لليأس مع الحياة » وفى حب كله إلهه بمصر ، نفتت كلماته نشيداً يردده المصريون ، يغنون جميعاً « بلادى بلادى ، لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى ، لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لى وجنانى ، فأنت أنت الحياة ، ولا حياة الا بك يا مصر » .

وكانت نغمة جديدة لم تسمعها مصر منذ خبث نيران الثورة العربية ، هى التى هزت مصر فى ثورة ١٩١٩ فهو الذى أوقد شعلتها فظلت ثورى حتى عم أوارها كل مصر .

وعلى غير ماكان مصطفى كامل فى نشأته وتفكيره وتكوينه

العقلى والبينى كان احمد لطفى السيد ، وليد الريف من الفلاحين الذين يزدريهم الأتراك ويحقرونهم أشد التحقير ، وكان أبوه الشيخ سيد أبو على عمدة « برقين » من عمد الدقلية الذين شاركوا في الجمعية العمومية التى دعا اليها عرابى فى ١٧ يولييه ١٨٨٢ لينوبوا عن الأمة فى ادارة شئون البلاد ، بعد أن لاذ الخديو بالانجليز فى الاسكندرية وانفصم ما بينه وبين الثوار .

وقد قامت الثورة العرابية - كما نعرف - للتححرر من الاستبداد الخديوى الذى ساق البلاد الى الخراب وأدى الى التدخل الأجنبى ، وان بدأت بحركة الضباط المصريين للمساواة بآندادهم من الترك والجرکس ، الا أن جذورها تمتد الى أبعد من ذلك بكثير ، اذ ترجع الى ظهور طبقة جديدة من الأعيان المصريين أتيج لها أن تشارك مشاركة محدودة فى شئون البلاد عن طريق مجلس شورى النواب الذى كونه اسماعيل ليبدو فى نظر الغرب حاكما دستوريا مستنيرا ، وكانت هذه الطبقة المصرية الجديدة قد بدأت تشارك فى الحكم منذ سمح لها سعيد باشا بولاية بعض مناصب السلطة ومنذ سمح للمصريين بامتلاك الأرض بأصدار اللأحة السعيدية عام ١٨٥٨ ، كما سمح بترقية المصريين الى رتب الضباط وفرض التجنيد الاجبارى على الجميع بما فيهم أبناء العمدة والمشايخ ، وخفض فترة التجنيد فجعلها عاما واحدا . كما ترجع الى حركة فكرية جديدة كان رائدها جمال الدين الافغانى ، وغذتها صحافة ناشئة نشيطة وشباب مستنير أخذ يلتف حول داعية الشرق العظيم ، كما كان لامتداد الموجة الغربية الى مصر واتصال مصر بأوروبا ، وظهور طائفة من الشباب تعلم فى الأزهر وفى المدارس الحديثة أثرها البعيد فى ذلك . فقد أخذ هذا الشباب يعنى بشئون بلاده ويبرم بالسياسة العشوائية التى يسير عليها اسماعيل ولا يجد متنفسا لاعلان سخطه على استبداده وجوره

الا في مجالسه وندواته الخاصة التي وجد الافغانى فيها أعظم مندى
لأفكاره وتعاليمه « (٦) » .

وحين صدر عرابى بدعوته « مصر للمصريين » كان يعنى
أن تكون أمورها لبينها ، وأن يكون إبنائها سادة أنفسهم ، ذلك أن
مصر لم تكن ملكا لبنيها بل كانت ملكا لأسرة تحكمها وتستأثر بخيرها
منذ حكمها محمد على وجعل منها ضيعة له ولأسرته وحاشيته ومن
اصطفاهم من غير المصريين ، ولم يكن يرى المصريين « يصلحون -
كما يقول دودول على لسانه - الا لحمل الأثقال وسوق الحمر » (٧) .

ويصور الدكتور هيكل ما كان عليه وضع المصريين تصويرا
بليغا ، فيقول :

« لم يكن للسيادة التركية على مصر أثر ظاهر أو مباشر الا
في تعيينها الخديو صاحب السلطة الشرعية في البلاد بمقتضى
الاتفاقات الدولية ، ولم تكن لهذا التعيين الشرعى صورة عملية
أمامى ، فقد عين خديو مصر عباس حلمى الثانى وأنا أخطو بين
الثالثة والرابعة من عمرى ، فلما بلغت السن التى تقبين فيها الأشياء
للإنسان واضحة ، كان الخديو عباس هو خديو مصر بالفعل ،
والمثل لسلطان تركيا منذ سنوات عدة » .

(٦) المؤلف : احمد لطفى السيد ص ٣٠ - ٣١ ط ٢ .

(٧) Dodwell, Henry : The Founder of Modern Egypt.

أنظر أيضا رفاعة الطهطاوى للمؤلف .

« وقد بقيت د انهاننا ، نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ، ومن حكم الخديويين انفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى الى ثورة عرابى ، فكثيرا ما حدثنا اباؤنا واجدادنا ، وحدثتنا امهاتنا وجداتنا ، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين اشد الازدراء ويحقرونهم اشد التحقير ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب ، وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى : « آخر خدمة الغز علقه » والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن اليهم ٠٠ أما والخديو هو ممثل هذا الماضى الذى زال بتولى الانجليز السلطان والغائب السخرة والكرياح ، فقد كان الناس من أهل الريف ، وكان ابناءؤهم من أمثالنا ، يفزعون اذا قيل لهم ان السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية ، وأن الغز سيتولون الأمر من جديد »

« على أن صورة هذا الماضى المظلم لم تكن بالنسبة لجيلنا أكثر من صورة يرسمها الحديث حكاية من الماضى بعد أن لم يبق فى الواقع منها شىء ، أما الواقع فكان السلطان المطلق فيه للانجليز ٠٠ وكان الانجليز من جانبهم كذلك يزدرون المصريين اشد الازدراء ، ويحقرونهم اشد التحقير ، وان لم يكونوا يضربونهم بالسياط ، كان مفتش الداخلية الانجليزى ، وان صغر مركزه ، يعد نفسه أكبر من كل موظف مصرى ، بل أكبر من الوزير المصرى ، لأنه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى ، وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شىء فى وزارة الاشغال ، فاذا جاء مفتش الداخلية أو مفتش الرى الى مديرية من المديريات أو مركز من مراكز ، ارتجت المديرية وارتج المركز ، واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم فزعا من ملاحظة يبيديها هذا المفتش الانجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كله ، فاذا آن لهذا المفتش أن يغادر المركز أو المديرية ، بعد

أن يمسك مأمور المركز بركاب الجواد الذى يمتطيه حتى يعلو جنب
المفتش ظهره ، تنفس الكل الصعداء وحمدوا الله على السلامة « (٨) » .

وكان لطفى السيد ابن عشر سنوات حين شبت الثورة العراقية
وهى السن التى لاتزول الذاكرة فيها صور الواقع ، وشهد صباه
حكم توفيق واستخداؤه وإيثاره للترك على المصريين وإن لم يكن له
من السلطان شيء ، فلما اقتعد عباس أريكة الخديوية بعد أبيه وبعث
فى الشباب تلك النزعة الجديدة لمقاومة الاحتلال ، وقد شهد لطفى
السيد من أوضاره ومساوئه ماوعته ذاكته من أوضار الخديويين
ومساوئهم ، فغلبته النزعة الى التصدى لما هو قائم دون التفكير فيما
كان من قبل ، فكون جمعية « تحرير مصر » وهو طالب بمدرسة
الحقوق ، فلما عرف الخديو عباس أمرها ، بعث اليه بمصطفى
كامل يقول : « ان الخديو يعلم كل شيء عن جمعيتكم السرية
وأغراضها وأظن أنه لا تنافى بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف
حزب وطنى تحت رئاسة الخديو . فأجبتة : لآمانع عندى من ذلك -
وأبلغ مصطفى الخديو هذا القبول واستأذن لى فى مقابلة سموه ،
وذهبت اليه فتحدث معى سموه عن أغراض الحزب الذى يريد تأليفه،
وطلب منى أن أسافر الى سويسرا لكى اكتسب الجنسية السويسرية
ثم أعود الى مصر لأحرر جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى ، والسبب
فى اختيار سويسرا دون أية دولة ، أن التجنس بجنسيتها قريب المنال
لا يكلف الراغب فيه الا اقامة سنة واحدة بها » (٩) .

ويروى لطفى السيد أن العمل المشترك بدأ بعد مقابله للخديو
فاجتمع نخبة من الشباب النابه فى منزل محمد فريد وألفوا الحزب

(٨) دكتور هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ط ٢
ص ٢١ - ٢٢ .
(٩) لطفى السيد : قصة حياتى ص ٢٥ .

الوطني كجمعية سرية رئيسها الخديو وأعضاؤها مصطفى كامل
ومحمد فريد وسعيد الشيمي يارو الخديو ومحمد عثمان وليبيب محرم
وأنا ، ومن طرائف ما يذكر عن هذا الحزب أن الخديو كان اسمه بيتنا
(الشيخ) ومصطفى كامل (أبو الفداء) وأنا (أبو مسلم) .

وفي سويسرا أدرك لطفى السيد الأجدوى في اعتماد المصريين
على فرنسا وأوربا في حمل إنجلترا على الجلاء عن مصر ، وفي
سويسرا التقى بالقادمين إليها من المصريين ومنهم الشيخ محمد عبده
وصحبه إلى دروس في الفلسفة والآداب بجامعة جنيف ، وغضب
منه الخديو لذلك ومامن شك أنه قد تأثر بالشيخ محمد عبده ، فحين
عاد إلى مصر قدم تقريراً إلى الخديو يقول فيه : « أن مصر لا يمكن
أن تستقل إلا بجهود أبنائها وأن المصلحة الوطنية تقضى أن يرأس
سمو الخديو حركة شاملة للتعليم العام . . وكان هذا هو رأى الشيخ
محمد عبده بعد عودته من المنفى .

ولم يكن أمام لطفى السيد مايقوم به بعد عودته من سويسرا
وانتهيار أمله في الاعتماد على فرنسا وأوربا ، وما كان لديه بديل
لذلك ، لاسيما وأن حجة مصر في الجلاء تقوم على افتقار الاحتلال
للشرعية التي تبرر وجوده مع الاعتراف بالسيادة العثمانية على
مصر وتبعية مصر للدولة العثمانية ، ومازال للخديو في قلوب
المصريين مكان أثير ومازال الخلافة العثمانية هوى المصريين وغير
المصريين في الشرق الاسلامي والدعوة إلى « الجامعة الاسلامية »
تأخذ بلب المسلمين في عالم الاسلام .

وتوالى الأحداث فقلبت موازين الفكر وافضت إلى موقف لم
يخف على أقطاب الحركة الوطنية ولا على النابهين من الشباب وأن
غام أمامهم الطريق وبدأ طريق السكفاح أمامهم طويلاً ، ففي عام
١٩٠٤ عقد الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، وفيه تعترف فرنسا

لأنجلترا بوجودها في مصر كما تعترف إنجلترا لفرنسا بوجودها في
مراكش ، وظهر أثر هذا الاتفاق في نهج مصطفى وفي ميدانه للدعوة
فلم يعد يعتمد على فرنسا وإن بقي له فيها أصدقاء يساندونه
ويشدون أزره ، واتجه الى المصريين ينفخ فيهم روح الوطنية ويبعث
فيهم الأمل ، ويصبرهم بالاتحاد ويضرب لهم الأمثال بأهم سبقاتهم
وكانت دونهم فيكتب لهم كتابه « الشمس المشرقة » عن نهضة اليابان
الجديدة ويؤلف كتاب « المصريون والانجليز » بالفرنسية ويوزعه في
العالم ليعرف حق مصر وكفاحها للاستقلال ..

ثم كان حادث دنشواي صيف ١٩٠٦ وما صدر فيه من أحكام
جائرة وما كان في تنفيذها من همجية جاوزت حدود الظلم والاستبداد
الى حقارة الظلم والاستبداد خسة ودناءة ، وارتفع صوت مصطفى
كامل عاليا يندد بما انحدر اليه حكم الاحتلال من همجية ، وأطاحت
حملته بكرومر وحملت إنجلترا على تغيير سياستها في مصر بسياسة
أشد مكرًا ودهاء . فكانت سياسة الوفاق بين الاحتلال والخديو على
يد المعتمد الجديد « سير الدون جورست » ولكن حادث دنشواي كان
قد أوري لهيب الكراهية والمقت للاحتلال والانجليز . وما كان
للضرام أن يخبو أبدا ..

ولكن الخديو عباس الذي أيقظ مصر من غفوتها وبعث في
الشباب أملا جديدا بقصديده للاحتلال ومقارعتة كرومر واصطفائه
للناهيين ، قد أدركته شيخوخة مبكرة فوهن عزمه وأخذ يستسلم
لكرومر ، ووهنت علاقته بالحركة الوطنية وزعيمها . وأخذ مصطفى
كامل يبتعد عنه ، فما كان الخديو عباس بالنسبة له الا معينا له في
كفاحه الوطني ، وكان عباس يدرك ذلك تماما ويعيه ويعرف أنه
لا ينتمي الا لذاته ، كما كتب بعد ذلك في مذكراته .

وقد أخذ مصطفى كامل بعد سياسة الوفاق يغير من نهجه ومن

خطته ، فبدأ يولى المسائل الداخلية اهتمامه وأخذ يتحدث عن الدستور والنهوض بالتعليم وتقدم المصريين والف الحزب الوطنى ليجمع فيه المصريين على خطة وغاية ، ونظام مقرر ٠٠

وقبل حادث دنشواى كان حادث طابا وفيه احتلت القوات التركية « طابا » داخل حدود سيناء ، وقيل انها ترمى بذلك الى فتح باب المسالة المصرية من جديد لتحمل انجلترا على الوفاء بعهودها فى الجلاء ، وثارت بريطانيا واحتجت على تركيا ، فتراجعت تركيا ، ووقف المصريون ينتصرون لتركيا ويؤيدون موقفها من حدود مصر الشرقية ، كما كان موقفهم عند احتلال الفرنسيين فاشودة عام ١٨٩٨ ، اذ وقفوا بتشيعون لفرنسا بينما احتجت انجلترا عليها باعتبارها فاشودة من املاك مصر وسيرت قوات من الجيش المصرى بقيادة ضباط من الانجليز لاجلاء الفرنسيين عن فاشودة « مما لايمكن تفسيره - كما يقول لطفى السيد - الا بان البلاد ثقل عليها الاحتلال فاصبحت تبغضه وتبغض معه كل ما يأتى به ولو كان فيه الخير لمصر » ٠٠

وكان للمصريين الحق فيما ذهبوا اليه بحسن نية ، فقد ظنوا ان فرنسا كما ظنوا ان تركيا لا ترميان من هذا الا فتح باب المسالة المصرية وحمل انجلترا على الجلاء ، ولكن فرنسا تخاذلت كما تخاذلت تركيا مما صدم المصريين فى املهم فى كل من فرنسا وتركيا .

وادرک لطفى السيد ان الوقت قد حان للجهر برأيه الذى آمن به من قبل ، وقد قعد عنه لا يصدر به الى الراى العام قرابة عشر سنوات ، اما والامل فى فرنسا وفى تركيا قد ذهب ادراج الرياح ، والخديو هو الآخر قد أخذ جانب الاحتلال ولم يبق من سند للحركة الوطنية غير كفاح المصريين انفسهم فقد آن له ان يجهر برأيه ويخوض المعركة بما يراه لمستقبل مصر وخطتها فى الفوز بالاستقلال والحكم

الدستورى معا ، فالاستقلال بغير الدستور يضع السلطة كلها فى يد الخديو فيستبد استبداد آبائه من قبل .

ولم يكن لطفى السيد وحده هو صاحب هذا الرأى ، فقد كان الشيخ محمد عبده على هذا الرأى بدوره فالأمة لا تظفر باستقلالها ما لم تنهيا له بالعلم والتقدم ، وقد رأى الشيخ ما كان من مظالم اسماعيل وتخاذهل توفيق ونزعتهما الى الاستبداد والحكم المطلق ، ورأى مطالب الثورة العرباوية تتمثل فى الدستور ومساواة المصريين بالترك وخيانة توفيق للعربيين مما أورقه النقمة على أسرة محمد على فوصمها بالاستبداد والقسوة وأن محمد على « لم يترك رأسا مصرىا فيه كلمة انا الا قضى عليه » وود الخديو عباس لو استطاع أن ينزعه من منصب الاقتاء ولكنه لم يستطع ..

وبقدر ما عرف وعانى الشيخ من مظالم الخديويين ، فان لطفى السيد ابن الريف يعرف ما عاناه أبناء الريف من ظلم الاتراك ومظالمهم واستبدادهم ، ما يعرفه أيضا من استبداد كرومر وإهماله لكل جوانب الإصلاح والتقدم فى مصر ..

وفى تلك الفترة من تاريخ مصر كان جيل الابناء جيل الدكتور هيكل ومحمود عزمى ومصطفى عبد الرازق وطه حسين والمائزنى هؤلاء الأقطاب الذين درجنا على اثارهم ، وكانوا آباءنا ، يستهدى طريقه فى هذا الخضم من الأحداث والأفكار التى ناشت صباهم واختلف عليها آباؤهم .

وكان اللقاء عسيرا فال موجة الغربية تصفع عقولهم ، وحيرة الفكر السياسى تضعهم هم الآخرين فى حيرة لا تسفر عن رؤية واضحة وحركة التجديد الاسلامى التى يرودها الشيخ محمد عبده تأثير مكامن الهلع عند الأزهريين ، والمجتمع المصرى ينصهر ويتفاعل

وتتقارب عناصره فيقبل أعيان المصريين على مصاهرة الاتراك ، وقد أخذوا ينشدون التفوق والبروز في ميدان الوجاهة والسيادة ، وأقبلوا على التعليم حتى يكون لهم نصيب في وظائف الحكومة ، فقد ارتبطت وظيفة الحكومة لدى المصريين بسيادة الدولة فكانت سبيلا للسلطان ومظهرا للجاه حتى قيل : « ان فائتك الميرى تمرغ فى ترابه » وكانت الأسر المصرية تفضل زواج بناتها من موظف بالحكومة مهما قل دخله على غيره من المشغولين بالتجارة والزراعة ، وكان لكل وظيفة مكانتها وجاهها ، بما لصاحبها من نفوذ وسلطان . ودعوة قاسم أمين لتحرير المرأة يستتكرها الناس ويثور بها الجامدون ولكنها تهز أعماقهم كما تصدع عقولهم فهم في حيرة من أمرهم يقبلون بعقولهم ما ينكره وجدانهم وكانهم في حرصهم على القديم يخادعون أنفسهم في الجديد وكأنما الحنين الى القديم يعسك بعقولهم ، والخوف من الجديد يصددهم عنه ، وان كان للجديد بهجته ورواؤه ، فالحياة لا تعود الى الوراء ، والتغير يفرض وجوده فهو وليد التطور الذى يحكم سنة الحياة ويدفعها قدما الى الامام .

الا ان الحيرة التى كانت تغشى الأذهان ، قد بدأت تزول ، وأخذ الجديد سبيله الى العقل ليصدر عن نظرية واعية ، ولايئى المجددون ودعاة الاصلاح عن التحدى وتسفيه الجهود والحملة على اوضاع الماضى التى تعوق حركة التقدم ، فلم يعد من دعاة الاصلاح والتجديد من يخشى التحدى بعد ان لقى من يصيخ السمع اليه ، وعادة ما تكون الحيرة من قبيل القرد بين قديم يغرب في أعماق اللاشعور وجديد يراه الناس صالحا ولكن الخوف يقعد بهم عن المبادرة خشية الجماعة او عن التحدى خشية المواجهة حتى يبدو خطأ القديم فتزول الخشية ، او يظهر البطل القادر على التحدى « والبطل في التاريخ هو الفرد الذى يصوغ ارادة عصره ويعبر عنها ويبلغها ويجعلها حقيقة واقعة او هو القادر على خلق وعى انساني -

كما يقول ليقيس عندما يصف عظماء الكتاب ، فهو « يمثل - كما يقول المؤرخ الانجليزى ادوارد كار - شيئاً على الدوام ، اما يمثل القوى القائمة فعلاً أو القوى التى يساعد على خلقها » ٠٠

وكان البطل - كما رأيناه - فى تلك الفترة ، مثالا لقوى جديدة تسفر عن نفسها فى ميادين عديدة ، فالشيخ محمد عبده أو الامام - كما عرف - قد وهب نفسه - كما يقول - « لاصلاح العقيدة الاسلامية وتنقيتها مما علق بها من الخرافات والأوهام » (١٠) .

وقد ذكر مايمكن أن يكون مجمل رسالته فى « تحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ٠٠ واصلاح اساليب اللغة العربية ٠٠ والتمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة (١١) ٠٠ ولما توفى الشيخ عام ١٩٠٥ كانت افكاره تصنع عقول الناس بمالا سبيل الى انكاره ٠٠

وفى ميدان آخر جاء قاسم أمين داعياً ومبشراً بحرية المرأة ، فكان مثالا لقوى قائمة فعلاً وقوى عمل على خلقها ، فهى - كما يقول فى مقدمة كتابه « تحرير المرأة » - حقيقة قد شغلت فكره مدة طويلة « كنت فى خلالها اقلبها وامتحانها واحللها ، حتى اذا تجردت من كل ما كان يخلط بها من الخطأ استولت على مكان عظيم من موضع الفكر منى وصارت تشغلنى بورودها وتنبهنى الى مزاياها وتنبهنى بالحاجة اليها فرأيت أن لامناس من ابرازها من مكان الفكر الى فضاء الدعوة والذكر » .

وانه ليعلم ما تثير دعواته الى تحرير المرأة من حملات شعواء فلا ينكص ، وكان فى ثباته مثالا لقوى جديدة يعمل على خلقها ، وكان كتابه « المرأة الجديدة » تفنيدا لحجة

(١٠) التاريخ والسير ، للمؤلف ، ص ٨٤ المكتبة الثقافية .

(١١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح : محمد عبده ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

خصومه وأراء معارضية ، تحدى فيه البطل الاجماع مؤمنا بما يدعو اليه في نظرتة الى الى المستقبل ، وفي رؤيته لواقع لا يصمد أمام القوى الجديدة للتقدم المنشود .

ثم كان البطل في هذا الواقع المرير ثائرا يلهب عواطف الناس ويحيى موات النفوس ، ويبعث الأمل الداوى بعد اليأس المرير ، وكان الواقع من حوله يغذيه بالرجاء القريب ، فالحاكم صاحب السلطان الشرعى يرعى دعوته ويشجعه ويمده بالعون ، وفرنسا ترحب به وتؤيده وتقود صحفها العمد الطوال لمقاتلته وأحاديثه ، والدولة العلية تراه مؤيدا لسلطانها وسيادتها على مصر ، فتخلع عليه الألقاب وتحفه بالتشريف ، وما كان لكل هذه القوى التى تؤيده أن تتقاعس يوما عنه ، أو تتخلى عن تأييده ، أو تغدر بدعوته ، وجاء حادث دنشواى وانتصاره على كرومر فجمع القلوب من حوله ، وحين أدرك البطل أن الدولة العلية أعجز من أن تقاوم الغاصب ، وأن صاحب السلطان الشرعى قد تخلى عنه حبا في الوفاق ، وأن فرنسا قد هادنت الغاصب ولاننت الى الود ، لم تهن لمصطفى كامل قناة ، فقد كانت مصر أغنيته ولمصر نشيده ، فأخذ يغير من نهجه ، وأعلن قيام الحزب الوطنى ليكون ركيزة الكفاح فى الداخل ، وأخذ يتحدث عن الدستور ويدعوا الى نشر التعليم ويشجع انشاء المدارس الأهلية وقيام الجامعة ، وقبل أن يسفر عن نهجه الجديد اخترمه الموت فى قمة الرجولة وروعة الشباب .

أما المعلم فقد جاء لينادى بفكر جديد لا يجد له روادا ولا مستمعين حين تحكم العاطفة العقل أو يحجب الأمل مرارة الواقع أو حقيقته ، وقد رأى الساعة قد حانت ليعلن عن رأيه ، فلا الدولة العلية ولا فرنسا ولا أوربا مما يظن أنها تساعد مصر على انجلترا ولن يحرر مصر الا المصريون ، والتعليم مراقبة الأمة الى التقدم والنهوض ، والمعلم « أحمد لطفى السيد سليل تلك الطبقة التى وقفت

الى جانب عرابى وما زالت تذكر مظالم الخديويين والاتراك الحاكمين فاذا رجع له ولها السلطان فلا امان للمصريين في بلادهم ما لم يكن لهم شأن في حكم بلادهم ، والدستور وحده هو الذى يضع لهم هذا الشأن ، وقد « عقلوا تماما » كما يقول في رد له على كرومر - مضار الحكم الشخصى ، وازدادت كراهيتهم له يوما بعد يوم لاستبداد الحكومة وتقردما بالأعمال العامة ، »

فالدستور قرين الاستقلال كما يرى المعلم ويسفر برأيه هذا على صفحات الجريدة وقد أصبحت لسان حال حزب الأمة أول حزب سياسى ، يقوم في مصر بعد الاحتلال ، وتكون تلك هى البداية في نشأة الأحزاب السياسية في مصر فقد قام حزب الأمة في سبتمبر ١٩٠٧ بعد صدور الجريدة بنيف وخمسة شهور . وفى أكتوبر من نفس العام أعلن مصطفى كامل قيام الحزب الوطنى ، كما ألف الشيخ على يوسف صاحب المؤيد « حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية » سندا للخديو .

ولا تقوم الأحزاب عادة الا في أمة حققت استقلالها واستكملت كيائها السياسى ، أما ما قبل ذلك فأنها تتبين طريقها الى الاستقلال وتجمع عليه وتسعى لتحقيقه صفا واحدا ، فاذا اختلف بينها الرأى ، اختلف فيها الاجماع ، وتضاربت المناهج وازدادت الحيرة ، ولم يعد لمثل تلك الأحزاب سند من اجماع الرأى العام الا أن تعرض للاحتلال ومساوىء الاحتلال .

وقد عجزت هذه الأحزاب عن الوفاء بما قامت من أجله ، فالحزب الوطنى بعد وفاة زعيمه ، وما عاناه خليفته محمد فريد من مطاردة السلطة واضطهادها في ظل سياسة الوفاق حتى هاجر راغما الى أوربا عليه يجد لدعوته ميدانا أكثر حرية وانطلاقا ، وما كان من خلاف بين ورثة مصطفى كامل والحزب الوطنى على ملكية اللواء ،

واصدار جريدة « العلم » لتقوم مقام اللواء ، ثم هجرة عبد العزيز جاويش هو الآخر ، وقد قام على تحرير صحف الحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ، كل هذا كان له أثره فيما أصاب الحزب الوطنى من بلبلة واضطراب .

أما حزب الأمة فقد اختلف أصحابه عليه وصدوا عن تمويل الجريدة ، وان بقى لطفى السيد يحمل لواء الدعوة الى مبادئه وأرائه ، حتى ينس من بقى منهم فى الحزب من تحقيق خططهم فذهب كل منهم الى حاله وانتهى حزب الأمة فى هدوء لم يحس به أحد ، كما ينس لطفى السيد بدوره من السياسة فهجرها وقدم استقالته من الجريدة ، وبقيت بعده فترة ولكنها كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة .

وكانت الحرب العالمية الأولى ، فقضى على كل نشاط حزبي ، وفرضت الحماية البريطانية على مصر ، وعطلت الجمعية التشريعية فلم يسمع لها رأى فى الحماية ، ولم يعد للمعتلين ما يطمنون معه الى نوايا الاحتلال .

وفى تلك السنوات منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين حتى نهايته كان الدكتور هيكل يدرج من سنوات الصبا الى الشباب فقد أتم دراسته بمدرسة الجمالية الابتدائية وحصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٠١ وله من العمر ثلاثة عشر عاما وانتقل الى المدرسة الخديوية ليتم بها دراسته الثانوية أو التجهيزية كما كانت تعرف حينذاك وحصل منها على البكالوريا عام ١٩٠٥ ، وأزمع السفر الى انجلترا لدراسة الهندسة ، وفى ذلك العام توفى جده، وجاء أحمد بك لطفى السيد للعزاء ، وجرى الحديث فيما جرى حول الاتجاه الذى يختاره محمد لدراسته ، واختار له لطفى السيد دراسة الحقوق على غير ما كان يرى الشباب الطموح الى السفر ، ونزل الشاب على رأى استأذنه بعد أن وعده أبوه بأن يبعث به الى الخارج للحصول على الدكتوراة بعد اتمام دراسة الحقوق فى مصر .

تري اكان الدكتور هيكل يهوى دراسة الهندسة عن رغبة وميل
أم كان ما يتمتع به مهندس الري في الريف من وجاهة السلطة ،
وسلطان الأمر والنهي ، هو الذي يجذبه اليها ، ولكنه كما يقول
كان « شديد الميل لدراسة الأدب العربي والاطلاع على قديمه وحديثه ،
بقدر ما يسمح ادراكه ، وهذا الميل المبكر يجعله أقرب الى دراسة
الحقوق منه الى دراسة الهندسة ، ولعله كان يرى في دراسة الهندسة
وسيلة للسفر الى الخارج ، فلما وعده استاذاه بأن يتم دراسته
للدكتوراه في الخارج نزل على رأيه واستجاب له .

وانتقل هيكل الى مدرسة الحقوق ، «وليس له كما يقول - في
أمور السياسة ولا في أمور الاجتماع رأى مكن ، ولكنه كان لا يرى
الرأى مالم يحصه ويتبين حقيقته ، وكانت الأمور مازالت غائمة
تعجم على فكر ذكي لا يرى الرأى حتى يضعه على موازين العقل
والمنطق والفكر ، وكان يرى الصورة ولكنه لا يصل فيها الى رأى
قاطع ، ولغل ذلك كان بعض صور الحيرة التي تعصف بشباب ذكي
نشأ نشأته وكانت له مثل تربيته وبيئته ، فقد ولد لأبوين من صميم
الريف المصرى في ٢٠ أغسطس ١٨٨٨ والقرن الماضى يضىء بآخر
زيالاته وكان أبوه حسين أفندى سالم هيكل سيد قومه وعشيرته ،
أحد أفراد هذه الطبقة المصرية التي أخذت تسود الريف المصرى وترث
ما كان للطبقة التركية الغالبة من ثراء ونفوذ يعززهما جاه العشيرة
وعصبية الأسر الريفية الكبيرة .

والطفل حين ينشأ في مثل تلك الأسر الريفية التي تعيش حياة
أقرب الى حياة القبيلة ، يحس بعصبية الأسرة احساسا تاما ، وحين
يكون الأب الأكبر لسيد العشيرة ورب الأسرة يرى من رعاية الأب
واكبار الأسرة ما يؤهله لزعامتها بعد أبيه ، فنراه يدعى الى مجالس
الكبار يستمع اليهم ، وقد يشاركهم الحديث فتتكون شخصيته وتنمو
منذ الصغر وتتفتح رجولته واعتباره لذاته قبل الأوان ، ويتمى

شعوره بالمسئولية احساسه بكيانه وسط الأسرة ، ويغذيه احساسه بكيانه هذا بنوع من الأنفة والحياء ، أنفة يراها هيكل بعض ما جبل عليه منذ نشأته : « أنفة عن أن يكون لغيري حكم على ، وحياء من أن أطلب الى غيري شيئاً كائن ما كان » .

وقد بقيت تلك الأنفة وذلك الحياء يلازمانه طوال حياته تنم عنهما - كما نرى من سيرته - مواقف كثيرة ، كما بقيت طبيعته الريفية كامنة فيه بكل ما فيها من نقاء ، وما للاتصال فيها من طبائع المروءة وسمات الترفع ، وانه ليصف تلك البيئة فيقول :

« كان أبناء الريف المصري يعيشون الى أوائل هذا القرن العشرين عيش قبائل البادية ، أو عيشا يشبهه ، كان لكل أسرة في الريف زعيم أو شيخ يرجع الأمر اليه فيما جل ودق من أمور هذه الأسرة ، وكانت كل قرية تدين لزعيم أكبر أسرة فيها بالطاعة ، فهو للجميع أب يرجع الكل اليه ، ويذعن الكل لرايه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عطا على الجميع ومعونة للجميع ، وكان لأبناء هذا الريف من الصفات ما ألف المؤرخون نسبته الى البدو : المروءة والشهامة والكرم والحرص على الثار ، ثم كانت كراهية الحاكم البعيد عنهم أصيلة في نفوسهم ، لأن هذا الحاكم كان أجنبيا عن البلاد » (١٢) .

والى جانب ما أورثته هذه النشأة من أنفة وحياء فقد أورثته استقلالا في الرأي ، فلم يكن يستهويه أن يتشيع لرأى مهما بلغ الاجماع عليه مالم يتبين الحقيقة من أمره ، والأمور من حوله تضاعف من حيرته ، فقد رأى من موقف تركيا في طابا وحديث اللواء والمؤيد « عن قوة الباب العالي الحربية وقدرته على أن يكبح جماح

(١٢) مذكرات في السياسة المصرية - ج ١ ص ١٤ .

انجلترا في هذه الناحية من الأرض ، فلما انتهى الأمر بتراجع تركيا صدرت اللواء والمؤيد وغيرهما من الصحف تصف « تراجع تركيا بالحكمة والكياسة وبأنه دليل القوة لا دليل الضعف ، حينذاك أيقنت أن المنطق كما أفهمه ليس منطق هذه الصحف وأصحابها ، ولم أر في هذا المنطق ما يدفعني الى متابعتها في الحديث عن سياسة مصر ، واعتقدت أن ما تقوله ليس الا من سبيل المظاهرة ، شأنه شأن ما كانت تقوله عن موقف تركيا في مسألة طابا ، ووقفت لذلك موقف الباحث عن الاتجاه الصحيح الذي يجب الأخذ به عن اقتناع وبينة » (١٣) .

ومثل هذا الاستقلال في الرأي أدعى الى الحيرة في أمر يتشيع له المجموع ، وقد واجه حيرة اجتماعية حين دعا قاسم أمين الى تحرير المرأة ورآه على الحق ، بل ان ما يقوله من البديهييات ، فيعجب لموقف الذين ناوءوه ووقفوا في وجهه ، كمثّل ما كان من حيرته السياسية في مسألة طابا « ولم تكن هذه الحيرة الاجتماعية أقل تأثيرا في نفسى من الحيرة السياسية ، فقد بدأت أشعر أن متابعة الجماهير هي الطريق السهل ، ولكنها تؤدي أكثر الأمر الى الخطأ » (١٤) .

ولكنه يستقيم في حيرته الاجتماعية على رأى قبل أن يستقيم على رأى في السياسة ، فيكون أول مقال ينشر له عن « حرية المرأة » . ونراه لا يسفر عن رأى في السياسة وان استقام له رأى فيها ، فلم يتابع ماذهب اليه زملاؤه في مدرسة الحقوق من اتهام الجريدة وحزب الأمة بممالاه الانجليز ، « فقد كانت الجريدة تنادى

(١٣) المصدر السابق ص ٢٦ .

(١٤) المصدر السابق ٢٧ .

بسلطة الأمة وتطالب بالدستور وبالحرية الفردية . وكانت لذلك ذات نزعة لا شيء فيها من تأييد سلطة الخديو ، ولا من تأييد سلطة الانجليز ، زد على ذلك أنها لم تكن تؤيد تبعية مصر لتركيا « وكان مشربها هذا غريبا عند الجمهور ، لكنه لم يكن فيه شيء من الغرابة عند الصفوة المتعلمة تعليما عاليا ، والتي تريد لمصر استقلالاً وحرية نيابية » . ٠٠

الا ان دعوة الجريدة للدستور تثمر ثمرتها وتتابعها عليها الصحف الأخرى « وكم من مرة كنا ، طلاب الحقوق ، نعلو سطح مدرستنا المجاورة لقصر عابدين نهتف : « الدستور يا أفندينا » أو نقف على أفريز الشارع عند قدومه من قصر القبة الى قصر عابدين لتحيته وللهتاف للدستور في مواجته » (١٥) .

ونرى من تأثير لطفى على اتجاهاته الفكرية والثقافية مايفوق تأثيره على اتجاهاته السياسية وإن كان على مذهبه السياسى ، فلم يكن فى استقلاله برأيه يسلم الا بما يرى أنه الحق عن تفكير وروية واقتناع . فكم خالف استاذة فى كثير من المواقف « ولقد ظلت كذلك معه من بعد ، لا أومن الا بما اقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة الا بما أومن به » . ٠٠

وقد أخذ هيكى على استاذة ما أبداه من حزن ولوعة لوفاة مصطفى كامل ، فقد ذهب غداه مشهد الزعيم الشاب الى سراى البارودى مقر الجريدة ليجد استاذة « وقد ارتدى السواد واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف وكأنه مفجوع فى أعز الناس عليه وأقربهم اليه ، ووقفت مبهوتا أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن ألفت من قبل مثله ، لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث مآثم تجرى

(١٥) المصدر السابق ص ٢٠ .

فيه العواطف أدمعا أو ما يشبه الأدمع ، فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر ذلك اليوم ، رأيت لطفي أول داع لاقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطني ، ولم يسعفني منطقي الشاب بما يرضاه عقلي تفسيراً لما رأيت وما سمعت ، ولم أستطع أن أقنع نفسي بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما في نفسي حتى أفضيت به الى لطفي بعد أيام ، فابتسم قائلاً اننى لا أزال شاباً لا أقدر مثل هذه المواقف ، ولم يقنعنى قوله ، لأننى لا أستطيع أن أغير شبابى أو أقنع نفسي بمنطق غير منطقها ، ..

ولا نرى للحيرة مكاناً في هذا الموقف ، ولا نرى فيه مخالفة للمنطق كما ذهب هيكى فى تفكيره ، ولا أرى فيه ما يبهت شباباً نشأ فى ريفنا على ما نعرف من أهل الريف فى مثل تلك المواقف التى تعلو فيها المجاملة على الاحن ويغلب فيها الواجب خلاف الرأى . ولقد كان مصطفى كامل ملء السمع ملء البصر ، وحرك من عواطف المصريين وآمالهم ما لم يكن لغيره أن يحركه ..

وما كان للحيرة اذا ما استقامت على رأى ان تجمد على نهج تضيق فيه النظرة الحقيقية لواقع الأشياء ، فليس فيما نرى خلاف فى الغاية والمرمى بين ماذهب اليه مصطفى كامل ولطفي السيد وان اختلف بينهما الطريق الى الغاية فكل ينشد الخير لمصر وكل ينشد لها الاستقلال والحياة الحرة الكريمة ، وقد استطاع مصطفى كامل ما لم يستطعه غيره فى بعث روح مصر ويقظة شعبها ، وما كان لطفي السيد فى موقفه الحزين لوفاة مصطفى كامل الا مصرياً خفق قلبه بما خفقت به قلوب المصريين جميعاً ، وما خفق به قلب صنوه قاسم أمين وكان على خلاف مع مصطفى لعله كان أشد مما كان بين لطفي السيد ومصطفى كامل ، وقد كتب قاسم أمين يقول أن يوم الاحتفال

(١٦) المصدر السابق ص ٣١ ، ٣٢ .

بجنازة مصطفى كامل كان هو اليوم الذى رأى فيه قلب مصر يخفق للمرة الثانية ، أما المرة الأولى فكانت يوم تنفيذ حكم دنشواى ، ففى هذا اليوم « يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء ، فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر بفرقة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها الى جميع أنحاء القطر ، هذا الأحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هل الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة ، هو الشعاع الذى يرسل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة ، هو المستقبل ، ..

ولا نرى هيكلا لا مدركا لهذا الواقع فنراه فى ترجمته لمصطفى كامل يقول : « لم يكن عجيبا أن يحرك مصر من أقصاها الى أقصاها الحزن لوفاة الزعيم الشاب ، فقد جاء به القدر فى فترة من فترات حياة هذا الوطن حين بدأت الأمة تنسى مظالم الماضى أيام حكم اسماعيل وتشعر بشدة وطأة الحكم البريطانى .. فى هذه الفترة التى شعرت فيها الأمة بالحاجة المعنوية للعزة القومية وللكرامة الانسانية ، بعث القدر مصطفى بشيرا بهذه الحاجات السامية رفيع الصوت عالى الكلمة طلق اللسان قوى الجنان حلو الأسلوب يتغنى لقومه بما تشعر به نفوسهم فى غور أعماقها ، فكان طبيعيا أن يلتف الظمأى حول هذا الورد من الكلام السائغ يسمعون عنده الأناشيد التى تطرب لهم نفوسهم وتهتز لها قلوبهم ، ويجد فيها شعورهم الحبيس منفدا ومتنفسا .. »

« لذلك كان جزاء وفاقا أن تحزن مصر على شاعر الوطنية العظيم مصطفى كامل ، وكان حقا أن يرى قاسم أمين فى وحدة هذا الشعور بفقد الزعيم الشاب الذى كرس حياته ليتغنى باسم مصر وليعلن أنه وهبها حياته ، وحدة فى الأمل الكبير بمستقبل زاهر » (١٧) .

(١٧) هيكل : تراجم : مصطفى كامل باشا .

وكان بين ما رآه هيكل من موقف لطفى السيد عام ١٩٠٨ وما كتبه بعد ذلك في ترجمته لمصطفى كامل عام ١٩٢٩ من السنوات ما خفف من حدة الشباب ، وقد التمس لطفى السيد له العذر . .

ولا ترى في ذلك الا نوعا من الحيرة التى ألت بهذا الجيل من الأبناء الذين درجوا الى الحياة في زحام من الرؤى والأفكار التى تتناقض وتتصارع ، ففى حمى هذا الصراع الفكرى يسود من التعصب لرأى ما يقابل التعصب لرأى مخالف .

وقد رأى هيكل من معالم تلك الحيرة ما بقى قائما حين بدأ يكتب مذكراته فى السياسة المصرية عام ١٩٤٨ فنراه يقول :

« فمصر تتأرجح حتى اليوم بين العقليتين العربية والغربية ، تتغلب احدهما حيناً ، وتتغلب الثانية حيناً آخر : تتغلب العقلية الغربية فينهض الفكر الحر ، وتنتشر النظريات العلمية ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الدينية نفسها ، وتتغلب العقلية العربية حيناً ، فتتحكم العاطفة ، ويسترد الماضى سلطانه ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الجامعية المدنية نفسها ، وهذا التأرجح يحدث حيناً بعد حين ، ويثير مناقشات حادة ، لها حتى اليوم أثرها الواضح فى اتجاهاتنا العامة ، ويرجو كثيرون أن يوفقوا الى صيغة تؤدى الى اندماج العقليتين ، ولكنهم لم يصلوا بعد الى ما يريدون » (١٨) .

ومهما تبلغ الحيرة بالانسان فان حوافزه تنزع به الى شىء ما يبقى قابعا فى حنايا اللاشعور حتى يقذف به الى السطح ما يثير ، ويكشف عن ملامحه وخفاياه .

(١٨) مذكرات : ح ١ ص ١٥ .

وكان ما يثور به وجدان الآباء وما يكمن في حنايا اللاشعور من ضمائرهم غير ما يثور به وجدان الأبناء ، فإذا كان من الآباء أولئك الذين شهدوا الثورة العرابية وعانوا مظالم الخديويين من أبناء الفلاحين من يرى حكم الاحتلال خيرا من حكم الخديويين ، فإن جيل الأبناء من الفلاحين لا يرى غير الاحتلال ومساوئه وإن سمع عن مظالم الخديويين ، فإنه لا يرى الاحتلال أقل سوءا من الخديويين ، ولتكن جفوته للاثنتين جفوة من لا يرى منهما غير السوء ، وما كان لعبد أن يختار سيده ، فإن الأمة المستعبدة يحكمها القوى ، فإن هي تابعت وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد أو شأن البغي وأنا أرى بمصر أن تكون عبدا أو بغيا .^٠ وهى عبارة قالها هيكل لاستاذة لطفى السيد ، على ما كان من اكباره له ، عندما أخذ لطفى السيد يكتب فى الجريدة مؤيدا الحلفاء ، « وأنه يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا واعتدائهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد » وكان الرأى العام فى مصر يتشيع للألمان بينما ذهب لطفى السيد يدعو « لمؤازرة انجلترا وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس . . . وإذا وجب ، احتراماً لاستقلال مصر التزام الحياد فى الحرب التركية الايطالية ، فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى » (١٩) .

كان ذلك هو وجه الخلاف بين التلميذ واستاذة ، على ما كان للاستاذ من مكانة فى نفس تلميذه ، وما كان للتلميذ من الاعزاز والايثار عند استاذة . وكان الاستاذ يأمل أن يظفر رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من الانجليز أن « يصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت انجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام » . . .

(١٩) مذكرات ص ٥٧ .

وكانت المقطم قد أخذت تروج لفكرة رأها ميكل « غاية في
الخطورة ، تلك أنه اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول فانها
تختار انجلترا ، ورأيت الجريدة تكتب ، وان كانت مخففة في هذا
المعنى ، فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فاذا لم يكن السبيل
اليه ميسورا ، وكان لابد لها من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا
خير أمة ترضاها مصر ، صحيح أن هذا الكلام لم يكن يكتبه لطفى ،
ولكنه كان ينشر في الجريدة ، وهو مسئول عنه » (٢٠) .

والفرق بين التلميذ والاستاذ أن كلا منهما يصدر عما يثور في
جوانحه ، ولكل منهما من كوامن اللاشعور ما يسفر عن حقيقته فيما
يثور به شعوره ، فقد عاشا كلاهما حقبتين ان اقترب الزمن بينهما
الا أن لكل حقبة منهما مؤثراتها ومعالمها المتباينة ، وان لم يكن لهذا
التباين اثر في تقدير كل منهما للآخر ، ولا في مكانة كل منهما من
الآخر ..

ولم يكن لجيل الأبناء من الصوت ما يعلو على جيل الآباء فلما
كانت ثورة ١٩١٩ انفرد بزعامتها الآباء ووقف الأبناء يتطلعون الى
مكان بينهم .

(٢٠) مذكرات ص ٥٦ .

اليقظة والاستواء

٢

نشأ هيكل في رحاب القرية وفي أسرة لها مكانتها وزعامتها في قريتها وفي القرى المجاورة لها فقد اتصلت العلاقات بين أعيان الريف في الأقليم الواحد ، وقد أتيج لهذا الريف الذي نشأ فيه هيكل في منطقة تقع على تخوم الشرقية والدقهلية كانت تتبع مركز السمبلوين أن ينجو من أوضاع الاقطاع الملكي ، فكان زمام القرى من الأراضي في كفر غنام وبرقين وكراش والعصايد ومناحريت ودير ب نجم ملكا لأصحابها ، وان أحاطت بتلك المنطقة التي أطلق عليها أصحابها اسم بلاد الجزيرة لخصب تربتها وجودة زراعتها ، تفاتيش الأمراء في كفور نجم وهريبط وشاوة ، وهي تفاتيش تتعدى مساحتها آلاف الأفدنة وتضم قرى عديدة لا يملك أهلها قيراطا واحدا من زمامها .

وقد نشأت في هذا الريف في قريتي اكراش ، وكنت أرد نجاتها من طمع الملك الى بعدها عن الطرق الرئيسية للمواصلات ، وقد ظلت قريتي اكراش الى عهد قريب بعيدة عن أي محط للمواصلات العامة بضع كيلومترات فكنا نمتطي الدواب اذا أردنا سفرا الى أقرب

محطة للمواصلات وكانت لقطار الدلتا من الزقازيق الى السنبلالوين مارا بدير نجم ومن دير نجم الى ههيا مارا بقرية الشوبك البعيدة عن قريتي بثلاثة كيلومترات . وكانت تلك القرى دائرة انتخابية واحدة تعاورها نواب حزب الوفد ونواب الأحرار الدستوريين ، وكان الدكتور هيكل كما كان لطفى السيد من قبل ممن خاضوا معاركها الانتخابية ، لطفى السيد للجمعية التشريعية وهيكل لانتخابات مجلس النواب . وكانت قرية هيكل (كفر غنام) كقريتي اكراش تبعد عن اقرب محط للمواصلات بمسافة تقطعها الدواب في نصف ساعة او تزيد وفي هذه القرى التى نجت من أضرار الجفاف والتفاتيش الملكية تبرز مكانة الأسرة الكبيرة وزعامة كبير الأسرة والبيت الكبير يرده أهل القرية جميعا ، فصاحبه أب للجميع « يرجع الكل اليه ويذعن الكل لرايه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عظفا على الجميع ومعونة للجميع .. كما يقول الدكتور هيكل في وصف نشأته وفيما جاء في وصفه للريف في قصته « زينب » ..

ولم يكن التعليم قد امتد الى القرى امتداده في الوقت الحاضر ولم يحظ بالتعليم فيها غير قلة من أبناء الأعيان ، فاذا يعثوا بأبنائهم الى مدارس فليس امامهم غير القاهرة .

وما كان الاحتلال بدوره حريصا على التعليم فحد منه وألغى المجانية وضرب عليه المصروفات ، فلم يرده الا من كان قادرا على نفقاته من الإقامة في القاهرة لأبناء الريف وأداء المصروفات المدرسية المقررة ، ثم أوقف البعوث الى الخارج ، وأصبح التعليم قاصرا على اعداد موظفى الدولة ..

وكان أبناء الريف ممن يلتحقون بمدارس القاهرة يعودون الى قراهم لقضاء العطلات المدرسية فيقيمون بها طوال (المسامحة) الصيفية لا يعملون شيئا غير تزجية أوقات الفراغ فيما يحبون من

لهو ومتاع ، فلا يطوفون بمزارعهم الا لاهين او متفرجين ولا يشاركون
في الفلاحة الا متفرجين او مشرفين على بعض ما يحلو لهم من سير
العمل ..

وقد نشأ هيكل في بيئته تلك يقضى عطلته الدراسية بقريته كفر
غنام صيف كل عام ، وكان له مزاجه الخاص ، كما يقص على
الأستاذ سالم محمود نجم الدين هيكل زوج شقيقته ، وكما عرفت
من أبي وكان قد التحق مع أخوته بعده بقليل بمدرسة الجمالية
الابتدائية ثم الخديوية زملاء لأخوة هيكل الصغار محمود وجمال
ونعمان هيكل ومنهم من أتم دراسته العالية ومنهم من وقف عند نهاية
المرحلة الثانوية مفضلا الحياة كأعيان الريف ، وكانت لها من
جاذبيتها حينذاك ما يفوق جاذبية الوظائف الحكومية ..

لم يكن هيكل يقبل على الحقل كما كان يحلو لبعض التلاميذ
من أبناء الريف حين يمضون أوقات فراغهم في الحقل يشاركون
الفلاحين فيما يجدون فيه متعة وتسلية لهم ، فقد كانت ملكاته الذهنية
تفوق ملكاته اليدوية ، فكان يقضى وقته في القراءة أو الكتابة أو في
النظر الى طبيعة الريف أكثر مما يفضيه في أي مسلة أخرى ، فيصدر
مجلة للقرية دعاها ، الفضيلة ، يطبعها على (البالوطة) ثم يوزعها
على القراء في كفر غنام وما جاورها من القرى الأخرى ..

وكان شغفه بالريف كشغفه بالقراءة والكتابة يطوف به مغرقا
في تأملاته ، يستجلى مفاتنه هيمانا بكل مواطن الجمال فيه ، يحسه
في غناء العذارى حين يقبلن على جنى القطن ، ويراه في (الموردة)
حين ترد الصبايا ملء جرارهن ، ويستصبحه في وجوه الجميلات من
بنات الريف وقدودهن المياسة تحت جلابيبهن السوداء الطويلة .

وتظل هذه الصورة - صورة القرية والحقل وكيان الأسرة -
محفورة في ذهنه وتكون قصة (زينب) رجع هذه الصورة في نفسه

جميعا ، حين يشتد به الحنين الى الوطن - « والحنين وحده - كما يقول - هو الذى دفع به لكتابة هذه القصة ، ولولا هذا الحنين ماخط قلمه فيها حرفا ولا رأت هى نور الوجود » وزينب هى قصة شبابيه ، اراها تمثل شبابي تمثيلا صحيحا وان فيها لذلك كثيرا مما أحب ، سواء لأنه دخل عالم الذكرى حتى لأعجز ان حاولت استعادته ، او لأنه يمثل أحلام الشباب وخيالاته مما أبسم اليوم له ، كما أبسم لما أسمع من خيالات وأحلام لشبان هم اليوم فى مثل سننى يومئذ ، ولأنه بعض عزم الشباب ومضائه ، هذا العزم الذى لا يعرف المستحيل بل يعرف كيف يتغلب على كل مشقة ويذلل كل عقبة ويستسهل كل صعب ويحقق كل خيال ، او لأنه يشدو بموسيقى الصببا الحلوة العذبة المنبعثة من كل موجود فى الأرض او فى السماء ، والتي تتغنى بأهازيج الحب والوجد كما يعرفها الصببا خالية من كل ما يفجع ، طائفة على أجنحة من الأمل الى جنات فيحاء كل مافيها ورد وريحان وهور بل ان الفجائع الشبباب لشعرا له روعته وموسيقىات ، هذا وغيره من صور الصببا المرسومة فى زينب يمثل شبابي ، ولذلك أحن اليوم اليه حنين القلب الى مثنوى محبوب ذهب ولن يعود ، ٠٠

وحين يؤوب أبناء الريف الى مدارسهم فى القاهرة بعد العطلة المدرسية ، فليس لهم ثمة اهتمام بغير دروسهم ، نهم عاكفون عليها عكوفنا تاما ، ولم يأخذوا بحظ عملى فى التوجيه السياسى - كما يروى هيكلى فى مذكراته : « فلم يكن يدور بخلد أحد فى المدارس الثانوية ، تلاميذ وأساتذة ، أن يدعو الى اضراب لغرض سياسى ، ومن ذا يدعو وكثرة الأساتذة فى هذه المدارس الثانوية كانت من الانجليز ، فقد كانت العلوم كلها ، خلا اللغة العربية طبعا - تدرس بالانجليزية ، كانت الرياضة حسابا وهندسة وجبرا ، وكانت الطبيعة والكيمياء ، بل كانت الجغرافيا وكان التاريخ ، ومنه تاريخ مصر وجغرافيا مصر ، تدرس كلها فى المدارس الثانوية باللغة الانجليزية ،

بل كان بعض هذه العلوم يدرس باللغة الانجليزية في المدارس الابتدائية ، لم يكن طبيعيا ، وهذه هي الحال ، أن يدعو أستاذ الى اضراب ، ولم يكن طبيعيا تبعا لذلك أن تتكون من التلاميذ هيئات علنية أو سرية تدعو الى نشاط سياسى يكون الاضراب مظهره ، .

وكانت مصر حينذاك وفي أعقاب الاجتلال ، تمر بفترة من المخاض السياسى العسير ، ولم تكن تيارات السياسة - كما يقول هيكل - « لتلتقى عند أمر يجمع الكل عليه ، فيكون صيحة للشباب والجمهير ، اللهم الا البرم بسطان الانجليز المطلق في حكم البلاد ، لكن الوسيلة للتخلص من هذا السلطان كانت موضع خلاف شديد » .

ولعل السياسة لم تكن مما تعنى هيكل أو تهمة في تلك الفترة ، حين حصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٠١ ، وحين انتقل الى المدرسة الخديوية الثانوية ، « ولم يكن يومئذ - كما يقول - قديرا على تتبع اتجاهاتها ، أو ادراك مراميها » وما كان يشغله وقتها . غير دروسه ومدرسته .

وبينما نراه لا يحفل بالسياسة وأمورها ، لفت نظره وانظار الناس جميعا ، وأثار ضجة لم تفتتنا نحن الصغار يومئذ ، ذلك أن قاسم بك أمين المستشار بمحكمة الاستئناف نشر كتابا عنوانه « تحرير المرأة » طلب فيه تعليم المرأة ورفع الحجاب عنها ، وكان تعليم المرأة يومئذ أمرا ادا ، لا يقدم عليه رجل حريص على احترام الجمهور المصرى له ، أما رفع الحجاب وخروج المرأة ساقرة الى المجتمعات ، فكان القول به أدنى الأشياء الى تحليل ما حرم الله ، ان لم يكن الى الشرك بالله ، فقد كانت المرأة يومئذ محكوما عليها الا تتعلم ، والا تخرج من بيتها ، الا لضرورة ملحة ، والا محجوبة الوجه ، والمرأة المصرية التي كان يجري عليها هذا الحكم لم تكن

المرأة الفلاحة المضطرة بحكم الحياة الى مشاركة زوجها في عمله ،
بل المرأة التي يستطيع زوجها أو أهلها أن يعفوها من مشقة الخروج
من البيت » ٠٠

وقد ظهر كتاب « تحرير المرأة » عام ١٨٩٩ ولم يكن هيكمل قد
فارق المدرسة الابتدائية وأثار من الضجة ما أهم الناس جميعا ،
ولم يفت هؤلاء الصغار من جيل هيكمل ، حتى اذا بلغ الحلم وطرق
ابواب الشباب واتم دراسته الثانوية والتحق بمدرسة الحقوق عام
١٩٠٥ وله من العمر سبعة عشر عاما ، لم يكن له « في أمور السياسة
— كما يقول — ولا في أمور الاجتماع رأى مكنون » وكان همه في دراسته
وفي شغفه بقراءة الأدب العربي قديمه وحديثه .

ولكن المحيط من حوله كان يموج بفكر وطني جيـاش كانت
مدرسة الحقوق موثله ومنتداه ، منذ التحق بها مصطفى كامل عام
١٨٩١ فأخذ يحرك مشاعر الطلبة ويلهبها بالغضب على الاحتلال ،
وحين ينال اجازة الحقوق من تولوز بفرنسا يكون اسمه قد ألمع على
صفحة الوطنية المصرية وحين يلتحق هيكمل بمدرسة الحقوق عام
١٩٠٥ كانت مصر جميعا تجيش بانفعال وطني له ضرام ، وكان من
الغريب الا تلفح نيرانه قلب هيكمل ٠٠

اكان ذلك لأن « الناشئة في شبابتنا الأول — كما يقول — لم تكن
تأخذ بحظ عملي في التوجيه السياسي ، بل كانت عاكفة عكوبا تاما
على الدرس » ؟

أم كان ذلك لأن أبناء الريف « من أمثالنا يفزعون اذا قيل لهم
ان السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية ، وأن الغز
سيتولون الأمر من جديد ؟ وكانت حركة مصطفى كامل تؤيد السلطة
الشرعية وتساندها ، وتتول بعودة السيادة العثمانية على البلاد
مما لا يروق لآعيان الريف ولأبنائهم ٠٠

أم كان ذلك لأن الآباء في هذا الريف المصري ينشدون لأبنائهم
ألا يلهيهم شيء ما عن دراستهم ، فنرى والد هيك ، حين يضرب
طلاب مدرسة الحقوق لأسباب تتعلق بنظام الدراسة ، وكان بالسنة
الأولى ، يطلب إليه أن يعود الى الدراسة ، فيأبى قائلاً : « ان ذلك
يعرض كرامتى بين اخوانى لمهانة لا أرضاها ، فاما أن تفصل من
المدرسة جميعا ، أو نعود اليها جميعا !! » .

ولعله صغر السن هو الذى نأى به عن هذا التيار السياسى
وكل تيار آخر ، فلما التحق بمدرسة الحقوق فى السابعة عشرة من
عمره ، وألغى نفسه مضطرا الى الاحاطة بتيارات السياسة أكثر من
قبل ، كانت الأحداث السياسية تمر بما يبعث الحيرة ، ولا تطاوعه
نفسه أن يمضى فى غمار الجماعة قبل أن يتبين الحقيقة ، وحتى يتبين
الحقيقة يعكف - كما يقول - « على مطالعة اللواء والمؤيد ، لاتابع
عن كثب هذه التيارات السياسية التى انضم اليها كثيرون من
اخوانى » .

ثم تصدر الجريدة ، ويتألف حزب الأمة عام ١٩٠٧ ، ويسرت
له صلته الأسرية بلطفى السيد أن يزوره بالجريدة ، ومقرها سراى
البارودى بشارع غيط العدة ، فى طريقه حين ذهابه الى مدرسة
الحقوق وحين عودته منها ، وبدأ يكتب فيها ، « وأبدى لطفى السيد
باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى فزاد ذلك فى تشجيعى ، وجعلنى
أنشر فى الجريدة ما أكتبه » .

وينتقل به اتصاله بلطفى السيد الى ميادين من الفكر أرحب
والى آفاق من المعرفة لم تعد قاصرة على أمالى القالى ، وأغانى
الأصمفهانى وأمثال الميدانى ، والبيان والتبيين للجاحظ ، وقراءة
المؤلفات العصرية جميعا ، فعدتها الى قراءة « الحرية » لجون
ستيوارت مل ، و « العدل » لهربرت سبنسر ، و « الأبطال » لكارليل ،

و « الثورة الفرنسية » لكارليل كذلك ، « هذا الى كتب في الأدب الانجليزي افسحت امامي آفاقا لم يكن لى من قبل بها عهد ، .. »

ولا اعتقد ان هذا كان أول عهده بالفكر الأوربي ، فقد اتصل الفكر المصرى بالفكرى الأوربي منذ سنوات بعيدة ، وترجمت بعض آثاره الى العربية منذ رفاعة الطهطاوى ، ولكن لطفى السيد بدأ يوجه قراءاته الى ما يكون تفكيره وعقله التكوين الثقافى الذى يراه جديرا بشباب نابه يطرق أبواب المعرفة الرفيعة التى تتصل بروح العصر ، والتى يراها الزم ما تكون للعقل المصرى فى تطلعه للحرية والاستقلال والعدل الاجتماعى ، وهى الى غير ذلك من روائع التراث الانسانى منذ صدرت وحتى وقتنا هذا .

ويسافر هيكل الى فرنسا لدراسة الدكتوراه كما وعده لطفى السيد منذ اختار له دراسة الحقوق . ويكون يوم وصوله باريس عشية عيد الحرية فيرى كيف يحتفل الفرنسيون بيوم الحرية وسقوط الاستبداد ، ويطالع فى مدينة النور « حرية الأفراد وحرية الوطن مجسمتين أمام عينى على نحو لم آلفه فى وطنى قط .. » ، والوإلى من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير ، وتزيد الانسان ايمانا بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم ، وإن أول واجب على الانسان أن يديم البحث غن الحقيقة ، ولا يكتفى بما يظن أنه وصل اليه منها ، بل يجعل دأبه تقليب هذا الذى وصل اليه ، فينفى عنه ما يعلق به من زيف ، ويرى من خلاله آفاقا جديدة لهذه الحقيقة العظمى تتراى لنا من وراء الحجب ، فإذا هتكنا بعض هذه الحجب اليها بهرنا ضياؤها ، وجعلنا نقف أمام جلالها خاشعة أبصارنا من

فرط هذا النور الذى ثواجهنا به ، واذا رجعنا الى انفسنا وحاولنا تصوير ما راينا ، عجزنا عن هذا التصوير كاملا ، واكتفينا منه بما كان اشد لفتا لنظرنا من هذه الحقيقة العظيمة ذات البهائم والجلال » .

وفي فرنسا تنكشف له معان جديدة ، وقيما أخرى للحياة وللعلاقات الانسانية ، ولعل ابرز ما دعاه منها ، أن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية ، كما نقول ، وان كنا لا نعمل به ، وقد أدرك تلك القيمة من قيم التربية الأخلاقية والاستواء العقلى منذ شبابه الأول ، فقد كان يرى « أن الخلاف فى الرأى ليس معناه الخصومة » ورأى من ذلك فى فرنسا وانجلترا ما زاده ايمانا بها ، فالناس يختلفون فى الرأى وفى العقيدة » ثم لا يجنى انخلاف على ما بينهم من موده ، ولا يجعل أحدهم يسهفه رأى الآخر فى الشئون القومية العامة أمام الأجانب عن بلادهم . . . واذا كنا نعيب التعصب الدينى ألا يكون التعصب الأعمى للرأى السياسى أجدر باللوم بل بالتجريح ؟ »

وعاش هيكل طوال حياته مؤمنا بهذه الحقيقة ، فما أكثر ما خاض من معارك السياسة لا ينبو له لفظ ولا يترخص فى كلمة ، فتنزه قلمه عن الشطط « وعن الخوض فيما لا يليق بكرام الرجال أن يخوضوا فيه – كما يقول الدكتور طه حسين فى رثائه – فلا يستطيع خصم من خصوم هيكل أن يقول أنه آذاه بلفظ جارح ، وانما يستطيع خصوم هيكل أن يقولوا أنه آذاهم بمناقشته ومجادلته فى الرأى والتفوق عليهم فى الخصام والجدال غالبا . . . » .

ولا أرى في وصف خلاله – كما أعرفها – أصدق مما وصفها به
« محمود تيمور » في محفل رثائه ، فقد « أتاحت للدكتور هيكل –
كما يقول – في مطلع نشأة طيبة ، واتفقت له في شبيبته صحبة كريمة ،
فاكتسب من الخصال الاجتماعية صفوة مهيبة أعانتة على أن يكون
مثلاً لرجل السياسة الرفيع .. لقد صاحب عبد العزيز فهمي ، ولطفي
السيد ، وعدلي ، وثروت ، ومحمد محمود ، وأضرابهم من رجالات
تفرد كل منهم بعبقريته خاصة ، وامتازوا جميعاً بعظمة النفس ومقانة
الخلق » ..

« أظهر ماتجلى من أخلاق الدكتور هيكل أنه رحب الصدر ،
مرن فيما يواجه به الأحداث ، متواضع صادق في تواضعه ، وديع
أصيل في وداعته ، وربما كانت هذه الخصلة مثار مانشب من نزاع
بينه وبين مطالب الزعامة في سلطانها الغلاب » .

« عاش الدكتور هيكل زكى النفس ، وصاحب النفس الزكية
يظفر بجوهر الصداقة في نفوس الناس ، ولقد ظل الرجل صديق
جيله ، سواء من خاصم ومن ناصر .. وما أعرف بين معاصريه
نظيراً له ، خاص معمة الخلاف في الفكر والأدب والسياسة ، وظفر
بالوفاق على تقديره واكباره من الساسة والأدباء والمفكرين » .

« عركته خصومة الفكر والأدب بين المجددين والمحافظين ،
وخصومة السياسة بين معسكرات الأحزاب .. وعلى الرغم مما كان
يتخلل هذه الخصومة أو تلك من حدة وعنف ، فإن الدكتور هيكل
لبث فيها بارئاً من الحقد والضعف ، وخرج منها لا يحقد عليه

سياسى ، ولا يضغن عليه مفكر أو أديب ٠٠ ذلك لأن معاصريه عرفوا فيه عفة المقال ، ولسوا منه شرف الهدف ، فما عهدوه متهاقتا على ممالأة الأنصار ، ولا مسغا في مناهضة الخصوم ، وإنما كان صاحب حجة ، ورائد فكرة ، وداعيا الى رأى ، ومتطلبا لا قناع ، ٠٠

ولا نرد تلك الخلال الى ماردما اليه محمود تيمور من الصحبة الكريمة ، فقد فاقهم جميعا فيها على ما بلغوا منها الكرم مايتصف به انسان ، ولكنه رأى فيما جبلوا عليه ما جبلت عليه نفسه ، فقد كانت القرية ، وكانت النشأة ، وكانت عصبية الأسرة وسيادتها والبيت الكبير ، والرجولة الباكرة لمن وهب من الذكاء ما وهب من اكبار ، فكان فى علوه فى غير حاجة الى التعالى ، وكان فى كبريائه فى غير حاجة الى التكبر ، ولئن وصفهما فيما قاله عن نفسه بالأنفة والحياء ، فما كانت الأنفة الا علوا فى النفس وفى مدارج السلوك ، وما كان الحياء الا سموا بالنفس والسلوك عن كل اسفاف او حقد او تهافت ، ومن خلال الكبير الا يسف ، ومن سمات القوى الا يحقد ، ومن أخلاق العزيز الا يتهافت طلبا لكسب أو منفعة ، أو حبا فى جاه أو سلطان .

واننى لأعرف عنه انه كان حفيا بالقيم حريصا على قواعد الأخلاق ، مترفعا فى غير تكبر ، عظيما فى تواضع ، حانيا فى حزم ، صريحا دون شماتة أو اذلال ، عفا فى غير مين أو اجترأ « شفوفا دون تدليل ، صلبا فى الحق ، شجاعا فى غير صلف ، يعلو لديه الواجب ويراه حقا لكل صاحب حق ، مرنا فى غير عناد ، فما ان

يتبين الحقيقة حتى ينشدها ويسعى لها وان خالفت ما كان منه أول الأمر ، وكان له من الحجة والقدرة على التدليل وبراعة المنطق أعظم عون له فيما ينافح عنه من قضايا • وبقدر ما كان يؤمن بحرية الكلمة لنفسه يراها حقا لغيره وان ذهب غير مذهبه ، وكان يرى حرية الصحفي في حرية رأيه • ففي سفره الى أوربا قام الدكتور محمود عزمى مقامه على تحرير السياسة وكتب مقالا عديبا في الذات الملكية ، فقدم للمحاكمة ، ورأى الملك فؤاد أن يكتفى باعتذار الكاتب حتى لا يقال أن هناك خارجا على ارادة الملك ، فما أن أب الدكتور هيكل من رخلته حتى عرض عليه الأبراشى باشا ممثل القصر أن تنشر السياسة اعتذارا تنتهى به الدعوى ، وقدم له صيغة الاعتذار وقرأ فيها الدكتور هيكل اعترافا بخطأ الكاتب ، وأبى أن يكون الاعتذار اعترافا بجريمة قد يكون الكاتب بريئا منها • وقال الأبراشى باشا : « تذكر يا دكتور هيكل أن هذه المسألة تتصل بمقام جلالة الملك » ورد الدكتور هيكل قائلا : « وأرجو ألا تنسى يا باشا أنني في موقف دفاع عن كرامة الصحافة » •

ويقص الاستاذ محمد زكى عبد القادر من ذكرياته معه هذه القصة :

« دخلت عليه ذات مرة وكان قد عهدالى أن أعمل سكرتيرا لتحرير السياسة والسياسة الأسبوعية ، فسألنى عن مقال معين لأحد كبار الكتاب حينئذ ، لماذا لم ينشر ، فأبديت له وجهة نظرى ، وأصررت على أنه ليس صالحا للنشر •

قال رحمه الله : ولكننى أرى أنه يجب أن ينشر •

أجبت فى حدة : لن ينشر ••

قال : لابس سأنضم اليك في التصميم الأول حتى لا أصدملك في صلابة رأيك ، ولكن انظر ٠٠ أنت تشتغل معنا منذ سنتين وهو يشتغل معنا منذ سبع سنوات ، أنت تخرجت في الحقوق منذ سنتين وهو تخرج في الحقوق منذ خمس عشرة سنة ، انه يصلح أن يكون أستاذا لك ٠ ثم أرجو ألا تجعل نفسك عبدا لرأيك ٠

وأحسست أن حدثى تذهب وقلبي ينبض بحب عجيب لهذا الرجل ، وأدركت أى طراز من الناس هو ؟

قلت : سننشر المقال ٠٠

ضحك وقال : على أن يكون برأيك أنت وليس برأى أنا

قلت : وانه لكذلك ٠٠

ويمضى الأستاذ محمد زكى عبد القادر في ذكرياته ، وقد درج أول خطاه في السياسة صحفيا ، وكان من القلائل الذين تتلمذوا على يد الدكتور هيكل ، فيقول انه كتب المقال الافتتاحى للسياسة في يوم تغيب فيه الدكتور عزمى الذى يقوم بكتابته ، فلما لقي الدكتور هيكل اثنى على ماكتبه مشجعا ، وقال : أرجو أن يأتى اليوم الذى تكتب فيه « حديث اليوم » بدلا منى ، وكان الدكتور هيكل هو الذى يكتب « حديث اليوم » أما الدكتور عزمى فكان يكتب المقال الافتتاحى ٠

ويقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر : « أى تشجيع ؟ أى قلب كبير يسع ناشئا لايزال يتعثر ، فيرفعه الى ما تكاد عيناه لا ترتفعان اليه » ٠٠

« وضقت ذات يوم بالصحافة وشعرت اننى أسأت الاختيار في توجيه حياتى ، وأفضيت للدكتور بما يجول في خاطرى ، وقلت له : ليترك مساعدنى على الالتحاق بالنيابة ، ان ترتبى فى الليسانس متقدم ، كل ما أرجوه أن أحصل على حقى » ٠٠

« قال الرجل في بساطة كانت هي جوهر شخصيته . أنت ندمت بعد ثلاث سنوات ، وأنا نادم الآن بعد ثلاث وعشرين سنة ، لقد كنت محاميا في المنصورة ، اكسب الكثير ، واقضى الصيف في أوروبا كل عام ، ولما عرضوا على رئاسة تحرير هذه الجريدة قبلت ، ومازنت ترى الى متى نسهر ، ولكن الذى لا تعرفه وان كنت لابد تحسه ، المتاعب التى لا حد لها التى القاما من العمل الحزبى ، ثم هاهى ندى مضايقات الحكومة ، تحقيق وتعطيل للجريدة ، اجبارا لنا على ان نتخذ موقفا معينا ، ولكننا لن نفعل ، ان الندم لا جدوى منه ، وثق ان اختيارك الصحافة جاء بتوجيه خفى ، فلا تهرب من حظك ، كما لا أحاول أنا الهروب من حظى » .

اذن فهو قدر على الانسان ان يسلك طريقا معينا ، انلك هو ايمان الدكتور هيكل ؟ انه كثيرا ما يرد الأمور الى ارادة عليا ، وكثيرا ما كانت تتردد على لسانه وفي كتاباته عبارة « الخيرة فيما اختار الله » .

بعد نيف وأربعين عاما يكتب زكى عبد القادر قصته « ارادة أم قدر » يثبت فيها أو يريد أنه يقول ان الانسان لا يملك لنفسه شيئا ، وانما هو لعبة فى يد القدر يصرفه كيف شاء .

وكان أول ما يكتب هيكل من بحوث الفلسفة عن « القدرية والجبرية » وينشرها تباعا في مجلة المقتطف عام ١٩١٧ ، يرى فيها : « أن الاختيار معدوم من الوجود جملة وانما تصرفنا قوانين مرتبة نعرفها ومصائدات واتفاقات ربما كانت تسير على قوانين لا نعرفها » .

وليست باريس هي التى زودته بتلك السجايا والخلال ، وانما زودته بها نشأته وحياته في ريف مصر وفي أسرة لها عصبيتها ولها

جاهها ، وفي طبقة أخذت تحتل مكانتها الى جانب طبقة الذوات التركية وبين تيارات فكرية وسياسية لم تستو بعد على وفاق يختلف عليها القوم فيؤيدها فريق وينبذها فريق آخر ، والموجة الغسربية تصفع عقول الناس فتتركهم حيارى بين مامن يشدهم اليه وحاضر يبهر عقولهم كما يغشى ابصارهم فحيث تتجلى الحقيقة تغيم الرؤية ، ويقدر ما يضيء العقل بنور الحقيقة بقدر ما تزول غشاوة البصر ، ولا يرى نور الحقيقة الا من أوتى من الذكاء والقدرة على التحليل والاستقراء ما يهتدى به الى المنطق الذي يستقيم عليه الفكر ، ويهتدى واقع الأشياء وطبائع الأمور . .

وحين قصد باريس كان الواقع قد أيقظ عقله على حقائق لم يعد من سبيل الى نكراتها أو التصدى لها أو الحملة عليها ، هي التي حملت لطفي السيد على الخروج من عزلته السياسية التي ضربها على نفسه منذ اختلف مع الخديو ، فقد جاء حادث طابا بعد حادث فاشودة والاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا ليقتضي على كل أمل للمصريين أو النابيهين منهم في تركيا أو فرنسا ، ولم يعد غير الاعتماد على انفسهم ، كما رأى لطفي السيد منذ سنوات ، واستبان لهيكل فاستقام عليه وجدانه وفكره السياسي حتى أصبح تلميذ الجريدة الأولى في دعوتها وفي ايثاره لها دون الصحف الأخرى بالكتابة في وقت كان أقرانه وأدباء جيله كالعقاد وطه حسين يتلمسون طريقهم بينها وبين غيرها من الصحف الأخرى ، وكان قد أقبل من قبل على قاسم أمين ورآه على الحق في دعوته ، كما رأى في نهج الأفغانى ومحمد عبده دعوة للتجديد وللرأى الحر ولنبدذ التقليد ، واستوى له من فكر الغرب زاد غير قليل .

وفي فرنسا لم يكن له منها الا مايزيده ايمانا بما استقام عليه فكره ووجدانه ، ولم يكن لها من اثر عليه الا أن تصقل فكره وتزيده لمعانا ، فنراه يقبل على الفكر الفرنسى يعجب منه ماشاء له وقت

الفراغ ونشوة المعرفة ، ولم تكن ساعات الدرس لتشغل كل وقته ، وفي غيرها يقرأ كل ما يستهويه من كتب الأدب واللوان المعرفة فتفتح عينيته على آفاق جديدة أخذ يرود بها من بعد ثورة الأدب والفكر في مصر ليجتاز بها حيرة غالته زمنا وامتدت معه طويلا أكثر مما امتدت حيرته السياسية والاجتماعية حتى استقام فيها على رأى وقصد بعد أن انتصف به العمر وبعد أن ترك فرنسا بنيف وعقدين من الزمان .

وتحملة دراسته للدكتوراه بعد أن اختار لها موضوع « دين مصر العام » الى قراءة « كل ما كتب عن مصر الحديثة من عهد محمد على رأس الأسرة العلوية ، وأعيد النظر فيما سبقت لى قراءته قرأت ما كتب بالانجليزية وبالفرنسية ، وقرأت الوثائق الرسمية في الكتاب الأصفر الفرنسى ، والكتاب الأزرق الانجليزى ، وراجعت بعض الكتب العربية كتاريخ الجبرقى وتاريخ ابى اياس ، وراجعت الوثائق الرسمية التركية والمصرية فى قاموس الادارة وبعض سجلاته ولم أترك كتابا استطعت الاستفادة منه لموضوع رسالتى الا قراءته ، وكنت أقرأ هذه الكتب والوثائق جميعا بشوق وشغف ، واقتطف منها مايفيدنى بدقة وعناية ، وكنت لذلك اشتغل منذ السابعة صباحا بغرفتى فاذا كانت التاسعة ذهبت الى مكتبة كلية الحقوق أو المكتبة الأملية فى باريس ، وكنت أتناول وجبة الغداء على مقربة من أى هاتين المكتبتين ، ثم أعود لأتم ما أطالع وما اقتطف حتى المساء ، وبعد أن أتناول طعام العشاء وأقضى سويعة فى مقهى ، أتناول قهوة وأسمع الى الموسيقى ، أعود الى مسكنى فأراجع ما اقتطفته وأنقده ، وأؤلف بين المؤلف منه ، وأظهر اختلاف المختلف . فقد كانت الحوادث والوثائق تؤول عند كل مؤلف حسب هواه السياسى فى الموقف الذى كتب فيه ، وكان تاريخ مصر لذلك مضطربا أشد الاضطراب ، يكتبه الفرنسى على نحو ، والانجليزى على نحو ،

والمصري على نحو ، أما وقد درسنا نحن هذا التاريخ على الصورة التي أرادت السياسة البريطانية أن تضعها ، فكان لزاما على أن اتقصى الحقيقة ما استطعت ، وأن أرسم أمامى صورة لهذا الوطن فى القرن الذى ولدت فيه أستطيع من خلالها أن أتبين الحق من أمره ، وأن أترسم الطريق الذى سار فيه حكامه الأجانب عنه ، وأبناءؤه الخاضعون لاستبداد هؤلاء الحكام ، وما اقترفه هؤلاء وأولئك من خير وشر ، وقد أعاننى على ذلك حب عميق لهذا الوطن ، وحرص على الحقيقة العلمية المجردة من الأهواء والشهوات ، يضاف الى ذلك زهو شاب يريد أن يجيد لكل الاجادة وان يتقن غاية الاتقان ، .

وكان لهذه المطالعات - كما يقول - اثرها الكبير فى اتجاه تفكيره فى سياسة بلده ، وتقديره ، « لما يجب على أبنائها عمله لخيرها » (١) .

أما وقد أم فرنسا على فكر استقام عليه عقله ووجدانه ، فقد كان عليه أن يقارن بين مايرى فى فرنسا وما خلفه وراءه فى مصر ، فنراه يتملى كل جديد ويتأمله ، ينظر الى الناس فى أفراحهم وأتراحهم وما يشغلهم من أمور الدنيا ، وكيف تستوى علاقاتهم الخاصة والعامة وكيف يثور الجدل بينهم فيما يعينهم من أمور عامة فلا ينتهى الجدل الى شقاق أو خصومة أو هجر فى القول أو لمز بالاتهام ، ولا يجنى الخلاف على ما بينهم من مودة ، ولا يسفه أحدهم رأى الآخر ، وإنما يقرعه بالحجة والدليل والبرهان ليثوب الى رأيه ، أو يقيم عليه الآخر الدليل فيسلم له ، ايماننا من كليهما بحرية الفكر وحرية الرأى والعقيدة . « وبأن التعصب ذميم » . كما يؤم المتاحف والمنازه ليرى بناء الحضارة وكيف يستمتع الناس بوقت الفراغ ، ويختلف الى المسارح والندوات فيرى من اقبال الناس مايزيده ايماننا بجلال الفن

(١) يرجع فيما بين الأقواس للذكرات فى السياسة المصرية .

ونبل المعرفة • ويأسى حين يرى في مدرسة العلوم الاجتماعية ،
الفتيات والسيدات « أمامى ومن خلفى وعن يمينى وعن يسارى
يستمعن منصتات ، وليس ذلك بالغريب •• وانما أكتب ما كتبت
لما جال بخاطرى في تلك الساعة حين ذكرت نساءنا وحجابهن ، حين
ذكرت سجنهن المؤبد ، أو مدارتهن وجوههن لا أدري خجلات مم ؟
ذكرتهن وذكر أنصار الحجاب الذين يخشون أن يחדش أحساسهن
أو يمس شرفهن وهن قاعدات عقر دورهن ، أو دائرات فى الشوارع
يقطعن وقتهن فى لاشيء ، وبعدهن عن كل حركة فيها •

أما انقضى بعد عصر الظلمة فى بلدنا ، أم نحن لانزال نرزع
تحت أثقاله وأعبائه ، فرجالنا عبيد الحكومة ، ونساءؤنا رقيقات
الرجال ورققات الوهم • أما كفى مافات من تلك الأيام المحزنة لنخرج
الى حياة جديدة نتمتع فيها بشيء من الحرية والحياة » (٢) •

وكانت حرية المرأة وسفورها مما يؤرقه قبل ذهابه الى باريس،
وقد رأى فيها ما زاده ايمانا بحريتها وحققها فى التعليم ، وكان حالها
مثار نقاش بينه وبين رفيقه فى الدراسة « بهى الدين بركات » وكان
قريبا من مشربه « وظللت وبهى الدين نتحدث فى حال المرأة عندنا مدة
ليست بالوجيزة من الزمن ، تلك الحال التى لا يفرغ القول منها والتى
تثير فى القلب من دواعى الشفقة على الأمة بأسرها ما يذيه ، حال
الانفصال الدائم بين الجنسين مع وجوب اتفاقهما وتعارفهما ، حال
انحطاط المرأة الى حضيضها المشين ، حال جهلها ، وفوق كل هذا
طريق الزواج السيئة والتى لا تدع لرجل مجالا فى أن يكون قديرا
على معرفة المرأة التى سيكون لها زوجا ، الا أن يعرف اسمها ساعة
العقد وينظر وجهها بعد اجتماعهما فى منزل واحد » •

(١٢) ، (٣) ، (٤) مذكرات باريس مخطوطة لم تنشر •

« والواقع الذى لا يمكن انكاره أن كل شيء عندنا دخلت فيه مصلحة من مصالح المرأة ، أو تعلق به أمر من أمورهما هو ناقص نقصاً جوهرياً ، فكأن المرأة عندنا عنوان النقص فى كل ما يختص بها ، أو يكون لها يد مهما تكن ضئيلة فيه » (٣) .

وكثيراً ما كانت تدور مثل ذلك الأحاديث بينه وبين رفاق الدراسة فى باريس ، فيطرق الحديث الطلاق ومساوئه كأن « يحلف أحدهم بالطلاق ثلاثاً من امرأته فإذا ثبت له رشده ورجع إليه عقله اعتوره الندم وحاق به خبال شديد ، ولكن ماذا يفعل وقد خرجت زوجته من عصمته وحرمت عليه حرمة لا ينفيها إلا ما هو أشد منها حيث يلجأ الى مثل فرية المستحل القبيحة ، مثل آخر من نتائج طريقة الطلاق عندنا ما يجره على الأولاد من الشقاء الدائم ويبعثه فى نفوسهم من الشعور بالوحشة الشديدة ما يسدل على ثوب حياتهم الجميل شعاراً من سواد الحزن المقيم . . . ولو شئنا أن نعد شيئاً من عيب التشريع فى ذاته لعدنا كثيراً ، لعدنا كيف يقع طلاق السكران أو المكره ، لعدنا كيف يقع الطلاق ثلاث مرات لمجرد أن يقول الرجل ثلاثاً » (٤) . . .

ولكن ليس كل ما يراه فى باريس خيراً ، فكل ما يراه « فى حركة البلد الكبيرة وفى أعمال الأمة الضخمة الواسعة ما يحوى شيئاً كثيراً مما أشهد للقوم فيه بالنبوغ والتفوق ، كما أن لهم من الأغلاط والخطأ ، وعندهم من مواضع النقد مالا يغيب عن النظر ويرى الإنسان عياناً بياناً أنهم أبعد عن مصرنا تقدماً فيه » . . .

إلا أن صورة مصر تبقى ماثلة لديه فى كل ما يرى ، فحين يجول مع صديق بمنطقة اللوار بفرنسا ، وينتقلان من بلد الى بلد ومن قرية الى قرية على الدراجات ، « فإذا وقعت أعيننا على ما يؤذى العين لمنافاته مقتضيات النظافة أو الذوق عدنا هذا استثناء ،

ووجهنا اللوم من أجله الى القائمين بأمر هذا البلد أو هذه القرية
أما والاستثناء في فرنسا هو القاعدة في مصر ، فما كان أشد حزني
والى ! وزادني حزنا أن طبيعة فرنسا ليست أجمل من طبيعة مصر
وأن أرض فرنسا ليست أكثر من أرض مصر خصبا ، وأن من اليسير
أن تصبح الحياة في مصر جميلة عزيزة اذا رعاها العلم السليم
والخلق الكريم بعين ساهرة ، ولكن من لمصر بهذه العين وهذا الخلق
وأمرها ليس لأبنائها » .

واتيح له بعد أشهر أن يقضى الاجازة الدراسية بمصر « وأن
أشهد من حياة ريفنا المصرى أكثر مما شهدت من قبل ، كان لطفى
بك السيد عضوا بمجلس مديرية الدقهلية وقد فكر في زيارة مدن
المديرية وقراها ليرى حالة التعليم الأولى بها ، ويقترح مايراه
لأصلاحه ، وللقيام بهذه المهمة ترك القاهرة وأقام ببقرين ، وكنت
مقيما ان ذاك بكفر غنام ، فطلب الى أن أصبح في جولاته بهذه القرى
فكنا نلتقى كل صباح بأقرب القرى على الطريق الذى نسير منه الى
ما يريد لطفى بك أن يراه من كتاتيب القرى الأخرى ، وكان كل واحد
منا يمتطى جواده فنسير من بكرة الصباح ولا نعود الا في المساء ،
بل في منتصف الليل في بعض الأحيان ، ولبثنا كذلك قرابة أسبوعين ،
وأشهد لقد حز في نفسى ما رأيت من حال ريفنا ، فكم من بيت عمدة
دخلناه ، ونحن نعلم أن صاحبه على جانب من اليسار ، فاذا البيت
أدنى الى منازل أشد الطبقات فقرا ، لولا مظهر بسيط يحرص العمدة
عليه فى غرفة من الغرف يستقبل فيها الحكام على تعبيرهم ، أميا
الأولاد في الكتاتيب فكان ملبسهم وكانت هياتهم يؤذيان العين ، والطرق
فيما بين القرى لا تتسع لأضييق العربات تسير فيها ، وكلها التراب
يثير غبارا كلما سار فيه حيوان ، وليس هذا كله نتيجة الفقر ، بل
هو نتيجة الجهل ، ونتيجة الخوف من الظلم خوفا يجسمه الجهل
فيجعل الانسان ينكر نفسه ويأبى أن يظهرها في خير مظاهرها . . .

وقد يبدو هذا القول غريبا فكيف يغيب على هيك ما رأى من
بؤس هذه القرى وهو ابن القرية وربيبها ، الا أن تكون قرينته غير
القرى التى أمها فى تجواله ورأها مع استاذة ، وتلك حقيقة قد غابت
عن الكثيرين كما ولعلها قد غابت عنه هو الآخر ، فقد كانت قرينته
حقا غير العديد من القرى الأخرى التى يمتلئ بها ريف مصر ،
فهى من القرى القليلة التى نجت من الاقطاع العلوى حين أوقف
محمد على أجود الأراضى وأخصبها فى مصر على آله وأبناء أسرته
فكانت تلك الجفالك والوسايا الواسعة التى عرفت فيما بعد بدوائر
الأمراء قسمت الى تفتيش كل تفتيش على رأسه المفتش وتحت يده
عدد كبير من الموظفين يديرون هذا الاقطاع الواسع لا تقل مساحته
عن عدد من آلاف الأفدنة ، فاذا قلت عن الألف فهى مأمورية على
رأسها مأمور بدل المفتش ، وكثير ما كان موظفوا هذه الدوائر
والتفتيش يتوارثون هذه الوظائف أبا عن جد وكل فى الوظيفة التى
كان عليها أبوه حتى يثبتون على حال واحد ولا يخضعون لأسباب
الحراك الاجتماعى الا اذا كان الى الأدنى مالم يكن للموظف من
المواهب ما يسر له الأمير صدفة أو عابر سبيل . وكانت قراها
أكواخا وبيوتا قميئة من الطين ولم يكن العمدة فيها من ملاك الأرض
وان أثره الاقطاع بقطعة من الأرض يستغلها ولا يملكها مقابل ايجار
بسيط . وقد ثارت بعض هذه القرى على هذا الوضع قبيل ثورة
٢٣ يوليو ، وخاضت بعض الصحف فى ثورتها وأبرزتها ، وقد عرف
أمير من الأمراء بسوء معاملته لفلاحيه هو الأمير يوسف كمال حتى
كان يلقي بما يتبقى من مآدبه للحيوان ويحرم منه الانسان وكان يملك
تفتيشا واسعا فى الصعيد . .

وكانت تلك السنوات التى نمت خلالها طبقة أعيان الريف أزهر
سنوات القرية المصرية التى سادها أربابها وكان زمامها لأهلها ،
فقد أخذ هؤلاء الأعيان يقيمون المساكن المريحة الأنيقة ، وبدت تلك

القرى أحسن حالا من المدن وأطيب حياة ، وكان سكان المدينة ينشدون دائما خيرات الفلاحين ويتطلعون اليها ، وكثيرا ما كان الموظفون من أبناء القرى يبنون لأنفسهم (الفيلات) تحيط بها المنازة يهرعون اليها في أجازاتهم وأوقات فراغهم ، فلما عمت الكهرباء المدن وامتدت الى البيوت شبكات المياه تميزت المدينة على القرية وأصبحت أطيب حياة فهجرها أعيانها اليها ، ولما عرف المصريون مصايف الشواطئ على سواحل البحر في رأس البر والاسكندرية وكانت قد بدأت تجذب المصيفين اليها بعد امتداد الكورنيش ، بما فيهم أبناء الريف من الأعيان والموظفين ، فاهملوا مساكنهم في الريف وأصبحوا أقرب الى ذوات الترك لا يعرفون عن القرى الا انها مورد للدخل يحمله اليهم في المدينة من يزرعون لهم أراضيهم أو من يؤجرونها لهم ..

ولم تفارق مصر خيال هيك طوال سنوات الدراسة في باريس فهو يطالع اخبارها ويتابع امورها مع زملائه من المصريين من أعضاء بعثة الجامعة المصرية الوليدة كمحمود عزمى ، ومنصور فهمى ، وسيد كامل ، ومحمد توفيق الساوى ، وحسن فؤاد الديوانى ، ومحمد ولى الدين ومحمد كمال وكانوا أول من بعثت بهم الى فرنسا لدراسة الآداب والحقوق والطب ، أو ممن ذهبوا للدراسة على نفقتهم الخاصة كبهى الدين بركات وكان أقرب الزملاء الى قلب هيك ومصطفى عبد الرازق وعبد الحميد سعيد ، وكان لكل منهم دوره البارز في تاريخ مصر فيما بعد ..

وكلفته الجريدة أن يمثلها في مؤتمر بروكسل الذى دعا اليه زعيم الحزب الوطنى محمد فريد لينير الرأى العام الأوربى عن الحالة في مصر ، وأن يوافيها بأخباره ، وكانت بلجيكا تحتفل بعيد استقلالها فوقف مع عثمان بك غالب يشهدان العرض العسكرى ، وكان عثمان بك « استاذاً بمدرسة الطب سنوات عدة ، ثم استقال وأقام بباريس

شيخا أحالت السنون سواد شعره بياضا مهييا ، وتركت على محياه
غضونا تحدث عد ماضيه الجليل ٠٠ فلما بلغ الشبان والفتيات من
نشيد الاستقلال عباراته الحماسية ، رأيت الرجل المصرى الشيخ
تنهل من عينيه عبرات تنحدر بين غضون وجهه ، فلما فرغ أبناء
البلجيك من نشيدهم سألته : ما باله ؟ فكان جوابه : أننى أبكى لأننى
لا أرجو أن أعيش حتى أرى مصر تحتفل مثل هذا الاحتفال بحريتها
واستقلالها . وقد ترك هذا المنظر كله ، وهذه العبارة من قم ذلك
الشيخ الجليل أثرا فى نفس لا تمحوه الأيام ، ٠٠

وأخذ يوافي الجريدة بما رأى ، فى موضوعية - كدأبه طوال
حياته - لا تشوبها نعة حزبية ، وشكره زملاؤه ممن يتشيعون
للحزب الوطنى على ما نشره بقلمه فى الجريدة « فقد كانوا يظنون
ان ما أخالفهم فيه من رأى سيظهر أثره فيما أكتب ، فلما قرأوه
ورأونى أسمو بالشئون الوطنية العامة عن المنازعات الحزبية ، وأرى
المصريين خارج بلادهم لا أحزاب بينهم ، قدروا هذا الموقف الذى
رأيتة أنا طبيعيا ، ورآه كثيرون سموا بالخصومة عن مواقف
لا تحتمل الخصومة » .

ويفصح هيكى عن طبيعته التى درج عليها منذ بواكير شبابه ،
فى تقديسه لحرية الرأى ، وما يراه حقا للآخرين كما يراه لنفسه ،
فيقول : « كنت أرى أن الخلاف فى الرأى ليس معناه الخصومة ، وأن
خدمة الوطن يفسح فيها المجال لكل رأى ولكل عمل ، وأننا اذا
استطعنا أن ينهض كل منا بما يعتقد أنه الخير لوطنه ، كان فى ذلك
أجل الخدمة لهذا الوطن ، وإن اتقان الانسان عمله الخاص الذى
لا يتصل بالتفكير السياسى فى قليل ولا فى كثير يخدم الوطن كذلك ،
لأن الوطن ليس أرضا وماء وسماء وكفى ، بل هو أولا وقبل كل
شئ مؤلف من أبنائه على تعاقب أجيالهم ، ومن أعمال كل واحد من
هؤلاء الأبناء طيلة حياته ، ٠٠

وكان للمصريين في باريس جمعية هي « الجمعية المصرية » كما كان للمسلمين على اختلاف شعوبهم جمعية أخرى هي « الجمعية الإسلامية » ، وكان هيكل عضوا بالجمعيتين وسكرتيرا للجمعية المصرية بل كان من الداعين الى تكوينهما ومن خلال هاتين الجمعيتين كانوا يناقشون شئون بلادهم ويعلنون رأيهم فيها ، لم تغب مصر عنهم ، وكانوا سفراء لها يوم لم يكن لمصر سفراء في باريس ولا في غيرها .

ولعل مصر كانت أقرب الى قلبه منهم ، فلم يكن أثر باريس عليه يعدو على ما فطر عليه وما استوى عليه فكره وعقله وان زادته تضجاً وقوة ، فهيكلك في خلقه وفي مسلكه هو ابن القرية ، وفي فكره ربيب عقله وذكائه الفطري ، وكثيرا ما يختلف الناس فكرا ومسلكا ، وان نشأوا في بيئة واحدة بل وفي أسرة بعينها ، وما اختلافهم الا اختلاف ما بينهم من نكاء واستعداد فطري ، فاذا كان لهم مرشد ومعلم فأنهم لا يقبلون منه الا ما يقبله العقل ويستوى مع المنطق ، فكان ما يختلف عليه هيكل مع استاذة لطفى السيد مع اكباره له ، مرده الى استقلال الرأي وتحكيم العقل في كل ما يرى ويسمع . ثم كان له من تعاليه وكبريائه أو ماعده هو أنفة وحياء ، ماصان عليه تعاليه وترفعه . وحفظ له صدقه مع نفسه وصدقته مع الآخرين وكرامته على نفسه وكرامته على الآخرين ، وأن كان حريصا على كرامة غيره وحرية وصدقته حرصه على كرامته وحرية وصدقته مع نفسه ومع الآخرين .

وقد بقيت تلك خلاله لا تتغير ولا تجور عليها المناصب ولا السنون ، فكم خاض من معارك وكم قدم الى المحاكمة . وما كان عليه الا أن يعتذر فيطوى التحقيق وتنتهى المحاكمة ولكنه يأبى الا أن

يأخذ العدل مجراه ، واثقا من حقيقة ما يقول ، وتكون البراءة وأشد ما تكون الغرامة . .

وعندما ينشد الانسان الحقيقة لا يؤخذ بباطل أبدا ، وكان ايمانه بما يقول وبما يكتب ما لا يدع له مجال للنكوص أو الاعتذار .

وقد اتصل بينه وبين شيخ المحامين ابراهيم بك الهلباوى من الحسب والسودة والتعاطف ما كان قمينا به ألا يمسه والا قطع ما بينهما من ود ، ولكن أن تجور الحقيقة على المجاملة فهذا ما لا يرضاه هيك لنفسه ولا لصاحبه ، فحين رغب الهلباوى أن يرشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية « وأنه يرى هذه أنسب فرصة ليدافع عن موقفه في قضية دنشواى » وصرح برغبته تلك الى حضور مجلسه بالمنصورة في زيارة لها وكانوا ثلاثة من المحامين هم عبد الرحمن بك الرافعى والاستاذ حسين حسنى والدكتور هيك ، ووافق على رأيه الرافعى وحسين حسنى وبقي هيك صامتا لا يبدى رأيا بالموافقة أو بعدم الموافقة ، حتى سأله الهلباوى : « وما رأيك أنت يا هيك ؟ قلت : أرجو أن أعفى من ابداء الرأى ! قال : ولماذا ؟ قلت : لأننى لا أريد أن أقول شيئا لا أعتقد ، ولا أن أقول شيئا يغضبك . قال : بل ما تعتقد ، وإن أغضب . قلت : ان قضية دنشواى لم تكن قضية عادية يدافع هلباوى بك عن موقفه بأنه أدى واجب المحامى ، بل كانت قضية بين مصر وانجلترا ، وقد وقفت سعادتك فيها فى صف انجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان ، وما قمت به فى خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار » . .

ولم يغضب الهلباوى ولم يرشح نفسه للجمعية التشريعية إذ رأى أن الحق ما يقول هيك . وبقيت الصلة بينهما « صلة أبوة من جانبه فيها محبة ووفاء ، وصلة بنوة من جانبى فيها اجلال

وتقدير ، وكذلك بقينا الى ان اختاره الله الى جواره بعد ثلاثين سنة من هذا الحديث ، وكان الهلباوى رحمه الله مليح الدعابة ، فاذن التقى بالدكتور هيكل وأبى في دار الحزب بادرهما بقوله : « النجار ينجر الهيكل » . رحمة الله عليهم جميعا ..

ولم تمض بضعة أشهر حتى كانت انتخابات أول مجلس لنقابة المحامين عام ١٩١٣ ، وأجمع المحامون على اختيار عبد العزيز فهمى أول نقيب لنقابتهم ، وله من علمه ، وفضله وبروزه في عالم المحاماة وعضويته في الجمعية التشريعية ما يؤهله لهذا الاختيار ، وكان الهلباوى راغبا في هذا المنصب ، لأنه أقدم المحامين ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها وعرف هيكل من الهلباوى رغبته تلك ، فأفضى بها الى عبد العزيز فهمى ، « ولشد ما أدهشنى عبد العزيز بك حين قال : نعم ، ان هذا حق لهلباوى بك ، انه استاذنا جميعا وان له على المحاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلا أى فضل ، وانقلب هو داعيا لهلباوى بك وانتخب النقيب الأول للمحامين ..

وتمضى السنون ولا يتغير هيكل ، ويبقى حفيا بما استوى عليه فكره واستقام عليه عقله لا يغير فيه ولا يتغير عنه ، ولعله الصحفى الوحيد في جيله بل وفي الجيل الذى تلى جيله الذى اتخذ من الصحافة منبرا لما يرى ويعتقد لا ينشد ثراء ولا سعة في الرزق ، فقد مرت على « السياسة » لسان حال حزب الأحرار الدستوريين اوقات عصيبة لا يجد فيها المحررون روايتهم ، فتغلق ابوابها ، وتتوقف عن الصدور ويبقى هيكل وحده يصدر السياسة الأسبوعية مع بعض رواده وتلاميذه ، وكنت منهم ، نكتب فيها تطوعا ، ونسعد أن تنشر لنا ما نكتب ، فلم تكن الصحافة في حياته مهنة عيش أو عمل تكسب ، بل كانت معه وسيلة لا غاية ، وسيلة للتعبير عن رأى يراه ومبدأ يدين به ، فلم يعمل في صحف أخرى غير صحف الأحرار

الدستوريين ، وظل طوال حياته لسان صدق للأحرار الدستوريين حتى غدا زعيما لهم ورئيسا لحزبهم ٠٠

وقد خيل الى اسماعيل باشا صدقى يوم تولى الوزارة ، ورأى أن ينشئ حزبا ، ويصدر جريدة تدافع عن سياسته ، انه اذا استطاع أن يضم الدكتور هيكل الى حزبه ، فان ذلك يضعف من قوة الأحرار الدستوريين ، ويكسب لحزبه ولجريدته سندا قويا ، وبعقلية رجل الاقتصاد قدر الثمن وبعث بصديقه عبد الرحمن باشا رضا صهر الدكتور هيكل برسالة يقول فيها انه مستعد لما يطلب الدكتور هيكل اذا ما ترك الأحرار الدستوريين وانضم اليه ، وكانت السياسة تجتاز أزمة مالية حادة خفضت بسببها أجور المحررين وتوقف مرتب رئيس التحرير ٠

واعتقد اسماعيل صدقى أن الدكتور هيكل لابد وأن يقبل هذا العرض السخى من مرتب يجاوز ضعف مرتبه بالسياسة عن تحرير جريدة الشعب ومبلغ اجمالى آخر قدر بشعرين ألف جنيه وكانت في وقتها ثروة لا يستهان بها ٠٠

ولم يقبل الدكتور هيكل هذا العرض السخى ورفض وساطة صهره « فى موقف لا يرضاه لنفسه ولا يتفق - كما يقول - مع موجب الكرامة والرجولة » ٠٠

وما كان هذا السخاء فى العرض وفى تقدير الثمن ليعدل عند الدكتور هيكل ايمانه بمبدأ وعقيدة استوى عليهما تفكيره ومنطقة وايمانه منذ بواكير شبابه ، وما كان اسماعيل صدقى وما كان عبد الرحمن رضا ، أو غيرهما ، ليصدق أن هناك من يستطيع أن يرفض هذا العرض فى وقت شدة وضيق ، فاذا كانت الصحافة لدى

الدكتور هيكل مهنة وغاية ففي رياسته لتحرير جريدة الشعب ما يعدل
رياسته لتحرير جريدة السياسة ، وفي هذا المال الذي يمنحه إياه
اسماعيل صدقي ما يحقق الغاية من هذه المهنة إذا كانت الغاية منها
هي الكسب والمرتب الكبير ، « أما وقد آتاه الله موهبة القلم ومهد
له سبيل الدفاع عن الحق الذي يؤمن به » بتوليته رئاسة تحرير
السياسة فعليه أن يؤدي هذا الواجب كاملا ، دفاعا عن عقيدته
ودفاعا عن الحرية ودفاعا عن الوطن » .

ولولا أنه كان يرى فيما تولى من مناصب بعض ما يمكنه من
خدمة بلاده ، لما أثر على حرفة القلم أى حرفة أخرى ، وهو
ما أعلنه للملك فاروق يوم أراد أن ينال منه ، ما كان ينال من رجال
دولته ، فلم يكن يحفل برجال دولته ، في أخريات حكمه ، يوم رأى
منهم هوان أنفسهم فهانوا عليه ، فكان « يزديهم ويقول انه يكفيه
أن يشير الى أى منهم بأصبعه ليلبى الإشارة طائعا شاكرا » .

ولعل الملك فاروق قد أراد أن يجرب معه ما جربه مع الآخرين،
حين قابله أثر عودته عام ١٩٤٨ من روما بعد حضور مؤتمر الاتحاد
البرلماني الدولي ، ليقص عليه ما حدث جريا على العرف ، ولكن
الملك ينتقل بالحديث الى حوار يدور على الوجه التالي ، كما يذكره
الدكتور هيكل :

« الملك : أنت يا هيكل جعلت الناس يقولون انك طامع في رئاسة
الوزارة » .

أنا : من هم هؤلاء الناس ؟ أنا لا أعرف أحدا قال ذلك غير
(أخبار اليوم) .

أنا : وإذا كنت أطمع في رئاسة الوزارة ، فجلالة الملك هو الذي
أتوجه اليه بهذا المطمع ، فهل سمعتم منى جلالتم شيئا من هذا ؟

وهل نذكر أحد لجلالتكم يوما أن للبلاد مصلحة في ذلك . لكننى أؤكد لكم أننى لا يعنينى أن أكون يوما رئيسا للوزارة ، ولا يعنينى أن أكون كما أنا اليوم رئيسا للشيوخ ، وأسعد ساعة عندى أن أجلس الى مكتبى أؤلف كتابا تطمئن الى تأليفه نفسى .

وبعد هنيهة صمت أردفت : وهل تحسبون جلالتكم أن رئاسة الوزارة فى مصر مركز محسود ؟ . حسب رئيس الوزارة فى مصر متاعب زملائه ، ومطالب أعضاء البرلمان ، ومطاعن الصحف ، والمشاكل التى تواجهه من كل جانب ، فإذا لم تكن خدمة للبلاد، ترونها جلالتكم فى اسناد الوزارة لشخص بذاته ، فما أغنى العاقل عن أن يواجه كل هذه المتاعب .

بعد هذا الكلام افترت أسارير الملك ثم قال : على كل حال يستطيع رئيس الوزارة اذا عز عليه مواجهة الموقف أن يستقيل ، ولكن ، ماذا يستطيع الملك أن يفعل ؟

قلت مبسما : وهل كان لى شأن فى أن تولد جلالتكم ملكا .

وابتسم الملك ، وانتقلنا الى حديث آخر ، لكن مفاجأته اياى بهذا الحديث كانت نذيرا بكلام لم يقله بعد الذى سمعه منى ، فطالما سمعت من وزراء عبارات وجهها الملك اليهم لا يساوى البقاء فى الوزارة سماعها .

وكانت الحياة السياسية فى مصر قد بدأت فى الانحدار ، وأصبح للملك السلطان الأعلى فى الحكم ، وسلم له الوزراء والمستوزرون ورجال البرلمان وأنصار الأحزاب فى طول البلاد وعرضها بهذا السلطان ، وتقاعس الشعب عن الوقوف الى جانبهم « ولو أن هذا الشعب - كما يقول الدكتور تعليقا على ذلك - آمن يوما بأن حكومة ما تنكر ذاتها لمصلحته هو ، فتكفل لأبنائه جميعا حريتهم ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، وترعى العدل المجرد عن الهوى بينهم جميعا ،

لا تؤثر طائفة على طائفة ، ولا تقدم نصيرا لنصرتة اياها وان كان لا يستحق التقديم ، ولا تخذل عاملا متفرغا لعمله جزل الكفاية فيه لأنه لا ينصرها ، ولا تكتفى بالوعود البراقة تنثرها على الشعب ثم لا تنفذ منها شيئا ، اذن لثار لها في وجه خصومها ، ولما استطاع ملك ولا استطاعت قوات مسلحة أن تقف في سبيل ثورته ،

« لم يطمئن شعب مصر الى يؤمنذ - مع الشيء الكثير من الأسف - الى قيام مثل هذه الحكومة . لم يطمئن الى قيام الحكومة العادلة النزيهة الممتازة في كفايتها ، والمتجردة لخير الشعب دون خيرها ولجد الشعب قبل مجدها ، ولا يزال لدينا من ميراث الماضي حين تسلط الأجانب على حكم البلاد آثار يمقتها الشعب ، وان ملق الحاكمين المتأثرين بها ، وان قال في هؤلاء الحاكمين : انا لنبحث في وجوه قوم وقلوبنا تلعنهم ، وان أجمع على نقدهم ثم سكت عنهم مخافة صولة الحكم ، وهو يتمثل بقول الشاعر .

على الذم بتنا جميعين وحالنا

من الخوف حال المجمعين على الزم .

كان الدكتور هيكل صادقا مع نفسه ومع غيره ، صادقا مع نفسه فيما استقام عليه ضميره منذ البداية ، وصادقا مع غيره فيما يشير به من باب النصيحة لصديق يصدق القول ، أو فيما يراه لجماعة ينتمى اليها أو يعمل معها ، كما كان مع حزيه ، يصدق الشهادة لخصمه ، وان كان قد أساء اليه ، لا يعرف الموجدة ولا يحمل احنا ، يعلو بالحق على كل ضير ويسمو بالكبرياء عن كل ضعف ، فحين قال الكبار في بعضهم ما قالوا يوم علت ببعضهم سلطة العهد الجديد وهوت بآخرين ، لم يقل غير كلمة الحق ، اذ طلب للشهادة أمام محكمة الثورة ضد أحد خصومه السياسيين وكان هذا الخصم قد أساء اليه بالذات ، ولعل قضاة الثورة في رغبتهم لادانة هذا الخصم

قد ظنوا أن شهادة الدكتور هيكل ستكون سندا لادانته، ولكنه في شهادته قد أنصف خصمه ، بل كانت تبريرا لما أخذ به ونسب إليه ، وغدت شهادته حديث الناس يومئذ اعجابا بصاحبها واكبارا لقائلها .

كان هذا في شيخوخته ، وقد خلا الميدان من سلطانه وسلطان انداده ، ممن حفل بهم الميدان قرابة عقود ثلاثة ، ليصخب بسلطان جديد ، ولم يكن في شيخوخته تلك غير ما كان في شبابه أنفة وكبرياء وحفاوة بالحق ، فحين تعرضت حكومة الائتلاف التي كان يرأسها عبد الخالق ثروت بعد وفاة سعد زغلول لـدسائس بعض الوفديين ممن كانوا يرون في ائتلاف الأحرار الدستوريين والوقد خسارة لهم ، وأراد بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين أن يكشف للناس تلك الدسائس ورأى بعض أعضاء الحزب الآخرين رأب الصدع بمدايرة الموقف ، ولم يكن هيكل من هذا الرأي الأخير ، فكتب افتتاحية السياسة بعنوان : - نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة - حمل فيه على الدسائس التي تحاك للائتلاف ، ولم يلق المقال رضى محمد محمود وكيل الحزب ورئيس شركة السياسة ، فأراد أن ينشر ما يفيد أن المقال لا يعبر عن رأى الحزب ، ولم يقبل الدكتور هيكل في ذلك وساطة ، ثم كان أن جاءه محمد محمود بنفسه يطلب إليه نشر ما يريد ، وقال له : ألا تنشر كلمتى ، وأنا رئيس شركة السياسة ، ولم يقبل هيكل منه ذلك وفي احساسه بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتبا ، قال : إذا كان رئيس شركة السياسة هو الذى يطلب النشر فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتي من رئاسة تحرير السياسة ، وأننى قطعت كل صلة لى بها ، فما كان من محمد محمود إلا أن أجاب : كلا ياسيدى ! لا تنشر كلمتى ولا تستقيل .

لم يتغير الدكتور في شيخوخته عما كان عليه في شبابه ، ولا في عمله في الصحافة عما أصبح عليه وزيرا ورئيسا للشيوخ وزعيما

لحزب سياسى كبير ، ولا حين طلب العلم فى باريس عما كان عليه طالباً فى مدرسة الحقوق ، الا أن تعركه التجارب ، وتتعدد أمامه الرؤى والمشاهد ويعب من ألوان المعرفة ويطالع من صور الفكر ، ويقمرس بخبرات جديدة ، ولكنه يبقى على ما فطر عليه أنفة وكبرياء واتباعاً للحق وصفاء فى كل خصوصية أو خلاف إيماناً بعظم المسئولية وجلال الواجب تضيف عليها المعرفة والخبرة وثقافة الشرق والغرب وتجربة الزمن أصالة وقوة واعتزازاً .

كان بعيد النظر متقدماً على عصره ، فلو أنه كان فى بلد كانجلترا لكان ضريب تشريش أو فرنسا لكان قرين كليمنصو أو فى الولايات المتحدة لنافس روزفلت .

وكان له من أصالة فكره شاباً يتلقى العلم ، لم يخض معركة الحياة بعد ماقرأه فى روايته « زينب » من صور وآراء لم يجر بها قلم كاتب من قبل ، فيصف من شقاء الفلاح الأجير مالا يصدر من مالك الأرض أو ابن مالكها ، ويقول أن الفلاحين « يعملون دائماً ومن غير مال ، ويرقبون بعيونهم نتائج عملهم زاهرة ناضرة ثم يقطف ثمرتها سيد مالك كم فكر فى أن يبيع قطنه بأعلى ثمن ، ويؤجر أرضه بأرفع قيمة ، وفى الوقت عينه يستغل الفلاح نظير قوته الضئيل ، ولم يدرك بخاطر السيد يوماً أن يعد له يد المعونة أو أن يرفعه من درك الرق الذى يعيش فيه ، وكأنه ما علم أن هذا المجموع العامل يكون أكثر نفعا كلما زادت أمامه أسباب المعيشة وتوافرت عنده دواعى الطمع فى أن يحيا حياة إنسانية » .

و « زينب » هى قصة الثورة على القديم ، الثورة على رق الأرض ، والثورة على الحجاب ، واستباحة حرية المرأة فى اختيار الزوج ، والثورة على التقاليد الجامدة التى تؤدى إلى الخلل والبوار . والثورة على الفقر الذى يسلب الإنسان حريته ، فعزيزة

تتجيب ولما تبلغ الثانية عشرة « وما كادت تختبئ في الدار حتى ابتداء لونها يزداد ذبولا وجسمها نحولا » وحامد الذي يستريح اليها لا يراها طوال أربع سنوات منذ احتجبت « أي من يوم كانت تؤتمن على حياتها ووجسودها . ثم نزل أهلها عن الثقة بها وظنوا في صعودها للكمال والجمال سعيًا نحو الشيطان وغوايته » وزينب بطة الرواية لا يفرض عليها الحجاب كلداتها من أبناء طبقتها ، ولكنها لا تملك مصيرها ويفرض عليها الزواج ممن لا تحب ، فإذا « جاء القوم يطلبون توكيلها أباها في عقد زواجها بقيت صامته لا تنطق بكلمة ولا تنبس بحرف . . ثم كان أن أخذتها نفسها فلم تقدر أن تمنع دموعها التي سالت على خدها . . ولما علموا أنها تبكي قال المأذون وهو يهز رأسه وعمامته الكبيرة :

— حيث أنها دموع باردة فهي دموع الفرح ، .

ولا يجد إبراهيم من المال ما يشتري به حرите من التجنيد « وهناك في مجاهل السودان وخط الاستواء ، سيزور إبراهيم جهنم ، لا غازيا ولا فاتحا ولكن خادما مطيعا ، هناك سيقضى أياما حلوة من عمره ثم يرجع ولا فخر له ، . . وحنق ألا يجد بدلا نقديا يدفعه عن هاته العبودية من غير معنى ولا ضرورة ، لا يجد ما يشتري به حرته كما يشتريها غيره ممن يملكون النقد . . هكذا يفهم الناس معنى العدالة ، من أجل أنني غني أعفى من الخدمة العسكرية عندنا ، ولأن آخر فقير يساق رغم أنفه ليقامى عذابها ويصلى نارها ويرجع منها موسوما بطابعها . . لو أنه ذاهب لغزو وفتح لذهب مسرورا منتظرا أن يرجع أوبة الفاتح المنتصر ، ويحدث بأعماله وأعمال من معه ويفتخر بقواد جيشه وضباطه ، لكن الحال أنه ذاهب ليقوم بصفائر الخدم تحت إمرة المتحكمين في بلاده . . فما أشد ذلك أيلاما له وما أقوى وقعه على نفسه ، . .

« انه فقير لذلك هو لا يستطيع أن يمسك بيده حريقه ، لا يمكنه أن يكون مع غيره على بساط من المساواة أو قليل من العدالة .. مسوق شاء أو أبى الى موقف هو فى أكثر الأمم عز وشرف ، ولكنه فى بعضها صغار وذل ، هو فى الأكثر دفاع عن الأمة وحريتها ورفع لقامها أن تمسه يد ، وفى البعض خضوع لتحكم أجنبي وخروج على أهله وتسلط فوقهم من غير أن يريدوا عليهم سلطانا ، .. »

ونراه يسخر من خرافات القرية واقاصيصها « قال ديك السنة لما الحاجة مسعدة نزلت فى الليل لقت فى صحن الدار خروف قرونة كبار وفضل يكبر يكبر ، يعلى لما سد قدامها السكة .. ولما صبحنا الصبح اتبيه خروف أولاد حسنين » ..

وكان مثل هذا الحديث بعض ما يدور فى أسمار الليالى :

– « وما فضلوا يقولوا لما الواحد يفوت قدام زريبة أم السعد تطلع له العفريت ، وهم لا عادو بيطلعوا ولا ينزلوا ، » .

والحديث بين حامد وقريباته وكان قد ذهب لرؤية عزيزة بعد احتجابها ، وقد جاءت لزيارة القرية يوما ، « وهكذا جعلن يقصصن تواريخ شتى ، وحين ظهر العفريت لعمى جاد حارس النخل فى هيئة حمار حساوى ملجم مبردع فركبه العجوز وغرز مسلة فى كتفه ثم زار عليه الأسياذ فى مصر ووطنطا والمتصورة ، وانتقلن الى أشكال أخرى من الجن كالندامة تتادى الناس بأسمائهم فاذا ذهبوا اليها أخذتهم ونزلت بهم فى بئر ساقية مهجورة أو نحوها الا اذا قرأوا عليها – قل هو الله أحد – واحتل من بعد ذلك موضوع الحديث عفريت الزار – ذلك العفريت النظك تقدم له أبداع الهدايا من أرق السيدات – شاركت هنا صاحبة حامد الأخريات فى الكلام وهو ساكت كل المدة الا أنه كان يبدى علامات الاستغرات ما بين حين وآخر ، » .

ولم تكن أمثال تلك الخرافات والأساطير غريبة على أبناء القرى ولعلها كانت مما ساد المدن أيضا ، بل أن الزار كان شائعا في المدن أكثر منه في القرى وبين سيدات الطبقة الميسورة من المحجبات منه بين الريفيات السافرات الفقيرات .

وقد بقيت أمثال تلك الخرافات سائدة بكل ما تتناول من حكايات وأساطير حتى جيلنا ، وكم فكرت في الزار وتحليله علميا ونفسيا ، وكانت لى قرية من الحضريات تقيم حفلا للزار كل عام تنفق عليه كثيرا ، مما حملنى على اطالة التفكير فيه وتحليله ، ونشرت فى السياسة الاسبوعية عام ١٩٣٦ بحثا ، أرد أسبابه الى حرمان المرأة من الاختلاط والحياة العامة وممارسة الرياضة البدنية وهو وسيلة للانطلاق من كبت اللاشعور والارهاق النفسى .

وقد مضت اليوم تلك العادات فلم يعد لها وجود بعد سقور المرأة وتعليمها ومشاركتها الرجل حياته انعامه وممارستها الرياضة وارتياها الأندية ، ولكن ألا نعجب من تلك الرقصات العنيفة التى تسود اليوم كالروك أند رول والديسكو وتلك الموسيقى الصاخبة أشبه بموسيقى الغابة ليست بديلة للزار ؟

وكما يسخر من أقاصيص القرية وخرافاتنا نراه يعرض لما يشيع في القرى من عادات ، لا أظن إلا أنها مازالت ممسكة ببعضها حتى اليوم ، فهذا الشيخ مسعود « ذلك الرجل الذى صرف بين جدران الأزهر عشر سنين لم يعرف فيها شيئا ، فلما يؤس من النجاح ووجد أباه قد قد قصر عن أن يمدده بمعونة ترك العلم لمن يفقه العلم وخرج هائما على وجهه قلبس المسوح وأرخى شعره واستوحش ، ولكن هذه الحرفة لم تجده شيئا فنظف نفسه بعض الشيء ولبس

فوق رأسه عقالا وراح بعد ذلك مدعيا العمومة يعطى عهدا للمساكين
الذين يعتقدون أن « من لا عم له عمه الشيطان » .

وقد أصبح الشيخ مسعود أحد اشراف المديرية ومن مشايخ
الطرق المعدودين فيها ، وجاء الى القرية « جاء وفي انتظاره أبنائه
الكثيرون وكلهم فرح بمجيء عمه منتظرا أن يقبل يده الطاهرة . .
وقد عزمه الشيخ عامر أحد أعيان البلد الموسرين ومن الآخذين عليه
الحافظين عهده المتعصبين له ضد كل شيخ آخر وأعد له وليمة فاخرة
جاء فيها بذبح عظيم . . مدت الموائد ووضعت أمام الشيخ ومن حوله
من الناس الطيبين صينية قدم عليها أشهى الأصناف وصاحب الدار
قد أخذ مكانه الى جانب ضيفه المقدس يقدم له من كل طبق ويسأله
ما بين حين وآخر أن يبارك من حوله بدعواته الصالحة ويظهر له
عظيم امتنانه وكبير سروره بمقدم الشيخ الطاهر ، والشيخ يجيب
على ذلك كله بتواضع يليق بمكانته وعظمته ، ويرفع عينه فيرى قريبا
منهم مائدة آخر معتادة ، لا شيء يجذب النظر مما عليها وقد التف
حولها جماعة من أبنائه الفقراء والفلاحين ، ولو أن له نفسا بين
جنبيه ، أو ضميرا يحس ، لكلله الخجل أن يرى نفسه وهو الداعي
الى الله ونعيم الآخرة والى الزهد فى هذه الدنيا الفانية جالسا فى
مقعد وثير وعلى طعام شهى فى حين يجلس هؤلاء العمال الطيبو
القلوب على حصير ناشف يأكلون الرديء مما يقدم له ، وليزداد
خجلا أن يعلم أنه عاطل لا عمل له الا هذا الطواف فى البلاد لا لغرض
الا أن يأكل ويشرب وينطق بكلمات لا قيمة لها ، وهم عمال يجدون
ليل نهار ليطعموا الناس بفضل عملهم ، ولكن أى ضمير يسكن قلب

مدع لا تربية له ولا أصل عنده ، وإنما اتخذ هذه طريقة احتيال يعيش من ورائها ، ..

ويقصده حامد بيثه وجده بأبنة عمه ، ويطلب منه العون ، « وأن أخذ عليك عهدا .. فمد له الشيخ يده واستتلاه من بعده الكلمات التي يصبح معها عمه ، ..

ولكن ما أن يعود حامد الى نفسه حتى يعرفه « الم جديد أنه اعترف بها لمن لا يفهمها ومن لا يجيبه عنها الا بكلمة (نعم) ولا يقدر له على شيء . ثم اليس عارا أن يتعهد لانسان مثل هذا الأبله بأن يعمل خيرا ، أو لم يدس في ذلك شرف نفسه وضميره ؟ أف لهذا الرجل الأبكم الكذاب .. وبلغ به الحق ضد الشيخ مسعود ، فلو أنه كان واقفا أمامه لهان عليه أن يقتله ولكنه رجع فهذا من حديثه وعاد باللائمة على نفسه ، ..

وأنا لنرى في حامد (ابن) سيد القرية ورب هذه الضياع صورة ميكل في صباه وفي حياته في القرية ، ومن يلم بنشأة ميكل لا يرى الا أنه حامد ، ويرى كما نعرف وكما سمعنا من أئداده ورفاق جيله أنه كان غير اخوته ، فهم « يقضون أيام مسامحاتهم السنوية في الغيطان ، وكثيرا ما يبيتون هناك ليالى الحصاد مسرورين بهواء الليل وغناء العاملات ، أو الى جانب (تابوت) يزن من غير انقطاع، لكن حامد اكبرهم لم يكن بهذه الطباع ، بل كان شديد الميل الى البقاء بالبلد وفي دار الضيافة مع الناس ، ..

ولقد بقيت نشأته الريفية بكل ما حفلت به من قيم عميقة الأثر في نفسه وفي تكوينه الفكري والأخلاقي فلم يكن للمدينة ولم يكن لبأريس من الأثر في استواء خلقه ما كان للقرية ، ثم كان لقراءاته

الواعية ونظرتة العميقة للأشياء وقدرته على التأمل والاستيعاب
وإستقلاله الفكرى ما كان له أبعد الأثر فيما استقام عليه من قيم
الأخلاق وما استوى عليه فكره السياسى والاجتماعى ، حتى زودته
باريس ، ولم يكن فكر الغرب جديدا عليه ، بما أضفى على أفكاره
أصالة وعمقا ، فقد ذهب إليها مؤمنا بجوهر الحضارة الغربية وما
كان لها من أثر فى تقدم الحياة والمجتمع وارتقاء الفكر وجلاله وقدرة
العلم وجبروته ، فالتقى فى عقله وفى وجدانه كل من الشرق والغرب
على وفاق •

لم تغير باريس من فطرة الدكتور هيكل ولكنها صقلته ، وفتحت عقله على آفاق أوسع من المعرفة ، وكان في نهمه اليها لا يتأنى حتى يجيد الفرنسية ، بل أقبل على الفكر الانجليزي يعجب منه ، وقد ذهب الى فرنسا وهو يجيد الانجليزية التي تلقى دراسته بها في المدارس المصرية ، حتى لقد فكر أن يتم دراسته بانجلترا ذلك البلد الذي قضى العمر الطويل في تعلم لغته ، كما يقول ، في يوميات باريس ، « وكتب يسأل عن حال اكسفورد ومايلزم لها ٠٠ ولما عرفت أن علوم الاجتماع تلقى في فرنسا كما تلقى في إنجلترا صممت على البقاء بها ، ٠٠ فلما جاءه الرد عما يحتاجه امتحان الالتحاق باكسفورد ، وعاوده التفكير في اتمام دراسته بها ، عاد الى نفسه « وقد جئت من بلدي قاصدا فرنسا فوجب أن أبقى في فرنسا ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء » ٠٠

ويقبل على قراءاته الانجليزية فيقرأ « لجون ستيوارت مل » كما يقرأ « لتوماس هوبز » و « وجون لوك » ويبقى على مايراه من

« أن بلاد الانجليز فيها من الأخلاق الراقية حقيقة مالا يوجد مطلقا في فرنسا ، وفيها مما يسهل مقابلة كبار الرجال وعظماء العائلات مالا يتيسر للانسان مطلقا في باريس » ويفضى برأيه هذا الى صديق يختار بين الاثنين « ولعله يذهب الى هناك فيجد ما وصفت ما يكون عند ظنى بها وبأهلها » (١) .

ويكب على قراءاته الانجليزية فيقرأ « حياة محمد » للكاتب الأمريكى « واشنطن ارفنج » كما يقرأ تولستوى ، حتى اذا تمكن من الفرنسية اقبل على الأدب الفرنسى يتنقل بين أفنانه فلا يرتوى حتى يزداد ظمأ اليه ، وأم مسارح باريس ومتاحفها ومعالمها التاريخية وما يتناثر في جنباتها وحواليها من منازة كما يطوف بريف فرنسا وتمتلىء عينه بكل ما فيها من معالم أبدعتها يد الانسان أو صاغتها الطبيعة ، وان لم تحجب عنه صورة مصر ولا الحنين اليها .

وتتناغم في عقله هذه المنابع من المعرفة عربية أو فرنسية أو انجليزية فتصوغ فكره ، ويبقى حفيا بها جميعا ، وان غلبت طباعه وحياته الثقافة الفرنسية فيؤثرها على غيرها فى تعليم أبنائه وبناته وان ترك لهم حرية اختيار دراساتهم الجامعية الا من قبيل المشورة والاستئناس بالرأى . وان كنت أرى أن الثقافة الانجليزية غلبت على فكره الاجتماعى والسياسى بقدر ما غلبت الثقافة الفرنسية على فكره الفنى والأدبى . وان ظل في أعماقه شرقيا مسلما ، وكان الشرق كما يراه حينذاك مصر بتاريخها ومأثوراتها وحضارتها الضاربة في أغوار القدم .

وبقى الشرق والغرب في فكرة يتجاوران ولا يلتحمان ، يتوافقان ولا يمتزجان ، فكل منهما بهاءه ورونقة ، ولكل منهما أثره ومعالمه

(١) ما بين الأقواس نصوص من يومياته بباريس ، مخطوطة لم تنشر

على امتداد الحضارة الانسانية منذ بزغ فجرها في وادى النيل ،
فهذا الالتقاء بين الشرق والغرب « هو الذى آثار في العالم حضارات
العالم ، وهو الذى رفع فوق مجازر الحروب وأهوال التعصب الدينى
قبسا بعد قبس من ضياء النور والهدى والعلم ، وفي هدى هذا
الضياء سار العالم نحو الكمال خطواته البطيئة القليلة خلال بضعة
آلاف السنين التى نعرف » (٢) .

هذا بينما كانت الموجة الغربية قد تصفع عقول المفكرين والكتاب
وان لم يلموا بلغة أجنبية كالسيد مصطفى لطفى المنفلوطى ، وان
كان المد الغربى قد سبق الى مصر ، قبل المنفلوطى ، الا أن المنفلوطى
هو وحده الذى ظفر بجاذبية القارئ المصرى في تلك السنوات التى
سبقت ظهور هيكل وجيله ، لا لطلاة أسلوبه فحسب ، ولا لتمييزه
بتعبير أدبى متقرد ، ولكن بقدرته على تصوير خلجات النفس
الانسانية تصويرا رومانسيا يعبر عن الوجدان المصرى حينذاك لا في
ميدان الفكر والأدب وحده ولكن في ميدان الوطنية حين أخذ مصطفى
كامل يهز وجدان المصريين بكلماته وخطبه الشاعرية الملهمة .

ولقد همنا بالمنفلوطى صدر شبابنا أكثر مما كنا نهيم بهيكل
وطه حسين والعقاد ، وما من قارئ الا وقرا النظرات والعبرات
والفضيلة والشاعر وفي سبيل التاج قبل أن يقرأ لهؤلاء الأعلام الذين
درجنا على آثارهم ، وكنا نرى فيه روح الغرب كما نرى روح الشرق
ولعلنا كنا أكثر غراما بأسلوبه منا بأفكاره ، وان عبر في كثير من
الأحيان عن نزعة رومانسية يثور بها وجداننا ثورة الوجدان الأوربى
في القرن الثامن عشر حين اجتاحه ما كان يحتاجنا في القرن
العشرين .

(٢) د. هيكل : الشرق والغرب في العصور الوسطى : السياسة الأسبوعية

ملحق العدد ٢٢٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ .

الا أن الموجة الغربية قد أخذت تهدر على يد الجيل الجديد ، هذا الجيل الذى نشأ فى أحضان الجريدة وذهب يطلب العلم فى فرنسا، كهيكل ومصطفى عبد الرازق وطه حسين وغيرهم أو نشأ بعيدا عنها ولم يطلب العلم فى أوربا ولكنه أخذ من الثقافة الانجليزية والفكر الأوربي بأوفى نصيب بحكم دراسته الأولى فى المدارس المصرية التى سادتها اللغة الانجليزية ، كالعقاد والمازنى ، وقد اختلفوا نهجا ومزاجا وان اجتمعوا على غاية من التجديد واحدة . فمنهم من توافقت لديه النزعاتن الشرقية والغربية على سواء كهيكل والعقاد والمازنى ومصطفى عبد الرازق ، ومنهم من غلبته النزعة الغربية كطه حسين ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، وان اختلفوا جميعا منحى وغاية .

وانفرد هيكل وحده بالدعوة الى احياء أدب مصرى قومي يحفل بصور جديدة من القصة والاقصوصة ومن الشعر الوجداني والشعر التمثيلي يتصل فيه الماضى بالحاضر « فمحال أن نتصور حديثا لا يتصل بالقديم الذى أثمره أو نتصور قديما لا يتطور مع الحديث وينضم اليه ، فاذا اتصل القديم والحديث وتضامنا نشأت عن ذلك حيوية قوية وروح معنوية نشيطة هى التى تقوم أساسا لكل حضارة من الحضارات ، وبدونها تتداعى الحضارة وتنهار ، ويضطر أهلها الى استعارة حضارة غيرهم والعيش فى كنفها » (٣) .

ويبدأ هيكل محاولة لقصاص فرعونى لا يعدو الحديث عن ايزيس وهاتور وأفروديت فى محفل حديث يستغيد فيه القوم صور هؤلاء الأقدمين تمثيلا ورقصا وكأنه بذلك يصل ما بين الحاضر والماضى ، ولم يكن ذلك من قبيل العود الى الفرعونية - كما ذهب البعض - فتاريخ مصر كما يراه ، وكما يراه كل واحد منا ، سلسلة

(٣) ثورة الادب : محاولات فى الادب القومى .

تتصل حلقاتها منذ الفراعنة حتى وقتنا هذا ، و « بين مصر الحديثة ومصر القديمة اتصال نفسى وثيق ينسأه كثيرون فيحسبون أن ما طرأ على مصر منذ عصور الفراعنة من تطورات فى نظم الحكم وفى العقائد الدينية وفى اللغة وفى غير ذلك من مقومات حياة الأمم قد فصل بين هذه الأمة الحاضرة وبين الأمة المصرية القديمة فصلا حاسما » (٤) .

فاذا كان قد اختار الفرعونى ميدانا لبحث أدب قومى ، فلأنه « بعد ميدان طريف يلذ بحثه ويلذ اتخاذه مادة لأدب قومى شهى الثمرة خصب غاية الخصب » . وقد بدا لى فى وقت ما أن أجعل من بعض عصور مصر الاسلامىة موضع هذه الدراسة ، وكانت الحروب الصليبية أشد ما استهوانى من هذه العصور ، لكنى وقفت يومئذ مترددا ، أفأقدم فأبحث فأوالى البحث ، فأقدم للجمهور ثعرة بحثى فى صورة من صور الأدب القومى فاذا حركة عنيفة تقاجئنى من غير أن تزن بالقسط ما اليه قصدت » (٥) .

لم يقف هيكلا مع ذلك عند هذا اللون من الأدب القومى مائلا فى تلك الصور الفرعونىة التى حاول أن يضفى عليها هيكلا قصصيا ، فبين حين وآخر يكتب أقصوصة يقوم مبنأها على الواقع الاجتماعى المعاصر بشخوصه وأحداثه ونوازعه النفسىة ومؤثراته الاجتماعىة ، كما كان فى « حكم الهوى » و « الشيخ حسن » وقد كتبهما فى الوقت الذى كتب فيه صور الفرعونىة ، ولم يكن ما حاوله لخلق أدب قومى يبعد به عن « تقليد الغرب فى أدبه القومى كتقليدنا إياه فى لباسه وطعامه » (٦) .

(٤) المصدر السابق : التاريخ والأدب القومى .

(٥) ، (٦) ثورة الأدب : محاولات فى الأدب القومى .

كانت تلك هى فترة البحث عن الذات لدى هذا الجيل الجديد من الكتاب والمفكرين المصريين وقد بدأ أنهم يسيطرون على ساحة الفكر فى مصر ويخوضون معاركه فى أعقاب ثورة ١٩١٩ وانقسام الوفد المصرى الى حزبين سياسيين ، كان الحزب الآخر الذى خرج عليه وقد اتخذ اسم الأحرار الدستوريين وأصبحت له جريدة تنطق باسمه هى جريدة « السياسة » تولى رئاسة تحريرها الدكتور هيكى واجتمع اليها تلك الصفوة من مفكرى الجيل الجديد « طه حسين » و « محمود عزمى » و « توفيق دياب » و « ابراهيم عبد القادر المازنى » و « عبد العزيز البشوى » وناشئة من الكتاب الذين لمعوا فيما بعد « محمد عبد الله عنان » و « محمد زكى عبد القادر » وفى الجانب الآخر كان « عباس محمود العقاد » كاتب الوفد الأثير ، و « أحمد حافظ عوض » و « عبد القادر حمزة » وقد برز العقاد من بينهم أدبيا ومفكرا يخوض معارك الأدب كما يخوض معارك السياسة، وبقدر ما اختلف مع الجانب الآخر فى معارك السياسة بقدر ما اتفق معهم فى نزعة التجديد وخاض كما خاضوا معركة الجديد والقديم .

وبقدر ما حفل الميدان بالمعارك الأدبية بين المجددين والمحافظين بقدر ما حفل بالبحوث الضافية فى مناهج الأدب الحديث ، والمقالات المسهبة فى النقد الذى يوغل أحيانا فى التجريح وان توقى الأسفاف ، وان بلغ الغاية من العنف . وكانوا فى تلك البحوث والمقالات يبحثون عن ذاتهم فى التماس ميدان من ميادين الفكر والأدب يختصون به ويوغلون فيه ، فان أجمعوا على التجديد وحملوا على القديم منصفين أو متحاملين ، فقد ظلوا يدورون حول أنفسهم يتلمسون الميدان الذى تبرز فيه مواهبهم وتتجلى ملكاتهم فخاضوا فى كل شئء ولجوا بأقلامهم فى كل ميدان حتى تبين كل منهم طريقه وعرف ميدانه ، وان بقيت لديهم سمة الموسوعية والشمول .

لقد ولجوا مناهج العلم الحديث في البحث والدراسة ، وتقال الشعراء منهم كالعقاد والمازني وشكري أنهم جاءوا بجديد ، فهل جاءوا بجديد حقيقة ؟ وقروضوا الشعر وكتبوا القصة والاقصوصة فهل آواوا على الغاية ؟ .

آمن المازني أنه لم يأت بجديد فطلق الشعر ، ووقف شكري عن نشر شعره عندما صدمه أول نقد لشعره ومن صنوه المازني ، وكان شكري قد أشار الى سرقة المازني لثلاث قصائد في ديوانه من الشعر الانجليزي ، وبقي العقاد يصول في ميدان الشعر ويجول وعرفه الناس أدبيا ومفكرا وكاتبا قبل أن يعترفوا به شاعرا ، وان وليج بشعره بعضا من المعاني الجديدة لم يطرقها من قبله .

وعندما طرق طه حسين مناهج البحث الجديد وابتدع من الشك طريقا لليقين لم يأت بخلق جديد ، وانما استهواه المنهج الديكارتي فاتخذ من الشك مرقاة الى اليقين ، ولم يكن الشك غريبا على العقل العربي ، فقد سلكه الجاحظ سبيلا « للتوقف قبل التثبت » ووقف عنده أبو حامد الغزالي قبل أن يستهدى يقينه . .

وحين أخذ طه حسين بهذا المنهج في دراسته للشعر الجاهلي فوصمه بالانتحال خائنه المعرفة العلمية ، وأول ما يقتضيه الباحث في مثل هذا الموضوع وصولا الى الحقيقة أن يكون ملما بما كشفت عنه الدراسات الانثروبولوجية والأثنولوجية والاثنوجرافية فضلا عن التاريخ القديم وعلم الاجتماع وفقه اللغة وعلم طبقات الأرض والحفريات وهي مالا أعتقد أن طه حسين قد ألم بها أو عرفها ، كما ان منهج الشك الديكارتي ان صلح في بحوث ما وراء الطبيعة فانه لا يصلح في ميدان العلم التجريبي أو ما يسفر عنه الواقع المشاهد من حقائق ، وهو ما تناولته بحوث « تيودور نويلدكه » و « وأوجست لودفيج شلوتسر » و « كيتاني » في دراساتهم للجزيرة العربية وأهلها

ولغاتها ، وأسهم فيه من العرب المؤرخ العراقي « جواد علي »
و « فيليب حتى » .

وقد لا نجد في هذا المنهج الذي اختاره طه حسين لبحثه في
الشعر الجاهلي إلا أنه قد أثار من الشك ما لم يصل به الى
الحقيقة التي يؤكد بها دون برهان أو دليل ، ولعلنا إذ نسوق تلك
المقتطفات من كتابه هذا لا نرى فيها غير الظنون والاحتمالات ،
فنراه يقول :

« للتوراة أن تحدثنا عن ابراهيم واسماعيل ، وللقرآن أن
يحدثنا عنهما أيضا ، ولكن ورود هذين الأسمين في التوراة والقرآن
لا يكفي لاثبات وجودهما التاريخي ، فضلا عن اثبات هذه القصة التي
تحدثت بهجرة اسماعيل بن ابراهيم الى مكة ، ونشأة العرب
المستعربين فيها ، ونحن مضطرون أن نرى في هذه القصة نوعا من
الحيلة » (٧) .

كما يقول : « ونوع آخر من تأثير الدين في انتحال الشعر
واضافته الى الجاهليين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبي من ناحية
أسرته ونسبه من قريش ، فلأمر ما اقتنع الناس بأن النبي يجب أن
يكون صفوة بني هاشم ، وأن يكون بنو هاشم صفوة بني عبد مناف
وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بني قصي ، وأن يكون قصي صفوة
قريش وقريش صفوة مضر ، ومضر صفوة عدنان ، وعدنان صفوة
العرب ، والعرب صفوة الانسانية » (٨) .

ويقول أيضا :

« وشاعت في العرب أثناء ظهور الاسلام وبعده ، فكرة أن

(٧) الشعر الجاهلي ص ٥٦ .

(٨) المصدر السابق ص ٧٢ .

الاسلام يجدد دين ابراهيم ، ومن هنا اخذوا يعتقدون أن دين ابراهيم هذا قد كان دين العرب في عصر من العصور ، ثم أعرضت عنه لما أضلها المضلون ، وانصرفت الى عبادة الأوثان ،(٩) ٠٠

ولا نرى فيها غير دعاوى لا تقوم على دليل من البحث العلمي والأسانيد التي تقوم عليها الحقيقة العلمية ، كما ينقصها الكثير من شواهد المعرفة العلمية التي اثبتتها الباحثون والعلماء .

ولا نقول أن ذلك كان من تأثير الثقافة الفرنسية أو من تأثير النظرة العلمية التي لفحت الغرب الأوربي بعد عصر النهضة ، ولكنها شهوة الابتداع والاثارة التي تلفت الأنظار وتجذب الشهرة لشباب ناشيء ينشد البروز ويتطلع الى مكان بين المفكرين أو في مقدمتهم .

ولم تكن حملة العقاد والمازني وشكري على شعر شوقي وتقدم له الا لجذب الشهرة ولفت الانتظار ، وقد سألت يوما الدكتور هيكل فيما أثار العقاد وصحبه على شوقي ، بينما كتب له مقدمة ديوانه « الشوقيات » فقال رحمه الله : انه سأل شوقي فيما يحمل هؤلاء عليه ، فقال : انهم ينشدون الشهرة بنقده وأن يعرفهم الناس ، فلو أنهم مدحوه لما خرجوا بذلك عما ألف الناس من مدحه ، أما أن ينقدوه فكل الناس يتساءلون : من هؤلاء الذين يتناولون على الجبل .

وكان النقد أكثر ما خاض فيه هذا الجيل الناشيء من الكتاب ، فلما استوت لهم الشهرة أخذوا يطوفون بآفاق الأدب والفكر بما تحملهم عليه الضرورة أو يهديهم اليه الفكر ، وكانوا في الحق قد أقاموا هذا الصرح العظيم من البناء الفكري الذي غنمنا ثمراته

(٩) المصدر السابق ص ٨١ .

وأمتعنا فيضه ، وكم لقوا كثيرا من العناء والوصب حتى استوى كل منهم على نهج وسبيل ، وسووا الأرض لمن جاء بعدهم ، وهو ما عبر عنه المازني أصدق تعبير في « حصاد الهشيم » بقوله :

«قضى الحظ أن يكون عصرنا عصر تمهيد، وأن يشتغل أبناؤه بقطع هذه الجبال التي تسد الطريق ، ويتسوية الأرض لمن يأتون من بعدهم، ومن الذي يذكر العمال الذين سووا الأرض ومهدوها ورصفوها ؟ ومن الذي يعنى بالبحث عن أسماء المجاهيد الذين أدموا أيديهم في هذه الجلايد ؟ » .

وبعد أن تمهد الأرض وينتظم الطريق ، يأتى نفر من بعدنا ويسيرون الى آخره ويقيمون على جانبيه القصور شاهقة باذخة ، ويذكرون بقصورهم وتنسى نحن أتاحوا لهم أن يرفعوها سامقة رائعة والذين شغلوا بالتمهيد عن التشييد ؟ ، . .

فلندع الخلود اذن ولنسال : كم شبرا مهدنا من الطريق ؟ (١٠)

لقد مهدوا الأرض حقا بما خاضوا فيه من شتات الأدب والفكر بل وبحوث التاريخ ، حتى استوى الجبل الذي جاء بعدهم على غاية وقصد وعرف كل فرد فيه موهبته وفنه ، فكان الشاعر شاعرا والقصاص قصاصا والناقد ناقدا والمؤرخ مؤرخا والكاتب السياسى كاتباً سياسياً ، هذا الجيل الذى أسميه جيل توفيق الحكيم فهو أول من عرف ملكاته الفنية والأدبية فكتب القصة والمسرحية وأوفى بهما على الغاية ولم يطرأ أى ميدان غيرهما الا فى خاطره أو الملامه فكر وبقائه نجيب محفوظ والسحر وثروت أباظه ويوسف السباعى ومن قبلهم محمود تيمور وفريد أبو حديد وظهر التخصص الفكرى والأدبى ورأينا « محمد مندور » يقف عند النقد الأدبى ويخوض فى مذاهبه و« شوقي ضيف » يؤرخ للأدب العربى الحديث لا يعدوه الى القديم ، ويتسنى « زكى نجيب محمود » ذروة الفكر الفلسفى ، وينتقل محمد

(١٠) المازني : حصاد الهشيم : ص ٢٦٤ .

عبد الغنى حسن بين الشعر وتاريخ الأدب ، وتستهوئ الموسيقى، الغربية والفكر الغربى عالم الأحياء حسين فوزى فيطلع على الناس بما يخلص اليه فيهما من جلال ومتاع عقلى ونفسى ، ويعكف أحمد حسين صاحب مصر الفتاة ورفيقاه فتحى رضوان ومحمد صبيح على تاريخ مصر يكشفون عما يثور به وجدان مصر من مشاعر الوطنية ومكامن البطولة • ويلمع عزيز أباطة فى الشعر المسرحى وفى ميادينه الأخرى ، وغيرهم ممن عرفوا ملكاتهم فأبروزها فيما يند عنها من معالم الفكر والوان الأدب والفن ، وكان زكى مبارك العقدة التى ربطت بين الجيلين •

أما المدرسيون من أساتذة الجامعات فإن لم نر فيهم أمثال أمين الخولى وأحمد أمين وطه حسين وعبد الرازق السنهورى وعبد الحميد العبادى ومحمد فؤاد شكرى وحسن إبراهيم اثرا وانتاجا فقد رأينا من بينهم قلة برزت فى ميدانها كعثمان أمين وزكى نجيب محمود فى الفلسفة وعبد اللطيف حمزة خير من أرخ للمقال الصحفى والقطابه وأحمد بدوى وقد اتخذ من تاريخ الفراعنة أغنية فى « موكب الشمس » وعبد المنعم أبو بكر وأحمد فخرى ليسيرا على الدرب فى أحياء تاريخ الفراعنة ثم رأينا الفكر يحول عن الجامعة الى خارجها • فنرى محمد عبد الله عنان مؤرخ الأندلس وعبد العزيز الشناوى خير من أرخ للدولة العثمانية وأحمد نجيب هاشم أحد كبار المترجمين وقد سبقه على الدرب محمد بدران شيخ المترجمين وأمين مرسى قنديل وبقيت اشعاعه النور فى مصر تضئء العالم من حولها •

كان الجيل السابق جيل الأساتذة والرواد يحفر الأرض بأظافره و « يقطع الجبال التى تسد الطريق » - كما يقول المازنى - فظل يخوض فى كل شئ ولا يقف عند أى شئ الا رغبة التجديد والكشف عما يثور به الوجدان المصرى فى عالمه الجديد وعما يهتديه فى ظل حضارة انسانية تفور بالعلم والمعرفة وقيم اجتماعية وفكرية وانسانية لم يكن لها وجود من قبل وانما هى نتاج عالم صناعى

يقلب كل موازين الحياة السابقة فيديل من الحضارة الزراعية الى حضارة صناعية غالبية ، ومن الحضارات المحلية التي ازدهى بها العالم القديم الى حضارة عالمية عامة تصفع عقول الناس في كل صقع ومنتجع فلا تتركهم الا اسارى حبالها .

ولم يستو اى من هؤلاء الرواد على نهج او سبيل الا بعد زمن طويل ، ولعل اولهم استواء على ملكاته كان الدكتور هيكل ويأتى بعده المازنى ثم العقاد وان اختلف بينهم الميدان فيما استووا عليه ، فقد هجر المازنى الشعر بعد أن رأى القمة عسيرة المرتقى ، أو أن الشعر لا يسعف صاحبه بلقمة العيش، «فالذى لايمهله العيش حتى يعطى المقال المرسل حقه من الاجادة - وهى عليه يسيرة - لا يحبس نفسه على القوافى والأوزان وهى لا تسعف منشدها في كل حين » . ولج في خواطره وصور حياته يستوحىها كتاباته ، وهو مانراه بعض صور تجديد الأدب المصرى الحديث ، فكتب « ابراهيم الكاتب » و « ابراهيم الثانى » و « ثلاثة رجال وامرأة » و « عود على بدء » و « ميدو وشركاه » وهى مادعاها الدكتور يوسف نجم « قصة الشخصيات » وهى جميعا من القصص الذى يستوحى الاتجاه الغربى في كتابة القصة مما نراه جديدا على الأدب العربى .

اما العقاد فقد استقام مفكرا في صورة أديب فغلب عقله وجدانه فكتب في مذاهب الفكر المعاصر كما كتب في بعض ما واجه حياته من أحداث وبعض ما عرف من شخوص كانوا اعلام جيله وما قبل جيله من معاصريه وكتب عن نفسه وصروف حياته وسوارح قلمه ، ولولا قصة « سارة » وبعض ما خاض فيه من نقد أدبى لسلكناه بين المفكرين اكثر مما نسلكه بين الأدباء ، وقد استقام له في النصف الثانى من حياته منهج في السير الاسلامى كان الرائد فيه وكان صاحبه .

وبقى طه حسين ينتقل من فنن الى فنن ومن ميدان الى آخر ،

فتشيع للفكر اليونانى كما تشيع للثقافة اللاتينية ثقافة البحر المتوسط، ثم اغفلها حين اشتدت الموجة العربية والمد الاسلامى ، وكان حريصا الا يشير اليهما حين يتحدث عن ماضى مصر وثقافتها التاريخية فينسبها الى الغرب دون الشرق ولا يشير « الا تلميحاً الى فارس وجزيرة العرب » - كما يقول « سيد قطب » - في نقده له - ويفرض على طلاب كلية الآداب دراسة اللاتينية منذ السنوات الأولى فيضجون منها ويتنكرون لها وتكون نسبة الرسوب فيها أعلى من غيرها في المواد ولا تفلح التجربة فتلقى دراستها من بعد في أكثر أقسام الكلية. فالعقل المصرى كما يراه في مستقبل الثقافة ، « يتصل بمكوناته باقطار الشرق القريب اتصالاً قريباً منظماً مؤثراً في حياته ومتأثراً بها ، ويتصل بالعقل اليونانى منذ عصوره الأولى اتصالاً تعاون وتوافق ، وتبادل مستمر منظم للمنافع في الفن والسياسة والاقتصاد ، والثقافة الفرنسية التى يدين بها ويرأها قمة ما وصل اليه الفكر من استتارة ليست غير امتداد للثقافة اليونانية » لأن الأمة الفرنسية متأثرة بالطبيعة اللاتينية ومتأثرة بطبيعة هذه الحضارة ، حضارة البحر المتوسط قريبة في عقلها وشعورها من اليونانية واللاتينية ، وقد بدأ عمله في الجامعة استناداً للتاريخ اليونانى والرومانى ، وأصدر كتابه « صحف مختارة من الشعر التمثيلى عند اليونان » ثم « قادة الفكر اليونانى » وحين يقوم على كرسى الأدب العربى يصدر كتابه « الشعر الجاهلى » ثم « فى الأدب الجاهلى » صورة معدلة للشعر الجاهلى .

ويكتب القصة حين يصبح للقصة ميدان فى الأدب المصرى ، وكان من قبل قد طرق القصة فيما يشبه القصة فى « الأيام » ويمضى مع الأيام مصوراً احساسيه ومشاعره حتى ينتهى منها بعد سنوات من صدور الجزء الأول عام ١٩٣٦ ، ويبقى مع الأدب العربى وتاريخه ونقده وصول ويجول حتى يقبل على التاريخ الاسلامى ، كما قبل

عليه هيكل والعقاد ، ولكنه لا ينسى الأدب اليونانى ولا ينسى سحر باريس .

فاذا كانت الموسوعية والشمول قد غلبتا على هذا الجيل من الرواد ، فأين كان مكان هيكل في هذا الجيل ؟

لقد منعه حياؤه كما حالت أنفته - كما يقول - بينه وبين أن يقصد الى صحيفة من صحف ذلك العهد لينشر فيها ما يكتب ، حتى قصد الجريدة زائرا لمديرها ومحررها أحمد لطفى السيد ، لصلة « النسب التي تربط بين أسرتنا وأسرة لطفى باشا السيد » ويشجعه مديرها « أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ودعانى الى مكتبه وشجعنى على الكتابة في الجريدة » .

وظل هيكل يكتب للجريدة ولا يكتب لغيرها ، بينما ذهب رفاق جيله طه حسين والعقاد والمازنى يطرقون أبواب الصحف الأخرى لنشر ما يكتبون ، لا يهمهم الا أن تنشر ما يكتبون ، ويتنقل العقاد والمازنى بين صحيفه وأخرى تطوعا أو لقاء ما يقيم الحياة ، فاذا لم يكن أجر كتبوا متطوعين لا يعينهم الا أن ينشر لهم ما يكتبون ، ولا يرى طه حسين حرجا فى أن يكتب للجريدة صحيفة حزب الأمة ويكتب في صحف الحزب الوطنى وكان يقوم على تحريرها حينذاك الشيخ عبد العزيز جاويش ، ويطلب اليه أن يشارك في تحرير مجلة « الهداية » حين أنشأها ، ويقبل على الكتابة معه غير قاصد اجرا ، الا أن ينشر له ما يكتب فلم يكسب خلال تلك الأعوام - كما يقول في مذكراته - « درهما ولا مليما » . وأن يقرأ الناس ما يكتب ، وأن يشيع اسمه بين الناس كاتبا ، حتى وأن خرج عن القصد واوغل في الحماس ، مما ضاق به وخجل « من ثقل تلك الفصول الطوال السمجة التى كتبها الفتى فشغل الأديباء والمثقفين حيناً ، ثم لم ينقطع استخداؤه لها وضيقه بها وخجله منها كلما ذكرت » ، فكل ما يهم الفتى طه حسين وما يهم غيره من ناشئة هذا الجيل أن يسمع الناس

بهم وأن يكون لهم مكان بين رجال القلم والأدباء ، ولعلهم إذ يتناولون على كبار الكتاب كالمفلوطي والشعراء كحافظ وشوقي لم يكن يبغون من تناولهم إلا أن يكون لهم ذكر بين الناس . وهو ما أسفوا له واعتذروا عنه تلميحاً أو تصريحاً حين ظفروا بالشهرة وأصبح لهم في عالم الأدب صولة وجاه ، فنرى طه حسين يعد نقده لنظرات المفلوطي سخفاً يطاوع من رأسه ، ويسأل « الله أن يتيح له التكفير عن ذنبه ذلك العظيم » ولا يأسف لكتاب الفه كما أسف لكتابه « حافظ وشوقي » .

أما العقاد فيشهد للمفلوطي بعد نقده بأنه « هو الذي قارب بين الجمال والصحة على نسقه الفصيح في سهولة لفظ ووضوح معنى وسلاسة نغم ، وهو لا يبلغ مبلغ التبرج بالصقل والزينة ، ولا يترك التبرج والزينة ترك المتكشف في مسح النسك ، وليس الانشاء نموذج أصلح من هذا النموذج من وجهته الفنية » وكان العقاد قد نقد تائر التلاميذ بأسلوب المفلوطي في « كراسات الانشاء » .

ولا يملك العقاد في ختام كلمته تلك عن المفلوطي في « رجال عرفتهم » إلا أن يقول : « وتعيد الينا قدرة المفلوطي على تبسيط الأسلوب الجميل كلمة – أتناول فرائس – التي يقول فيها : أن البساطة الجميلة هي القدرة على إخفاء الجهد والكلفة ، وأن النور الأبيض بسيط في النظر ولكنه أوفر الألوان تركيباً لأنه ، توليفة من جميع الألوان » .

ويحمل العقاد على مصطفى صادق الرافعي ، ويشويه الرافعي على « السفود » ، وتتصل الملاحظة بينهما فلا يهدأ لها أوار . ولم يكن العقاد ممن ينكصون عن رأي قالوه ، وقد حمل على شعر شوقي أشد ما حمل ، ولا يرجع عما قال في نقده بعد ربع

قرن من وفاته فيبرر ماذهب اليه باختلاف المقاييس بينهما ، « فكل ما قلناه في أدب شوقي فهو رأينا الذى اعتقدناه ، ولا نحب أن يشير أحد الى اللهجة التى قلناه بها » (١١) وفى مقال آخر نشر بعد ذلك بسبعة عشر عاما بعنوان « شوقي فى الميزان » يقول العقاد :

« . . وبهذا القياس للتجديد والتقليد ، نحسب أن ربع القرن الذى مضى بعد وفاة الشاعر شوقي ، قد عرفنا بمكانه ، وقدر وضعه فى ذلك المكان . . »

« فهو امام المدرسة الوسطى بين المقلدين والمجددين . . أو هو امام مدرسة نستطيع أن نسميها مدرسة التقليد المبتكر أو التقليد المستقل . . ونقول بذلك شيئاً يفهمه الناقد الذى يفهم درجات التطور من الجمود على القديم ، الى ابتداع الخلق والانشاء مستقلا عن كل محاكاة . . لم يكن شوقي من المقلدين الآليين الذين يلتزمون حدود المحاكاة الشكلية ولا يزيدون . ولم يكن من المجددين الذين يعطون من عندهم كل ما أعطوه من معنى وتعبير . . ولكنه كان يقلد ويتصرف ، وكان تصرفه يخرج من زمرة الناقلين الناسخين . ولكنه لايسلكه فى عداد المبدعين الخالقين ، الذين تنطبع لهم - ملامح نفس مميزة - على كل ما صاغوه من منظوم ومنثور » (١٢) .

فما من أحد من هؤلاء الرواد ، دعاة القديم ودعاة الجديد على السواء الا وتلاحوا واستبكوا فى معارك حامية من النقد الذى بلغ حد التجريح وثلّم الأفكار والعقول ولم يخل من عنف القول فينزلق

(١١) من مقال للعقاد بمجلة الرسالة ع ٣٦١ فى ٣ يونية ١٩٤٠ بعنوان « الخصومة الأدبية فى الشرق » وقد رجع الشامر عامر بحرى فى بحثه من « المعركة بين العقاد وشوقي » فى كتاب « العقاد وقضية الشعر » .
(١٢) انظر ما كتبه الشامر عامر بحرى فى بحثه السابق .

أحيانا الى هجره، الا أنهم اخصبوا الفكر المصرى ، وغزوا به الى
النظر فى طبيعة الأشياء ودلولاتها ، وخاضوا به تيارات شتى .
فأثروه على نكال ، وان أثار النكال خامد الفكر ، ومسح هاران على
العقل من جمود .

ولعلمهم كانوا يبتغون الشهرة ، أو أن تكون لهم مكانة من
سبقوهم اليها ، فكانوا يلتمسون النشر فى أى صحيفة ، وان كان
بين الصحيفة والأخرى من الملاحاة واختلاف القصد ما يحول دون
اللقاء والمسألة ، وكان الاختلاف حول السياسة التى أخذت كل
صحيفة بها ، لذلك نأى هذا الجيل الجديد من الرواد عن السياسة
وأوضارها والكتابة فيها ، وان بقى لكل مذهب وفكره السياسى ،
بعيدا عن مقاله الأدبى .

ولم يكن هيكل من هذا القبيل ، فلم ينشر فى غير الجريدة ،
وحين دعت الدواعى أن يكتب المقال السياسى كتبه دون حرج ،
فحين طلبت اليه الجريدة أن يمثلها فى مؤتمر الحزب الوطنى الذى
عقده « محمد فريد » فى بروكسل ، كتب اليها بما رأى « ولشد
ما شكرنى اخوانى من المنتسبين للحزب الوطنى على ما نشرته
الجريدة بقلمى عن المؤتمر ، فقد كانوا يظنون أن ما أخالفهم فيه من
رأى سيظهر أثره فيما أكتب » .

وحين اختلف لطفى السيد مع أصدقائه السياسيين من أعضاء
حزب الأمة على ما يكتب فى الجريدة عن العدوان الايطالى على برقة
وطرابلس عام ١٩١١ ، واضطر الى الانسحاب من الميدان ، وترك
الجريدة يتولى أمرها غيره من المحررين ، ورأى بعض أعضاء
الحزب أن يتولى هيكل « كتابة المقالات السياسية فى الجريدة فى أثناء
انقطاع لطفى بك عنها ، مع مراعاة ميل رأى العام وموقف
الحزب » وكان هيكل حينذاك فى مصر ، يجمع أسانيده ومراجع

لرسالة الدكتواه ، التي اختار لها « دين مصر العام » ، « لذلك جعلت أتردد على الجريدة أكتب مقالاتها الافتتاحية ، تاركا الكلام عن وقوف مصر موقف الحياد ، ساخرا من ايطاليا التي اعتبرت غزو برقة وطرابلس نزهة بحرية ، فلما نزلت الى الأرض لقيت من المقاومة ومن الهزائم ما جعل هذه النزهة وبالا عليها ، وما كان أشد اغتباط رجال الجريدة ورجال حزب الأمة بهذا الموقف الذي وقفته ، والذي أنجاهم وأنجى الجريدة من سخط الرأي العام من غير أن نخالف ما دعا اليه لطفى بك في كثير ولا في قليل » .

لقد عرف هيك مكانه واستقام عليه ، ولم يكن له في غير الجريدة أرب ، وليس له في غير حزب الأمة مكان ، فلم ير في سياسة الحزب الوطنى ما يحقق لمصر بغيتها في الاستقلال ، ولم يكن من أنصار الخديو فيميل الى سياسة المؤيد وصاحبه ، وما كان المقطم الا ضالعا مع الاحتلال حقا بسياسته في مصر مما ينكره كل مصرى ، وما به خشية من لائحة البعثات التي تحرم على أعضائها الاشتغال بالسياسة ، وما كان يرجو أن يكون من المبعوثين .

ولم يكن يهمه التقرب من الخديو ولا من صاحب السلطان ، « ولم يكن أحد من حاشيته ينظر الى على انى موضع رجاء في التقرب منهم أو التزلف اليهم ، وقد جاء الخديو الى باريس حيث كنت طالبا بها ، وجاء معه حافظ بك عوض ، وأحمد شوقي بك وغيرهما وحاولا تقريب بعض الطلبة من الخديو وتقديمهم اليه ، لكنهم رأوا أن أية محاولة من هذا القبيل بالنسبة لى ضرب من العبث ، فقد كان فيما اكتبه في الجريدة من فورة الشباب بل من ثورته ما يجعل التفكير في اقناعى بالعدول عن رأى أراه اضاعة للوقت في غير جدوى » ، ولما جاء الخديو الى المنصورة فى تجواله الأخير بمصر ، وحشد أعيان المديرية للقائه ، ورغب لطفى السيد أن يقدمه الى الخديو ، وانه لو اثنى انه يسر لمراه ، أجابه :

ـ لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة مالا يسمح لى بأجابة هذه
الدعوة •

وأجاب لطفى :

ـ ان الخديو هو الذى تغير أما نحن فلم نتغير •

ولم يلح لطفى السيد فى دعوته ، وتركه يذهب فى طريقه الى
حيث يريد •

أكان هيكل يابى لقاء الخديو لو أنه فى حاجة اليه ، كما لا ياباه
طه حسين حين تلتمس له الجامعة لقاء الخديو بعد أن فاز بالدكتوراه
وأزمنت الجامعة ايفاده الى فرنسا ، ويرضى الخديو عنه وعن
سفره ، وحين تعصف بالجامعة أزمة مالية ، فتعيد مبعوثيها بعد أن
عجزت عن الانفاق عليهم ويعود طه حسين بعد عام قضاءه فى مونتبلية
« كاسف البال كأنه لا يسعى الى العودة الى الوطن وانما يسساق
الى الموت » • ويتنقذ السلطان حسين كامل الجامعة من أزمتها
المالية ، ويعود المبعوثون الى فرنسا ويقابلهم السلطان قبيل سفرهم
ويرفد كلا منهم بخمسين جنيها يفكرون فى اهدائها الى الجامعة ،
فيأبى الدكتور محمد علوى باشا منهم ذلك ويقول لهم ما يرويه طه
حسين : «خذوا اموالكم واذهبوا ، فاعبثوا بها فى باريس ايها الحمقى،

فلو أن طه حسين أبى لقاء الخديو ، وأنف أنفة هيكل » عن ان
يكون لغيرى حكم على وحياء من ان اطلب الى غيرى شيئا كائنا ما
كان ، ما كان له نصيب فى البعثة ولا فى غيرها •

أكان هذا التعالي مما يعوق هيكل عن تحقيق ما يبغيه من مكانة
في عالم الفكر والأدب ما لم تصدر الجريدة ويجد له مكانا بين
كتابها ، ومالم يجد من رعاية لطفي السيد ما وجد ؟

لا أعتقد ذلك ، فإن الموهبة لأبد وأن تجد ما يسفر عنها ويبرز
مكوناتها . وقد برز هيكل بين المبعوثين في باريس دون أن يسعى الى
التميز والبروز ، فكان عضوا وسكرتير للجمعية المصرية كما كان
عضوا بالجمعية الاسلامية ، وحين يعجم على المصريين الرأي كانوا
ينشددون الحل عنده ، وقد رأى المبعوثون أن يكون لهم رأى في
مد امتياز قناة السويس وأن يبلغوا هذا « الرأي الى الرأي العام
المصرى » ولا سبيل لذلك مالم يصدر « بقرار من الجمعية المصرية ،
لكن قانون الجمعية المصرية يحرم عليها الاشتغال بالسياسة .
وأخواننا مبعوثو الجامعة ٠٠ قد تعهدوا لمجلس الجامعة قبل ايفادهم
الا يشتغلوا بالسياسة ، فهم يدفعون بعدم جواز بحثها لهذا الموضوع
لأنه سياسى ، ولأن نظامها يحرم عليها الاشتغال بالسياسة » .

ويرى هيكل أن « الاشتغال بالسياسة المحرم على الجمعية هو
الاشتغال بالسياسة الحزبية حتى لا يجر الخلاف الى خصومات
تجنى على غرض الجمعية الرئيس ٠٠ أما مجرد ابداء الرأي في أمر
انعقد عليه الاجماع كمد أجل امتياز قناة السويس ، فلا يعد اشتغالا
بالسياسة ، وهل ترى اذا جاءت فرصة اقتضت المصريين أن يقولوا
انهم حريصون على حرية بلادهم ، أفيكون مجرد هذا القول اشتغالا
بالسياسة ؟ »

وأطمأن الذين تحدثوا اليه في هذا الأمر لما قال ، « وطلبوا الى أن أدافع عنه متى انعقدت الجمعية ، كما نراه يظفر بشكر اخوانه في باريس من المنتسبين للحزب الوطنى لما كتبه بالجريدة عن مؤتمر بروكسل ، وقد كان يرى أن الخلاف في الراى ليس معناه الخصومة ، فعاش طوال حياته موضع تقدير خصومه وأصدقائه على السواء .

فيقول العقاد في رثائه ، وكان الى جانب في السياسة غير جانبيه :

« يومئذ قال فينا هيكل وقلنا فيه أشد ما يقال ، ونسى رحمه الله ونسينا ما لم يكن منسيا قط عندنا من مجاملات الزمالة ، ولست أنكر ذلك الآن الا لأتخذ منه تزكية حسنة لخلق الفقيد الكبير وسجاياه الرضية فيما كان بينه وبين زملاء الكتابة والنيابة من رابطة أو معاملة إذ أينما تلاقينا بعد ذلك بسنوات على غير مصالحة ولا معاتبة فكأنما عرف كلانا صاحبه لأول مرة غير ذاكر شيئا مما سبقت به نزوات الأقلام ، »

ولم يكن العقاد سهلا في خصامه ، ولم يكن من اليسير أن يرضى أو يغتفر ما لم يلق من خصمه الصفاء وطيب خاطر .

ويكتب عنه سامى الكيالى في مجلة الحديث بحلب :

« ومع أن الخصومة الحزبية بلغت أوجها بين الأحرار الدستوريين وسائر الأحزاب ، الا أن هيكل ظل هذا الأديب المتزن والصحفى الشريف حتى في هجومه العنيف على خصوم حزبه ، فلم يعمد الى المهاترة ، والتبذل والانحدار الى الحمق ، فكان أسلوبه الحكيم آية في أدب الخصومة ، كان يدافع عن نظرية حزبه بما يلائم

الأدب السياسى الرفيع ، أى كان انغماسه فى تيار الحزبية الجارف
هذا الصحفى الأديب الذى لا تمس سخائم الخصومة طوايا نفسه ،
لم يكن سند هيكى فى تألقه وبروزه انتماء الى سلطان أو قريى
من عظيم ، وانما كانت موهبته هى سنده الأول . وكان تألق هذه
الموهبة هو ما حمل الكبار اليه قبل أن يحمل نفسه اليهم ، فنراه
حفيا بموهبته ينميها ويزكيها ويرعاها بالعلم والمعرفة ويصوننا
بكبريائه عن التدنى لمنفعة ، والتعالى عما لا يوجب الحمد .

وسعى الكبار الى هيكى دون أن يسعى اليهم ، فكان عضوا فى
لجنة وضع الدستور ، ولما راه حسين باشا رشدى لأول مرة فى أول
جلسة للجنة ، وكان قد سمع عنه ، جاء اليه وصافحه قائلا :
« هو أنت الدكتور هيكى » « وأجبته أن نعم . ولعل السبب فى سؤاله
أنه رآنى شابا لم أبلغ الرابعة والثلاثين ، وأنه ، كالكثيرين غيره ،
كان يحسب هذا الدكتور هيكى الذى يكتب فى الصحف ويدرس القانون
فى الجامعة والذى ظهر مؤلفه من قبل عن – جان جاك روسو : حياته
وكتبه – كهلا جاوز الخامسة والأربعين أو قارب الخمسين ، فلما
رأنى شابا نحيفا لا يبدو عليه أنه جاوز الثلاثين الا قليلا تولته
الدهشة ، ..

وطلب اليه جبرائيل بك ثقلا صاحب الأهرام أن يرأس تحرير
« بمثل الشروط التى يعرضها على رجال الحزب الجديد أو بخير
منها » فيعتذر فى لباقة ويقول : « كنت أود لو استعطت أن أجيبك الى
ما تطلب . لكنى قد ارتبطت مع هؤلاء القوم وأعطيتهم كلمتى . ولا
أحسبك تخالفنى فى أن التحلل من هذا الارتباط غير لائق بى . قال :

فلتكن الأهرام لسان الحزب الجديد ، وأنت تعلم أن الأهرام أيدت
عدلى باشا من بدء الحركة . قلت : ذلك أمر آخر لك أن تخاطب فيه
عدلى باشا ، . .

ولم تكن الأنفة ولا الحياء إذ مما يعوق هيكل عن تحقيق ما
يأمل لنفسه ولا عن الوصول الى المكانة التى وصل اليها فى عالم
الفكر والسياسة دون سند من الجريدة أو من لطفى السيد ، فلم يكن
لطفى بالنسبة له ولن التفوا حوله وانتموا اليه كطه حسين غير راع
لواهب كامنة تتفتح فيمدها بخبرته ويوجهها الى ما يزكيها لتثمر
خير الثمر . .

وقد عرف هيكل لنفسه حقها ، وعرف من خلاله ومن سجاياه
ما يعوقه عن السعى الى الغير أو أن « أطلب الى غيرى شيئاً كائننا
ماكان » : وأتاح له ثراء أسرته أن يطلب العلم فى فرنسا على نفقته
كما أتاح له مكانتها أن يبدأ حياته فى رفق ولين ، وفوق هذا وذات
كانت موهبته ورجاحة تفكيره هما اللتان تمهدان له الأرض وتسويان
الطريق .

وتميز على أقرانه بورد من الثقافات العديدة لم يتسن لهم
وردها ، فالى جانب ثقافته العربية التى عبوا منها جميعا كان له من
الثقافة القانونية وعمله فى المحاماة ما لم يكن لأحدهم ، كما أتاح
له مناهج تعليمه المصرى أن يجيد اللغة الانجليزية ويقبل على قراءة
أعلامها قبل أن يرد الى فرنسا ويتهل من ثقافتها ، ولم يكن من
أقرانه وأبناء جيله من ألم بالثقافتين الانجليزية والفرنسية معا ،
ولم يكن له قرين فى هذا غير الدكتور محمود عزمى ، فطه حسين
ومصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ممن ينتمون الى الثقافة
الفرنسية الى جانب ثقافتهم العربية والاسلامية وان اختلف المدى
بينهم فى هذا الأثر الذى تركته الثقافة الفرنسية فيهم ، أما الثقافة
الانجليزية فكان أبرز روادها العقاد والمازنى وقد ندرج معهما على

عبد الرازق الذي تلقى دراسته في إنجلترا بعد أن اتم دراسته الأزهرية وسلامة موسى الذي عاد من إنجلترا ليبيشر بالاشتراكية القابلية ونظرية التطور ولم تلق دعوته صدى كبيرا وكان ممن ينتمون الى الفكر أكثر منه الى الأدب ولم يصل الى المكانة التي وصل اليها أقرانه ، وكان ناقلا صاحب رأى فيما ينقل دون خلق أو ابداع أو اضافة .

وعاد هيكل الى مصر عام ١٩١٢ وكان اول من نال الدكتوراه من المصريين ، فكان اعتزازه بها كبيرا ، كما كان اعتزازه بلقب البكوية وقد ناله قبل أن يناله قرن من أقرانه ، فكانت كتبه في صدر شبابه تأليف « الدكتور محمد حسين هيكل بك » فلما نال الباشوية وأصبح وزيرا صدرت كتبه وهي تحمل اسمه « محمد حسين هيكل » مجردا من الدكتور ومن لقب الباشوية .

والفرق بين طه حسين وهيكل ان طه حسين فرض موهبته على الكبار ، كما فرضها العقاد على المجتمع الذي الم به والناس الذين عاشوا على فكره ، أما هيكل فقد عرف الكبار موهبته وسعوا اليه من اجلها ، فكان ممن شاركوا في وضع الدستور وكان من أعضاء لجنة الصياغة أو التحرير كما عرفت ، واختير عضوا في الهيئة التأسيسية لحزب الأحرار الدستوريين ، ثم أصبح لسان حاله ومعبرا عن رأيه في صحيفة الحزب التي رأس تحريرها .

وبينما كان أقرانه يبحثون عن عمل ، وكان طه حسين يلهث وراء البعثة ، ويعرض نفسه على الجامعة للتدريس بها متطوعا فتقبله الجامعة وتفرض له مرتبا شهريا خمسة جنيها ، كان هيكل قد عاد من فرنسا ليشغل بالمحاماة في المنصورة حاضرة مديريته « أكسب الكثير ، وأقضى الصيف في أوربا كل عام » ويستطيع أن يتزوج من ابنة باشا يشغل منصبا كبيرا مرموقا ، ويعيش حياة لينة رخية .

ويثدب للتدريس بمدرسة الحقوق ، ولا يثنيه « عمل المحاماة عن ادامة المطالعة في الفلسفة والتاريخ والسياسة ، بل لعل كُنت أكثر اطلاعا على ما كتب في هذه الفنون منى على ما لا يتصل بالقضايا التي أترافع فيها من بحوث قانونية » . ويعرفه الناس كاتبا ، ويقرأون قصته « زينب » فيعرفون أنه لكاَتبها فقد أصدرها في طبعتها الأولى بقلم « مصري فلاح » .

وحين قامت الحرب العالمية الأولى وكان يقضى الصيف في لبنان ، وقد فكر مع صديقه « عبد الرحمن بك الرافعي أن يسافر الى ربوع لبنان نقضى بها اربعة أسابيع ، ثم نعود حين يكون موسم العمل في المحاماة قد بدأ » . جرى الحديث بينه وبين الرافعي حول الحرب وموقف مصر منها ، وكان الرافعي يتشيع للألمان ، ورأى هو أن « يكون موقفنا في هذه الحرب موقف الحياد » .

وعلم من داود بركات رئيس تحرير الاهرام ، وقد عرفه على ظهر باخرة العودة لأول مرة ، « أن لطفى بك يكتب في الجريدة مؤيدا الحلفاء » . ولم أرد أن أناقش ما قيل لى عن ذلك حتى أطلع بنفسى . فاذا وقفت على ماكتب كونت رأيى ، واتخذت الموقف الذى يمليه المنطق ويقضى به وجدانى » .

وكان لطفى السيد يرجو أن ينال حسين رشدى رئيس الوزراء وقائمقام الخديو من الانجليز وعدا بالجللاء عن مصر واعترافا باستقلالها « متى انتصروا في الحرب » . فوقف يؤازر انجلترا ، ولم ير هيكى رأى لطفى السيد ، ورأى أن تلتزم مصر بالحياد ، فان انجلترا « لن تصدر هذا التصريح ما لم تدخل الحكومة التركية الحرب فى صف الألمان » . فان بقاء حكومة الاستانة على الحياد يجعل لانجلترا دائما الحجة القائمة بأنها لا تستطيع أن تنقض تعهداتها للدولة العلية » . ثم رأى المقطم تروج لفكرة بدت له « غاية فى

الخطورة تلك أنه إذا خيرت مصريين من يحكمها من الدول فانهما تختار انجلترا ، ورأى الجريدة تكتب في هذا المعنى وان كان بصورة مخففة ، و « صحيح أن هذا الكلام لم يكتب لطفى ، ولكنه كان ينشر في الجريدة وهو مسئول عنها » .

ويثور هيكل ، ويقابل لطفى السيد وينكر له « هذا الذى يروج له المقطم ولا تدفعه الجريدة ، بل لعلها تجاريه فيه » ونبلى به الثورة أن يقول له : « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ان الأمة المستعبدة يحكمها القوى ، فاذا هى تابعت وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد أو شأن البغى ، وأنا أربأ بمصر أن تكون عبدا أو بغيا » .

ويكتب هيكل رأييه فى عبارة موجزه يسفه هذه الفكرة فكانت العبارة قاسية لم ترض لطفى السيد ولم يرض بنشرها ، فيخرج غاضبا ، ولكنه لا يحب أن يكتب فى غير الجريدة ، فصلته بها « وبلطفى بك ومحبة الرجل ، جعلتاني أدير الأمر فى نفسى طويلا ، وانتهى بى التفكير فبدأت أكتب سلسلة مقالات عنوانها : الحرب الحاضرة وآثارها » نشرتها الجريدة ، قدور حول الأسباب التى أدت الى وقوع الحرب ، حتى كانت الرقابة على الصحف ، فهجر لطفى السيد الجريدة وهجر القاهرة الى قريته برقين ، وكتب هيكل مقاله الأخير للجريدة « أهل مصر والتغيير المنتظر » ردا على مقالات للمقطم بهذا العنوان ، يمهد للسياسة التى قررت انجلترا بعد دخول تركيا الحرب الى جانب الألمان ، وحالت الرقابة دون نشر المقال ، وكانت نهاية الجريدة بعد أن ظلت منارا للفكر الرفيع نيفا وسبع سنوات ، وأيقن هيكل أن « الكتابة السياسية فى جو الرقابة أمر غير ممكن » .

ترى اتقعد هذه الأقلام الشابة عن الكتابة ، وقد بلغ من صولة الرقابة « أن عطل الكتاب السياسيون صحفهم ، وأن عطل لطفى بك السيد وحزب الأمة الجريدة منذ سنة ١٩١٥ » .

انهم لا يطيقون أن يحطموا أقلامهم فلا يكتبون ، لذلك تراهم يتفقون : « الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والاستاذ طه حسين والدكتور منصور فهمي وعبد الحميد وأنا » على أن يصدر عبد الحميد حمدي جريدته السفور ، وكان من محرري الجريدة ، وأشرف على تحريرها حين هجرها لطفى السيد ، وقبل أن تغلق أبوابها بقليل ، ويقول هيكل انهم وضعوا « عقدا لهذه الشركة كان أهم مافيه أن عبد الحميد هو المسئول عن إدارة السفور ، وله أرباحه وعليه خسارته ، وأن أربعتنا الباقين يجب أن يكتب كل منهم مقالا في كل عدد ، فان لم يكتب دفع مبلغا معيننا لقاء عدم كتابته ، وصدرت السفور أسبوعية أدبية اجتماعية لا شأن لها بالسياسة ، ولم تلبث السفور بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات وأن صارت موضع تقدير الكثيرين من القراء » .

والكتابة داء الكاتب وهي مرضه وهي راحته ، والقلم لديه أعز ما يملك ، والمعرفة عالمه الذي يهيم به في صفحات الكتاب ، عاكفا متعبدا ، وكأنه في محراب من محاريب الله ، فاذا عز عليه المحراب كان له في سجادة داره مصلى وعبادة ، وقد وجد هؤلاء الناشئة محرابهم في « السفور » ووجد العقاد مصلاه في داره بأسوان بعد أن هجر « المؤيد » فكتب « ساعات بين الكتب » غير الساعات التي نشرها من بعد خاض فيها في « مذهب دارون ومذهب نيتشه في السوبرمان » . ساعات جميعا لم يبق منها « غير خمس وستين صفحة » من خمسمائة . وكتب عن المرأة « سميته - الانسان الثاني - ولم يبق منه كذلك غير صفحات » (١٣) .

ويعكف شكرى خلال تلك الفترة من سنوات الحرب ، وكان قد عاد من بعثته بانجلترا عام ١٩١٢ على قرض الشعر فيصدر « أناشيد الصبا » عام ١٩١٥ ، و « زهر الربيع » و « الخطرات » عام ١٩١٦

(١٣) العقاد : حياة عالم ص ١٤٨ - ١٤٩ .

و « الأفنان » عام ١٩١٨ ، و « أزهار الخريف » عام ١٩١٦ كما يكتب « الاعترافات » و « الثمرات » و « حديث إبليس » و « الصحائف » و « الحلاق المجنون » ما بين عام ١٩١٦ وعام ١٩١٩ ، وتلك أخصب سنوات إنتاجه .

ولا نرى للمازنى عملا أو إنتاجا خلال تلك الفترة وقد أصدر ديوانيه عامى ١٩١٣ و ١٩١٦ على التوالي كما يكتب « الشعر غاياته ووسائطه عام ١٩١٥ ، ونقدا لشعر حافظ سنة ١٩١٥ ، وبقي يقرض الشعر حتى طلقه عام ١٩٢٠ ، وكانت الدنيا قد تغيرت من حوله فقد انتهت الحرب العالمية وبدأت مصر دورا عاصفا من حياتها السياسية .

وتتعثربه الحياة وبرقيقه العقاد ويتعثران بها حتى يقول عنها العقاد « أنا والمازنى . . بين الموت والحياة » فيعملان بالتدريس يقيما الأود ، فقد ذهبت الحرب « بالصحف الوطنية التى كانت تنطق بالسنة الهيئات السياسية ، ثم هبطت أزمة الورق بالصحيفتين الباقيتين - وهما المقطم والأهرام - الى ورقة واحدة من صفحتين لا متسع فيهما لغير البرقيات وأبناء الدواوين . . فاكتفت كل صحيفة بمن فيها من المحررين والمترجمين ، (١٤) .

وقد وجد المازنى عملا فى مدرسة وبقي العقاد ينتظر العمل « فى صناعتي حيثما اتفق فلا حيلة لنا فى استعجاله ولا فى البحث عنه ، لأنه معلق بانتهاء الحرب العالمية فيما قدرناه ، (١٥) . واتفقا على سكنى « الأمام الشافعى حيث تقيم أسرة المازنى من زمن بعيد : وقدرنا أن اختزال النفقات المعيشية بالسكنى بين عالم الحياة وعالم الموت قد يغنينا عن التعجل فى طلب العمل بضعة أشهر ، ويفرجها ربك بعد ذلك أو قبل ذلك كما شاء ، (١٦) .

(١٤) ، (١٥) ، (١٦) حياة قلم .

وكان هيكل أسعد حظا من صاحبيه المازنى والعقاد ، فقد كفته
سلسلة عن حرفة القلم وبقيت له منها الهواية ليجد في « السفور »
متنفسا لقلمه ، ولا يقصر ~~على السفور وحدها~~ فيكتب «المقتطف»
سلسلة من المقالات عن « القدرية والجبرية الاختيار والاضطرار »
ينشرها على خمسة أعداد متتالية من يناير ١٩١٧ . ثم ينصرف
بعدها « الى ترجمة البحث الذى لخص فيه الفيلسوف الفرنسى -
هيوليت تين - كتاب عالم المانى عن البوذية ، واستغرق نحو مائة
صفحة من كتب تين في النقد والتاريخ » واندفعت الكتب الجزء الأول
من كتابى - جان جاك روسو : حياته وكتبه - عدا موضوعات
أخرى كتبها ولم أنشرها ، واننى اذ أرجع اليوم الى ذلك العهد .
عهد الحرب الأولى ، وعهد الشباب الباكر حين لم أكن بلغت الثامنة
والعشرين ، ترتسم على ثغرى ابتسامة الرضا عن ذلك الزمن ،
والأسف ان لم يكن لى مثل ما كان لى فيه من نشاط متصل وانتاج
وفير » .

كانت تلك هى فترة التكوين لديهم جميعا ، فلما استقام عودهم
وأنسوا من أنفسهم قدرة على امتشاق القلم أخذوا يخوضون به في
كل ميدان يقدرون عليه وتفتح لهم أبوابه ، لا يابون أحيانا أن
يخوضوا قيما لا يستقيمون عليه ، وان قالوا انهم ينطقون عن صدق ،
وان خيل اليهم انه نبع يقينهم ، فنرى المازنى ينعت نفسه فى « حصاد
الهشيم » ما قاله فى نقد حافظ بأنه « الهراء القديم » ويتمنى على
الله أن ينسى الناس ما كتبه عنه ، ونرى طه حسين لا يذكر بالخير
ما كتبه فى صحف الحزب الوطنى حين أفسح له الشيخ عبد العزيز
جاويش ميدان الكتابة فيها فيرميها بالسخف حينما وبالسماجة حينما
آخر » (١٧) .

(١٧) طه حسين : مذكرات - شرف ، عبد العزيز : طه حسين وزوال
الاجتمع التقليدى - سامح كريم : ماذا يبقى من طه حسين ،

ولم ينبج من هذه الآفة غير هيكل ، ولعل اعتدال (مزاجه) ،
وصديق رؤياه ، ونظراته الموضوعية ، واستغنائها عن الصحبة في غير
الجريدة ، كانت جميعا من وراء ذلك ، وإن كنا نرى أنه كان قد
استقام على رأى وفكر قبل أن يخوض ميدان الكتابة ، وقبل أن يذهب
الى فرنسا فغلب وجدانه وفكره على أى مؤثر آخر وبقي له استقلاله
الفكرى سليما من أى تأثير وإن عصفت بالناس جميعا وبقي بين
الكتاب وله فكره الذى لا يميل ولا يذهب مع الهوى ولا يقصد من
ورائه صيتا أو جاها أو قربى من أحد .

ولقد اقترب به اعتدال المزاج من الفلسفة الوضعية التى يفضل
أن يطلق عليها اسم الفلسفة الواقعية ، ولعل ذلك من أثر دراسته
القانونية ، فالقانون لا يقوم الا على ماهو واقع من حياة الناس
وعلاقاتهم ومعاملاتهم ، فكل ما يجفوه المنطق لا يقبله القانون ،
فيقبل على دراستها والتعرف على أصحابها ، ويشترك معه قراء
العربية في التعرف عليها ، فينقل اليها المقدمة التى وضعها « الاستاذ
الكبير ليفى برول Levy Bruhl من استاذة السوربون بفرنسا »
لكتابه « عن أوجست كومت وفلسفته » . وصف فيها حالة العصر
الذى ظهرت فيه الفلسفة الواقعية كما جاء بتاريخ صاحبها ، ولعظيم
فائدة هذه المقدمة ننشر ترجمتها العربية لقراء السياسة الأسبوعية ،
فتنشر على عديدين « أسس فلسفة كومت » (١٨) وتبقى بقيتها مخطوطة
في مقالين أحدهما عن « المسألة الفلسفية » والثانى عن « قانون
الحالات الثلاث » حتى يجمعها الأستاذ أحمد هيكل مع غيرها
وينشرها في كتاب بعنوان « الايمان والمعرفة والفلسفة » صدر عام
١٩٦٤ ، ولا ندرى ما الذى صرفه عن النشر مع الأعداد الا أن يكون
قد رأى الموضوع ثقيل على القراء وإن كانوا من المثقفين ، وكانت
الفلسفة مازالت علما ثقيل على الكثيرين لا يستهويهم ، ولم يطرق

(١٨) السياسة الأسبوعية : ع ٧٨ ، ٧٩ في ٢ ، ١٠ سبتمبر ١٩٢٧ .

ميدانها قبل هذا الجيل طارق على ما اذكر ، وان كان لطفي السيد قد هام بها فصاغت أسلوبه وعقله وفكره وان لم يكن له في مذاهبتها اضافة وان ذكر ارسطو وجدد لقاءه بالفكر العربي ودعاه المعلم الأول ، وناداه « سيدنا أرسطو » . ونقل آثاره الى العربية .

والواقع ان فكر هيكل - كما نرى - اقرب الى عقل الفيلسوف منه الى خيال الأديب ، وان لم يخل من نفحة الأدب ، وليست الفلسفة في واقعها الا بعض ضروب الأدب العقلي الرفيع ، وما العلوم الانسانية جميعا الا فكر عالم يزدان بنفحة الأدب وروح الأديب ، فاذا خلت من نفحة الألهام الأدبي غدت مادة جامدة لا حس فيها ولا حياة ، ..

وانا لنرى تلك النزعة فيه ماثلة فيما أقبل عليه من ألوان المعرفة الجديدة في فرنسا ، فيقرأ جون ستيورات مل وواشنطن ارفنج وكارليل بالانجليزية فلم تكن فرنسيته حينذاك تسبعفه بذلك ، ويقرأ التيمس قبل ان يقرأ الصحف الفرنسية وليس زادة من الفرنسية الا ما يقرئه مدرسه فيها وكان زميله في هذه الدروس بهي الدين بركات ، وان كان دائم الطواف بباريس ومعالمها الا انه كان لا يلم بها الا مع زملائه من المصريين ، وبهي الدين بركات بالذات .

ولما ظهرت رواية « هول كين » الروائي الانكليزي « المبني الأبيض » عن أحوال مصنعر أقبل على قراءتها حتى شغلته عن كتابة مذكراته ، « فالرجل يمثل في كتابه حكم الانكليزي ايام قنصلية كرومر وقد حكى التاريخ كما هو في الواقع والحقيقة في الصحائف الأولى من الرواية : ثم خرج من قراءتها بأن « هول كين رام في روايته هذه ان يرمى طيرين بحجر فيرضي المصريين والانجليز معا واحسبه الى حد معين قد وصل الى ما اراد من غايته ولا شيء أدل على ذلك من سرور طائفة من المصريين بهذا الكاتب وكتابه مع انه يمثلهم فيه تمثيلا فظيحا ، أمة متأخرة اذا نعق بينها

ناعق باسم الدين تبعته بين الصحارى ، تحتل اشعة الشمس المحرقة
وشظف العيش الأيام الطوال ، وتصدق أن كل ما يجيء به ذلك الناعق
الدينى معجزة من الله . . ليت هذا كان كل الأمر بل انه رمى الخديو
ايضا فى روايته بأن فى نفسه تأليف خلافة عربية اسلامية يكون مقرها
القاهرة ، ويساعده فى هذا جماعة العلماء الذين وصف الكثيرون
منهم بالضعف والنفاق . لم يسلم طائفة من الطوائف التى تقوم فى
بنيان الأمة من النقص . كبراء منافقون وخديو متعصب وأمة عمياء
سكرى بخمرة الدين» (١٩) .

وفى عرضه للرواية يتهم هول كين بسوء الطوية « فمع مارمى
به كثيرين من المصريين من النفاق والضعف والتعصب الى آخر
ما رماهم به لم يقل عن انكليزى فى مصر الا كل الخير» (٢٠) .

ولكنه بعد شهرين من قدومه الى فرنسا يستطيع وبهى الدين
بركات أن يشهدا معا مسرحية « اندروماك » تمثل على خشبة
« الكوميدي فرانسيز » . ولكنهما يقرأنها ويذاكرانها قبل أن يذهبا
لشاهدتها .

وما أن يتمكن من الفرنسية حتى يقبل على ذخائرها يستهويه
منها ما يتصل بالفلسفة وعلم الاجتماع ، فقد أخذت عقائد الدين تلح
عليه ، مثلما تلح على الشسباب فى تلك السن الباكرة ، ما الحياة
وما الموت ، وما لأولئك الثاوين فى البانثيون مقبرة العظماء ، «حيث
القبور تضم رفات الأموات ، مكان مظلم يقابلك لأول ماتدخله ريح
رطبة وهداة المكان وضيق مساربته فتشعر كأنك انتقلت الى العالم
الآخر حقيقة ، وأول قبر يقابلك من القبور قبر جان جاك روسو ، قبر
ذلك الكاتب الذى جاهد ليرجع للانسان حقه ، وقد اهتضمه الاستبداد

(١٩) ، (٢٠) من يوميات باريس بتاريخ ٢٧ - ٣١ اغسطس ١٩٠٦

مخطوطة ، وكان هيكى قد وصل باريس فى ١٣ يولية ١٩٠٦ ،

الطويل الذى نزل بالأرض أثقل ضيف على أهلها ، وإلى جانبه عن اليمين فولتير شيخ كتاب القرن الثامن عشر وبعد ذلك تأتى قبور فيكتور هيجو والآخرين ثم نصعد بعد ذلك من هذا العالم الآخر على درج ضيق حيث يخرجك الى حيث حركة الوجود الدائمة» (٢١) .

وبعد ذلك بأيام يزور « سان دنيس » ضاحية باريس ، ويزور مقبرتها ، ويرى الشيب والشبان والرجال والنساء « حملتهم الذكرى وجاء بهم الشوق الى هذا المكان الخالى الهادئ » حاملين الزهور وعلى وجوههم امارات « الألم قد سامو ما لعزيريل من ذلك السلطان الجائر فى التفريق بينهم وبين من يحبون ، لا عجائز لا يدرون متى يلحقون بأهل ذلك المكان وهم يهرولون اليه ، أو يكادون وكانهم ضجروا ذلك الانتظار الطويل بين ضجة العالم وضوضائه فهم يطلبون المقابر ويستعجلون اليها السبيل » .

« كم بين أولئك العظماء سكان البانثيون وهؤلاء المقبورين فى مقبرة سان دنيس من الفرق . كلهم يرقدون فى هدأتهم على بساط مساواة وعدالة ، وانما خلف الأولون من الذكر ما يظل رنينه فى اذن الدهر ما كانت له اذن واعية ، ومن الأثر ما يحيط بالعالم كله ، فالعالم كله يزورهم ، وخلف الآخرون وراءهم قلوبا من أهلهم وأصدقائهم ما بقيت حتى تشاركتهم » (٢٢) .

« وما العقيدة وما الوحى ، وما الخير وما الشر ، وما الانسانية ، أليس « الناس جميعا يستحقون الاشفاق والرحمات » وهذا الجمال والنضارة وكل ما يحيط بك من حركة « دائمة تذهل النفس عن كثير مما يقع حولها » . ولكن هناك شيئاً يصل صداه

(٢١) يوميات باريس ٢٠ سبتمبر ١٩٠٩ .

(٢٢) اليومية السابقة .

للنفس بلا واسطة ويقع عليها فيتترك فيها أثرا شديدا ، وذلك هو
بؤس الانسانية الشديد ، ومهما يكن من سبب ذلك البؤس فانه مؤلم
جدا للنفس » ٠٠

تدور مثل هذه الخواطر في نفسه ولكنها لا تلح عليه كثيرا ،
ولعلها خطرات لا تبرق حتى تخفت ، ولكنه حين يختار لنفسه ، يرى
بدلا من ان يكتب كتابا « اضع فيه ما بنفسى وما يجول في الفكر
والضمير » ان يفرغ لدراسة علم الاجتماع ، وان كان يعود اليها
بين الحين والآخر في يوميات باريس ٠ ويلتحق « بمدرسة العلوم
الاجتماعية العالية » ويرى هذا اليوم الاثنين الثامن من نوفمبر ١٩٠٩
« اول أيام التلمذة » في أوربا ، وقصدها أصيل هذا اليوم « لسماع
الدرس ومع أنى لم يفتنى منه غير القليل ، فانه لم يعلق بذهنى
كثيرا » ويرد ذلك الى قلة حصيلته من اللغة ، « وانتظر من الأيام
ان تصل بى الى نقطة حسنة قريبا ان شاء الله » ٠

وما ان يمر عليه العام حتى يجيد الفرنسية ويؤم المسارح
وتمتعته الموسيقى الغربية ، ويقبل على قراءاته الفرنسية ، ويحفى
منها بما كان يحفى به من قراءاته الانجليزية من الفكر الاجتماعى
والفلسفى ، ويبدأ في قراءة اعترافات جان جاك روسو في الرابع من
نوفمبر ١٩١٠ ، فيؤخذ بها « ويشعر أمام جمال هذا الأسلوب وترتيبه
وتوازنه بهزة سرور غريبة فكان نفسه تسرى مع موجات موسيقى
الكاتب ، ويحس من لحظة لأخرى بحاجة تدفعه لان يقرأ بصوت عال
حتى تتلذذ أذنه بالنغمات المرتلة التى تسمع ٠٠ وكأن الكاتب ممسك
بزمامك يصرفك على هواه ، وانت مسرور ان تجد نفسك مطيعا سائرا
من غير انقطاع » ٠٠

ويقبل على الحياة الفرنسية ويسوح فى أرجاء فرنسا ويطوف
بغرب أوربا متاعا لعقله وبصره ولا يزور ألمانيا « ولم يكن عجبا ان

أرغب من قبل عن زيارة برلين وزيارة ألمانيا كلها ، وقد ألقى في ورعي ،
بعد الذي قرأته من الأدب الفرنسي أيام كنت طالبا بباريس ، أن
الألمان شعب متغطرس ، يمقت حرية الرأي ، ويسير في حياته الخاصة
والعامة سيرة عسكرية يعابها الطبع الحر ، وقد تغيرت نظرته الى
ألمانيا بعد أن زارها بعد ذلك بسبعة عشر عاما لحضور المؤتمر
الدولي للصحافة في كولونيا ممثلا لمصر ، ورأى أن يطوف ببلدانها
وأن يزور العاصمة الألمانية « (٢٣) » .

ويعب من الأدب الفرنسي ، ولكن عقله يبقى عالقا بالفكر
الاجتماعي والفلسفي ، ويغدو أقرب الى الفكر منه الى الأديب . .
ويمجد فولتير كما مجد روسو ويراه كاتباً موسوعياً « كتب في كل
المواضيع بنفس دقة لطيفة ونقاء نادر وسعة اطلاع مدهشة . .
لا يدعو الفارسي لمذهب ولا لعقيدة ، ليس كروسو الذي يحسب
ما يقوله الحق من عند الله ، بل هو كرابليه ولافونتين يأخذ الحياة
ضاحكا منها لاعبا بها عاملا ليكسب من وجوده فيها قدر ما تستطيع
هي أن تعطيه . ثالث كتاب هذا العصر هو مونتسكيو وأشهر ماكتب
الخطابات الفارسية ، وكتاب روح الشرائع » (٢٤) .

وحين يلج ميدان المعرفة كاتبا ودارسا بعيدا عن الكتابة
للصحافة فيما يرد على خاطر من موضوعات عامه يعرض لحرية
الارادة الانسانية فيكتب عن القدرية والجبرية وهو من موضوعات
الفلسفة العويصة التي شغلت الفلاسفة في الشرق والغرب منذ بداية
التفكير الفلسفي عند الانسان وينشرها تباعا في المقتطف عام ١٩١٧
وان خيل اليها انه كتبها قبل هذا التاريخ بزمن ، ويترجم الفصل
الذي لخص فيه الفيلسوف الفرنسي « هيوليت تين » كتاب « البوذية » .

(٢٣) مذكرات ج ١ ص ٢٤٤ .

(٢٤) اليوميات : بعنوان ادب اللغة الفرنسية .

للعالم الألماني كوبين ، ويبقى لديه حتى ينشره تباعا في « السياسة » على أربعة أعداد في أكتوبر ونوفمبر ١٩٢٣ ، ويبدأ في كتابه « جان جاك روسو : حياته وكتبه » وينشر الجزء الأول منه عام ١٩٢١ والجزء الثانى عام ١٩٢٣ ، وفي تلك الفترة من بواكير حياته الفكرية يترجم كما قلنا مقدمة ليفى برول لكتابه عن « أوجست كومت » وفلسفته ..

ويستهويه من « هيوليت تين » آثاره « التاريخية والأدبية والفلسفية التى .. تجعله حقيقا منذ اليوم بأن يسجل في ثبت الخالدين .. ويكفى ليقدر القارئ مدى هذا الأثر العميق الذى تركه تين في تفكير العالم أن يسمع من كثير ، حتى من الذين تناولوا تين وتفكيره بالنقد أنه كان أكبر أثرا في نشر الفلسفة الواقعية (البورتفزم) من صاحبها أوجست كومت نفسه ، وأنه الى جانب تنبئته قواعد هذه الفلسفة الوضعية في ذهن أهل عصره والعصور التى خلفته قد فتح لها ميادين جديدة في الفن وفى الأدب وفى الشعر وفى كل صور نشاط العقل الانسانى بما جعل للعلم الوضعى والفلسفة الوضعية من متانة الأركان ما لا يزال حتى اليوم وطيدا قويا غاية القوة » (٢٥) .

ويكون حفيا بكتابة سيرته حينما احتفلت فرنسا عام ١٩٢٨ بمرور مائة عام على مولده ، ولا يستهويه منه « هذا الفضل العلمى العظيم » فحسب ، فان له « فضلا آخر لا يقل عنه ، بل يريد بعضهم أن يذهب الى أنه يفوقه ، ذلك هوفضله ككاتب ، فهذا الرجل الذى حاول ونجح في محاولته هدم الفلسفة الكلامية التى كان الاستاذ فكتور كوزن عميدها في عصره ، والذي حاول ونجح في أن يقر الى

جانب التفكير الواقعي – positive المذهب الجبري Determinisme –
– وأن يطلق هذا المذهب على الانسان ويخضعه له بمقدار ما تخضع
له الأفلاك والموجودات كلها « (٢٦) » .

ولعلنا نرى سر هذه الحفاوة بفلسفة تين وتفكيره ، ذلك انها
صدى لايمان هيكل بالواقع المجرد مما يقوم عليه العلم ويثبتته القانون
العلمي أو يثبتته واقع الأشياء ذاتها ، والفلسفة الوضعية هي سند
هذا الواقع ، فاذا دعاها الفلسفة الواقعية فلعله يرى هذا المسمى
أقرب الى حقيقتها، ولأن العلم وحده هو القادر على اصلاح أى خطأ يقع
فيه « من طريق الاستقراء والملاحظة والتجارب ، وما يترتب على هذا
من تبويب ينتهى الى استنباط القوانين العلمية الصحيحة التى يمكن
أن تكون أساسا لارتكاز الفلسفة الواقعية الصحيحة » (٢٧) .

فلم يكن هيكل ممن يميلون مع الهوى ، أو تحدوهم نأمة في
النفس أو وقر من أى انسان أو يتحدى ما أجمع عليه الناس من
رأى مالم يراهم على خطأ والعقل دليله في هذا والمنطق حجته ، فليس
التحدى أو مخالفة المجموع طلبا للشهرة أو رجاء لمنفعة أو خيالا
جامحا يعوزه البرهان العقلي والدليل العلمى ، أو تبعية عمياء لايمان
باطل أو رأى عظيم ، وكم خالف أستاذة لطفى السيد فى الكثير مع
ما يحمله له من توقيير واعجاب وحب ووفاء .

ولقد رأى فى الفلسفة الوضعية أو « الواقعية » كما يحلو له
أن يسميها ، كما رأى فى فلسفة الجبر والاختيار سندا لتفكيره
وسلوكه ، وطبيعة تكوينه منذ مولده ونشأته ، حتى ليعزف عن
الوزارة على ما فيها من جاه بعدما رأى « من مناورات لا تلائم طبيعى

(٢٥) ، (٢٦) تراجم : هيبوليت أدولف تين .

(٢٧) المصدر السابق .

ولا تتفق مع الحياة الحرة التي عشتها طول عمري ، فأنا لا أطيق
بطبيعة مولدى وتكوينى الا الطريق المستقيم ، على ذلك نشأت منذ
طفولتى وصباى ، ثم كانت حياتى العملية حياة استقلالية بكل معنى
الكلمة ، هذا الى ما وجهتني اليه دراساتى العليا وقراءاتى فى
الفلسفة والأدب والقانون ، وايمانى بحياة الكاتب المجيد وانها خير
حياة واكفلها ببقاء ذكر صاحبها ، لأن الكاتب المجيد فلذة من ضمير
الانسانية ، وضمير الانسانية باق على الدهر بقاء الدهر ، (٢٨) .

ولم يسع ميكل الى شهرة أو منصب وانما سعت اليه الشهرة
وسعى اليه المنصب ، ولم يتلون ولم يتقرب ولم يسع من باب الى
باب ، وبقى طوال حياته مرفوع الهامة محمود الذكر طيب الأثر .

(٢٨) مذكرات : ج ٢ ص ١٦١ .

البداية

٤

عاد هيكل الى مصر عام ١٩١٢ بعد ان حصل « على اجازة الدكتوراه في الحقوق من جامعة باريس » وكان اول مصرى يحصل على هذه الاجازة العلمية وينال هذا اللقب الذى يلحق باسم صاحبه طوال حياته ، وقد استقام فكره على رأى فى السياسة وفى الأدب وفى النظر الى الحياة بوجه عام .

وقد أدت به نشأته أن يكون صاحب رأى فى السياسة ، لا لصلته بالجريدة ولطفى السيد ، ولكن لأن نشأته فى الريف المصرى وفى طبقة الأعيان الناشئة ، وقد عانت من مظالم الأتراك واستبدادهم واستغلالهم على المصريين أكثر مما عانى غيرها ، وعلى رأس هؤلاء الذوات الترك خديو يأخذ بيدها ويؤثرها على غيرها من المصريين علت أقدارهم أو هبطت ، مما كان سببا فى قيام الثورة العربية ، وكان أعيان الريف أكثر من غيرهم سخطا وبرما بهذا الاستبداد التركى فقد كانوا وحدهم هم الذين يلقون من استبداد الحكم كل

عناء ، فهم الذين يحصلون لها (المال) أو الضرائب بلغة العصر ، وهم الذين يجمعون لها عمال السخرة وأنفار التجنيد ، ومن توانى أو نسب اليه التقصير كان الجلد جزاءه ، فلما أصبح الحكم للانجليز بعد احتلالهم البلاد ، وغدا لهم السلطان المطلق ، كانوا هم الآخرون « يزدرون المصريين أشد الأزدراء ويحقرونهم أشد التحقير ، وإن لم يكونوا يضربونهم بالسياط » .

والغضب من الحكم التركى ، كالغضب من الحكم الانجليزى يسود مشاعر هذه الطبقة من أعيان الريف . وحين ظن كرومر أنه قد كسب الفلاحين - أو ذوى الجلايب الزرقاء كما دعاهم - الى جانبه جاء حادث دنشواى فأخلف ظنه ، فإن ييوء الحكم التركى بسخط الفلاحين ، لا يعنى الرضا بحكم الانجليز ، أو الترحيب بالاحتلال البريطانى ، ويكفى الاحتلال البريطانى مذمة أنه هو الذى أجهض ثورة عرابى ، وعصف بالحركة الدستورية التى قادها الأعيان ومجلس شورى النواب حتى آتت اكلاها بدستور ١٨٧٩ ودستور ١٨٨١ .

ولم يكن هذا جديدا على المصريين ، فحين عجز المماليك عن التصدى للفرنسيين فى حملتهم على مصر تصدى لهم المصريون وكانت ثورة القاهرة الأولى والثانية هى التى طوحت بآمال نابليون فى اقامة امبراطورية فرنسية فى المشرق ، فرحل عن مصر سرا واتجه بفتوحه الى أوروبا ينشد احياء الامبراطورية الرومانية يحكمها وتحكمها معه أسرته .

وكان الأعيان المصريون برمين بالحكم التركى برمهم بالحكم الانجليزى ، فاذا كانوا ينشدون استقلال مصر فانهم ينشدون الى جواره تقييد سلطة الخديو واقامة حكم نيابى يتيح للمصريين حكم أنفسهم بأنفسهم ، وتقييد سلطة الحاكم تركيا كان أو انجليزيا ، بما يحول بينه وبين الحكم المطلق وما يجره من مساوئ على البلاد والعباد . .

ولما كان هيكل أو الدكتور هيكل كما أصبح من بعد ، على ظهر الباخرة في طريقه الى مصر ، وكان على الباخرة « انجليزيان اتصل بيته وبينهما الحديث عن « أحوال مصر السياسية » وقال أحدهما :

« لا أرى الا أن مصر ستضم الى الاميراطورية جزءا منها .
فهذه هي سياسة كتشنر ، ورأيه سيتبع آخر الأمر لا محالة » .

وكان لهذه الكلمات - كما يقول - في نفسه وقع أليم « وأنا أومن بوطني وبحقه في الاستقلال . وأنا أعلم أن انجلترا صاحبة الأيد والقوة هي المصرفة لسياسة العالم في ذلك العهد ، وأن تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر يومئذ لم تستطع منع انجلترا من دخول مصر واحتلالها لقمع الثورة العربية ، وانها لن تقوى على مقاومة انجلترا يوم تهيب لنفسها فرصة تضم فيها مصر الى ممتلكاتها ، فاذا حدث ذلك فقد صرنا كالهند وغير الهند من المستعمرات البريطانية ، وقد آن لنا معشر الشباب أن نتوقع حياة مقصورة الأطراف ، وبخاصة نحن الذين تعلمنا في أوروبا وعرفنا مبلغ ما يتمتع به أهلها من حرية » .

لم تكن تلك هي البداية في تفكير هيكل السياسي ، فقد استقام فيها على رأى وفكر قبل أن يرحل الى فرنسا في طلب العلم ، ولكنه حينذاك وقد عاد الى مصر أوائل أغسطس ١٩١٢ وبدأ عمله في الجامعة بالمنصورة أو ديسمبر ، كانت مصر تمر بما يشبه الركود السياسي ، فحزب الأمة قد بدأ ينفطر عقده ، وان بقيت الجريدة وبقي لطفي السيد يدعو الى مبادئه ، والحزب الوطني قد انتابه الوهن بعد هجرة زعيمه محمد فريد الى أوروبا حيث يتسع الميدان لدعوته ، ولحق به عبد العزيز جاويز وبعض أقطاب الحزب ، ولم يبق لحزب الاصلاح شأن بعد وفاة صاحبه الشيخ على يوسف عام ١٩١٣ .

ولم يلق قيام الجمعية التشريعية وحلولها محل مجلس الشورى والجمعية العمومية اهتماما كبيرا من المصريين الا ماثار من جدل حول الوكيلين المعين والمنتخب ومن هو أولى منهما بالإنابة عن الرئيس عند غيابه ، وكان الوكيل المعين عدلى يكن والمنتخب سعد زغلول ، وكان قد رشخ نفسه فى دائرتين من دوائر القاهرة ، ونجح فيهما نجاحا قاق كل تقدير ، وكانت له فى الجمعية زعامة أولئك الذين انتخبوا لعضويتها من المنتمين للحزب الوطنى وحزب الأمة وحزب الاصلاح ، وكانوا قلة بين أعضائها الا أن صوتهم كان أعلى الأصوات ، ولكن الجمعية التشريعية لم تعش غير خمسة شهور من عام ١٩١٤ ، حيث قامت الحرب العالمية الأولى وانقلبت الأمور رأسا على عقب . .

وحين اندلعت نيران الحرب كان الدكتور هيكل مصطفى فى لبنان برفقة صديقه وخدم صباه وزميله فى دراسة الحقوق وفى مهنة المحاماة بالمنصورة عبد الرحمن الرافعى وكان من شباب الحزب الوطنى المؤمنين ايمانا يقرب من التقديس لمصطفى كامل ومبادئه ، وكان قد مر على الدكتور هيكل عامان فى مهنته لا يجد وقتا للراحة والاستجمام تشغله قضاياها فاذا فرغ منها عكف على القراءة والكتابة يقبل على مطالعته فى « الفلسفة والتاريخ والسياسة » أكثر مما كانت مطالعته فى القانون الا ما اتصل منها بقضاياها . وقد استقام لديها جميعا رأى ومذهب فلم يقف بفكره السياسى على ما يدور فى ساحة الوطن من اتجاهات تتناقض كثيرا وتلتقى قليلا وان أدت أحداث الحرب الى اتجاهات جديدة ما كان لها وجود من قبل الا من قلة تصدر عنها ولا تجد لها صدى فى أذهان الشعب ، وكان الدكتور هيكل من أولئك القلائل الذين اتخذوا من الجريدة منبرا لدعوتهم . يسير معهم على خطتهم فى تحقيق استقلال مصر بعيدا عن السيادة العثمانية وسلطان الانجليز والخديو ، ولعله ذهب فى هذا الى أبعد مما ذهب اليه أستاذة لطفى السيد ، فنراه ينكر عليه تأييده للحلفاء تحدوه اليه نظرة واقعية الى

حقائق الأمور ، فلم تكن تركيا قد دخلت الحرب بعد في صف الألمان. وما كان لانجلترا أن « تنقض تعهداتها للدولة العلية ، ما لزمته هذه الدولة الحياد ولم تنضم صراحة لجانب الألمان » على غير ما يأمل لطفى السيد وحسين رشدي أن تصدر انجلترا تصريحاً تعترف فيه « باستقلال مصر التام » متى انتهت الحرب بانتصارها .

ولم يجد الدكتور هيكل فيما ذهب إليه لطفى السيد وحسين رشدي وقد أخذ يحدث الانجليز في ذلك أملاً يمكن أن يتحقق ، فلم يقر استأذنه فيما ذهب إليه ، وكان يرى أن تقف مصر من الحرب الدائرة موقف الحياد ، كما كان موقفها من الحرب الإيطالية التركية .

وكتب الدكتور هيكل كتابة محقق يسفه هذا الرأي ويحمل على ما تروج له المقطم من أنه « اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول ، فانها تختار انجلترا » وتسأيرها فيه الجريدة على حياء ، ولا يرضى لطفى السيد عما كتب ، فرفض نشره ، « وكان طبعياً أن يرفض نشره » فقد كانت « الفاظ عبارتي قاسية لأنها كانت صورة لما خاطبت به لطفى بك » . .

كان الدكتور هيكل واضحاً في رأيه ، واضحاً في التعبير عنه ، وإن كان لطفى السيد « يرى أن السياسى يجب ألا يبرم بالوقت . وأنا معشر الشباب يجب أن نروض أنفسنا على شىء من الصبر في المسائل الخطيرة ، فكثيراً ما حل الوقت مشاكل كان الانسان يحسب أنها لا تحل » . .

ولم يكن وضوح الرؤيا عند الدكتور هيكل وليد الحماس ، أو عاطفة شباب جياشة ، ولكنه كان استقراء عقلياً لواقع محتوم ، قمين بمن ينكره أن يتنكب الصواب .

وقد حمله هذا الاستقراء العقلى لواقع السياسة منذ البداية على الربط الذى سلكه فلم يحد عنه طوال حياته ، وبين الحماس العاطفى والنظر العقلى بون بعيد ، وكثيرا ما تجنى ثورة العاطفة على جلاء العقل والنظرة الحسابية ، ففى طريقه الى مصر مع عبد الرحمن الرافعى على ظهر الباخرة التى اقلتهما معا مع غيرهما من المصريين الى ارض الوطن ، أبدى عبد الرحمن الرافعى « تشييعه فى الحرب لألمانيا وعظيم رجائه فى انتصارها ، بل عظيم ثقته بهذا الانتصار ، وسألنى رأى فى هذا الأمر وإلى أى الدولتين : فرنسا أو ألمانيا ، يتجه ميلى ؟ » .

« فقلت :

« - أنا لا أستطيع أن أتشييع ضد فرنسا وقد درست بها ثلاثة أعوام أفدت فى أثنائها أجل القائدة ، وأشعر لهذا بأن لفرنسا على دينا لا أستطيع نسيانه ، الا أن أنكر الجميل وليس فى طبعى انكار الجميل » .

أما اذا دخلت إنجلترا الحرب الى جانب فرنسا ، فان رأى « أن يكون موقفنا فى هذه الحرب موقف الحياد ، سواء اشتركت فيها إنجلترا أم لم تشترك ، وسواء اشتركت فيها تركيا أم لم تشترك » .

كان هذا هو رأى الذى استقام عليه الدكتور هيكل فى ميدان العمل السياسى ، منذ زمن بعيد ، وهو مازال فى مراحل الدراسة والتكوين ، أما وقد خرج الى الحياة العامة ، فانه على ما استقام عليه ، على يقين منه وأمين عليه .

الا ان الفكر السياسى لدى هيكل كان أبعد من ذلك مدى وأرحب ميدانا ، بدت ملامحه فى « زينب » حين يحمل على رق الأرض ويأسى لشقاء الفلاحين والفقير الذى يسلبهم حريتهم ، وحين يحمل على نظام التجنيد الذى يقع فى ريقته من لا يستطيع أداء البذل النقدي » .

وحيث يكتب « جان جاك روسو » يهديه الى مصر والى كل
مصريين « صورة لأب من أباء الحرية والمساواة وقديس من قديسي
العدالة الاجتماعية الصحيحة ، ونصير متقدم من نصراء الايمان
بالعمل » .

ونراه يدين بما يدين به روسو في كتاباته، فيقتبس منه مؤيدا :
« إن الملكية الخاصة والترف والأمعان في الشهوات هي سبب كل
التعاسات التي تقع على رؤوس ملايين الفقراء » (١) .

ولا يرى فيما كتب عن روسو الا « أن أعرف الى أي مقدار
أخذت الانسانية بهدى آراء المرشد ولا الى أي حد زاغت عن نور
أفكاره ، ولكنى كمصري أولا وكشركي ثانيا أريد أن أعرض على
أبناء مصر والشرق صورة من قوة حيوية قامت في الغرب لغل في
عرضها ما يجعل الصلة بين الشرق والغرب ممكنة على أساس من
التفاهم الحر المخلص لا على مجرد القوة الغاشمة المتحكمة » (٢) .

وقد استهواه من روسو « نزعته » الى الفضيلة القائمة على
أساس العدالة الاجتماعية ، فقد كان بطل المساواة والداعي لازالة
الفوارق الظالمة بين الناس ، ولعمرك هل رأيت ظلما أقبح من الظلم
القائم عليه نظام ذلك العصر ، والذي لا يزال نظام عصرنا الحاضر
قائما عليه الى حد كبير ، يقولون ان القاعدة الأساسية القائمة عليها
جمعيتنا الحاضرة هي الحرية المطلقة ، ولسنا ندري أي شيء يراك
بالحرية المطلقة ولا أين هي في العالم الذي نعرفه . . . ومع ذلك ندري
من ينادى لنا بأسماء الأخاء والمحبة والتضامن ، بين أهل هذا الميدان
المتنافسين المتطاحنين يفتك قويهم بضعيفهم وغنيهم بفقيرهم وحاكمهم

(١) جان جاك روسو : ص ١٠ ط ٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٢ .

بمحكومهم مآدامت حرته مطلقه فى هذا الفتك ، اى مآدام القانون.
لم يرتب عليه قصاصا ، . .

« هذا لعمر الحق هو الظلم وهو الاستعباد الصارخ فى أبشع
أشكاله ومظاهره » ولا شىء يضمن زواله الا أن تطبق قواعد العدالة
الاجتماعية ، (٣) .

وموازن العدالة الاجتماعية كما يراها أن يسلح الأطفال منذ
نشأتهم « بمعدات الحياة من صحة طيبة وتعليم صحيح واعداد
للسعادة والنعمة » فلا يواجهون الحياة عزلا من السلاح الذى
يواجهون به حياتهم قادرين عليها اكفاء لها ، مما يقرب بينهم ويقيم
علاقاتهم على المحبة والتضامن والتعاون بغير اذلال أو اشفاق أو
استعلاء أو مرحة ، « وعندى أن هذه الفضائل التى نسمع أسماءها:
اليوم : الرحمة ، والجود ، والاحسان وامثالها ليست الا من خلق
مدنيتنا الظالمة التعيسة التى تريد أن تستدر رحمت الظالمين بدلا من
تقوية روح التضامن عندهم ، والتى تريد الى جانب ذلك أن تهدى
المظلومين المنكوبين ليظلوا فيما هم فيه من بؤس ثم لا يثورون » .

أى فكر هذا الذى يسبق فيه الدكتور هيكل جيله والجيل الذى
تلى جيله فما زال العالم قسمة بين من يضحون بالحرية الفردية فى
سبيل المساواة الاجتماعية وبين من يضحون بالمساواة الاجتماعية
فى سبيل الحرية الفردية ، ولم يهتد العالم الى طريق سوى بينهما .
« فالتنافس على المال أساس كل تعاسة ومصدر كل جريمة وداعية
كل ظلم » ولا يرى الدكتور هيكل خلاصا من هذه الآفة الا بالعمل
حقا لكل انسان ، العمل الذى يسلك بالانسان سبيل الارتقاء والتقدم
عدلا لغيره وعلى قدم المساواة مع غيره .

(٣) المصدر السابق ص ١٧ .

ونراه حين يؤلف مع بعض رفاقه في أعقاب الحرب « الحزب الديمقراطي » فلا يختلفون على المبدأ السياسى ، فإذا كان الجانب الاقتصادى من برنامج الحزب ، كان عزيز ميرهم سكرتير الحزب « أدنى الى التطرف فى الاشتراكية وكنت أنا على العكس أدنى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية ، وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدّة الشسباب وقوة ايمانه بما يعتقد ، أيا كان ما يعتقد ، ورأى زملاؤنا أن عليهم واجبا أن يوقفوا بيننا وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة ، فقد سألتنى : أفأنت تضمن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشا انسانيا ؟ وأجبت بطبيعة الحال : أن لا . وسأل عزيز : وهل أنت تريد الغاء للملكية الخاصة فى مصر حالا ؟ فأجاب عزيز : أن لا . قال مصطفى : أمامكما اذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين ، فإذا جاء اليوم الذى لا مقر فيه من اختلافكما ، ولا أحسبه يجىء قبل سنوات طويلة ، نظرنا جميعا فى الأمر وفصلنا فيه بما يقضى به الحال يؤمئذ وعلى ذلك وجدنا الصيغة التى تبقى معها الملكية الفردية ، ويتمتع معها الفرد الانسانى بحقوقه الاقتصادية الأساسية بوصف كونه انسانا ، .

وكان له من حسه بالسياسة الدولية ومراميها ما لا يقل عن ادراكه لحقائق الفكر السياسى العام ، ولواقع الاتجاه السياسى فى مصر ، فنراه يتنبأ فيما كتب بعنوان « الحرب الحاضرة وآثارها » فى ست مقالات كانت آخر ماكتب للجريدة بأنه « سيكون من نتيجة هذه الحرب أن نزعزع اركان المدنية الأوروبية المتحكمة فى العالم ، وأن تنقل الحضارة من حوض البحر الأبيض المتوسط الى حوض الاطلنطى او الباسفيكى ، وبذلك تتيح لأمم الشرق فرصة التحرر من العبودية التى فرضتها عليها ، . .

وصدقت الأيام نظرة هيكل فلم تصرح انجلترا باستقلال مصر

كما كان يأمل لطفى السيد ، وخاب كل رجاء فيما كان يسعى اليه حسين رشدي ، واشتدت الرقابة على الصحف وأعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، وأعلن ممثلها في نفس اليوم عزل الخديو عباس لانحيازه الى الأعداء وتنصيب الأمير حسين كامل سلطانا مكانه ، ولم تمض طویل وقت حتى وصلت قوة تركية الى قناة السويس مالبثت أن ارتدت على أعقابها عند أول صدام بينها وبين القوات البريطانية المصرية المشتركة ، وكانت الأحكام العرفية قد أعلنت وخضعت موارد مصر لمطالب الجيش البريطاني ، وأخذت سلطات الاحتلال في تجنيد فرق العمال المصريين ، وكلفت المديرين ومأموري المراكز والعمد بجمعهم واسمعتهم فرق المتطوعين ، فأورثت الاحتلال في قلوب المصريين بغضا فوق ما كانوا يحملونه من بغض ومقت له من قبل .

وأثر لطفى السيد الانسحاب الى قزيتة برقين. وترك الجزيرة يتولاهما عبد الحميد حمدي ، فلم تنق طويلا كغيرها من صحف الرأي ، ولم يرض الدكتور هيكل وبغض رفاقه أنه تتحطم أقلامهم فأعادوا اصدار السفور - كما قلنا - وظلت منفذ أقلامهم الى نهاية الحرب ، وأقبل الدكتور هيكل على الكتابة فكانت البواكير الأولى لقلمه ما أشرنا اليها من قبل

وتؤذن الحرب بالنهاية ، ويصدر الدكتور وديرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة مبادئه الأربعة عشر ومن بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها . ووقف الدكتور هيكل من اعلان مبدأ تقرير المصير موقف الحذر ، ورأى أنها كبعض وعود انجلترا الرسمية بالجلء ، وقد جاءه يوم اعلان ويلسون مبادئه ، صديقه عبد الرحمن الرافعي « مغتبطا متهللا » وهو يقول : « انتهينا ياسيدى ! لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر ويتم الجلء » وعبثا

يحاول الدكتور هيكل أن يقنعه « بأن يخفف من غلوائه ومن حماسته » وأن لا يصدق « أن الولايات المتحدة تحارب إنجلترا على الجلاء عن مصر » .

وتصدق الأيام بعد نظر الدكتور هيكل ودقة فراسته ، فما أن تعلن الهدنة وتخفت أصوات القنايل ، حتى يبرق الأمل في نفوس الزعماء بقرب استقلال مصر ويفوضوا سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وعلى شعراوي ممثلاً للأعيان وعبد العزيز فهمي ممثلاً لطائفة المتعلمين ، وهما من أعضاء الجمعية التشريعية مع سعد زغلول ، بمقابلة السير ريجنالد ونجت ممثل إنجلترا في مصر ، ليبلغوه « أنهم بوصفهم نواب الأمة يطلبون إلى إنجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصر مستعدة متى اعترفت إنجلترا بهذا الاستقلال أن ترتبط مع إنجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساويين وتعاونان بحكمها في مواجهة الظروف الدولية إذا اقتضت الظروف الدولية هذا التعاون » .

ولا يجد الرجال الثلاثة صدى لتلك الأحلام التي ساورت الكثيرين عن الحق في تقرير المصير لدى ممثل بريطانيا ، وحين يتألف الوفد المصري ويطلق أبواب مؤتمر الصلح في باريس لا يرى من يعير هذا المبدأ اهتماماً ، وتنتهي دعوة ولسون بعودة الولايات المتحدة إلى عزلتها التقليدية ، ولو أن مصر لم تثر ولم تقف سنداً للوفد المصري في مطالبه لما أصاغت إنجلترا إليه سمعاً ، ولما فكرت في أرضاء المصريين بأقل ما يرضون به .

ولم يكن من بين من تكون منهم الوفد المصري من عرف من قبل بالتطرف في الوطنية ، وكان أكثرهم ممن ينتمون إلى حزب الأمة أو يرضون عنه ، ثم كان هذا الاتجاه الذي سلكه الوفد المصري بتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا تنظيماً يحقق ما تنشده مصر من

استقلال وحياة دستورية ويرعى مصالح بريطانيا فيها ندين متساويين هو الاتجاه الذى قام عليه حزب الأمة وعبر عنه لطفى السيد على صفحات الجريدة ، وان ضم الوفد المصرى اليه محمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى ، وكانا من المنتمين للحزب الوطنى ، لكنهما اخذا جانب هؤلاء المعتدلين الذين تكون منهم الوفد المصرى ، فقد بدا صوت الحزب الوطنى حينذاك خافقا لا يسمع ، بل انا لنرى انه انتهى يوم هاجر زعيمه محمد فريد الى اوربا . ولم يكن له دور فى الحركة الوطنية التى التف ثوارها حول سعد زغلول وحول الوفد المصرى ، وان بقى قائما على مبادئه دون شيعة ولا انصار ، يستمد بقاءه مما خلف مصطفى كامل من ذكر عطر لم يعد عليه اختلاف الحال .

ويرى الدكتور هيكل وصحبه من الشباب المثقف الذى تلقى العلم فى اوربا: مصطفى عبدالرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى وهم زملاؤه فى باريس وعزيز ميرهم وكان زميلا لبعضهم فى جامعة ليون وقد جمع تحرير مجلة السفور بينهم من قبل ان عليهم واجبا يتحتم اداؤه للوطن ، قالوا الحزب الديمقراطى والى عليهم الحماس ولعله الطموح ، طموح الشباب لاثبات الذات وتقديم الصفوف وهم صفوة المثقفين الذين تشربوا معانى الديمقراطية والحرية والتقدم المنشود ، ان يكون لهم « ممثل فى الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد باشا زغلول ، وقد علمت ، حين عدت يوما من المنصورة الى القاهرة ، انهم سعوا لتنفيذ هذه الفكرة ، فقابلوا بعض اعضاء الوفد ، فلم يوفقوا فيما سعوا اليه ، ولم يقبل الوفد ان يشرك احدا منهم فى عضويته » .

ولم يعرف الناس ما كان يدور بين الزعماء وان ترامى اليهم خبره مجملا غير مفصل ، حتى اولئك الصفوة من الشباب الذين الفوا الحزب الديمقراطى لم يكن لديهم علم بما يدور وان عرفوا ان

الزعماء يسعون لتحقيق استقلال مصر ، وأن حق الشعوب في تقرير مصيرها كما أعلنه ويلسون حجتهم لذلك ، ولم يكن الدكتور هيكل كما قلنا ممن يؤمنون بصدق الحلفاء في تحقيق ما أعلنه ويلسون ، ولعل ويلسون نفسه ما كان يفكر في أمر هذه البلدان الخاضعة للاستعمار الأوربي وما كان يعنيه بتصريحه ، ولعلها لم تدرك له على خاطر ، وكان ما يعنيه هو حق تقرير المصير لشعوب أوربا التي تخضع لحكم غريب عنها كبولندا والبلقان وما كان تابعا لامبراطورية هابسبرج ، بدليل اعترافه بالحماية البريطانية على مصر ، في الوقت الذي أذنت فيه إنجلترا للوفد المصري بالسفر الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر السلام .

ولم يعرف الناس من خير هؤلاء الزعماء الا أنهم يسعون لاستقلال مصر التام ، فأصبح نداء المصريين من بعد « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » فإذا لم يكن هناك ما يبشر بنجاح هذا المسعى ، أو أن إنجلترا تنكر على الوفد المصري الذي تكون برياسة سعد زغلول هذا المسعى ولا ترى لمصر فيه حقا ، فليس أمام المصريين غير الثورة .

وكانت عبارة « الاستقلال التام » أبعد مدى مما ينشده الزعماء وكل ما كانوا يأملونه تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا تنظيما يكفل لمصر نوعا من الحكم الذاتي في ظل الدستور يرفع عن مصر ما تنوء به من سلطة مطلقة شرعية كانت تلك السلطة أو فعلية .

الا أن هذه العبارة « الاستقلال التام » كانت هي الشرارة التي أورت لهيب الثورة ، فما كان المصريون ينشدون أقل من ذلك بعد هذا العناء الثقيل من وقر الاحتلال البريطاني ومظالمه خلال سنوات الحرب بل منذ كانت أحكامهم الغاشمة في دنشواي ، فأنزاح من نفوسهم ما كان يوصف به العدل الانجليزي قبل الحرب من أنه أسمى

صور العدل الانساني ، ولم يبق في أذهانهم غير صور المشنوقين والمجلودين في دنشواي وغير انتهاب اقواتهم ودوابهم وتسخير أكثر من « مليون ومائتي ألف من الفتيان الأشداء فرقتهن في ميادين القتال وأهملتهن أسوأ أهمال ، فكانوا يتساقطون كالذباب وتنقطع أخبارهم عن أهليهم فلا يسمع عنهم خبر بمرض أو وفاة . . . ومن كان من أهل البلاد موسرا أو مشهورا بالثراء فرضوا عليه اعانة قسبرية للصليب الأحمر ، أو يظل عرضة للكيد وتعطيل المرافق . . . واستعان الانجليز بالجيش المصري في جزيرة العرب ، كما استباحوا أموال الخزانة العامة ، فأخذوا من الوزارة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه باسم الهدية » (٤) . .

ولكن . . . علام يعتمد الزعماء في نجاح مسعاهم اذا خذلتهم أوروبا كما خذلت مصطفى كامل من قبل ، واذا ما أوصبب مؤتمر السلام أبوابه في وجوههم ؟

كان هذا مما شغل الدكتور هيكل - كما يقول في مذكراته - ولعله قد شغل غيره من الشباب الواعي ، ان لم يشغل الجماهير الفقيرة التي أولت الوفد ثققتها وفوضته في حمل مطالبها والسعى لتحقيقها أينما وجد للسعى سبيلا ، فصارح به لطفى السيد ، وكان الرجل - كما يقول - صريحا في اجابته فقال : « ان خطتنا ان نسنافر الى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدي وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستوري الصحيح في البلاد ، فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة شرعية كانت السلطة أو

(٤) العقاد . عباس محمود : سعد زغلول ص ١٨١ - ١٨٢ .

فعليه ، ويدنينا من هدفنا في الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض
بالشعب في مدارج الرقى فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه
سلطان » ٠٠

ترى اكان هذا رأى لطفي السيد ، ام كان ما أجمع عليه
الزعماء ؟

يقول الدكتور هيكل انه لم يطالع أحدا بما سمع « فلو أنه عرف
لهوجم الوفد وأعضاؤه على أساسه ٠٠ وبعد عشرين سنة أو نحوها
من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوية باشا ما كان مقررًا من
هذه الخطبة ، فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجبًا ، ولم يكن من العجب
فيه شيء » ٠

الا أن نص الحديث الذي جرى بين الزعماء الثلاثة وسير
وينجت والذي دونه كل من عبد العزيز باشا فهمي في مذكرات
وأورده عبد الرحمن بك فهمي سكرتير لجنة الوفد المركزية ، يدل على
طلب « الاستقلال التام » وأن يكونوا « أصدقاء الانجليز صداقة الحر
للحر لا العبد للحر ٠٠ » وكانت النية في البداية أن يسافر الوفد الى
انجلترا « للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل
مصر » كما جاء في خطاب سعد زغلول الى قيادة الجيش الانجليزي
بطلب « جواز له ولأعضاء الوفد بالسفر » ٠

وفي البيان الذي بعث به سعد زغلول الى معتمدى الدول
الأجنبية نصت المادة الأولى منه على « طلب الاستقلال التام » كما
نصت المادة الثانية على « طلب اقامة حكومة دستورية مع استعداد
مصر للاستعانة في تحقيق برامج الإصلاح فيها بذوى العلم من أهل
البلاد الغربية » ٠٠

وفي أول خطاب سياسى ألقاه سعد زغلول في الحفل الذى اقامه
حمد باشا الباسل لذلك في ١٣ يناير ١٩١٩ قال :

« فنحن أمام القانون الأنسانى احرار من كل حكم اجنبى
فلا ينقصنا الا ان يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال » .

اذن فقد كانت الخطة التى أجمع عليها الزعماء ان يسافروا
الى أوربا لعرض قضية مصر على مؤتمر السلام فى باريس وأمام
الرأى العام الانجليزى والاتصال بالمسؤولين الانجليز فى انجلترا ،
وكان هو نفس الاتجاه الذى ينشده رئيس الوزراء حسين رشدى
بالأذن له ولعدلى يكن وزير المعارف بالسفر الى انجلترا لعرض
مطالب مصر ، واستقال لرفض وزارة الخارجية البريطانية السماح
لهما بالسفر .

ويبدو ان الزعماء حتى ذلك الوقت لم يكونوا على ثقة من
موقف ايجابى يقفه الشعب سنداً لهم ، وان اقبل الملايين فى حماس
بالغ على توقيع التوكيلات التى اذاعها الوفد فى الناس ، فليس العنف
من طبيعة المصريين الا ان يبلغ بهم الضيق المدي الذى يفوق حد
الصبر .

وكان الدكتور هيكل قلقاً « بعض الشيء » من هذا المصير
« لأن نشاط الوفد ونشاط بعض الهيئات السياسية لم يكن له فى الجو
المصرى أثر ظاهر ، ولعل رجال الوفد أنفسهم كان يساورهم مثل
هذا القلق » فلا غرو أن كان الرأى الذى أفضى به لطفى السيد اليه
على هذا القدر من التواضع . فمالا يدرك كله لا يترك كله .

الا أن الروح الكامن فى أعماق مصر منذ الأزل ، روح الصبر
والترقب حتى تكون القارعة التى لا يبقى لها مع الصبر صبر آخر ،
فما أن اعتقل الزعماء الأربعة : سعد زغلول وحمد الباسل واسماعيل
صدقى ومحمد محمود ، ونفوا الى مالطة ليلة الثامن من شهر مارس
١٩١٩ حتى كانت مصر من أدناها الى أقصاها فى اليوم التالى

٩ مارس شعلة تتأجج بالثورة وتموج بالغضب وتندثر بعنف ما بعده عنف ، لقد انطلق المارد من قمقمه ، فلم يصغ لنداء الوفد يدعوه الى الهدوء .

وتنزل انجلترا على ارادة مصر ، ويعلن ممثلها الجديد « لورد اللنبى » - كما جاء على لسان الدكتور هيكل - « أن انجلترا لا تريد لمصر الا الخير ، وانها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى، حريصة على استدامة العلاقات الحسنة بين مصر وانجلترا ، وأنه لذلك أمر باطلاق سراح الباشوات الأربعة المعتقلين بمالطة ، وأجاز لهم وللوفد السفر الى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح » .

ويبلغ فرح الدكتور هيكل بروعة هذا « الانتصار على الامبراطورية البريطانية » أن يذهب من فوره « الى مكتب التلغراف وبعثت لزوجى بالتهنئة الخالصة لانتصارنا الحاسم ، وأيقنا يومئذ أن لم يبق على قرار حقنا فى تقرير مصيرنا الا أن يذهب الباشوات الأربعة الى باريس ، وأن يطلبوا الى مؤتمر الصلح المنعقد هناك ما يريدون ليقر المؤتمر مطالبهم فتجلوا انجلترا عن مصر ويرد الينا حقنا كاملا فى الاستقلال وفى السيادة » .

وأغلق مؤتمر الصلح أبوابه فى وجه الوفد ، وبقي أعضاؤه يتلمسون موقفا الى جانبهم من الدول الأعضاء ومن الرأى العام الدولى فلا يجدون لدعوتهم صدى ، وهامو ويلسون صاحب حق تقرير المصير يعلن اعترافه بالحماية البريطانية على مصر ، قبل أن تطأ أرجلهم أرض فرنسا ، ويرى الدكتور هيكل أن الأمر « دبر من قبل أن يعين لورد اللنبى ممثلا لانجلترا فى مصر ، وأن الخطة وضعت للفت فى عزيمة الشعب المصرى الثائر بأن تتظاهر السياسة البريطانية باحترام عواطفه ، فى حين ندخل بعد ذلك فى روعه أن ثورته لن تجديه نفعا ، لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم ، فاذا

يئس الشعب المصري ازاء ذلك بلغت السياسة البريطانية غرضها ، وعرضت على هذا الشعب عروضاً تجعله يتوهم أن ثورته لن تذهب سدى ، وأنه قد آن له أن يطمئن وأن يقبل الأمر الواقع ، أما إذا لم يياس الشعب ، وهذا ما لم تكن انجلترا تتصوره ، فلديها من الأحابيل ، واللوان الدهاء ما تتعب به هذا الشعب حتى يسكن راضياً أو كارهها الى المصير الذى تريده له .

وأبرمت معاهدة فرساي وفيها اعتراف بالحماية البريطانية على مصر وكان على مصر أن تقبل هذه الحماية لتكون لها شرعيتها، ورأت انجلترا ايفاد لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية الى مصر ، لترى على الواقع ما تكون عليه العلاقة بين مصر وانجلترا .

الا أن المارد الذى ظل حبيساً فى قمقمه ، قد انطلق محطماً اغلاله ، فلم تصل لجنة ملنر الى مصر حتى وجدت الأبواب مغلقة أمامها ، ولا يرضى أحد من المصريين كبارهم وصغارهم أن يتصل بها ، ولم تكن تتصل بمن يرضى الاتصال بها الا بليل ، وقيل لها ان الوفد وحده هو الذى يتحدث باسم مصر ولا جدوى من الاتصال بغيره .

حصار الثورة

٥

حملت الثورة سعدا الى القمة من عواطف المصريين ، فهو الذى توجه على رأس الثلاثة الكبار لمطالبة ممثل بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، وكان على رأس الباشوات الأربعة الذين نفاهم الانجليز الى مالطة ، وفي اليوم التالى لنفيهم انفجرت مصر من أدناها الى أقصاها فى ثورة عارمة هزت أركان السياسة التى رسمتها انجلترا لمصر ولنفوذها فى تلك المنطقة الحساسة فى استراتيجيتها الإمبراطورية ، وركبت انجلترا رأسها ، وظنت أنها لو استطاعت اخماد الثورة لخلصت لها مصر يصنعون بها « ما يشاؤون - كما يقول الدكتور هيكل - لذلك واجهوا الحركة بالعنف أشد العنف ، لم تكن مظاهرة تقوم الا أسرعوا بمواجهتها واطلاق النار على المتظاهرين فيها ، كان ذلك شأنهم فى العاصمة وفى غير العاصمة ، ثم أنهم هددوا أعضاء الوفد ممن لم ينفوا الى مالطة بأنهم يحملونهم

تبعه هذا الأضراب ، وأصدر الوفد بيانا فيه دعوة الى الهدوء ، لكن الأمر كان قد خرج من يد الوفد وأعضائه ، وأصبح كل يتحرك بدافع وجدانه . . حتى كنت تسمع الفلاحات في الحقل ، وتسمع نساء المدينة العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيا مصر ، ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما الى ذلك من نداءات كانت تصدر عن القلب والشعور ، في حماسة وقوة أخاذتين بالألباب ، . .

وكانت الثورة تزداد على الأيام قوة وعنفا ، يؤيدها ، حتى من كان يظنهم الانجليز أكثر الناس اعتدالا ، أيدها القضاة وأعضاء البيت المالكة ، وأيدها قوم « اشتهر عنهم من قبل أنهم أصدقاء الانجليز وأولياؤهم في مصر ، بل « كان هؤلاء - كما يقول الدكتور ميكل - أشد اندفاعا من غيرهم » .

ورأت انجلترا أن تبدل من سياستها ، فنقلت ممثلها في مصر « سير ريجنالد ونجت » وعينت مكانه لورد اللنبي ، ليعلن محاسنة انجلترا لمصر ، وحرصها على احترام شعور مصر القومي ، وبقاء العلاقات طيبة بينها وبين مصر ، ويبشر المصريين باطلاق سراح الباشوات الأربعة والأذن لهم ولأعضاء الوفد بالسفر الى باريس كما يريدون ، حيث ينعقد مؤتمر الصلح . وكأنها أرادت لهم أن يواجهوا الواقع باعلان ولسمون اعتراف حكومة الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، وكأن انجلترا قد دبرت ذلك من قبل أن يعين لورد اللنبي ممثلا لها في مصر ، وهو ظن يبلغ حد اليقين لدى الدكتور ميكل « للفت في عزيمة الشعب المصري الثائر » . .

الا أن الحماية حتى تكون شرعية يجب أن يقبلها ويرضى بها الشعب المحمى ، لذلك بعثت بلجنة ملنر الى مصر ، لتحقيق ماحدث، ولتقترح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقة بين انجلترا ومصر .

وانتقلت المسألة المصرية من اطارها الدولى الى اطارها الثنائى ليختلف المصريون فى طبيعة هذا الدور وليقع الخلاف قوما يقع بين أعضاء الوفد المصرى فى باريس ، ليسيطر على أجواء السياسة المصرية من بعد ويتغير اللاعبون على المسرح ، ولكن سعد زغلول قد أصبح معبود الجماهير ، فعقدت له لواء الزعامة ، وبقيت هذه الهالة من الأكبار والاجلال للزعامة وحدها ، فتوارت الى جانبها كل القيادات والزعامات الأخرى ، ولم يعد على لسان المصريين غير سعد ، وكل خارج عليه أثم فى حق مصر وفى حق الوطنية ، وبقي الناس مسحورين به وكأنهم قد نوموا تنويمًا مغناطيسيا ، وراحوا يتناقلون القصص والأساطير التى علت به الى ذروة القداسة كالجنين ينادى فى بطن أمه « يحيا سعد » وأوراق الفول أو قروونه قد كتب عليها « يحيا سعد » وتوارى الهتاف لمصر فى الهتاف لسعد ، وكأنما مصر قد أصبحت هى سعد وسعد هو مصر ، وكان لكل هذا اثره فى سير الأحداث ، وفى علاقة مصر بانجلترا .

وقد استبدت هذه الهالة بعواطف الناس فدانوا لسحرها ، وأصبحت من موروثات الزعامة لمن ورثه فيها ، فاستطاع أن يفصل من الوفد تباعا من يختلف معه على رأى أو لا يدين له بطاعة من غير أن يؤثر ذلك فى كيان الوفد أو فى شعبيته لدى السواد الأعظم من الناس ، كما كان لسعد يوم فصل كل أعضاء الوفد الأول ولم يبق معه غير مصطفى النحاس ، وسينوت حنا ، وواصف بطرف غالى وويصا واصف .

ولا نستطيع أن نرد ذلك الى وضع اجتماعى أو سمة من سمات الصراع الطبقي ، كما كان بين المصريين والأتراك فى الثورة العرابية فقد تألف المصريون والأتراك فى ثورة ١٩١٩ ولا الى تباين ثقافى بين الوفد والخارجين عليه ، فقد كانوا جميعا من نبع واحد ، ولم يكن الخلاف حول المبادئ والافكار ، وان بدا على تلك الصورة ، وانما كان خلافا فى حقيقته بين الزعامات فهو خلاف شخصى أكثر منه فكرى ، وان تعلل بالطريقة والأسلوب .

وقد تنوشنا الحيرة فى تفسير تلك الظاهرة ، أكان سعد من الجاذبية الشخصية ، أو « الكاريزما » كما يعبر عنها الأمريكيون الى هذا الحد من السحر الذى غلف المصريين فانقدوا اليه مسحورين بل مبهورين ، أم كانت تلك النأمة فى آذان المصريين فنغذت الى وجدانهم فوارت صوت العقل بما كان لسعد من سحر القول ومهابة الصورة ، أم كان مابدا من تشدد سعد فى موقفه من لجنة ملنر فى وقت بدا فيه عدلى أكثر ميلا الى التيسير . والشعوب لا تقبل من زعمائها ليئا فى مطالبها ، ولعل الشعب قد أحس بأيثار الحكومة الانجليزية لعدلى على سعد ، بعدما بذله عدلى من جهد للتوفيق بين الوفد المصرى ولجنة ملنر ، فرات فيه الرجل المرتقب الذى يستطيع أن يصل معها الى تسوية ترضى بها ، والشعب فى جفوته للانجليز وشكله فى نواياهم يشك فيمن يؤثرونه أو يثقون به . وقد أشارت الحكومة الانجليزية على السلطان فؤاد بأن يؤلف عدلى وزارة المفاوضات ونبعت - كما تشير الوثائق البريطانية بأن « تلقى آراء عدلى فى تشكيل وفد المفاوضات كل اعتبار » على غير هوى من السلطان ، وعلى غير مايرى لورد اللنبى ، من أن حكومته تسرف فى ثقتها بقدره عدلى على مواجهة الموقف . ولعلها كانت تدرك أن ذلك مما يوقع الفرقة بين القيادات المصرية .

كان سعد حقا هو الشخصية اللامعة التى بهرت المصريين منذ

ثورة ١٩١٩ ، وكانت له مكانته قبل أن تقوم ، فقد عرفه الشعب وزيرا للمعارف من قبل ، ورحب اللواء باختياره لها ، ولم يكن سعد من أنصار مصطفى كامل ولا من شعبة الحزب الوطنى ، فكتب يقول : « ان ما يعرفه من أخلاق وصفات سعد بك زغلول ، وهو فى المحاماة أولا ، وفى القضاء ثانيا يحملهم جميعا على الارتياح لهذا التعيين الذى صايف مصرىا مشهورا بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الانصاف والعدل » ويأمل « أن يكون كما كان على باشا مبارك ، والفلكى باشا ، وامثالهما ممن خدموا العلم فى هذا القطر ، خدمات خالدة ، وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة والرأى المتبع » .

وعرف الناس سعدا ، كما أملت اللواء ، وزيرا « استقامت - كما يقول العقاد مؤرخ سيرته - له السلطة التى تليق بوزير فى ديوانه » واستطاع أن يرد دنلوب مستشار المعارف العتيد الى حجمه كموظف تابع للوزير ، وكان لدنلوب صولة وصولجان وأمرنافذ لم يكن لأى من أقرانه على ما كان لهؤلاء الأقران من سلطان مطلق ، « فقد كان المستشار الانجليزى - كما يقول الدكتور هيكل فى مذكراته - فى كل وزارة ، هو كل شىء ، ولم يكن لوزير سلطان ، وقد كانوا يروون حكاية تصور مكانة الوزير خير تصوير . كان إبراهيم باشا فؤاد ، فيما أذكر ، وزيرا للحقانية (العدل) وكان يوما فى مكتبه بالوزارة جالسا على (كنبية) وثيرة ، ومن حوله جماعة من أصدقائه يتحدثون اليه ، ودخل عليه سكرتيه يريد أن يوقع منه أوراقا فيها قرارات وزارية . فسأل الوزير : هل وقعها المستشار ؟ وأجاب الشاب السكرتير : نعم ! ، فكان تعقيب إبراهيم باشا فؤاد أن أشار الى ختمه الموضوع على المكتب ، وقال : الوزير عندك على المكتب ، وقع به الأوراق ! » .

ويلق الدكتور هيكل ، بقوله : « وسواء أصبحت هذه الحكاية أم لم تصبح ، فهى تصور سلطة الوزير فى ذلك الحين ، وانه لم يكن يستطيع أن يوقع الا ما أقره المستشار الانجليزى » .

وكان لسعد في وزارة المعارف مآثر أخرى ، « فقد وجه عنايته الى نقل التعليم الابتدائي والثانوي الى اللغة العربية جهد الطاقة ، كما بعث البعث الى أوروبا ليقموا دراساتهم العليا بمعاهدنا في مقسرة الميزانية ، وهو في هذين الأمرين - كما يرى الدكتور هيكل - قد بدأ بدءا أتى ثمراته بعد ذلك على نحو صالح » .

وان كان سعد قد وقف من الدعوة الى تعريب التعليم موقفا ، نقده فيه كثيرون ، ذلك أنه دافع عن التعليم باللغة الأجنبية ، ولا ترى إلا أنه كان على الحق في هذا ، فما كان من اليسير تعريب العلم ، لتزود بها المدارس ، قبل أن يكون من المصريين من هو قادر على ذلك من أبناء البعث الذين يبعث بهم الى أوروبا ، مما يدل على رجاحة الفكر وبعد النظر ، وكانت أول بعثة حكومية بعثة الحقوق عام ١٩٠٨ بعد انقطاع عشرات السنين وسبقتها بعثة الجامعة الأهلية بعام ٠٠

لكما عرفه الناس صهرا لرئيس الوزراء التركي « مصطفى باشا فهمي » في وقت « كانت الأسر التركية جميعا - كما يقول العقاد - فضلا عن الأسر الرفيعة من تلك الطبقة ، تترفع عن مصاهرة الفلاحين ، وسعد فلاح ، وكانت تترفع عن مصاهرة المحامين وسعد كان محاميا في العهد الذي لم تسم فيه صناعة المحاماة الى ذلك المقام » ٠٠

وحين تآلفت أول هيئة لانشاء الجامعة المصرية الأهلية ، اختير سعد رئيسا لها ، فلما عين وزيرا للمعارف ، قيل ان تعيينه لصرفه عن رئاسة مجلس الجامعة اضعافا لشأنه وكأنما المشروع لا يسير بغير سعد . فلما كانت انتخابات الجمعية التشريعية وهي الانتخابات الأولى والأخيرة في تاريخها فاز سعد في دائرتين من دوائر القاهرة الأربع فوزا فاق كل تقدير ، كما فاز بمنصب الوكيل المنتخب للجمعية،

وكان الوكيل المعين عدلى يكن ، فلما ثار الجدل فى الجمعية فيمن
يحل محل الرئيس حين غيابه كان ذلك أول لقاء بين القرنين فى حلبة
الزعامة ، ولعله كان البذرة التى أنبتت الخلاف والتناوب بين سعد
وعدلى مما كان له أبعد الأثر فى تاريخ الحركة الوطنية من بعد وفيما
شاب الفكر السياسى فى مصر من ابهام وغموض .

ومالبث القرنان أن التقيا فى حلبة الكفاح الوطنى ، وكما كان
سعد صاحب الصوت العالى والصورة البارزة أمام الناس فى أحداث
الجمعية التشريعية ، كان عدلى صاحب الصوت المتوارى والصورة
التي فرضها الواقع السياسى ، ولم يكن أمام الناس غير الوزير فى
وزارة حسين رشدى التى قبلت الحماية ورضيت عزل الخديو
وفشلت فى أن تنال لمصر من الانجليز اعترافا بحق لها أو تصريحاً
بما يكون عليه وضع مصر فى أعقاب الحرب ، وإن لم يعرف الناس
مسعى للوزارة فى هذا السبيل ، وكان عدلى أبرز وزرائها لا لقربته
للأسرة الحاكمة ولا لأنه كان وزيراً للخارجية فى وزارة حسين
رشدى الأولى ووزيراً للمعارف فى وزارته الثانية التى تلت اعلان
الحماية البريطانية على البلاد وعزل الخديو والغاء وزارة الخارجية
ثم فى وزارته الثالثة التى تلت اعتلاء السلطان فؤاد العرش خلفاً
للسلطان حسين كامل ، ولكن لأن عدلى كان أبرز وزرائها جميعاً
وأقربهم الى حسين رشدى رئيس الوزراء .

ولعل الناس لم يعرفوا أيضاً أن حسين رشدى قد رفع تقريراً
الى السلطان أحمد فؤاد برأيه فى السفر هو وعدلى الى لندن « لبسط
آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة
صاحب الجلالة البريطانية مباشرة » - كما يذكر شفيق باشا فى
حولياته السياسية - ولم يعرفوا شيئاً عن رفض الحكومة البريطانية
لهذا الطلب ، وأن كانوا قد عرفوا بمقابلة الأقطاب الثلاثة « سعد
زغلول ، وعبد العزيز فهمي ، وعلى شعراوي » فى نفس الوقت لندوب

انجلترو السامى مطالبين باستقلال مصر ، وان لم يعرفوا ما كان يدور وراء الكواليس من تأييد رشدى وعدلى لهذه الخطوة ، ولم يعرفوا - كما يقص عبد العزيز فهمى فى مذكراته - ان هذا التأييد كان له اثره البعيد فى اقتحام سعد زغلول الميدان والدعوة الى تأليف وفد مصرى يسعى الى تحقيق استقلال مصر ٠ ولم يكن هناك من يذكر أن « محمد محمود » هو صاحب الفكرة الاولى فيما انتهى الراى من بعد - كما يروى عبد العزيز فهمى فى مذكراته ، التى صدرت عن دار الهلال بعنوان « هذه حياتى » - فيقول :

« وذات يوم من ايام سبتمبر سنة ١٩١٨ كنت مع صديقى احمد لطفى السيد ، وسعد زغلول ومحمد محمود ، خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة ٠٠ فلما جاوزنا بابها ، واتجهنا الى الجهة القبالية نحو ميدان الفلكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه امامنا فى عرض الرصيف ، وقال : الى اين تذهبون ؟ اننى اريد أن نتحدث فى مصير مصر ٠٠ لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ، ولا بد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد ٠٠ »

« وقد سرنا نحن مع محمد محمود باشا الى منزل والده (٥) ، وارسلنا الى على شعراوى باشا ، فحضر الينا ٠٠ وفى اثناء وجودنا معا بسلامك المنزل استعاد سعد زغلول من محمود محمود باشا بيان مايريد ، فكبر ما سبق له قوله من ضرورة السعى للحصول على حقوق البلاد ، وتأليف وفد للعمل لهذه الغاية ، فأبى سعد زغلول موافقته على ذلك قائلاً :

« - ان الوقت غير مناسب لأن الانجليز منتصرون ، وعددهم

(٥) حيث اقيم نزل الجامعة الامريكية الان على ناصيتى الفلكى .

ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد وهذا وضع لا أمل معه في الحصول على شيء مهم » .

« ثم استطرد سعد قائلاً :

« - أرى الأولى من ذلك أن تؤلف جمعية يساعد أعضاؤها بعضهم بعضاً » .

« فنزل علينا هذا الكلام كدش بارد ، فامسكنا عن الحديث . . . وانصرف سعد باشا الى بيته » .

« وبعد ذلك انصرف كل منا الى حاله ، وقطعنا النظر عن مسألة تأليف الوفد » .

ويروى عبد العزيز فهمي كيف التقى سعد باشا بحسين رشدي باشا وعدلي يكن باشا في نادي محمد علي « وروى لهما ما كان من أمر اجتماعنا وحديثنا في منزل محمد محمود . . . وما كان من رده علينا ورفضه موافقتنا على تأليف الوفد ، فعتب عليه رشدي باشا وعدلي باشا ، وخطأه في رأيه ، وقال له :

« - انك أخطأت ، لأننا نحن والسلطان قواد متفقون على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر . . . ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها ، نعتمد عليه لأخذ شيء من الانجليز » .

ويمضي عبد العزيز فهمي فيقول :

« سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدي باشا وعدلي باشا ، فخشى الا يكون له في الأمر شيء . . . فأسرع الى دعوتنا الى منزله ، وفتح لنا وسيعاً مملوءاً بالكرم ! » .

(٦) نادي التحرير الآن .

وطبيعي ألا يعرف الناس شيئاً من ذلك ، ولكن الذي عرفوه ، وذكره العقاد ، أنه : « في سبتمبر دعا سعد أصحابه محمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك ، وعبد العزيز فهمى بك ، الى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة للبحث في المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة ، فأجاب الدعوة محمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك ، واعتذر عبد العزيز بك لمرضه » .

ولا نعتقد أن العقاد قد عرف حينذاك شيئاً مما حدث بين هؤلاء الكبار ، ولا نعتقد أن أحداً قد عرفه غير أصحابه ، ولكن الناس جميعاً قد عرفوا أن سعد زغلول يدعو الى تأليف وفد يطالب باستقلال مصر ، وأن المبادرة بالفكرة كانت على يديه ، وكان بين الأقطاب الثلاثة الذين قابلوا « سير ريجنلد ونجت » ممثل بريطانيا ومندوبها السامى فى مصر ، أولاهم بالزعامة والقيادة ، ان لم يكن لسنه وشخصيته ومقامه بينهم ، فلأنه كان وكيل الجمعية التشريعية المنتخب والوزير السابق ، وكان من المكانة بينهم ، انهم انصرفوا عن فكرة تأليف الوفد حين عابها ، ثم تبعوه بعد أن دعاهم اليها من بعد .

كانت تلك مكانة سعد وذاك مقامه ، حين دعا الى تأليف الوفد ، وحين قابل مع زميليه المندوب السامى البريطانى ، فلما رأت السلطات العسكرية اعتقاله ونفيه الى مالطة اعتقلت معه ثلاثة آخرين رأت أنهم القوة الكبرى فى الوفد ، أولهم اسماعيل صدقى باشا أقدم الوزراء بين أعضاء الوفد بعد سعد زغلول ، وثانيهم محمد محمود باشا بن محمود باشا سليما شيخ الصعيد ورئيس حزب الأمة من قبل ، وحمد الباسل شيخ البادية وقطبها الكبير، وكان سعد كبيرهم كما رآه الانجليز رأس الفتنة . بينما رآه الشعب نبى الوطنية المبعوث وأمله المرجى ، فثار لنفيه وانفلت المارد من قمقمه وأصبحت مصر نداء واحداً رتيب النغم هادر القسمات من اقاصيها الى أدناها . ولم يكن أمام انجلترا الا ان تطلق سراح الباشوات

الأربعة وتسمح لهم وللوفد بالسفر الى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح .

وكانت مصر حينذاك قد أصبحت يدا واحدة وقلبا واحدا ولم يعد للنصرة الطائفية أو الطبقية سبيل الى قسم الوحدة الوطنية أو الحد منها ، فالأحن التي أثارها الاحتلال بين الاقباط والمسلمين قد تلاشت واختفت تماما ، والطبقة التركية الحاكمة قد أخذت تهتز منذ زمن ، فالأعيان المصريون يصهرون الى الأسر التركية ويتمثلون القيم والمثل التركية العريقة ، وحق بالعناصر التركية المتمصرة ما حاق بالمصريين من ويلات الحرب ومساوئ الاحتلال ، وضاعت تلك الفجوة التي فصلت بين الذوات الترك والأعيان المصريين من قبل ، وحين جددت محاولة لتأليف حزب للأعيان باسم « الحزب المستقل الحر » قيل ان سلطات الاحتلال من ورائها باعت بالفشل . كما كان للمستوزرين وعلى رأسهم رشدي وعدلى يد طولى على الحركة الوطنية وتأييدها ومساندتها ، ووقف أمراء الأسرة المالكة الى جانبها ، فأصدر كما الدين حسين ، وعمر طوسون ، ومحمد على ابراهيم ، ويوسف كمال ، واسماعيل داود ، ومنصور داود من الأمراء بيانا في ٢ يناير ١٩٢٠ يطالبون فيه باستقلال مصر استقلالاً كاملاً دون قيد أو شرط ، وأنهم من الأمة المصرية « جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر » .

وقد ارتضى الوفد منذ البداية أن يكون لرشدي وعدلى دورهما السياسى فى سند الحركة الوطنية وهو دور بقى خفيا على الراى العام بعيدا عن جمهرة المصريين . وقد أشارا على « ملنر بالأ سبيل أمامه غير مفاوضة الوفد ، وأدلى رشدي بحديث الى جريدة وادى النيل بالاسكندرية يقول فيه ان أى محاولة لعقد اتفاق لا يوافق الوفد عليها « باطلة ومعرضة للفشل » .

ولم يكن ثمة خلاف بين المصريين على ما يراه الوفد - وقد تجسد حينذاك في سعد زغلول - حلا لقضية مصر ، ولكن ثمة تباين اختلف شدة وقصدا بين الزعماء والقادة على الهدف والطريقة ، وان كان الخلاف على الطريقة هو الذى أدى الى الانقسام بينهم ، وكان لنزعات النفس أثرها فى ذلك وهو ما تبينه ملنر وأشار فيه برأى أصبح قاعدة للعلاقات التالية بين مصر وانجلترا . يقوم على ابرام معاهدة تحقق لمصر ذاتيتها المنشودة وتضمن لانجلترا مصالحها الخاصة فى مصر ، تبرم بين الحكومتين ، على أن تكون الحكومة المصرية ممثلة للشعب المصرى تمثيلا لا يكون مطعنا لأحد ، فتوافق عليها - كما جاء فى تقرير اللجنة - « جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية » .

وكان من هذا التباين أن أصدرت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة بيانا تشترط فيه « الاعتراف باستقلال مصر التام » قبل أى مفاوضة ، بينما رأى سعد زغلول والوفد فى باريس غير ذلك ، فلم يأخذوا برأى اللجنة ، ولم يأخذوا برأى الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت بعودة الوفد الى القاهرة لمفاوضة لجنة ملنر ، وأعلن سعد - كما جاء فى كتابه الى لجنة الوفد المركزية - « أننا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعاضدين فى حقوق المناقشة ، وطرفين كل منهما يمثل أمته ، وأن يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ، ولانجلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم ، فإذا صرح الانجليز بذلك رسميا ، هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضة متى ألغيت الأحكام العرفية ، وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد ، أما المفاوضة فى أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها ، مادامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشئ ما ، ومادام أن العبرة هى بما يتم الاتفاق عليه فى حدود التفويض لنا » .

ولم يغد هناك من الثباين في رأى الزعماء والقادة ما يقف دون مفاوضات مباشرة بين الجانبين المصرى والانجليزى ، وكان لعدلى دوره البارز في ازالة ما كان من لبس ، الا أن سعدا رأى أن تقوم وزارة يؤيدها بوضع النظام الدستورى لحكم يمثل الشعب ويكون اهلا للاتفاق مع انجلترا ، مادامت تشترط ذلك ، فاذا « تم تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها ، لا نتردد نحن وزملائنا في العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى في أن تنتخب أعضاء في تلك الهيئة » .

ولكن انجلترا لا ترضى بالتسليم لمصر بنظام دستورى دون مقابل ، وأبدى ملنر استعدادة لمفاوضة الوفد ، وكان قد قفل راجعا الى بلاده في انتظار ما يتفق عليه المصريون . بعد أن اقترح أن تكون هيئة المفاوضة من عدلى وبعض أصدقائه وأعضاء من الوفد . ورأى كل من سعد وعدلى أن يلتقيا فى باريس ، وكان عدلى قد أزمع السفر الى أوروبا للترويج لأول مرة بعد الحرب ، وجاء عدلى الى باريس ، والتقى القرنان ، وكان لعدلى دوره في التمهيد لمحادثات بين الوفد ولجنة ملنر عليها تصل الى تنظيم للعلاقة بين مصر وانجلترا ، وانتقل سعد على رأس الوفد الى لندن في ٥ يونية ١٩٢٠ ، وبدأت المحادثات في ٩ يونيه ، وبقي عدلى مع الوفد ولم « يتول بنفسه » كما يقول الدكتور هيكل - شيئا من المحادثات بين ملنر وسعد زغللول الا حين كانت هذه المحادثات تتعثر وتحتاج الى من يجد مخرجاً من موقف دقيق ، وكان سعد مرنا الى أبعد الحدود ولكن البون كان شاسعا بين أمانى المصريين والمصالح البريطانية وانتهى مشروع الاتفاق الى رفض المصريين له بعد أن كلف الوفد أربعة من رجاله أمام رأى الأغلبية على غير مايرى سعد زغللول هم: محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكبأتى بك وعلى ماهر بك يعرض المشروع على الأمة مع التزام الحياد . وكانت تلك

هى البداية فى انقسام الوفد الى قلة من المتطرفين وكثرة من المعتدلين وكان سعد على رأس هذه القلة من المتطرفين ، وهم الذين ظفروا بتأييد الأمة ، وان كنا نرى أن التأييد كان لسعد أكثر منه لرأى على رأى ، فقد كان سعد قد تسنم الذروة حينذاك من حب المصريين وثقتهم واعجابهم ، حتى رأى ملنر - كما جاء فى تقريره - أنهم وهم الذين وضعوا صيغة التوكيل الذى قبله المصريون منهم ، فليس هناك ما يحول بينهم وبين تعديل سياسة هم واضعوها ، وان جانب ملنر الحق فيما راه ، فلولا أن نص التوكيل كان تعبيراً دقيقاً لما يبغيه المصريون ، لما تبهم مصرى واحد . فالشعوب تنشد الكمال وان جذبها السياسة الى الواقع ، ولكن الرضا بالواقع لا يتأتى الا مع الثقة ، وقد بلغت الثقة بسعد مداها وماكان يجب أن يثلم بنفسه هذه الثقة كما كان لا يحب أن يشاركه فى هذه الثقة شريك ، ففي الوقت الذى رضى فيه بعرض المشروع على الأمة ، بعث ببيان الى الأمة يرفض فيه المشروع رفضاً صريحاً « لخروجه عن حدود توكيلنا » .

وكانت البوادر جميعاً تدل على حرص الحكومة الانجليزية على تسوية المسألة المصرية تسوية يرضى بها المصريون ولا تغير مصالح بريطانيا ومرامياها .

ورأى أكثر أعضاء الوفد وأبرز رجاله ، بل النخبة الأولى التى قام الوفد على أكتافها ألا يفوتهم حرص الحكومة الانجليزية على تسوية المسألة المصرية ، وأن تستمر المفاوضات « على قاعدة تحقيق التحفظات » التى وضعها المصريون على مشروع ملنر ، وأن تقوم بها هيئة رسمية يرأسها عدلى ويكون الوفد بمنأى منها رقيباً عليها ، وكان لهم فى ذلك حجة أن يبقى الطريق مفتوحاً أمام الوفد اذا لم يوفق عدلى فى مفاوضة الانجليز .

ولم يرض سعد بذلك ورأى أكثر رجال الوفد أنه يستبد بالرأى

دونهم ، وكان أن قرر مخمد مخفوه باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز بك فهمى وعبد اللطيف بك المكباتى العودة الى مصر ، « وانهم لفى طريقهم يعبرون البحر - كما يروى الدكتور هيكى فى مذكراته - اذ وردت برقية من سعد باشا ، عرفت من بعد ذلك بالكلمتين الأوليين منها - نبتت فكرة - ومن خلالها يتبين أن بين رئيس الوفد وعدد غير قليل من أعضائه ، لعلمهم كثرتة ، خلافا فى الرأى على مشروع ملنر » فأعادت الى الأذهان « البرقية الأولى التى نكر فيها أن وجود عدلى باشا الى جانب الوفد يعد كارثة على القضية الوطنية ، وأدخل فى روع نوى الرأى أن وحدة الرأى بين أعضاء الوفد لم تكن سليمة ، وأن الأمر يحتاج الى علاج سريع حاسم لتبقى صفوف الأمة كما كانت متراصة لا يعرف الوهن اليها مدخلا ولا سبيلا ، ..

وكان سعد هو الذى طلب حضور عدلى الى باريس ، ولعله كان يظن ألا يستطيع عدلى أن يتألف اليه قلوب أعضاء الوفد وأفكارهم « فقد كان بعض أعضاء الوفد المصرى بباريس - كما يقول الدكتور هيكى - ينظرون الى عدلى باشا بكن ، يوم جاء اليهم من القاهرة ليسعى الى خلق صلة بينهم وبين لجنة ملنر ، نظرتهم الى أجنبى عنهم يقتضى أمره اليقظة والحذر ، وكان ذلك كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو أكثرهم كانوا أصدقاء قداماء لسعد زغلول باشا ، هذا الى أنهم كانوا يمدون فى عدلى باشا الصورة القامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين أمثالهم ، والذى أثار معركة مع سعد زغلول باشا ، وهما وكيلا الجمعية التشريعية ، وقد انحازوا الى جانب سعد باشا فى هذه المعركة ، فلا عجب وذلك شأنهم من الرجلين ، أن ينظروا الى عدلى باشا منذ حضر الى باريس بعين الحذر ، ولاعجب أن ينظر بعضهم الى وجوده بينهم نظرة يشوبها ما هو أكثر من الحذر ، لكنهم مالبثوا حين اتصلوا به وتحدثوا اليه وتناقشوا معه ، أن رأوه رجلا يختلف تمام الاختلاف

هـن الرجل الذئ أرثسئت ضؤرتة فئ أنفسهـم ، فهؤ علف شدة احفظاه بكرامته فحترم غفره احترامافا تاماف ، وفقم لكل رأف فقال ما ففب من وزن ، وفرف فف أعضاء الوفء ، هؤلاء الذفن وقفوا أنفسهـم لخدمة وطنهـم والعمل لاستقلاله ، رجالا فففرفن بكل اجلال واكبار ، لأنه هو أفضاف فحرص علف أن فخدم هذا الوطن العفز علفه ، وفرجو أن ففعاون مع رجال الوفء علف فحقق استقلاله ، لذلك اتصلت بفن علف ورجال من الوفء موءة وثقة ، وزاف فف فقففر بعض رجال الوفء لعلف أنهم كانوا فرونه فرفصاف علف مناقشة كل مسألة فف هءوء من ففر أن فحاول فرض رأفه ، بل كان علف استعداد لقبول الرأف المالف له اذا اقتنع بصحته ، ولم تكن هذه الحلة الأخيرة بنوع فاف من فلال سعد باشا البارزة ، فقد قضف ففاته محامفا كبفرا ، وكان رجلا قوف العارضة قوف الحجة علفاف فف المناقشة ، وكان لذلك مبالا بطبعه لفرض رأفه علف ففره والزامه به ، فاذا رأف ففره أهءف منه رأفا لم ففء اقتناعاف ، بل انتظر الى جلسة أخرى لفجعل رأف الففر الذى اقتنع هو به رأفا له فسجل باسمه وفنقل عنه ، . .

كان الفلاف فف واقعف فلافاف بفن الصفوة ذوف الرأف الواحد والمنبء الواحد ، ولكن أن فلود أكثرهم بمن كانوا فظنونف مختلفاف عنهم بعفءاف عن منبفهم ففلك ظاهرة لا ففسفر لها الا أن الفروق قء ضافف بفن الصفوة الفركفة العرفقة والصفوة المصرفة الفف أخذف فسفر عن نفسفها وفؤكد ذاتها منذ الثورة العربافة ففى اكملت شخصفئها فف ثورة ١٩١٩ .

وكان الفقارب شءفءاف من الناففئفن الاجفماعفة والففاففة بفن الفزفن الكبفرفن : فزب الوفء ، وفزب الأفرار الدستورففن ، وكان من الففسفر أن فكون الأفرار الدستورفون فناحاف من أجنة الوفء ففسم بطابع معفن فالف ففه الكثرة فطرفاف أو اعتءالا ، كما ففءف فف كثر من الففمقراطففات المففمة ، لاسفما وقد ارتضى الفرفقان

أسلوبا واحدا لحل المسألة المصرية هو أسلوب المفاوضات مع الدولة المعنية ، الا أن الخلاف لم يكن خلافا فكريا كما كان بين الحزب الوطنى وأحزاب ما بعد الثورة ولم يكن خلافا على الغاية والطريقة، وإنما كان خلافا على من تكون له الزعامة ومن هو صاحب القرار . وكان الفوز فيه لمن يحظى بثقة الجماهير ويلعب بعواطفها .

وقد حظى سعد بتلك الثقة ، واستطاع بذكائه وقدرته على التأثير في الجماهير قدرة بلغت حد السحر ، أن يجذبها اليه وأن يسيرها كيفما شاء ، ولم يكن له من قرين بين أضرابه ممن كانوا نواة الوفد الأولى ، أو ممن ضمهم اليه من بعد ، وهو الذى دعا علنا الى تكوين هيئة تطالب بحقوق مصر ، وإن كان مخمود محمود هو صاحب الفكرة - كما يروى عبد العزيز باشا فهمى « هذه حياتى » الا أن سعدا هو الذى بدأ بتنفيذها حين دعا الأقطاب اليه فى مسجد وصيف ، وفتح بيته لهم « وسيعا مملوءا بالكرم » كما يقول عبد العزيز فهمى ، وكان على رأس المنفيين الى مالطة ، ثم الى سيشل من بعد . فلم يعد هناك من يزحمه فى ثقة الجماهير به أو يناقسه فيها . .

ولئن استطاع عدلى أن يستقطب اليه أكثر أقطاب الوفد الأول ، حين اقترب منهم واقتربوا منه ، فإن ما كان يسيرا عليه معهم ، كان عسيرا عليه مع الجماهرة الكبرى من الناس الذين لا يعلمون عنه الا أنه كان وزيرا فى الوزارة التى قبلت الحماية ، وأنه يتسنم القمة بين أبناء الذوات لقربته الوثيقة بالأسرة المالكة منذ عهد عاهلها الأول محمد على .

وقد « رأى سعد باشا - كما يقول الدكتور هيكل - هذا التغير فى نظر بعض أعضاء الوفد الى عدلى باشا ، قرابه الأمر ، ولعله

خشى أن يختلف مع عدلى باشا على الرئاسة السياسية كما اختلفا من قبل في مسألة الوكيلين على رئاسة الجمعية التشريعية ، وأن يؤيد هؤلاء الأعضاء عدلى باشا في الخلاف الجديد ، ولكنه لم يكن ليصنع شيئاً وعدلى باشا زميله وصديقه ، وهو يعرف فيه النبل والكرامة وحب الوطن ، على أن ما تولى سعدا ازاء بعض أعضاء الوفد من رغبة انتقل الى أعضاء آخرين في الوفد كانوا أقل معرفة بعدلى ، .

فإن كان عدلى قد ظفر بالجولة الأولى مع أعضاء الوفد ، حتى لم يعد منهم غير قلة الى جانب سعد فإن سعدا قد ظفر ببقية الجولات حين قاد المعركة بحنكة الشيخ ودربة المحامى القدير ، يعيب خصومه دون أن يجدوا مردا له ، فبينما راح العائدون ينكرون أى خلاف بينهم وبين الزعامة ، بعد أن أشارت بعض الصحف الى انفصالهم عن الوفد ، ويعلنون في بيان عام في ٢٨ يناير ١٩٢١ ، بعد يومين من وصولهم : « أن الوفد بأجمعه وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول على أتم وفاق وأكمل اتحاد » كان سعد قد بعث ببرقيته المشهورة « نبتت الفكرة » الى لجنة الوفد المركزية ، قبل وصولهم بثلاثة أيام ، وقفها بخطاب مفصل الى صديقه طاهر بك اللوزى في ٣١ يناير ، جاء فيه : « اعتز المخالفون بعددكم ، وأعجبتم كثرتهم فشمت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى حقنا فهضموه ، فنقضوا في اجتماع خاص بهم ما كان قرره الوفد في اجتماع عام باشتراكهم ، ورفضوا مبلغا أننا بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم نأذن بها وأبوا أن يسلموا أمانة الصندوق لمن عيناه من غيرهم ، وقدروا للصرف مبلغا لم يأخذوا في تقديره رأينا ، مكتفين بتقديرهم ، كأنهم من أمرائنا ، وكأنا من أتباعهم ، قرروا عودتهم بدون علمنا ، وأخبروا اللجنة من عندهم ، وأعلنوا بذلك للملا انقسامنا وخلافهم ، ظنوا أن الأمة قد هوى الضعف بروحها ، ولوى اليأس بعزمها ، واستعدت للاستسلام ، فسارعوا اليها ، لا لكي

يقوموا ضعفها ، بل ليستميلوها الى الثقة بمن شكت في اخلاصه(٧)،
ليحسن تسليمها ، والى الشك فيمن وثقت بهم ليمتنعوا عن عونها ،
ومن عجب ان هؤلاء الذين يريدون ان يسلموا مثل هذا الرجل امور
البلاد يديرها برأيه ، وبمساعدة من تعرفون ، لا يسمحون لى ان
ارسل تلغرافا او كتابا يحمل شاكرا على عمل من الأعمال بدون
اطلاعهم ، ويعدون انفرادى بمثل هذا العمل جارحا لهم وماسا
بكرامتهم ، حتى كان منهم ان ارسلوا الى خطابا يحتجون به على
هذا الانفراد في عبارات جافة لا يوجهها متبوع لتابع ، . .

ولم تكن الأمة لتغفر عن من يتلم وحدة الوفد، فلم يجرؤ العائدون
على التصريح باختلافهم مع سعد ، الا ان الأحداث كانت أقوى من
ان تخفى ، ومالبثت ان تواكبت حتى غدت سافرة ، وأصبح على كل
ان يختار طريقه . .

ويبدو ان انجلترا هي التى كانت تحكم الأحداث وتتحكم فيها ،
وما كان يغيب عنها ما ألم بصفوف الوفد من تمزق ، ولعلها ترمى
الى زيادة الهوة بين الفريقين ، حين أعلنت « ان الحماية أصبحت
علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وان الحكومة البريطانية
مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض
ابتغاء اقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أوجب للرضا ،
فبينما تطلب الى السلطان تأليف وفد المفاوضة ترى ان يكون الاتفاق
موضع رضاء الشعب ، وتسعى في الخفاء الى اختيار عدلى لهذا
الأمر ، ويرى لورد اللنبى غير ما ترى حكومته ، والسلطان فؤاد
لا يميل الى عدلى ويحذر المندوب السامى من تشيع انجلترا له ،
ويرشح بديلا له « أحمد مظلوم باشا » رئيس الجمعية التشريعية
وموضع ثقة السلطان .

(٧) يريد مدلى .

ولكن انجلترا كانت ترى عدلى اقدر المرشحين على مواجهة سعد وحصاره بما كسب من اعوان فى صفوف الوفد المصرى ، و ألف عدلى الوزارة ، و أعلن أنه « سيدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض » بتحديد العلاقة الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر والوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر .

وبدت بوادر الانقسام السافر ، فبينما لا يسفر أعضاء الوفد الذين عادوا الى مصر عن اتجاهاتهم ، تراهم يميلون « الى أن يؤلف عدلى يكن باشا الوزارة ، وان تتولى هذه الوزارة المفاوضات ، وأن تتم بذلك الخطوة الأولى التى رسمت أول ما تألف الوفد - كما يقول الدكتور هيكل - لكنهم لم يريدوا أن يظهروا حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد وعدلى حدة وشدة » . ويقول انه دعى مع جماعة الشبان اتفقوا على لقاء عدلى ، « فذهبنا الى منزل عدلى باشا وقابلناه وتحدث أحدنا معه فى ضرورة توليه الوزارة ، ولم أكن متحمسا لأى من الحلول المعروضة ، ولا لتولى عدلى باشا الوزارة ، فوقفت فى المقابلة موقف الشاهد » .

« و ألف عدلى الوزارة وسميت وزارة الثقة ، وقابلت الأمة تأليفها - كما يقول الدكتور هيكل - بترحيب أى ترحيب . وظن الناس زمنا أن أعضاء الوفد سيعودون الى باريس ، يلتقون مع سعد و يقيمون معه كما كانوا ، وأن عدلى باشا والوفد الرسمى الذى سيتألف سيذهب لمفاوضة وزير الخارجية البريطانية بأشراف من الوفد وكيل الأمة ، ولم يدر بخلد أحد يومئذ أن الخلاف بين أعضاء الوفد أو بين سعد وعدلى قد تأصل وكانت له جذور ذاهبة بعيدا فى غور العلاقات التى بينهم ، وأن هذا الخلاف قد يستفحل ويؤدى الى نتائج لا يحمد أحد عقباها » .

ويذكر أحمد شفيق باشا في حوارياته أن البلاد ظلت « في هرج ومرج مظهره شعورها بهذا الحادث الجديد ، ردحا من الزمان لا يقل عن الأسبوع والناس في حبور وسرور » .

الا أن ما ظنه الناس كان بعيدا عن الواقع ، ولعل هذه الصقوة من الشباب المثقف لم تكن تعلم هي الأخرى حقيقة ما يعتمل في نفوس الأقطاب ، ولعل الدكتور هيكل كان أكثرهم حيرة ، وإن كانت حيرة مشوبة بالروية ، فلم يكن متحمسا — كما يقول — لأى من الحلول المعروضة ولا لتولى عدلى باشا الوزارة . ووقف من الحديث بين جماعة الشباب وبين عدلى موقف المشاهد حتى انتهى الحزب الديمقراطي الى قرار . « بأن يتولى رئيس الوزراء ومن يختارهم مفاوضة الانجليز ، على ألا يكون أعضاء الوفد من بين المفاوضين ، وأن يعود أعضاء الوفد الى باريس ينضمون الى سعد باشا فيتولون معه الإشراف على المفاوضات ، ليكون لهم الرأى الأخير في نتائجها يدلون به الى الأمة فهم وكلاؤها ، ويعثوا برأيهم هذا الى كل من عدلى وسعد مع نشره في الصحف » .

وفجأة قرر سعد العودة الى مصر ، ولعله رأى الموقف يفلت من يديه ويؤول الى منافسه القديم عدلى ، وكان عدلى قد وافاه بخطة الوزارة ودعوة الوفد للاشتراك في المفاوضات الرسمية . ولعل سعدا كان على ثقة ان لم يكن على يقين تام بأن سحره قد غلب على عقول المصريين فأينما يسير بهم فهم تابعوه ، وهو ما كان أقطاب الوفد العائدون الى مصر على يقين منه ، فلم يصرح أى واحد منهم بخلافه مع سعد ، وظلوا يدارونه حتى واجههم سعيد به . ونعتهم كما نعت عدلى في خطاب القاه بشيرا في ٢٨ ابريل ، بعد عودته بأربعة وعشرين يوما بأنهم « برادع الانجليز » .

ولم يكن ثمة خلاف حول ما رآه سعد أساسا للمفاوضات وبين عدلى ، فقد وافقه عدلى على كل ما شرطه سعد وأعلنه في حفل تكريمه بحى السيدة زينب في ٢٢ ابريل ، الا شرطا واحدا « أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرئاسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه ، وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية » . وأخذ يدافع عن شرطه هذا ، بمنطق المحامى الضليع ، في كل خطاب القاه بعد ذلك .

ولم يدرك الناس ما في شرط سعد من مجافاة للمنطق وتقاليد الحكم ، والا فبأى وضع يكون رئيس الحكومة عضوا في وفد الرئاسة فيه لمن لا صفة له ، الا ما يدعيه من حق الوكالة عن الشعب ، وان كان ما حدث من انفصال أعضاء الوفد الأول عن رئاسته وهم الأغلبية يسقط هذه الوكالة وينفيها ، وان وجدت سندا في الاستقبال الشعبى الرائع والذي فاق خد الخيال وشارك فيه « رجال الحكم من وزراء وكلاء وزارات – كما يقول الدكتور هيكل – ومن طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة » توكيلا جديدا ، ولكن شتان بين توكيل موثق ، واستقبال شعبى ، لا يحسب الدكتور هيكل أن « فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك حظى بأعظم منه في أوج مجده » .

وكان الميدان خاليا امام سعد يخطب ويدلى بالأحاديث ويطعن خصومه ، ويصفهم بأنهم « برادع الانجليز » ويقول عن مفاوضات عدلى « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » ولا يتصدى له قرن ، فلم يكن له قرين ، ولا يسفر بخصومته أو معارضته من يضمرون له الخصومة والمعارضة مخافة الشعب الذى دان له بالولاء والطاعة » .

ولم يجد سعد حرجا في فصل من خرجوا على رايه في اعلان عدم الثقة بوزارة عدلى . حين تقدم في ذلك ببيان الى تسعة أعضاء

من أقطاب الوفد ، اجتمعوا لديه هم : محمد محمود باشا ، ولطفى السيد بك ، ومحمد على علوية بك ، وحمد الباسل باشا ، ومصطفى النحاس بك ، وسينوت حنا بك ، وواصف بطرس غالى بك ، وجورج خياط بك ، وعبد الخالق مدكور باشا ، وأخبرهم أنه سينشر البيان بأسمه وتحت مسئوليته ، ولأى منهم أن ينشر ما يراه غير ذلك ، وقدم أربعة منهم استقالتهم هم محمد محمود باشا ، وحمد الباسل ، ولطفى السيد بك ، ومحمد على علوية بك وانضم اليهم عبد اللطيف المكباتى بك وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، والدكتور حافظ عفيفى بك ، وجورج خياط بك ، وعبد الخالق مدكور باشا ، واعتبرهم سعد منفصلين عن الوفد فى بيان أذاعه على الناس ، فأيدوه فى مظاهرات صاخبة تنادى بسقوط عدلى .

شبان وشيوخ

٦

كان الشباب من ذوى الفكر ومن يطالعون الناس بأفكارهم ويتصدون للمسائل العامة بالبحث والتقدير ويتقدون ويوجهون ويكتبون فى السياسة كما يكتبون فى الأدب ، ومهاجمون القديم تطلعا الى جديد صالح يرون فيه التقدم والخير لبلدهم ، يرون أنفسهم اكفاء كالشيوخ للقيادة السياسية ، وقد تلقى اكثرهم علومه فى الغرب ، او تلقى تعليما غربيا او اتصل بالفكر الغربى بصورة او اخرى ، وحمل اكثرهم على شيوخ الأدب كما حملوا على التقاليد البالية التى تعوق التطور ، ولج بعضهم فى الكتابة السياسية متشيعا او ناقدا او محللا كما كان الدكتور هيكل والعقاد فلاباس ان يكون لهم كيان سياسى وان يكون لهم دور فى السياسة ، فيؤلفون حزبا ، ويختارون له اسما ينم عن اتجاهاتهم السياسية التى يؤمنون بها منذ راوا ثمارها فى الغرب هو « الحزب الديمقراطى » وأملوا ان يكون لهم ممثل فى الوفد ، وسعوا لذلك فلم يوفقوا فيما سعوا اليه ، ولعلمهم قوبلوا بابتسامة عطوف لا تنم عن تشجيع قدر ماتنم عن سماع طرفة

أو ملحة أن يكون لهم مكان في الصدارة إلى جانب هؤلاء الأقطاب الذين تكون منهم الوفد الأول ، إذ لا يذكر الدكتور هيكل لما كان الرفض وكيف كان اللقاء ولم يكن بين الساعين ولا من أصحاب اللقاء .

ولا يحول ذلك بينهم وبين مسيرتهم ومارسيموه لأنفسهم ، فكانوا يتابعون نشاط الوفد ويؤمنون اجتماعاته العامة التي يدعو إليها ، ولما جاءت لجنة ملنر إلى مصر « نظموا أنفسهم لتنفيذ المقاطعة فكانوا يقابلون الساسة والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، يسألونهم رأيهم في المقاطعة ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة عليها .

وحين أصدرت لجنة ملنر بيانا قالت فيه : « أنها مستعدة للحديث مع من يشاء من المصريين حديثا حرا لا يرتبط به أحد ، وإن هذا الحديث لن يكون معناه قبول الحماية البريطانية على مصر ، وإنها لا ترى مانعا مطلقا من أن يكون أساس الحديث استقلال مصر ، رأى الحزب الديمقراطي أن البيان خدعة للقضاء على المقاطعة ، وضاعف الأعضاء من جهدهم كي لا يتصل أحد باللجنة . حتى أن الدكتور هيكل - متحدثا بلسان الحزب ، حمل في مقال نشره الأهرام في ١٨ يناير ١٩٢٠ على عدلى يكن ، وحسين رشدى ، وعبد الخالق ثروت حين تحدثوا إلى لجنة ملنر بما أجمع عليه المصريون في هذا الصدد ، وعد حديثهم اليهم خروجاً على الإجماع ، واتهمهم بتفتيت الوحدة الوطنية ، وكان المقال بعنوان « آثار أحاديث الوزراء ، ولم تترك الأهرام المقال دون تعليق . فذيلته بما ينفي ذلك ، وقالت إن اتصال الوزراء بلجنة ملنر لم يكن إلا بقصد إخطارها بأن الوفد وحده هو صاحب الحق في الحديث إليها ، وأن مصر لن ترضى بغير الاستقلال كاملا غير منقوص .

وكان من رأى الدكتور هيكل حينذاك - كما عبر في مقال نشر بالأهرام في ٢ سبتمبر ١٩٢٠ بعنوان « بأى روح نبضت المعاهدة » ان اعلان انجلترا استقلال مصر ، لا يحمل المصريين مع الود والصداقة التى تسود علاقات البلدين على انكار ما لانجلترا من مصالح فى مصر وهى ما يجب أن تتناولها مفاوضات بين ندين متساويين ، ولا يخرج فى رأيه هذا عما قرره الحزب الديمقراطى وبعث به الى سعد زغلول ، فليس فى اعلان الاستقلال ما يعوق تسوية المسائل المعلقة بين البلدين وعلى رأسها حماية المواصلات الامبراطورية والامتيازات الأجنبية وتسوية الدين العام بما يحفظ للدائنين حقوقهم ، وكان الحزب الديمقراطى يرى أنها مسائل منفصلة لا يؤثر أحدها على الآخر . وكانت حجته فى ذلك أن كلا من هذه المسائل قد نشأ فى وقت غير الوقت الذى نشأ فيه الآخر وأنها يجب أن تعالج على هذا الأساس .

الا ان الأفكار والحلول والمواقف جميعا بدت غائمة لا فى أذهان الشباب وحدهم ولكن فى أذهان الشيوخ أيضا ، فلجنة ملنر ومفاوضات ملنر مع الوفد فى لندن والمشروع الذى انتهت اليه ، لم يؤد الى حيرة كالحصيرة التى ألت بالوفد غداة الاعتراف الدولى بالحماية البريطانية على مصر بقدر ما أدى الى البلبلة بين صفوف الوفد ففريق يراه صالحا ، فان لم يؤد تماما الى تحقيق ما تنشده الأمة فان فيه من المزايا ما لا ينكر ، وفريق على رأسه سعد يراه بعيدا عن المأمول فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر .

والشباب يخوض فيما يجب أن تقوم عليه المفاوضات ويكتب هيكل ويكتب العقاد ويتقدم الحزب الديمقراطى بتقرير عما يراه لها ، والحوار يشتد ويعصف بين الشبيبة المتفقة من الموظفين والمهنيين يناقشون المشروع بعد أن رأى الوفد فى رواية أو أشار ملنر فى رواية أخرى بعرضه على الشعب يبدى رأيه فيه فهو صاحب الحق الأول

في قبوله أو رفضه بعد أن اختلف عليه أعضاء الوفد ، ويبدى الشعب رأيه في تحفظات يحملها الى الوفد في باريس من كلفهم بعرضها على الشعب ، وكانت ايدانا برفضه ، بعد أن حملها الوفد الى ملنر بلندن .

وغادر الوفد لندن الى باريس ، والحيرة تنوشه فيما تكون عليه الخطوة التالية ففريق من الوفد أخذ يلون بعدلى ويرى في اعتداله منفذا لمواجهة الموقف بشيء من المرونة يقرب بين الطرفين ، وفريق قليل الى جانب سعد يرى معه ، أن المفاوضة قبل التسليم بالتحفظات « يعد قبولا لأحكام المشروع » واحتج على ذلك بوكالة الأمة ، لا بأغلبية الوفد التى رأت المفاوضة مع التحفظات ، وكان ذلك بداية الانقسام التى بدت بوادره - كما قلنا - من قبل .

وكان الحزب الديمقراطى قد أبدى رأيه في المشروع حين قامت لجنة الوفد بعرضه على الأمة ، فلما قطعت المفاوضات ، كان الحزب الديمقراطى الى جانب المعتدلين ، ولعل الصلات القديمة التى تربط بين الخمسة الكبار في الحزب الديمقراطى والمعتدلين كانت هى العامل الأول في هذا الموقف ، فلما أعلنت الحكومة الانجليزية من جانبها في ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، أن الحماية البريطانية قد أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وانها تقبل المفاوضة مع حكومة يؤلفها عظمة السلطان ، كان هذا الاعلان خلاصا من الحيرة والبلبله التى ألمت بالمصريين ورجال الوفد غداة رفض ملنر للتحفظات المصرية .

ويبدو أن المخرج كان يأتى دائما من ناحية انجلترا ، فهى التى أوفدت لجنة ملنر الى مصر لتحقيق أسباب الحوادث التى وقعت فيها ، ولتقترح ماتراه من حلول لتنظيم العلاقة بين البلدين ، فكانت البداية في انتقال المسألة المصرية من اطارها الدولى الذى ذهب الوفد من أجله الى باريس حيث يعقد مؤتمر الصلح فلم يلق غير الخذلان ،

وهي التي أعلنت من جانبها أن الحماية علاقة غير مرضية وانها تقبل مفاوضات حكومية مصرية لإبرام اتفاق بين البلدين . فلما فشلت مفاوضات « عدلى - كيرزون » كان المخرج أيضا من جانب الانجليز وان قيل ان أساسه « فكرة - كما يقول الدكتور هيكل - القاهما عدلى باشا يكن على لورد كيرزون في الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، حين تبين أن هذه المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة ايجابية ، ولن تنتهي إلى عقد معاهدة بين مصر وانجلترا ، وخلاصة الفكرة أن انجلترا أعلنت رسميا أن الحماية علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وأن انجلترا مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ولا يصلح أساسا لمعاهدة ، فلماذا لا تقوم انجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق التي أبدى لورد كيرزون استعداد دولته للتسليم بها ، ثم تعلق مابقي الخلاف بين الدولتين قائما عليه إلى مفاوضات مقبلة ؟ فلعل عملا كهذا تقوم به انجلترا وتدل به على حسن نيتها نحو مصر ، يصفى الجو ولو بعض الشيء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد الطريق لتفاهم أوسع نطاقا ؟ » .

وكانت تلك هي الخطوة الأولى لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، قتالفت وزارة عبد الخالق ثروت ، وتولى إلى جانب الرئاسة وزارة الخارجية التي أعيدت وكانت قد ألغيت حين اعلان الحماية على مصر غداة دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا .

وكان للحزب الديمقراطي موقف خلال تلك الأحداث ، منذ دعا إلى مقاطعة لجنة ملنر منذ جاءت إلى مصر في ديسمبر ١٩١٩ ، وأن لم يثر عند اعلانه في ١٠ يناير ١٩١٩ انتباه أحد ، حتى بدأ أعضاؤه ينشرون على الناس أفكاره ، ويدلون بأرائهم في كل حدث ، وفيما يصدر عن الكبار من فعل أو قول . وقد لا نسميه حزبا بالمعنى الدارج للحزب ، وإنما كانوا جماعة من الأصدقاء جمعت بينهم الدراسة في

باريس ، كما جمعت بينهم الثقافة والمنبت الاجتماعى المشترك ، وكان لهؤلاء الأصدقاء : الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والدكتور هيكل والدكتور محمود عزمى ، والدكتور منصور فهمى ، والاستاذ عزيز ميرهم نشاطهم الفكرى على صفحات « السفور » خلال سنى الحرب ، كما كانوا الاغلبية بين أعضاء مجلس ادارة الحزب الذى يضم أربعة غيرهم هم حسن نافع ، وراغب اسكندر ، وحسين يوسف عمرو ، ومحمد احمد عابدين وان تمت هذه الجماعة فى تكوينها عن اتجاه حزبي مقنن لم يقف على الجانب السياسى بل عداه الى الاصلاح الداخلى فى كافة دروبه الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، وان لم يعرض لوسائل تحقيقها بل جاءت فى صورة مبادئ عامة أجملتها عشرة بنود فى صفحة واحدة .

ولما بدأت هذه الجماعة تعلن عن آرائها وتدعو اليها لم يكن لها صدى بين الناس الذين اتجهت افكارهم جميعا الى الحركة الوطنية وقيادتها ، ولم يكن ما يصدر عنهم يعدو بياناتهم الرسمية التى يعلنها الاستاذ عزيز ميرهم سكرتير الحزب ، فاذا كان رأى أو حوار ففى مقالات الدكتور هيكل فى الاهرام ما يفصح عنها .

ولعل نشاط الحزب لا يجاوز اسماع قلة من الشباب المثقف الذى وهب نفسه للمسائل العامة ، ففى ١٤ سبتمبر ١٩١٩ ، ولم يكن قد مضى على قيام الحزب تسعة شهور يكتب « فكرى أباطة » من أبناء جيلهم ومن شباب الحزب الوطنى مقالا فى الاهرام بعنوان « الحزب الديمقراطى » يتهم وجوده بأنه اضعاف للأحزاب القائمة وانه تفتيت للحركة الوطنية ، ويسخر من أن تراودهم فكرة أنهم أقدر من غيرهم على ادراك مرامى الوحدة أو أنهم قادرون على القضاء على الأحزاب الأخرى أو أن ما نالوه من تعليم يعزف بهم عن الجماعات الأخرى . ويأتيه الرد فى اليوم التالى بتوقيع « ديمقراطى » يقول فيه ان الميدان مازال قسيحا لقيام أحزاب أخرى وان الحزب

الديمقراطي قد خدم الأمة ، وفي ١٩ سبتمبر يعاود فكرى أباطة هجومه بصورة أكثر حدة في مقال عنوانه : « الحزب الديمقراطي : كفاءته كحزب سياسى » فيتهم أعضائه بنقص خبراتهم الاقتصادية والاجتماعية ، « وان امتعونا بمقالاتهم في الصحف » ومهما تكن أوهامهم فانهم أعجز من أن يقوموا بمسؤوليات السياسة وأعبائها .
قد اقتحموا ميدان السياسة دون اعداد وليست لديهم الدراية الكافية بالشئون المصرية ..

ولا يبدأ الدكتور هيكل الكتابة عن سياسة الحزب الديمقراطى إلا في وقت متأخر نسبيا عندما عرض لموقف الوزراء الثلاثة من لجنة ملتر في ١٨ يناير ١٩٢٠ - كما أشرنا من قبل . ويوالى مقالاته من بعد في الأهرام معبرا عن اتجاه الحزب . وكان قد استقر به الرأى على « أن يتولى رئيس الوزراء ومن يختارهم مفاوضة الانجليز ، على ألا يكون أعضاء الوفد من بين المفاوضين ، وأن يعود أعضاء الوفد الى باريس ينضمون الى سعد باشا فيقولون معه الاشراف على المفاوضات ، ليكون لهم الرأى الأخير في نتيجتها يدلون به الى الأمة فهم وكلاؤها ، وقد طلبنا من الأستاذ عزيز ميرهم سكرتير الحزب أن يبلغ هذا القرار الى عدلى باشا ، وأن يرسله بالتلغراف الى سعد باشا بباريس ، وأن ينشر في الصحف . وكذلك فعل » .

الا أن سعدا لا يبقى في باريس - كما قلنا - ويقرر العودة الى مصر ، ويستقبله الشعب استقبالا « منقطع النظير » - كما يقول الدكتور هيكل - فما أحسب فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك حظى بأعظم منه في أوج مجده ، خفت القاهرة كلها ، شبابها وشيبتها وشباتها ، ورجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن الى الطرقات التى سيمر بها يحيونه « ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء ، وجاء الى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها الوف وعشرات الألوف ، يشتركون في هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال

الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، ومن طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة ، ورأى سعد ذلك بعيني رأسه ، فوقف في سيارته التي سارت الهوينى من محطة القاهرة الى داره يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهائفة ، المولية وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها ، والى جوار دار سعد اقيم سرادق فسح ، نزل فيه سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعا محل الاعظام والاحلال ، ترى أقدر للاسكندر الأكبر ، أو لتيমور لك أو لخالد بن الوليد ، أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهدا أجمل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد ، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة اليه ، وأقنعتهم متعلقة به ، وقلوبهم معتلئة باكباره واعظامه ؟! وعم يتمخض هذا اليوم العظيم فى حياة سعد ، بل فى حياة مصر ؟ وماذا خبا القدر لهذا اليوم فى لوحه من نتائج ؟!

ومع هذا الوصف الذى يكتبه الدكتور هيكل ويسجله فى مذكراته السياسية لاستقبال سعد بعد ثلاثين عاما من وقوعه ، فانه اثر يومها لا يكون بين المستقبلين ، وأن يترك القاهرة « فذهبت الى حلوان وتناولت طعام الغداء مع صديقى على بك المنزلاوى فى منزله » .

أكان الدكتور عازفا عن مشاهدة هذا الاستقبال للبطل يوم وصوله ، وقد « قرر عدلى بشا وزملاؤه الوزراء ، وقرر أعضاء الوفد المقيمون بمصر أن يذهبوا الى محطة القاهرة لاستقبال سعد » .

لا أحسب أن كدالتور هيكل قد تعدد ذلك ، ولكنها كانت خلة من خلاله - كما أعرف - جفوة الصخب وتلك المحافل التى يتكاثر فيها الناس متظاهرين أو متطلعين أو مستقبلين ، وكانت له سابقة فى هذا من قبل حين دعاه استاذة لطفى السيد أن يقدمه الى الخديو حين كان فى استقباله بالمنصورة . وقد « حشد اعيان المديرية فى بناء

المديرية حيث تشرفوا بالمثل بين يدى الخديو فى المساء « وكان لطفى السيد ارضاء لوالده حريصا أن يشرف الخديو أباه بزيارته .

« وأننى لأمر أمام المديرية ذاهبا الى منزل صديق لى ، اذ لقيت لطفى بك السيد واقفا مع زمرة من الأعيان هناك ، وكان أخوه سعيد قد حاول اقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد الى هذا الاقتناع سبيلا ، وسلمت على لطفى بك فقال لى :

— ألا تود أن أقدمك الى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمراك !
واجبته :

— لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة مالا يسمح لى بأجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

— ان الخديو هو الذى تغير ، أما نحن فلم نتغير !

ولم يلح فى دعوتى ، بل تركنى أذهب فى طريقى الى حيث كنت أريد .

وكانت جفوته لتلك المظاهر كجفوته لكل ما ينكره العقل أو يختل فيه المنطق ، أو ينتفى معه الحق فان اعوزته المواجهة أو لقاء الحجة بالحجة ، كفاه أن ينأى بنفسه عما لا ترضى به نفسه ، فحين اتجه الرأى الى أن يؤلف عدلى الوزارة وأن تتولى وزارته المفاوضات « اتفق جماعة من الشبان دعيت معهم ، فذهبنا الى منزل عدلى باشا وقابلناه ، وتحدث أحدى فى ضرورة توليه الوزارة ، ولم أكن أنا متحمسا لأى من الحلول المعروضة ، ولا لتولى عدلى باشا الوزارة ، فوقفت فى المقابلة موقف المشاهد « كان ذلك شأنه فى كل أدوار حياته ، لا يقبل رأيا قبل أن يقتنع به .

وبعد قدوم سعد قرر الحزب الديمقراطي أن ينوب عنه خمسة من أعضائه للقيام بواجب تحية الزعيم هم الدكتور هيكل والشيخ مصطفى عبد الرزاق والدكتور منصور فهمي ، والاستاذ دسوقي أباطة والاستاذ عزيز ميرهم ، فذهبوا الى السرايق في اليوم الثالث من عودة سعد فألفينا الناس لايزالون مكتظين من حوله حتى ليتعذر الدخول اليه ، لكننا لم نجد مشقة في بلوغ غايتنا ، فقد كان دسوقي أباطة عضوا بلجنة استقبال سعد . . لهذا تيسر لنا الدخول وان يصل بنا الى حيث يقف سعد فسلمنا عليه ثم تكلم الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، قائلاً : لقد جننا باسم الحزب الديمقراطي نحى معاليكم ، ونشكر لكم سعيكم لتحقيق آمال البلاد ، ونرجو أن يكون لكم من الفضل في النهاية ما كان لكم من الفضل في البداية .

ويقول الدكتور هيكل : « سسمع سعد هذه الألفاظ مغتبطاً ، فقال : نعم . الحزب الديمقراطي . أنا أعرف رأيكم . انكم تريدون أن أتولى المفاوضة » .

ويرتج عليهم القول ، فيعروهم من هبة هذا الرجل العظيم الذي تحييه الأمة وتلتف حوله بأسرها ، ولكن الدكتور هيكل - كما يقول - رأى من واجبه أن يضع الأمر في نصابه ، فيقول : « كلا يامعالي الرئيس . اننا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد عليها ، ايماننا منا بأن ذلك أدنى الى ضمان النجاح » .

ويغضب سعد ، ويقول : « أتعنى انكم تريدون أن أجلس أنا في غرفة الانتظار ، في حين يجلس عدلى واخوانه على المائدة الخضراء يتحدثون الى وزير الخارجية البريطانية ؟ لم أفهم هذا منكم ، لقد جاءنى تلغراف بتوقيع عزيز ميرهم عن الحزب الديمقراطي يقول بأن أتولى أنا المفاوضة أين عزيز ميرهم ؟

واختفى عزيز ميرهم « وكأنه فص ملح وداب » كما أخذوا
يتحكمون به ويضحكون منه عند نكرها .

ولا يرى الدكتور هيكل وفاقا يمكن أن يعود الى صفوف الوفد ،
ويتسع الخرق من بعد ، وأنا لنعجب الآن مما جرى ، فهكذا حال
الشرق العربى بالذات فى تاريخه الطويل ، منذ ناشتهم الفرقة سعيا
الى السلطة وإيثار السلطان ، وانى لتحضرنى كلمة ابن خلدون فى
تعليل تلك الظاهرة التى أودت بمجدهم وسلطانهم ، يوم كان لهم مجد
وسلطان كان الإيثار قوامه ، وكان الحق هداه ، فلما ألت بهم الأثره
وحادوا عن الحق طلبا للجاء والسلطان عصفت بهم الأثره فانزلتهم
منازل الهوان والبوار ، فاستحقوا أن يصمهم ابن خلدون بقوله :
« انهم أصعب الأمم انقيادا بعضهم لبعض للغلبة والأنفة وبعد الهمة
والمنافسة فى الرياسة ، فقلما تجتمع أهواؤهم » .

ويستشرى الخلاف ، ويعلن سعد الحرب عوانا على عدى
وأخوانه ويصفهم بأنهم « برادع الانجليز » وتنقسم البلاد الى
سعديين هم السواد الأكبر من الشعب وعدليين يراهم الدكتور هيكل
كثرة المثقفين والأعيان ، فأقلت ظاهرة وأهلت ظاهرة جديدة ، أقلت
ظاهرة الطبقة العليا من الذوات الأتراك وأهلت ظاهرة الطبقة العليا
من الأعيان والمثقفين ، ولم يعد نكر للذات التركى وأصبح الذكر
للمصرى الفلاح أو المصرى الصميم ، وكانت تلك هى الحقيقة فى
ظاهرها أما الحقيقة فى واقعها فكانت غير ذلك فمن تشيع لسعد من
الأعيان والمثقفين كانوا أكثر عددا ممن تشيع لعدلى من هائين
الطائفتين وكان للوفد لجانه المركزية والفرعية المنثورة والمتغلغلة فى
كل مكان بمصر ما لم يكن لعدلى ولمن أخذوا جانبه ، بل أن حزب
الأحرار الدستوريين حين قام لم يكن له مثل ما لتنظيم الوفد من
نفوذ وانتشار ، الا حيث العصبيات التى ينتمى اليها أنصاره ،
والواقع بين الحقيقتين أن قيادة الحركة الوطنية كانت للصفوة ولم
يكن الانقسام الا انقساما بين الصفوة ، أما المصريون على اختلاف

طوائفهم ومهنتهم وثقافتهم ووظائفهم وريفهم وحضرهم فقد وقفوا جميعا وراء الحركة الوطنية يساندونها ويؤيدونها ويثورون من أجلها ولم تكن تلك الأفكار المذهبية الطارئة قد نزلت اليهم أو عرفوها الا بين قلة لا تذكر ولم يكن لها أثر .

ويسوق الطموح شباب الحزب الديمقراطي ، وقد تألف الحزب منهم ، الى محاولة راب الصدع فلما قلبوا وجوه الرأي فيما بينهم رأوا أن استقالة عدلى وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة، قد يرأب الصدع ويلم الشمل من جديد . واتجه الدكتور محمود عزمى بهذا الرأي الى عدلى وكان على صلة به ، وعاد الدكتور عزمى الى صحبه ليخبرهم بأنه « طالع به عدلى باشا بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدي الغوغاء ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأقلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى ، وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج » .

ولا يسلم الدكتور هيكى بهذه الحجة ، فان الخلاف يجر الى الفوضى، والفوضى تقف بأنجلترا موقف المتأبى فلا تسلم لمصر بما تريد « فاذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد الى البلاد كلمتها موحدة، فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد » .

ولكنه يضع امامها حجة أخرى ، فاستقالة عدلى لن تحسب الا نزولا « على حكم كثرة غير معروفة ان لم تكن فى البلاد هيئة نيابية نظامية » وتسليما للعنف والثورة « فلا مفر أولا من قمع عناصر الفوضى ، ثم النظر بعد ذلك فيما يكون » .

وانطلقت المظاهرات فى كل مكان تأييدا لسعد ، وتضاءل الهتاف « للاستقلال التام أو الموت الزؤام » الى جانب الهتاف بحياة سعد وسقوط عدلى .

ولم يكن الدكتور هيكل متحمسا لتأييد الوزارة ، ولا لتأييد الاضطرابات التي يدبرها الوفد وتنظمها لجنته المركزية وينساق اليها الناس في حماس بالغ لنبي الوطنية الجديد . وكان يرى أن البلاد في حاجة الى جهد عدلى حاجتها الى جهد سعد .

وامتد الخلاف الى أعضاء الحزب الديمقراطي فمنهم من يميل الى الوفد ومنهم من أخذ جانب عدلى ، وكانت تلك نهايته .

ونأى الانجليز عن التصدى للمظاهرات ، وكأنها لا تعنيهم في كثيرا أو قليل ، حتى أن « رسل باشا » الانجليز وحكمدار البوليس المصرى – كما يروى الدكتور هيكل – « كان يرى المظاهرات التي تمر هاتفة ضد الحكومة ، دون أن يحرك ساكنا ، وكان موقفه أنها « مسألة بين المصريين بعضهم وبعض ولا دخل لحكمدارية العاصمة بها » .

وآلف عدلى وفد المفاوضة وسافر لها ، ثم قطعها بعد أشهر ، ولم ينل من الانجليز شيئا « وأسرع بعد عودته ، فقدم استقالته الى عظمة السلطان فؤاد ، ذاكر أنه نهض بالمهمة التي كلف بها فلم يحالفه التوفيق » .

وبقيت الاستقالة معلقة ، وأقدم الانجليز على عمل آخرق ، فقد رأوا الأمة تقترب من التماسك بعد فشل مفاوضات « عدلى – كيرزون » فقبضوا على سعد زغلول وفتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا ، ونفوههم الى سيشل ، ولعلمهم ظنوا أن اعتقال سعد ورجاله سينسب الى عدلى فتزداد هوة الخلاف اتساعا بين السعديين والعدليين ، الا أن عدلى كان من الحصافة بأن استعجل قبول استقالته حتى لا ينسب اليه دخل فيما تقام به الانجليز .

وانقلبت الآية على الانجليز ، فقد اخذ المصريون ينسون
خلافاتهم ، ويقاطعون التجارة الانجليزية واضرب طلبة المدارس ،
واخذت المظاهرات تعم البلاد من جديد هاتفة ضد الانجليز،وجرت
محاولات لعودة الوحدة الى صفوف الوفد ، فعاد اليه بعض من
خرجوا عليه ، وان لم يبقوا فيه طويلا واخذت بوادر ثورة كثورة
مارس تنذر من جديد .

وتعجل عدلى قبول استقالته ، حتى لا يرمى بأن له رأيا او
يدا فيما اقدم عليه الانجليز باعتقال سعد وصحبه ونقيهم الى سيشل
.. وتقبل استقالته وتبقى البلاد بدون وزارة لشهرين حتى كان
البديل الجديد .

ويبدو أن الحكومة الانجليزية قد اخطأت في تقدير قوة سعد.
وظنت أن عدلى يستطيع أن يواجه الموقف ، وأن يحصر سعد في نطاق
ضيق خاصة وقد خرج عليه غالبية أعضاء الوفد الأول ، الا أن
الواقع اخلف ظنهم ، وكان من المقرر أن تفشل مفاوضات عدلى -
كيرزون مادامت لن تلقى تأييدا من الشعب كما يريد الانجليز لأي
اتفاق يعقد مع المصريين .

وعادت الحلقة المفرغة الى دورتها من جديد .

من عهد الى عهد

٧

بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واعلان انجلترا من جانبها ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها ، وبصورة مطلقة بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة هي : الدفاع عن مصر وحماية المواصلات الامبراطورية ، وحماية الأجانب ، وحماية الأقليات ، والسودان ، انتقلت مصر من عهد الى عهد .

من عهد كانت مصر فيه تحت وقر الحماية البريطانية التي فرضتها انجلترا غداة دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا ، وسقطت فيه السيادة العثمانية عن البلاد ، وكانت حجة الحزب الوطنى فى المطالبة بالجلء عن أرض لا يستند الاحتلال فيها على الشرعية الدولية ، ولا حق من حقوق الفتح الذى ينكره بادعائه انه جاء لاقرار النظام وحماية عرش الخديو . بينما اتجهت قلة تبينت الحقيقة من خلال الواقع ، هى جماعة حزب الأمة رأت أن حل المسألة المصرية هو فى يد انجلترا وحدها ، فطالبت بالاستقلال ، كما طالبت بدستور ينظم علاقة الشعب بالحاكم حتى لا يعود استبداد الخديوين

واستثناء طبقة الذوات التركية بالحكم من جديد ، وكان شعارها
« مصر للمصريين » .

فلما فرضت الحماية وماتبها من اعلان الأحكام العرفية ،
والغاء السيادة العثمانية ، اتخذت المسألة المصرية وضعاً جديداً ،
هو التحرر من كل الأوضاع التي فرضتها حالة الحرب ، وكان لقاء
الثلاثة الكبار سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى وعلى شسعرأوى
بالمعتمد البريطانى ، ورأى الوفد الذى تكون اثر ذلك ، أن يسافر
الى باريس حيث يعقد مؤتمر الصلح لعرض المسألة المصرية عليه بعد
أن أعلن ويلسون حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها، وهو ما يعنى
بقاء المسألة المصرية فى اطارها الدولى الذى قامت خطة الحزب
الوطنى عليه من قبل وان اختلف الوضع فى الحالين ، فبينما راح
مصطفى كامل يثير الرأى العام الأوروبى ضد الاحتلال واقتقاره الى
الشرعية ، ذهب الوفد ليعرض مطالبه على هيئة دولية تقرر مصير
العالم . ولم يكن الدكتور هيكل مؤمناً بهذه الخطة من قبل أن يقوم
الوفد وقبل أن يراها بعد أن قام ، ففى حديث بينه وبين عبد الرحمن
الرافعى وكان من شباب الحزب الوطنى المتحمس ، وكان ذلك مساء
اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ويلسون،أورده
فى مذكراته ، يقول :

« قابلنى صديقى عبد الرحمن الرافعى مغتبطاً متهللاً ، وقال :
انتهينا ياسيدى ! لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز
من مصر ويتم الجلاء ، وأجبتة : وهل تصدق يا صديقى أقوال
الساسنة ؟! ألسنت تتحدث ، أنت وزملاؤك رجال الحزب الوطنى ،
عن وعود انجلترا الرسمية بالجلاء وعودا لم يتحقق منها الى اليوم
قليل ولا كثير ؟ فما بالك ترى اليوم أن شروط الدكتور ويلسون يجب
أن تتحقق ؟ أولا يقتضينا الحذر أن ننظر اليها كأنها بعض وعود
انجلترا بالجلاء ؟ وكان رد عبد الرحمن أن قال فى حماسة : كلا !!

فالولايات المتحدة هي التي انتصرت في الحرب ، وهي ليست دولة استعمارية ، وهي تريد صداقة الا تقوم حرب ثانية ، وهي لذلك ستفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء ، » .

ويستطرد الدكتور هيكل ، فيقول : « وعبثا حاولت أن أقنعه أن يخفف من غلوائه ومن حماسه ، وعبثا حاولت أن أؤكد له أن السياسة البريطانيين بما عرف عنهم من دهاء سيجدون لهذه الشروط الأربعة عشر شتى التأويلات والتفسيرات ، وقد كانت آخر كلمة له : لقد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة ، وكان آخر رد لى على كلمته هذه أن قلت : انك حين تترافع في قضية أمام قاض تجد الصيغة التنفيذية التي تلزم البوليس والجند ورجال الضبطية القضائية أن ينفذوا الحكم ، ولست أصدق أن الولايات المتحدة تحارب انجلترا على الجلاء عن مصر ، » .

كانت تلك فكرة الدكتور هيكل عن دولية المسألة المصرية ، وسوء ظنه بدول الحلفاء مما حمله على التفكير « فيما يعتزمه الوفد . وهل رسم خطة العمل اذا لم يحالفه التوفيق في تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ، » .

ويهمه هذا التفكير « وعزمت أن أسأل استاذى لطفى بك السيد فيه ، فانتهزت الفرصة وذهبت يوما الى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك ، وصارحته بما يدور في خلدى ، وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من حظ في النجاح ، وكان الرجل صريحا في اجابتي . قال لى : ان خطئنا أن نسافر الى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فإن أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم

الدستورى الصحيح فى البلاد ، فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة شرعية كانت تلك السلطة أو فعلية ، ويديننا من هدفنا فى الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان » .

فاذا صبح ما أفضى به لطفى السيد الى الدكتور هيكى ، فان معناه أن رجال الوفد لم يدركوا مايمكن أن تتمخض عنه الأحداث من ثورة جائحة قلبت موازين الأمور رأسا على عقب ، فقد رفعت هذه الثورة سعد زغلول الى قمة الزعامة، فحجبت زعامته كل شخصية أخرى عداه ، وكان لأحاسيسه بما أصبح له من مكانة فى قلوب الجماهير أثره فى مسيرة الحركة الوطنية ، فقد تطورت الأحداث بما يخالف خطة الوفد ، واضطرارهم « الى إتخاذ مواقف لا تتصل فى كثير أو قليل بها » .

وكان للعنف الذى سلكته السياسة البريطانية حيال سعد ما زاده مكانة فى قلوب الشعب ، وزاد من أثره فى أن تكون له الكلمة العليا فى الوفد ، والى التطرف الذى بداعليه من بعد .

وكانما أرادت السياسة البريطانية أن تغذى فيه روح التطرف والذاتية لتكون بداية الفرقة والانقسام فى صفوف الوفد .

ويتساءل الدكتور هيكى « عن الحكمة السياسية التى أدت بانجلترا الى انتهاج خطة الخصومة والعنف » ويراه تصرفا بعيدا عن الحكمة السياسية « أملاه كبرياء الامبراطورية البريطانية الظافرة فى الحرب » ويقول : « ترى ، لو أن السياسة البريطانية سلكت غير مسلك المنع والخصومة ، وأباححت لهذا الوفد المؤلف برياسة سعد زغلول أن يسافر منذ اللحظة الأولى الى باريس ، وأن يحاول عرض مطلب مصر فى الاستقلال والسيادة على مؤتمر الصلح - أكانت الأمور تجرى من بعد ذلك فى بلادنا الطريق الذى جرت فيه ؟ من العسير أن يتكهن انسان بشيء » .

. أما ونشاط الوفد ونشاط بعض الهيئات السياسية « لم يكن له
— كما يقول الدكتور هيكل — فى الجو المصرى العمأ أثر ظاهر » حتى
ذلك الحين ، وأن « المذكرات التى كتبوها عن الاستقلال وعن السودان
وعن بعض أعمال الانجليز ، برغم ماكان من ذبوعها فى مختلف
الأوساط ، لم تنتج من الأثر أكثر من تنبيه الأذهان الى أن المبادئ
الجديدة تجعل حق مصر فى الاستقلال ثابتا لا شبهة فيه ٠٠ لابد اذن
من قارعة تنبه الانجليز الى أن الموقف أخطر مما يظنون » .

وكانت القارعة من جانب الانجليز حين أقدموا على نفي سعد
برئيس الوفد وقد أجمع كل أعضاء الوفد على رئاسته ، ونفوا معه
محمد محمود وحمد الباسل واسماعيل صدقى ، واحتج الوفد
لاعتقال الباشوات الأربعة ، ورفعوا الى السلطان فؤاد — كما يقول
عبد العزيز فهمى — « كتابا نشكو فيه من تصرف السلطة العسكرية
مع رجال الوفد » ٠٠

وكانت القارعة فى اليوم التالى لفحت الثورة كل أنحاء مصر،
وغدا سعد زغلول ملء القلب والعين عند المصريين جميعا ، وتجمعت
فى شخصه كل آمال المصريين ولم يعد هناك من ينافسه الزعامة أو
يزحزحه عنها فى قلوب المصريين، وكان لذلك أبعد الأثر فى مسيرة الحركة
الوطنية فاما دان له أعضاء الوفد بالطاعة واما ذهبوا غير مأسوف
عليهم ، وكان على سعد حتى يؤكد زعامته ، أن يظهرهم بمظهر
الخونة الخارجين على ارادة الأمة ٠٠

وكانت تلك البداية الجديدة فى حياة مصر السياسية لفترة
اتسمت بعنف الصراع الحزبى ، بين قوتين كان لهما من الأثر فى
مسيرة الأحداث أكثر مما كان للأحزاب السياسية : هما السراى ،
ودار المندوب السامى البريطانى .

ومع هذه البداية أصبحت المسألة المصرية مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا بعد أن فشل الوفد في عرض مطالبه على مؤتمر السلام في فرساي ، ورأى سعد أن ينتقل الى ميدان المعركة ، فغادر باريس الى القاهرة ليصلها في ٥ أبريل ١٩٢١ ، ويستقبله الشعب استقبال الفاتحين ، ويشن حملته الضارية على عدلى ومن اخذ جانبه من قدامى رجال الوفد ، وتعود السلطات البريطانية الى اعتقاله مع اتباعه من رجال الوفد الجدد ونفيه الى سيشل .

معركة الدستور

٨

صدر تصريح ٢٨ فبراير وسعد في طريقه الى المنفى • وغداه بدوره ألف عبد الخالق ثروت باشا وزارته ، وقد ظلت البلاد بلا زارة أكثر من شهرين ، وقد ألفها بعد أن قبلت شروطه التي أعلنها ٣٠ يناير ١٩٢٢ ، وأوردها أحمد شفيق باشا في حولياته سياسية ونصها :

أولا : عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقه

ثانيا : تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء •

ثالثا : اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء بمنازل ••

رابعا : انشاء برلمان من هيتين - مجلس نواب ومجلس شيوخ

– تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه .

خامسا : اطلاق يد الحكومة بلا مشارك في جميع أعمال الحكومة .

سادسا : لا يكون للمستشارين في الوزارات الا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء
سابعاً : حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة .

ثامنا : استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين ، وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والاشغال والمواصلات والخارجية) .

تاسعا : رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة ، اعتمادا على حسن موقف الأمة ، بسحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما في ذلك الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين .

عاشرا : الدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان ، مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدهما البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والأجانب ، ولحل مسألة السودان بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء في مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل في ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها .

حادى عشر : يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية .

وتولى ثروت الى جانب الرئاسة وزارتي الداخلية والخارجية، وأصبح لوزارة الخارجية بعد عودتها وضعها الجديد بعد أن أصبح لمصر تمثيلها الدبلوماسي والقنصلي في الخارج ، وكانت قبل أن تلغى بفرض الحماية قاصرة على الاتصال بالممثلين الأجانب في القاهرة بحكم التبعية العثمانية ، كما ألغيت وظائف المستشارين الانجليز في الوزارات ، ولم يبق غير مستشاري المالية والحقانية واقتصرت مهمتهما على ابداء الرأي والمشورة ، وأصبح الموظفون الانجليز تابعين لسلطة الوزير المصري وحل الوكلاء المصريون محل الوكلاء الانجليز في الوزارات وفي الوظائف الكبرى كما اشترط ثروت .

وأصدر عظمة السلطان أمرا ملكيا ومن جانبه وباسم مصر ، أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأعلن نفسه ملكا عليها بلقب « صاحب الجلالة » . .

ومالبثت الوزارة أن أصدرت قرارا بتأليف لجنة تضع دستورا للبلاد على أحدث المبادئ العصرية ، وإلى جانبها هيئة من الفقهاء والمشرعين تقوم بأعمال أمانتها العامة وكان من أعضائها الدكتور هيكل .

ووقفت الوفد منذ البداية — وإذا قلنا الوفد فانما نعني سعد زغلول — موقف المعارضة العنيفة لكل ما تم ، فوصم تصريح ٢٨ فبراير بأنه نكبة وطنية ، وأن الاستقلال الذي أعلن استقلال زائف ووصف لجنة الدستور بأنهم لجنة الاشقياء ، وإذا لم تكف وكالة الوفد عن الأمة ليضطلع بوضع الدستور ، فلابد وأن تقوم بوضعه جمعية تأسيسية منتخبة ، فلا يكون منحة عابثة .

وكان من خطر السياسة البريطانية أن تقدم على اعتقال سعد وصحبه ونفيهم الى سيشل في الوقت الذي كانت تعتزم فيه اصدار تصريحها المنكور ، فلما صدر وسعد في منقاه لم يجد من ترحيب

ومبادئه قد بحثت في لجنة الثلاثين بحثا ذا قيمة وعارفت أنا لجنة التحرير ، وتولى على بك ماهر (باشا) رئاسة لجنة قانون الانتخاب ٠٠٠ وفرغنا في نحو أسبوعين من عملنا ، وفرغت لجنة قانون الانتخاب كذلك من عملها ، واجتمعت لجنة الثلاثين وراجعت ما تم ، وأقرت الصيغة التي تتقدم بها اللجنة الى الحكومة ، وفي موعد ضربه ثروت باشا ، ذهبنا اليه بمكتبه ببولكى وقدمنا له مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، فشكر اللجنة مجهودها ، وصرح بأنه سيصدر الدستور بالنص الذي وضعتة اللجنة ، .

ورأت السراى ان الأمر يخرج من يديها ، وكان الملك فؤاد يعلم ان ثروت ليس بالرجل السهل والدستور بصورته التي وضعتها اللجنة لا يرضيه ، فعمل على التخلص منه قبل ان يقدمه ، ولم يكن ثروت أداة طيعة في يد السراى منذ البداية ، فقد منع اجتماعا دعا اليه يوسف كمال دعاية للملك والاخلاص للعرش وصاحبه ، ولم تكن وزارته قد اكملت شهرها الأول في الحكم ، وبدأ أكثر تشيعا لحقوق الشعب منه لحقوق الملك ، بل كان من رأى الملك فؤاد ان لجنة الدستور بتأييد ثروت ورعايته قد لجت أكثر مما ينبغى في تقييدها لسلطاته ، فنقم عليه ، ولم يجد حرجا في التقرب من الوفد ليطيح به ، ووجد في شيعته ومن يلوذون به من أمثال توفيق نسيم ، وأحمد مظلوم ، ومحمد سعيد ، ويوسف وهبة ، واسماعيل سرى من يخطبون ود الوفد ، ويعدلون مواد الدستور على هوى السراى ، ويشيعون بان الأمر لو كان للملك لأطلق سراح سعد ورفاقه من زمن ، ولأفرج عن المعتقلين السياسيين ، وكان ثروت هو الذى يعوق ذلك . وتقرب سعد بدوره من الملك حين أدلى بتصريح الى وكالة رويتر فانكر علاقته بالخديو السابق وأكد ولاءه للملك ، وان خدمته للأمة قرين خدمته للملك ، وأخذت صحف الوفد تردد هذه النغمة واستقبل الملك بسرايه فؤاد بك المصرى السعدى القائم بعمل رئيس الوفد ، حينذاك وخرج ليصدر منشورا يحمل فيه على ثروت ووزارته حملة قاسية .

ولم يكن موقف الملك ليثير ثروت في قليل أو كثير مادام كل همه أن يفرغ من الدستور ويصدره • وبلغ من تجاهله للملك أن رفض أن يذعن لتصميمه على إغلاق جريدة الأهرام بعد أن نشرت مقالا تغمز فيه الملك بأنه يعرقل عمل لجنة الدستور ، وكان المقال بعنوان « أوصلونا الى الدستور لنرتاح » وكان معركة الدستور قد اتعبت الجميع ، في الوقت الذي عطل فيه « الليبريتية » التي تتشيع للوفد وتدعو للملك ، ولجا الملك الى المندوب السامي ليخلصه من الوزارة وكان قد أخذ يعوق انعقاد جلسات مجلس الوزراء ، ولكن المندوب السامي يحول بينه وبين اقالة الوزارة ، وينصحه بأن ذلك يسيء اليه حين يربط الناس بين اقالته وبين انجاز الدستور ، ووقوف الملك دونه •

ولم يجد الملك سبيلا للخلاص من ثروت الا أن يرغمه على الاستقالة فيدبر رجال السرائى بالاتفاق مع الوفد على أن يقوم انتصاره بضرب رئيس الوزراء والوزراء وهم بصحبة الملك في صلاة الجمعة بالأزهر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، على ما يرويه حسن الشريف في كتابه « الرجال أسرار » ، الا أن الدكتور هيكل يعرضها بصورة أخرى ، فيقول : « تناقل الناس أن رجال الأزهر سينتهزون فرصة أداء جلالة الملك صلاة الجمعة بالجامع الأزهر ، وفي صحبته ثروت وبعض الوزراء ، لينادوا بسقوط ثروت وبسقوط الوزارة • افيواجه ثروت باشا هذا الموقف ؟ قيل : أن بدر الدين باشا مدير الأمن العام أكد لثروت باشا أنه قدير على أن يتغلب على هذه المظاهرة أن وقعت •• لكن ثروت باشا شعر بأن الأمر أفلت من يده ، وأن ما بينه وبين القصر صار غير ممكن اصلاحه ، وأنه فضلا عن ذلك قد اختلف مع الانجليز على الصيغة التي وردت في مشروع الدستور عن السودان ، ولذلك صمم على الاستقالة ، وكانت استقالة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أسطر ، وصفها أحمد شفيق باشا بأنها « قصيرة وجافة » وقبلها الملك حالا • وكلف نسيم باشا بتأليف الوزارة

الجديدة على الفور ، حتى لا يدع للمندوب السامي فرصة للتدخل ولا يفوتها له المندوب السامي ، فلم تمض أربعة أيام حتى أبلغه « استياء حكومة جلالة الملك العميق » من هذا التصرف ، وأن كتب في رسالته الى كيرزون يقول ، ان ذلك يتيح له الضغط على وزارة لا رأى له في تأليفها منه على وزارة تحظى بتأييده ، .

والواقع ان هذا التغيير الوزاري قد حرر المندوب السامي من مجاملة وزارة ثروت أو احراجة فيما يختلفان فيه وأصبح مطلق اليد في التعامل مع الوزارة الجديدة .

وحظيت وزارة نسيم بتأييد الوفد فضلا عن الملك ، ولكنها لم تقو على مواجهة الأعاصير التي واجهتها من المندوب السامي حين رفض أن ينص في الدستور على لقب « ملك مصر والسودان » وأنشر بأن ذلك لايتفق مع اتفاقية ١٩ يناير ١٩٨٨ ، ولأمانص عليه تصريح ٢٨ فبراير ، وشفع الانذار بمظاهرة عسكرية في بورسعيد والاسكندرية ، ولم يسمح لها بالاستقالة قبل الرد على الانذار البريطاني ، وكان قد وجهه للملك دون الوزارة ، ولم تبق وزارته غير أربعين يوما (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣) ، سلم فيها للملك بتعديل مشروع الدستور على هواه ، وقبل الانذار البريطاني ، « مادام الانجليز سيفوزون بمآربهم سواء كان ذلك عن طريقنا أو غير طريقنا ، فواجبنا أن نغطي العرش بأنفسنا وأن نفيه بأشخاصنا » كما جاء على لسان توفيق رفعت باشا وزير المواصلات في مذكراته .

وفشلت وزارة نسيم فيما وعدت به ، فلم يطلق سراح سعد ولم يفرج عن المعتقلين السياسيين وقبلت الانذار البريطاني بحذف النص الخاص بلقب « ملك مصر والسودان » ليكون « ملك مصر » والغريب أن يرسل اليه سعد زغلول ببرقية من جبل طارق ، يقول فيها : « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة قد استحققتم

تقدير الوطن ، وإن علل العقاد ذلك بأنه « كان بعيدا عن مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الواقية » وإن عاد يقول في نفس الصفحة من كتابه عن « سعد زغلول » أن سعدا « نظر الى الموقف في جملة بين أن ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملية ، وحدا به الى حسن الظن بالرجل ، وعدم استغراب سياسته الجديدة أنه كان صهرا له ، إذ كانت شقيقة نسيم زوجا لشقيق سعد المرحوم أحمد فتحي زغلول ، ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فأننا لا نسوغه الآن على الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنوعيه » .

وقامت وزارة يحيى باشا ابراهيم ، واختار الملك وزراءها ونم يكن للمندوب السامي من اعتراض مادامت الوزارة الجديدة توافق على الفقرة المعدلة في الدستور عن السودان ولا تعترض على قانون التعويضات ، ومع رغبة الانجليز في تجاوز الأزمة التي اثارتها الوزارة النسيمية باستقالتها وبقاء البلاد شهرا كاملا بدون وزارة ، أخذوا يمهدون الأرض ويدللون الصعاب امامها بعد أن رفض عدلى تأليفها وكان الوفد قد اعترض على دعوته لتأليف الوزارة واتهم الانجليز بالتدخل ، فقرروا الافراج عن المعتقلين والمنفيين والغاء الأحكام العرفية ، ولم يكن لرئيس الوزارة الجديدة لون سياسى يثير عليه الوفد ، ولم يكن له ولا لوزرائه صلة بجماعة عدلى أو حزبه الجديد ، فاستطاع رغم ما أخذ عليه من مسخ لبعض مواد الدستور أن يصدره وأن يصدر ما يقتضيه من تشريعات أخرى كقانون الانتخاب وقانون التضمنات وقانون تعويض الموظفين الأجانب ، فقد « أسرع — كما يروى عبد العزيز فهمى فى « هذه حياتى » الى قصر عابدين فى ليلة ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ . ورجا الملك فؤاد أن يقضى من وقته فى تلك الليلة ساعتين لمراجعة الدستور ، ثم يتفضل بأمضائه ، ولو أن فى ذلك مشقة على صحته ، لأن المصلحة تقضى

بالأسراع في امضاء الدستور واصداره فراجعه وامضاه في تلك الليلة
التاريخية ، • لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ مصر السياسي •

الدكتور هيكل

والأحرار الدستوريون :

انفصم رباط الحزب الديمقراطي وتفرق أعضاؤه بين متشيع
لعدلى ومتشيع لسعد ، وكان الدكتور هيكل يرى منذ البداية ، وقبل
أن يدور البحث في اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، أن تعلن انجلترا
استقلال مصر أولا ، لتكون المفاوضات من بعد بين ندين متساويين
ومن موقع السيادة لكل منهما ، وكل ما كان يعنيه أن يبقى الوثام
بين الأقطاب ، وأن تبقى الأمة صفا واحدا ، وهو ما أجمع عليه
أعضاء الحزب الديمقراطي حين فوَّح عدلى في تأليف وزارة تتولى
المفاوضات ويشرف الوفد عليها وتكون له الكلمة الأخيرة بوصفه
ممثلا للأمة •

وبدا الدكتور هيكل في وقت من الأوقات ، أكثر تطرفا من سعد ،
ويلتمس لسعد العذر في اعتداله ، فيكتب في الأهرام في ٤ فبراير
١٩٢٠ ، بعنوان « أما بعد فماذا يريد الانكليز » يشير الى رسالة
رئيس الوفد ، وطابعها من الاعتدال ، فيقول : انها « جاءت أكثر
اعتدالا من كل الآراء التي أبداهها الوطنيون المصريون الى الآن ،
وأشد حرارة في قصد التوفيق بين استقلال مصر التام ومصالح
انكلترا التي لا تتعارض مع الاستقلال التام •• لم يرد سعد باشا
زغلول أن يظهر أمام العالم بمظهر المتعنت في طلبه فرسم اقرب الخطط
العملية وأكثرها ملاءمة لكرامة الدولة الانكليزية ، حتى لا يقال انه يكره
الانكليز على الاعتراف بالهزيمة والعجز » وفي مقال تال في ١٩ فبراير
يحمل على الانجليز ويتهمهم بالخداع ، وانهم يقولون شيئا
وصحافتهم تقول شيئا آخر « ثم هم لا يكرهون شيئا أكثر من كراحتهم
الصريحة في السياسة ، ولا أدل عن ذلك من فشل الرئيس ولسون

في جعله مفاوضات الصلح علنية ، كما كان قد ذكر في مبادئه « وهم في نظمهم السياسية والاقتصادية والتعليمية عباد مصلحة » ودينهم السياسي أن الغاية تبرر الوسيلة ، بل أن كبار كتابهم وفلاسفتهم « يخضعون كل شيء في الوجود لفكرة المصلحة ، فالعاطفة والخلق والحق كلها في نظرهم الفاظ لا مدلول لها في ذاتها إلا بمقدار ماتخدم المصلحة » . ولولا الحذر من تشابك المصالح الدولية في مصر ، لضمت مصر إليها « لقمة سائغة » ورضيت بالحماية دون الضم حتى لا تثير الدول عليها « معتمدة على وداعة الشعب المصري وسكينته » .

وفي مقال آخر في ٢٢ يونيه ، بعنوان « نظرة للمستقبل » يطالب بانتخاب هيئة نيابية - كما جاء في تصريح رئيس الوفد - توافق على ما يتم الاتفاق عليه بين الوفد والانجليز ، على أن يكون انتخابها حقا لكل المصريين على قدم المساواة ، فقد مضى زمن تتميز فيه طائفة على أخرى « وما دمنا على أبواب العصر الجديد نريد تحقيق أكبر قسط من العدالة واشتراك الشعب في الحكم اشتراكا صحيحا حتى تكون المجهودات المشتركة أكثر ما تكون فائدة وجدوى » . وخلق بالامة التي قامت بالمجهودات العظيمة وهي متضامنة تمام التضامن ، للوصول الى استقلالها أن تحتفظ بهذا التضامن الذي سيصل بها حتما الى غايتها » .

وكان كل ما يرنو اليه الدكتور ميكل ويلج فيه ، أن تبقى الوحدة الوطنية سليمة ، فإن « قوة مصر في وحدتها ، وفي قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة ، فإذا أصاب أصره الوفد وهن تسرب هذا الوهن من الوفد الى الأمة ، وكان له أثر يغتبط له خصوم مصر ، ويضر مصر ضررا بالغا » ، وكانت بوادر الخلاف قد بدأت تسفر عن نفسها في صفوف الوفد .

ويوالى الكتابة في هذا الأمر كلما جد جديد ، فلما أعلنت انجلترا أن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين انجلترا ومصر ،

وتطلب « الى صاحب العرش في مصر أن يعين من يتولى المفاوضات »
لوضع الأساسى الجديد للعلاقة بين البلدين « ولن يتولى ذلك الا
وزارة تكون موضع ثقة الأمة التى أظهرت في غير لبس ولا ابهام ،
انها لن ترضى عن استقلالها بديلا ويقول داعيا الى الجهاد : « لن
يكون منا من يتصل بالانكليز الا نازلا عن مصريته لابسنا لوطنه ثوب
الغدر ، لن يعرض أحد منا للانكليز بخير ولا بشر » بل ولنلبس
حقنا رداءنا ، لنخلع هذه المدنية الغربية الشرمة للدم شرهما للمال ،
ولنرجع الى شـرقيتنا المتقشفة الزاهدة . انما هى المادة الثقيلة
الكثيفة أغرق بها الغرب ارواحنا الشرقية الطاهرة فأذلها واستعبدها
•• بل ان كسرة من قديد في ملكوت الحرية خير من هذه الطناقس
وتلك الطعوم في حكم المذلة ، •

كان الدكتور هيكل في هذا المقال الذى نشره الأهرام في ٦ يناير
١٩٢٢ ، داعيا الى لون جديد من الجهاد لعله أشبه بالمقاومة السلبية
التي دعا اليها المهاتما غاندى في الهند ، أم تراه يشير الى تجرد
المصريين من أى طمع أو اغراء في كفاحهم للانجليز • وكان عدلى
قد استقال بعد فشل مفاوضاته مع كيرزون وبقيت البلاد بغير وزارة ،
لذلك نراه يعاود الحملة على سياسة انجلترا ، ويكتب في الأهرام
بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢٢ ، ان سياسة « الاغتصاب والعسف التى
أعلنتها انجلترا كان أهم مظاهرها ما أعلنه المصريون من جانبهم
من ضرورة عدم تعاون أحد أبناء مصر مع غاصبى حقوق بلادهم
المقدسة ، وهذه السياسة السلمية السلبية هى التى دفعت بالمصريين
جميعا ليعلموا عدم الرضا عن تأليف وزارة في جو تلك السياسة
الظالمة ، وكان ثروت باشا قد اشترط لقبوله تأليف الوزارة شروطا
رأى الدكتور هيكل انها تعبر عن ارادة الأمة ، فيؤكد في مقاله هذا
ان « ارادة الأمة حينما عرض عليها مشروع ملئ بظاهرة في الشروط
التي اشترطها عبد الخالق ثروت الى حد كبير ، فهى ترمى الى

تحقيق كل تحفظات الأمة على المشروع قبل الدخول في أية مفاوضات مع الانكليز . ويكفى أن يكون أهم التحفظات ويقصد به إلغاء الحماية إلغاء صريحا قبل الدخول في أي مفاوضات في مقدمة الشروط ، المذكور ، . .

كان الدكتور هيكل يعرف أن غاية الأمة هي الاستقلال ، وتلك هي غايته التي يؤمن بها ويسعى اليها ويبدو أكثر تطرفا من غيره فيها . ولكنه على يقين من أن الأمة لن تبلغ غايتها الا بوحدها ، فيكرر الدعوة اليها ويحذر من الفرقة في كل ما يكتب ، ويميل بهواه الى ما يقبله عقله دون تعصب أو رفض للرأي الآخر ، وقد ظل طوال الفترة التي سبقت اعلان تصريح ٢٨ فبراير يدعو الى الوحدة القومية ويصف استقبال الأمة لندوبى الوفد حين جاءوا الى مصر يعرضون مشروع الاتفاق مع ملنر على الشعب في مقاله بالأهرام حينذاك بأنه « مظهر بديع وسيكون أسنى جلالا وأبداع وأبهى حين يصل الشعب الى تحقيق أمله بالفعل » ، واجتمعنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطي - كما يدون في مذكراته بعد وقوع تلك الأحداث بست وثلاثين سنة أو يزيد - وفحصنا المشروع وأبدينا رأينا فيه ، وبدأ من هذه الحركة التي تناولات طوائف الأمة جميعها أن كثرة الشعب المصرى لا تطمئن للمشروع لكل الطمأنينة ، لكنها لا ترفضه وتبدى عليه تحفظات حرص أعضاء الوفد على أن يسموها رغبات تريد الأمة تحقيقها ، وقد كشفت هذه الحركة الواسعة النطاق ، والتي تناولت عناصر الشعب المصرى كله ، حقيقتين جديرتين بالتسجيل أولاها : أن الوعي السياسى للشعب المصرى يسير سريعا الى النضج ودقة الإدراك للحياة السياسية العامة ، والثانية أن مصر تريد الاتفاق مع انجلترا على معاهدة ومحالفة ، وتؤثر هذا الاتفاق على ما سواه ، وأن أدى ذلك بها الى أن لا تتخذ في سياستها الخارجية خطة غير خطة السياسة البريطانية ، .

ومنذ نشأ الدكتور هيكل في رحاب الجريدة وفي كنف لطفى ، لم يكن له من الرأي الا ما يقبله عقله ويهديه اليه تفكيره ، وكان بحكم دراسته وتكوينه الفكرى - كما قلنا - واقعيا ، ومع تقديره وحبه لاستاذة لطفى السيد ، وللصلات الأسرية التى تربطه به ، كان يخالفه - كما رأينا - في كثير من المسائل ، وظل ذلك منهاجيه في الفكر وفي السياسة ، ولم يبد قط طوال حياته الفكرية والسياسية انه يعيل مع الهوى أو الكفة الراجحة ، وكان الواقع لديه جزءا من تكوينه العقلى ، فهو مع ما يهديه اليه عقله وقد استقام على الواقع من حقيقة الأمور . فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى ، ظل على اقتناعه « بأن النجاح لا يتأتى الا ببقاء الأمة صفا واحدا ، حتى رأى علجا للموقف أن يستقيل عدلى ويؤلف سعد وزارة جديدة ، على غير ما يرى وما قرره الحزب الديمقراطى من قبل ، ووافقه الحزب الديمقراطى على ذلك ، وحمل الدكتور محمود عزمى هذا الرأي الى عدلى ، وكان على صلة خاصة به ، « وعاد الى عزمى في اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا ، بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا ، فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدي الغوغاء ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأقلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى ، وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج » كما سبق القول .

ولم يلق الدكتور هيكل بالا الى ذلك ، وظل على رأيه فى وحدة الصف لنجاح المسعى ، وقد تشيع للوفد أيام كان الوفد يمثل وحدة الأمة دون أن يؤثر فيه بريق الزعامة أو ما أصبح لسعد من « كاريزما » شعبية ، وكثيرا ما أنكر على سعد اتجاهاته ومواقفه دون أن ينال ذلك من تقديره لسعد واكباره ، فما كان انكاره لبعض مواقفه يطغى على تقديره للرجل العظيم فما كان سعد - كما يقول - « الا رجس الثورة قادها بقوة وحكمه ، كما كان عدلى فى أثناء

محادثات ملنر ، وبشهادة أعضاء الوفد انفسهم مثال الحكمة والأناة والدقة في المفاوضات ، فاذا كانت القيادة الشعبية فسعد الزعيم ، واذا كانت المفاوضات فعلى المفاوض البارع ، الا ان الدكتور هيكل كان يرى ، وقبل أن يعلن تصريح ٢٨ فبراير ، أن تعلن انجلترا من جانبها استقلال مصر أولا ثم تكون المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين البلدين ، ونشر رايه هذا فى اهرام ٢ سبتمبر ١٩٢٠ .

وقد انتهت المسألة المصرية الى هذا الرأى الذى أعلنه الدكتور هيكل من قبل، ولعله - على قدر مانعرف - أول من نبذ به يوم لم يكن يخطر على بال أحد . وكان عليه أن يختار الجانب الذى يقف الى صفه بعد ذلك . ولكنه بقى على رايه من مخبة الخلاف وما يجنيه على الوحدة القومية ومستقبل الحركة الوطنية ، يحذر من التعصب وأن تعلق المبادئ على الأشخاص ، ففي سلسلة من المقالات ينشرها فى الأهرام بعنوان « حقيقة موقفنا » بعد صدور التصريح ، يحمل على التعصب ، ويدعو الى الحوار الحر ، فيقول انه لا يعرف التعصب وان كل فكرة يتلقاها تخضع للجدل فقد يكون فيه ما يقتنع به ، فان التعصب « ليؤذى الوضع الحساس من ذهنى ، لأن معناه فناء شخصية المتعصب فيمن يتعصب له ، وأنا أشد أجلا لا للشخصية الانسانية أن ينالها الفناء » .

ولكنه يفرق بين الغاية والوسيلة ، ولعله فى هذا يضع حدا فاصلا بين الاعتدال والتطرف ، فقد يصل التطرف فى الوسيلة الى طريق مسدود ، وأما الغاية فلا نقاش فيها ولا يختلف عليها أحد . « وأنا أفرق بين الغاية والوسيلة ، الغاية هى أقصى ما تريد ، هى النصر النهائى على ما كان يسميه الحلفاء ، وأما الوسيلة لهذه الغاية فكل عمل يؤدى اليها » غايتنا نحن جميعا الاستقلال التام ووسيلتنا اليه حقنا فيه وعدم معاونة الانكليز على سلب هذا الحق ، هذا ما فعلناه سنة ١٩١٩ حينما استقالت وزارة رشدى باشا الأولى وأضرب المحامون والموظفون وعمال المواصلات الى زمن اقنع

الانكليز اقتناعا صريحا بأنهم لا يستطيعون حكم البلاد بسلام الا بمعاونة المصريين اياهم ، وذلك ما فعلناه حينما حضرت لجنة ملتر لتنظيم الحماية على مصر فقاطعناها ولم نتقدم اليها » .

أما تصريح ٢٨ فبراير ، فإنه وسيلة الى غاية ، وليس لنا أن نبحث « قيمة تحقيق التصريح الانكليزي - بعد اقرار البرلمان اياه - لأمانينا ، فلم يقل الانكليز ولم يقل أحد أن هذا التصريح حققها ، وإنما الذي يجب البحث فيه بدقة وروية وامعان وفوق ذلك بتمام الذمة والاخلاص هو الموقف الذي يوقفنا فيه هذا التصريح بأزاء الانكليز » .

ولم تكن لجنة الدستور قد بدأت عملها بعد فلما بدأت عملها في ١١ أبريل ١٩٢٣ ، واختير الدكتور هيكل عضوا بأمانتها العامة بست الوسيلة أكثر وضوحا ، فما أن يصدر الدستور وتقوم حكومة نيابية حتى تبدأ مفاوضاتها مع الانجليز حول التحفظات التي وردت في التصريح . لذلك بقي الدكتور هيكل مؤمنا بالوحدة القومية داعيا اليها على صفحات السياسة بعد قيام حزب الأحرار الدستوريين وصودر السياسة لتكون لسان حاله .

ولم يكن اختيار الدكتور للجنة الدستور بسبب انتمائه - كما نعتقد - الى جهة من الجهات ، ولكن لمكانته العلمية كرجل يحمل أرفع مؤهل في القانون حينذاك ويدرس القانون في الجامعة ، ومن صفوة الشباب النابه « أمثال عبد الحميد بك مصطفى ، وعبد الحميد بك بدوي ، وتوفيق بك دوس ، والياس بك عوض ، ممن رأى ثروت أن يستعين بهم في لجنة الدستور » .

ولم يكي الدكتور هيكل غريبا على هذه الجماعة التي اختيرت لوضع الدستور وإن لم يكن لأكثرهم صلة به من قبل ، ولكنه لم يكن

مجهولا لدى الراى العام خاصته وعامته ، وقد سمع به رشدى باشا رئيس لجنة الدستور قبل ان يراه ، « فلما رآنى فى اول جلسة عقدت بقاعة الجمعية التشريعية - وقد أصبحت من بعد قاعة مجلس الشيوخ - سأل عنى أحمد بك أمين رئيس الأمانة العامة ، فلما عرف من أنا ، جاء الى وصافحنى ، قائلا : هو أنت الدكتور هيكل ! وأجبتة أن نعم ، ولعل السبب فى سؤاله أنه رآنى شسابا لم أبلغ الرابعة والثلاثين ، وأنه كالكثيرين غيره ، كان يحسب هذا الدكتور هيكل الذى يكتب فى الصحف ويدرس القانون فى الجامعة ، والذى ظهر مؤلفه من قبل عن - جان جاك روسو : حياته وكتبه - كهلا جاوز الخامسة والأربعين أو قارب الخمسين ، فلما رآنى شابا نحيفا لا ييسر عليه أنه جاوز الثلاثين الا قليلا تولته الدهشة ، ثم اتصلت بينى وبين الرجل بعد ذلك مودة فيها توقير من جانبى ، وعطف من جانبه ، جعلتنى أقدره حق قدره » . كما ذكرنا من قبل .

« ولعل سؤاله يرجع كذلك الى أننى ، على اعتدال ما كنت أكتب فى شئوننا السياسية فى ذلك الوقت وبعده عن كل مظهر من مظاهر العنف ، قد كنت أؤيد الفكرة التى سبق أن أشرت اليها ، وهى أن يتفاوض عدلى باشا ومن معه من رجال الوزارة ، وأن يشرف الوفد على هذه المفاوضة ، وكنت فى هذه المقالات أؤدى لكل رجل حقه من التقدير ، وكان رشدى باشا ممن قدرتهم ، لما عرفت من تأييده للوفد أول تأليفه حين كان رئيسا للوزارة ، ومن توجيهه لورد ملنر ولجنته الى محادثة الوفد ، وقوله للورد ملنر عبارة اشتهرت عنه فى ذلك الحين ، ان لم تفاوضوا الوفد فى باريس ، فلن يتابعكم فى هذا البلد ثلاث قطط ، فلما سافر وفد عدلى باشا الى لندن لمفاوضة لورد كيرزون ، كان لرشدى باشا مع أنه كان مريضا مرضا هدد حياته ، مواقف بارعة جريئة جديدة بعلمه وفضله ، قدرت أنا هذا كله على غير معرفة منى بالرجل ، فلما رآنى شابا فى الثالثة والثلاثين ، ذكر ما قرأه لى وسر بوجودى معه ، » .

وكان على الدكتور هيكل أن يختار مكانه ، وقد اختار فعلا بعد أن شارك في لجنة الدستور ، ولو لم يشارك فيها لكان مكانه الطبيعي مع الذين أتيح لهم أن يحققوا ما نادى به منذ البداية وهو أن تعلن إنجلترا استقلال مصر أولا قبل أية مفاوضات بشأن التحفظات ، كما كان في أسلوبه بعيدا عن الانسياق العاطفي وفي مسلكه بعيدا عن العنف ، ومع تقديره لسعد فقد اختلف معه على أشياء كثيرة منذ كان الحزب الديمقراطي ، ومنذ « دب دبب الخلاف » كما يقول - بين الوزارة والوفد فلا قائدة ترجى من تلمس الحجج القانونية أو النظامية أو العقلية ، ما قصرت هذه الحجج عن إعادة الوحدة الى البلاد » .

وبينما كانت لجنة الدستور ماضية في عملها ، كان الرأي قد استقر بالخارجين على الوفد ، وقد عرفوا بجماعة عدلى ، أو جماعة المعتدلين على تأليف حزب سياسى يجمع بينهم ويصدر برأيهم ، وقد عرف به الدكتور هيكل ، أول ما عرف من لطفى السيد ، وقد جمع بينهما القطار المسافر من بلديهما الى القاهرة « وكان لطفى بك يترجم اذ ذاك فلسفة أرسطو ، فلما حدثته عنها قال لى ان جزء منها أوشك على التمام ، وأضاف : وسأطبعه عندك » ودهشت فقلت : عندك أنا ! قال : نعم ، فستولى رئاسة التحرير لجريدة الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى باشا وأخوانه ، فلما ذكرت له ما أعرفه من أن عدلى باشا لا يريد أن يؤلف حزبا ، قال : لقد اقنعناه لمصلحة مصر ، وانتقل الحديث بنا بعد ذلك الى شئون أخرى عكف لطفى بعدها على قراءة كتاب كان فى يده ، وأخرجت أنا كذلك كتابا من حقيبتى أقرؤه » .

وقبل أن يصدر الدستور كان « التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل الى حيز التنفيذ ، وأن أعضاء لجنة الدستور جميعا سيكونون أعضاء فى هذا الحزب ، وأن الدفاع عن الدستور

بالعمل لسرعة صدوره في مقدمة اغراض الحزب ومبادئه ، وان خطاب الافتتاح الذي يعلن فيه عدلى باشا تأليف الحزب يعد ، ودعيت لنحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشاتهم ، وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الاسكندرية ، وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب ، وانتهينا الى تسميته : حزب الأحرار الدستوريين ، وعن اسم الجريدة التى تنطق بلسان الحزب ، وانتهينا الى أن يكون اسمها « السياسة » وعن الأشخاص الذين ينضمون الى لجنة الدستور. أعضاء في الحزب ، واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسن باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقي بك أباطة ، وأحمد بك عبد الغفار وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم في مديرياتهم ، وتأيينهم عدلى باشا ، وكان كثيرون منهم أعضاء في الحزب الديمقراطي أو في جمعية مصر المستقلة التى أنشئت في أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كيرزون ، وكانت تؤيده في موقفه من هذه المفاوضات ، ..

وكان الدكتور حافظ عفيفى ومصطفى بك النحاس عضوين في الحزب الوطنى ، ورأى الوفد ضمهما اليه ممثلين له ، فلما اختلف الدكتور حافظ عفيفى مع الوفد ، لم يعد الى الحزب الوطنى واختار اتجاهها مستقلا فألف جمعية مصر المستقلة ، حتى اتخذ جانب عدلى .. وأصبح عضوا في الأحرار الدستوريين ، وكان لتكوين هذين الحزبين الصغيرين ابان الحركة الوطنية الثائرة ومبايعة الشعب جميعا للوفد مايدل على احساس هذا الشباب المثقف بذاتيته واستقلاله الفكرى ، وأن يكون له رأيه المسموع في خضم هذه الأحداث الجارية حتى تفرقوا شيعا بين الوفد والأحرار الدستوريين وبقي الذين لاندوا بالحزب الوطنى كفكرى أباطة والرافعيين أمين ، وعبد الرحمن يلونون به حتى النهاية .

وكان من رأى لطفى السيد أن يضم الأحرار الدستوريون اليهم ثروت رئيس الوزراء واسماعيل صدقي وزير المالية ، ليكون لوزارة ثروت لونها الحزبي ، فاذا استقالت كان للحزب من كفايتهما أعظم الفائدة .

ولم يلق الدكتور هيكل بالا الى « الأشخاص الذين ينضمون للحزب ، فقد كانت معرفتي بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة » وانما اتجه باهتمامه وعنايته الى خطاب الافتتاح « فهذا الخطاب هو الذى تبني عليه سياسة الحزب ، وهى السياسة التى سادافع عنها يوم يؤلف الحزب وتظهر جريدته » فيما أن أعد لطفى السيد خطاب الافتتاح الذى يلقيه عدلى حتى دفع به عدلى الى الدكتور هيكل ليقرأه ، ويتحدث اليه فيما قد يعن لى من ملاحظات عليه ، « وتحدثنا بعد أيام ، واتفقنا على بعض نقط حررتها ودفعنا بها الى لطفى بك ، فأعاد تحريرها ليظل الخطاب منسجما . بهذا تحدثت سياسة الحزب وتحدثت مبادئه » .

ويقول الدكتور هيكل انه اغتبط بهذا الخطاب « ورأيت فيه سياسة تتفق في جملتها وفي تفصيلها مع أرائى ، فهو يقدر الحرية الفردية وأنا أقدرها ، وهو يكبر حرية الرأى ، وهذه الحرية محل من نفسى محل الايمان الذى لا يتزعزع ، وهو على نزعتة الفردية يدعوا الى العدالة الاجتماعية كما صورتها في مقدمة كتابى عن - جان جاك روسو - الذى صدر قبل ذلك بعام وأشهر ، وهو يحبذ الوحدة القومية ، وقد كنت من دعائها يوم كان الخلاف بين سعد وعدلى على أشده ، وهو يؤيد حرية التجارة مالم تحتج صناعة ناشئة الى الحماية حتى تقف على قدميها ، وأنا من هذا الرأى ، لى اذن اكبر الرجاء ، يوم تظهر « السياسة » أن أبشر بهذه المبادئ في ايمان وقوة يحملان كل متردد على اعتناقها والافتناع بها » .

وقد رأى الحزب حين اختار الدكتور هيكل لرياسة تحرير « السياسة » التى تنطق بلسانه أن يترك عمله « فى المحاماة نهائيا » وأن انقطع لرياسة تحرير السياسة « ولم يكن يجهل ما يواجهه الحزب الجديد وما كان يواجهه رجاله قبل أن يقوم من هجوم قاس يشنه الوفد وصحفه ، واتهامه بالتفريط فى حقوق الوطن ، وأن رجاله قد « غصبوا حق الأمة فى اقامة دستورهما عن طريق جمعية تأسيسية بدل هذه اللجنة التى اختارها ثروت لوضعه ، وما ثروت الا خليفة عدلى الذى قال سعد زغلول عن مقاضاته مع كيرزون : « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ، وما لجنة الدستور الا لجنة من الاشقياء » . وكان اتهام انصار عدلى بخيانة الوطن ايسر ماتجرى به أقلام المؤيدين لسعد » .

اترى ذلك مما يوهن من عزم الدكتور هيكل وهو يستقبل حياته الجديدة ، وهو يعيش على ما يكسبه من المحاماة ؟ اترى هذه التهم التى كملت للحزب حين تأليفه يثنيه ، أو يثنى « أحدا منا عما اعتزم ؟ » لا ، بل : « على العكس حافظ لنا على المعنى فيما نؤمن بأن خير الوطن رهن به : من الدعوة للوحدة ومن اشاعة المبادئ السليمة التى وضعناها للحزب الجديد » .

لم يكن تحوله عن المحاماة الى الصحافة كمهنة ، اذن احترافا أو سعيا الى كسب مادي ، وكان له من المحاماة دخل كبير ، وانما هو السبيل « وقد آتاه الله موهبة القلم ومهد له سبيل الدفاع بهذا القلم عن الحق الذى يؤمن به بتولييه رياسة تحرير السياسة ، فعليه أن يؤدي هذا الواجب كاملا دفاعا عن عقيدته ودفاعا عن الحرية ودفاعا عن وطنه » وماكان « ليرضى - كما قال الاسستاد على عبد الرازق فى رثائه - بأن يجعل قلمه لسانا للأحرار الدستوريين الا وقد علم أن مذهبه السياسى هو مذهبهم ، وأنه اذ ينطق بلسانهم

انما ينطق بلسانه هو أيضا ، وانه انما يدعو الى مذهبه ومذهبهم
ويناضل عن سياسته وسياستهم » .

ولهذا يعتذر الدكتور هيكل عن قبول ماعرضه عليه جبرائيل
بك تقلا صاحب جريدة الأهرام « أن أكون رئيسا لتحرير الأهرام بمثل
الشروط التي يعرضها رجال الحزب الجديد أو بخير منها » كما
يرفض من بعد سعى اسماعيل صدقى لضمه اليه يوم أنشا حزبا
وجريدة يسند بهما وزارته، وقد خيل اليه « انه اذا استطاع أن يضمنى
الى حزبه أضعف من قومة الأحرار الدستوريين ، كما سبق القول .

ورؤى أن تصدر السياسة يوم يعلن عدلى قيام الحزب الجديد
واختيار مجلس ادارته ، واختار لذلك يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٢٣ موعدا
لذلك ولصدور أول عدد من السياسة .

وفى صباح ذلك اليوم اجتمع رجال الحزب وأنصاره بفندق
شبرد(١) ، قال عنهم الدكتور هيكل أنهم « عدد عظيم من المثقفين
والأعيان » ليسمعوا خطاب عدلى ، فلما قرغ من القائه « وفرغ محمد
على علوية بك من تلاوة مبادئ الحزب ، انتخب أعضاء مجلس
ادارته » .

ويخرج الدكتور بعد الاجتماع ليجد باعة الصحف ينادون على
السياسة « ورأيت الخارجين من فندق شبرد بعد سماع الخطاب
يقبلون على شرائه ، ولشدد ما ابتهجت بانتهاء حفلة الافتتاح
بسلام » .

(١) كان فندق شبرد يقوم على ناصيتى شارع الألفى وشارع عرابى -
وكان يسمى شارع ابراهيم قريبا من حديقة الأزبكية ، واحترق من آخره فى حريق
القاهرة يناير ١٩٥٢ ، حتى اميد بناؤه فى موقعه الحالى على النيل .

وقد يقال ان السياسة امتداد للجريدة ، ولكن الزمن كان غير الزمن والمجال غير المجال ، وان كان من اليسير أن يقال ان طابع التجديد الفكرى قد ساد السياسة كما كان يسود الجريدة ، ولكن الصورة كانت قد تغيرت كثيرا ، فالقضايا الاجتماعية والسياسية ، وان كانت امتدادا لما قبلها ، الا ان حتمية التطور قد ناشتها بعنف . لا يقل عما كانت عليه ثورة ١٩١٩ من عنف ، فقد خفت حدة التوتر بين الذوات الترك والفلاحين المصريين ، وبدأ سراة المصريين ينشدون سمات الوجاهة ومزايا الطبقة التركية الأثيرة ، فأوغلوا في احتذاء المثل التركية وتقليد الذوات في حياتهم وسبلوكهم ومظهرهم وأصهر الكثير منهم الى الأسر التركية ، واحتل أبناءهم من الوظائف الحكومية ما لم يكن يسيرا لأمثالهم ، ولم ينته العقد الأول من القرن الجالى ، حتى بدأت الفجوة تضيق كثيرا بين الطبقتين التركية والمصرية . وما بدأت ثورة ١٩١٩ حتى اختفت تماما ، فكان من العناصر التركية من كانوا من الأحرار الدستوريين ، وكان منهم

أربعة في هيئة الوفد العليا وكان اثنا عشر عضوا من أعضائها أما
أزواج لتركيات أو من أمهات تركيات • وكان سعد زغلول نفسه
مثالا لهذا التقارب أو الأنصهار بين الذوات الترك والفلاحين
المصريين •

ولم يعد لتلك النعرة الدينية التي أوى شعلتها الانجليز بنوع
من الخبث والدهاء بين الأقباط والمسلمين والتي بلغت حدتها باغتيال
بطرس باشا غالى ، واجتفت تماما في ثورة ١٩١٩ ، حين أصبحت
الأمة في ثورتها الوطنية صفا واحدا ، وحين جرى التفكير في اغتيال
يوسف باشا وهبه لخروجه على الاجماع الوطنى تصدى له عريان
يوسف سعد الطالب القبطى بمدرسة الطب • كما كان واصف بطرس
غالى من عمد الحركة الوطنية ومن صفوة اقطاب الوفد ، وقد ضمت
الهيئة العليا للوفد ثمانية من اثنين وأربعين هم أعضاؤها ، مما
يفوق نسبتهم العددية للسكان بثلاثة أضعاف ، كما يرى مؤرخ
أمريكى معاصر •

أما العمل السياسى فقد بقى قاصرا في الحقتين على تلك
الصفوة من الأعيان والمثقفين ، ولكن الخلاف بينهما كان حول الغاية
والوسيلة معا ، فبينما ذهب الحزب الوطنى ينشد الجلاء ويؤكد
السيادة العثمانية على البلاد ، راح حزب الأمة ينشد الاستقلال
وينكر السيادة العثمانية وحيثما اتجه الحزب الوطنى الى أوروبا
ينشد معونتها ، اتجه حزب الأمة الى المصريين أنفسهم في تحقيق
استقلالهم ، أما الوفد والأحرار الدستوريون فقد اتفقوا على الغاية
والوسيلة معا ، وإن اختلفت الوسيلة في أيديهم حين راحوا يضطربون
فيما بينهم أكثر مما كان صراعهم للمحتل ، يصفها الدكتور طه
حسين في رثائه للدكتور هيكل ، بأنها كانت « فترة خطيرة في تاريخ
الحياة المصرية ، كانت فترة الصراع بين المصريين والانجليز ، وكانت
في الوقت نفسه فترة الاختلاف بين المصريين حول وسائل هذا

الصراع ، وحول وسائل التخلص من الانجليز ، وكنا نخاصم
الانجليز أحيانا ، ولكننا كنا نخاصم المصريين في تلك الأيام أكثر مما
كنا نخاصم الانجليز ، .

ولم يكن الاختلاف على الوسيلة ، هو الذى ينوش الفرقة بين
المصريين في الواقع ، ولكن الاختلاف كان حول الحكم ، فما يتم على
أيدي العدليين لا يرضى به السعديون ، وبدأ الاتهام بالخيانة من
الفاظ السياسة المصرية .

ولم تعد القضايا الاجتماعية التى خاضتها الجريدة على حالها
يوم عرضت لها السياسة ، فيوم أنكر الناس دعوة قاسم أمين لتحرير
المرأة ، وذهبت الجريدة مذهب قاسم أمين تؤيده وتدعو الى تحرير
المرأة ، ويكون أول مقال يكتبه هيكل الطالب بمدرسة الحقوق
بالجريدة عن « تحرير المرأة » وأنكر عليه زملاؤه « الذين كانوا
يتعصبون للقديم » ميله « لحرية المرأة ولتعليمها ورفع حجابها » .

ولكن المرأة المصرية أثبتت وجودها ، فما أن اندلع أوار
الثورة بعد نفي الباشوات الأربعة حتى تقدمتها . وكان لها بين
الشهداء شهيدات خضبت أرض مصر دماؤها كالرجال ومالبثت
أن رفعت حجابها ، ومضت على الطريق تظفر بحقوقها كاملة واحدا
بعد الآخر لا يتصدى لها معارض ، فقد ارتفع صوتها ليعلو على أى
صوت آخر ولم يعد من اليسير اسكاته ، وساوت الرجل في حق
التعليم ، ولم يمض وقت طويل حتى شقت طريقها الى الجامعة دون
ارهاق أو اعنات . .

أما التطور الفكرى فكان الفرق فيه كالفرق بين تلك الجماعة
من الشباب الناشء الذى يجد له مكانا على صفحات الجريدة ،
لا يجده - كما يقول العقاد في حديثه عن لطفى السيد - في اللواء
ولا في المؤيد ، فهما « لا يرحبان بالكتابة الأدبية الا اذا كانت بأقلام

الشعراء والكتاب النابهين من طراز شوقي وحافظ ومطران والمويلحي والمنقلوطي وأمثالهم من أدباء الجيل المتقدم « وهذا الشباب الذي استوى عوده بما اغترف من فكر الغرب وفلسفته وفنه وأدبه في الجامعات الأوروبية ، فبينما كان هذا الشباب يتعثر بحثا عن منهج وأسلوب على صفحات الجريدة ، عاد الى صفحات السياسة وقد استوى له منهج وأسلوب ، واستطاع قادرا أن تكون له شخصيته المتميزة وأن يفرضها على عصره .

كان المجال إذن مختلفا بين الجريدة والسياسة اختلاف الزمن وأحداثه بينهما ، وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن السياسة قد حولت دعوة الجريدة الى واقع فعلى . وبقيت الروح التي سادت الجريدة تطبع السياسة بطابعها، وإن واجهت السياسة مالم تواجهه الجريدة. من عنت الحزبية وعنف التوتر والملاحاة الصحفية وصولا السلطة وهجر القول والصراع الحزبي الجائر ، كما واجهت من صراع القوى السياسية المتناحرة وأحاييلها الخفية مالم تواجه الجريدة مثيله .

ومن عسر القول أن تقول أن حزب الأحرار الدستوريين امتداد لحزب الأمة ، مالم تقل أيضا أن الوفد امتداد لحزب الأمة فالخطة التي سار عليها كلا الحزبين هي خطة حزب الأمة لحل المسألة المصرية بالاتفاق مع الانجليز دون الاستعانة بالمجتمع الدولي فلن يحقق استقلال مصر « غير المصريين » وهي العبارة التي القاهها الاستاذ نافيل الى لطفى السيد في سويسرا ، ورجع بعدها لطفى السيد ليلقى بها الى الخديو ، وهو ما أسر به لطفى السيد الى الدكتور هيكل حين سأل في هذا ، مما سبق الإشارة اليه . وهو ما سعى اليه الوفد حين خذله مؤتمر الضليح ولم يجد منه سميعا . بل أن نواة الوفد الأولى خرجت من حزب الأمة ، فلما انشق الوفد على نفسه وانفصلت عنه تلك الجماعة التي تكون منها حزب الأحرار.

الدستوريين ، لم يكن الخلاف بينهما على الغاية أو الوسيلة بقدر ما كان خلافا على من هو القمين بتحقيق تلك الغاية ، ولم يكن هناك ثمة تباين بين رجال الحزبين لا في الكيان الاجتماعى ولا في المستوى الثقافى ، ولكن التباين الوحيد بينهما أن الوفد كان على رأسه زعيم استولى على كل مشاعر المصريين وعواطفهم وعقولهم حتى رفعوه الى درجة من الداسة لم تكن لزعيم مصرى من قبل ، وكان رد الفعل التلقائى أن عد المصريون كل الخارجين عليه مارقين ، ثم كان هذا التنظيم الحزبى للوفد أول تنظيم سياسى من نوعه تشهده مصر .

وكما كان المجال مختلفا للسياسة عنه للجريدة ، فقد اختلف المجال للوفد والأحرار الدستوريين عنه الحزب الأمة ، وان بقى اللاعنون على المسرح لا يتغيرون الا أن أدوارهم قد تغيرت الى حد بعيد . فالأحزاب قد أخذت تشارك فى الحكم بل غدت وهى محور الحكم جتى أن الوزارات التى تولت الحكم كوزارة اسماعيل صدقي قد صنعت لها حزبا تستند إليه ، كما صنعت السراى حزبا آخر ، ولم يعد المندوب السامى هو المعتمد البريطانى القديم ، فهو لا يسفر عن تدخله فى الحكم كما كان المعتمد البريطانى من قبل ، واختلف الحال بين ما كان يعرف بالسلطة الفعلية والسلطة الشرعية ، فالملك المقيد بالدستور غير الخديو المقيد بسلطة المعتمد البريطانى ، وكان الصراع بين هذه السلطات الثلاث يدور حول طبيعة الحكم ، ولم يعد يدور كما كان من قبل بين السلطتين الفعلية والشرعية ، وأصبح أكثر ما يدور بين الملك والوزارات الدستورية ، وأصبحت الوزارة هى اللعبة المفضلة عند الملك ، حتى أن الوفد لم يحكم طوال عهد الملك فؤاد الا لفترة تقل عن عامين لثلاث وزارات ، ولم تزد فترة حكمه طوال ثمان وعشرين سنة (١٩٢٤ - ١٩٥٢) عن ست سنوات ، وقد حاول الملك فؤاد أن يقصى سعدا عن تولى الوزارة بعد فوز الوفد الساحق فى أول انتخابات ويبقى على وزارة يحيى ابراهيم

واستعان على ذلك بالمندوب السامي لولا انه خذله ، وحاول أن يتدخل في اختيار الوزراء ، ونزل سعد على رأيه في بعض ما أراد ، أما المندوب السامي فما كان يعنيه ما يدور من صراع بين الملك بنزعته الأوتقراطية الا أن يعرض لمصالح انجلترا التقليدية في مصر سواء كان من جانب الملك أم من جانب الأحزاب ، حينذاك يثور ثائر انجلترا ، فتتوعد وتهدد ، وغالبا ما يصل بها الوعيد الى الأنداز الرسمي تقفوه بالأسطول تجثم بعض مدمراته في مينائي الاسكندرية وبورسعيد ، ولا تنفك تمارس لعبتها بين الملك والأحزاب بما يتفق وهما .

والأحزاب نفسها تتصارع : تأتلف قليلا وتختلف كثيرا ، وقد يمتد الخلاف الى داخلها فيتوشها بالفرقة وينال من بنائها التنظيمي والسياسي ، وكان ذلك ظاهرة امتدت على الزمن بين أعضاء الوفد دون غيره ، فتفسخ بناؤه أكثر من مرة ، وان بقيت زعامته وحدها هي مناط الاتباع وموضع ثقتهم لا يلونون بغيرها ولا يهتدون بسواها حتى أن مصطفى النحاس رئيس الوفد وخليفة سعد زغلول فصل ثمانية من كبار رجال الوفد دون أن يؤثر ذلك على زعامته أو مكانته لدى الناس ، بل أن الذين فصلهم قد طواهم النسيان ، ولم يعد لهم دور في السياسة الحزبية ، ثم فصل بعد ذلك كاتب الوفد (الجبار) عباس محمود العقاد كما كان يدعى ، فبارت الجريدة التي أصدرها ليحارب بها زعامة الوفد ولم تعيش طويلا حين أعلنها الوفد أو زعامته بالخصومة ، وانطوى العقاد بقلمه يهز به الفكر بعيدا عن الأحزاب والحزبية ، ثم فصل النقراشي وماهر ، ومن بعدهما مكرم عبيد ، ولكنه ظل صاحب الأغلبية في كل انتخابات تجرى حتى كانت ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ التي أطاحت بالجميع .

وكذا كان المجال مختلفا أمام حزب الأمة وحزب الأحرار

المجال .

وبقى الدكتور هيكل في هذه الملحة السياسية على رأيه وعقيدته واتجاهه مؤمنا بالوحدة القومية وبحرية الرأي والاصلاح الداخلى النافع يمضى على القصد فيما يرى وفيما يدين به حتى وان اختلف الراى بينه وبين حزبه وان نزل على رأى الجماعة الا فيما لمس كيانه وذاته ، فقد بقى له رأيه المستقل ، حتى أصبح رئيسا للأحرار الدستوريين .

الحزبية والتحزب

١٠

ويشتان ما بين الحزبية والتحزب ، فالحزبية نظام للديمقراطية
يأتلف فيه الاتباع على قصد ومرمى أن جمع بين الأحزاب فكل حزب
خطته وسياسته في بلوغ القصد والوصول إلى المرمى ، وعلى هذا
يقوم الصراع الحزبي ، كل يرى الغاية رهنا بخطته وسياسته ،
ويكون الاتجاه إلى الناس بالحجة والبرهان لجذبهم إلى خطته
وسياسته لينال من ثقة الناس به ما يحملهم على اختياره لصالح
المجموع ولخير الجماعة ، فإذا كانت ملاحاة أو جدل فلاقناع الناخبين
دون اسفاف أو اتهام أن ثبت ، أخذه القانون بما اتهم به ، أما
التحزب فهو في الغالب تشيع ينبع من الذات دون العقل ، تحده
عاطفة غير واعية أو غاية من نفع ، وقد يكون التشيع لفكرة ثبتت
في الأذهان فليس لها مع العاطفة الهوجاء عقل أو منطق ، والحزبية
توم على المبادئ أما التحزب فهو استسلام لتبعية مصدرها عبادة
الفرد - أو عبادة البسالة - كما يقول استاذنا لطفى السيد *

وكان الدكتور هيكل حزيبا ولم يكن متحزبا ، يهتدى بالصالح

العام على هدى وبصيرة وكان ذلك ديدنه فيما خاض من معارك.
الحزبية .

وقد واجه منذ قام حزب الأحرار الدستوريين وصدرت السياسة لتكون لسان حاله ، رئيسا لتحريرها حملة ضارية من صحف الوفد تمتد جذورها الى يوم انشق الوفد على نفسه ، فريق الى جانب عدلى وفريق الى جانب سعد ، وكان عدلى رجل دولة أما سعد فكان زعيما شعبيا ، وغالبا ما يستهدى رجل الدولة غايته خير الدولة وصالح المجموع ، فاذا خذله المجموع أثر البعد ، أما الزعيم الشعبى فانه يستهدى اتجاه المجموع ويتملقه ، وغالبا ما ينفخ فيه لتعلو مكانته عنده ، والمجموع غالبا لا يرضى بأقل مما ينشد أو يصبر اليه وجدانه ، وقد غانى سعد من هذا حين أصبح رئيسا للوزارة بعد أول انتخابات اكتسح فيها خصومه ، وآلت اليه سياسة الدولة ، وفشل في أن يوفق بين مقتضيات الزعامة الشعبية وما تقتضيه سياسة رجل الدولة ، وقد أثر في البداية أن يرضى السراى ورجلها الماكر الملك فؤاد ، وقد أراد أن يبقى على وزارة « يحيى ابراهيم » حتى يتاح للملك أن يملأ الوظائف الحساسة بالموالين من أنصاره وأن يعين الخمسين الباقين من أعضاء مجلس الشيوخ على هواه . وكان ذلك فوق ما يبغى وما يطيقه رئيس وزرائه الأليف بعد أن منى بفشل ذريع بسقوطه في انتخابات مجلس النواب ، ولم ينصفه الانجليز في ذلك حين لجأ اليهم ، الا أن سعدا يترضى الملك باختيار ثلاثة من أشد الموالين له في وزارته هم : محمد سعيد باشا - وكان رئيسا لوزارتين من قبل ، خلف في الأولى بطرس باشا غالى وكان سعد زغلول (ناظرا للحقانية) فيها ، وتوفيق نسيم باشا وكان هو الآخر رئيسا لوزارتين من قبل ، وأحمد مظلوم باشا وكان رئيسا للجمعية التشريعية وسعد وكيلها المنتخب . وقد أثار ذلك غاية العجب ، « وفتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة . كما يقول الدكتور

فيكل - وقد ألف الناس أن يقولوا أن سعداً نبى الوطنية ، وقد أخذ سعد في وزارته توفيق نسيم باشا الذى كان يقول انه يحمد الله على انه لم يصب بداء الوطنية ، ومحمد سعيد باشا الذى ألف وزارة من الوزارات الادارية التى لم تشترك في الحركة الوطنية » .

ومهما قيل في اختيار سعد لهؤلاء الثلاثة اعضاء في وزارته ، اكان ارضاء للملك ، أم جزاء ما كان لهم من دور في تسوية العلاقات بين سعد والسراى - كما يرى العقاد - أم استجابة لنزعة التعالى فى الزجاجة الشعبية فى رئاسته لثلاثة من الرؤساء السابقين ، فان ذلك كان دون رضا الملك فظل يتحين لها الفرص .

ولم يكن سعد ليرضى من الملك ما ينال من زعامته ، فحين تضمن المرسوم الملكى لسعد بتأليف الوزارة ما يشير الى اختياره لصدقته وولائه وعظيم خبرته وحكمته وسداد رأيه ، تضمن رد سعد ما يفيد أنه يتولى الوزارة بأرادة الأمة .

ولكن المخصوصة بين الوفد والأحرار الدستوريين ظلت محقمة الأوار . وقد بدأت قبل أن يقوم حزب الأحرار الدستوريين وقبل أن تكون لهم جريدة تنطق بلسانهم ، فكان عدلى ومن التفوا حوله من المنشقين على الوفد . وثروت ومن اختارهم للجنة الدستور هدف هجوم عنيف من سعد والوفد ، فعد تصريح ٢٨ فبراير - كما أشرنا نكبة وطنية ووصم لجنة الدستور بأنهم « جماعة الأشقياء » وكان الاتهام بالخيانة أبسط ما وجه اليهم .

فلما صدرت « السياسة » أخذت تكتب « فى لهجة معتدلة كلها دعوة الى الوحدة حول مبادئ الحزب ، ودعوة الى زملائنا الصحفيين الذين ما انفكوا يهاجمون هذا الحزب وجريدته بالتزام الحكمة ، وتقدير ما يجب للموطن من اعتصام بهذه الوحدة ليبلغ

الغاية من أغراضه الوطنية ، فلما اشتدت الحملة ، وغدت « داعية تشجيع لخصومنا في الطعن علينا وفي النيل منا ، وفي الطعن على عدلى باشا بالذات والنيل منه » لم يعد هناك بد من أن تدفع السياسة عن الحزب ورئيسه بما ترى .

ويقول الدكتور هيكل انه ما اغتبط « يوما بأمر كاغتباطى بهذا القرار من جانب الحزب ، وذهبت الى منزلى وجلست فيه الى مكتبى وحررت مقالا عنوانه : اذن فاسمعوا - من ذا أضر مصر ، ومن استبقى سعدا وأصحابه في المنفى ؟ » ولقد حملت في هذا المقال على صحف الوفد ، وعلى القائمين بتوجيه سياسته حملة عنيفة غاية العنف ، من غير بنو في اللفظ أو مقابلة للاتهام باتهام من نوعه ولشد ما سرنى أن وجدت من زملائي في التحرير جميعا ، وفي مقدمتهم الدكتور طه حسين والأستاذ محمد توفيق دياب ، اخوان صدق في متابعة هذه المعركة عن ايمان بأن الحق معنا ، وان منتصرون لامحالة آخر الأمر » .

ولم تقف الملاحاة على الكتابة ، والملاحاه الصحفية - بل أخذ وكيل الديوان الملكى « حسن نشأت » - وقد اختاره الملك لهذا المنصب أخيرا - يلوم مديرى الأقاليم ورجال الادارة ، حين نسب اليهم أنهم « أعانوا على اكتتاب الأعيان للحزب ولجريدة السياسة » ولج أنصار الوفد في العنف ، فاغتالوا - ولما يمض على تأليف الحزب تسعة عشر يوما - قطبين من أقطابه هما حسن باشا عبد الرازق ، واسماعيل بك زهدى ، وفر الجناة ولم يعثر لهم على اثر ، فلم يهن عزم محررى السياسة وكتب توفيق دياب مقاله « أنتم قتلة الوطن » « وحمل فيه حملة أعنف الحملة على هؤلاء الكتاب وهؤلاء الساسة الذين يصفون بنى وطنهم كذبا بالخيانة ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم ، ويحرمون الوطن رجالا هم عماد الوطن ومصدر قوته » .

ثم كانت معركة الانتخابات اثر صدور الدستور ، فشغلت المثقفين وأصحاب الرأي عما فيه من مثالب أقحمت على المشروع الأول ، فقد حمل عليها عبد العزيز فهمي من قبل أن يصدر ، وحذرت السياسة منها حين كان يبلغها ما يراد « بالدستور من تحويل وتشويه » فلم يكن يوم من الأيام يخلو من مقال تحرره السياسة عن الدستور مدافعة فيه عن مشروع اللجنة ، وأغضت صحف الوفد عن ذكر الدستور وما يراد به وهي لا تعترف به ولا بلجنته أصلا ولكنها تهلل وتكبر للوزارة « لا حبا في نسيم ولكن كراهية لثروت » وأن حمل عليه أمين الرافعي اثر صدره ، وتناوله الدكتور هيكل هونا « ايماننا منا بأننا نستطيع ، اذا تهيأت لنا الفرصة في البرلمان ، أن نتلافى خطر هذه التعديلات بالتشريع » .

ولكن النذر كانت على غير ما أمل الأحرار الدستوريون ، فقد « عاد سعد من جبل طارق وعاد المنفيون من سيشل ، واستقبلت الجماهير سعدا استقبالا حافلا ، جعلنا نحن الأحرار الدستوريين تفكر طويلا في اثر ذلك على مجرى الانتخابات ، وكنا نعلم أن مهمتنا ليست هينة فقد كان خصومنا يتهموننا بالخيانة وبالمرور من الوطنية » كنا نكيل لهم الصاع صاعين من غير أن ندفع تهمة بتهمة أو باطلا بباطل » كنا نصيح بهم : ان من اتهم مصريا بالخيانة فهو الخائن ، لأنه يزعزع عقيدة الأمة في أكرم بنيتها ، فيفشى فيها أسباب الضعف والهزيمة ، وكنا نرى الشبان الذين نلقاهم بالمقامى والأماكن العامة يحدجوننا بنظرات قاسية فلا يغير ذلك من ايماننا بأننا نخدم وطننا ، لأننا نقاوم طغيان الفرد ، أيا كان الستار الذى يتشح به هذا الطغيان ، وزاد يقيننا قوة ما كان خصومنا يروجونه من عبارات لا يستسيغها عقل ، كانوا يقولون ويرددون : الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » .

وبدأت المعركة الانتخابية وقد شابها كثير من العنف ومزيد

هـن الشدة والوان من التجريح تنأى بها عن الحزبية التى تقتضىها حياة ديمقراطية حرة أصيلة الى التحزب حيث يغلب التشيع الأعمى والتعصب الذميم على كل هدى للعقل أو المنطق السليم ، وحيث تغلب المنفعة والتماس السبيل لمن بيده القوة على كل حق وكل نزعة للصالح العام .

« أفكان بين انصار سعد وبين الاحرار الدستوريين - كما يقول الدكتور هيكل - يؤمنذ من الخلاف فى المبادئ ما يقتضى هذه الحملات العنيفة من جانب ومن آخر ؟ لقد كانوا جميعا ، الى سنتين قبل هذا التاريخ ، يؤلفون هيئة واحدة تسعى لغرض واحد ، وقد كانت وسائلهم فى السعى واحدة : الدعاية لاستقلال مصر ، والسعى لاتفاق يعقدونه بين انجلترا ومصر المستقلة ، لكن التطورات التى حدثت ، وسبقت الى وصفها ، قد ادت الى هذه الحدة ، وهذا العنف مع بقاء الجوهر غير مختلف عليه ، انما وقع الخلاف أول ما وقع على من يتولى المفاوضة ، أيتولاها سعد على رأس وفد يختاره ، أم يتولاها عدلى على رأس وفد يختاره ؟ وتجسم الخلاف فادى الى مزایدات امام الجمهور المصرى ، وكان هذا الجمهور هو الحكومة البريطانية . والواقع ان هذه المزایدات كانت بالغة الضرر بكل ناحية من نواحي الحياة فى مصر ، بالناحية السياسية ، وبالناحية الخلفية ، وبالناحية الاجتماعية ، فقد صرفت المصريين الى التناحر بعد أن كانوا كلمة واحدة ، فاضلعت موقفهم ازاء انجلترا .. »

وانزلقت البلاد الى تحزب مدمر ، عاق حل المسألة المصرية ، وأشاع فى الناس قيما سياسية باطلة غام فيها العقل وضل فيها المنطق ، واختلطت فيها العلاقات الشخصية بالعلاقات العامة وغلبت فيها الذاتية على الموضوعية ، وشهوة السلطة على كل ما تهتديه الديمقراطية من حرية وعدالة ورغبة فى الصالح العام .

ومن سمات التحزب غلبة النزعة الذاتية على النزعة السياسية فيشوب الخلاف على المبادئ توتر العلاقات والخصومة التي تعصف بالود والأخوة والصداقة ، وكأن المبادئ من سمات الفرد الخاصة وليست عقيدة عامة ان اختلف عليها القوم فليست مما يؤدي الى احن أو عداوة ٠٠

وهو ما أشار اليه « مراسل جريدة التايمس الانجليزية » بعد أن استمع الى خطاب محمد محمود وقد افتح به الحملة الانتخابية للأحرار الدستوريين ، بقوله للدكتور هيكل : « لو أن زعيم المعارضة في انجلترا ألقى مثل هذا الخطاب ، لكان أغلب الظن أن يتناول طعام العشاء مع خصومه الذين قال فيهم ما قاله محمد محمود في الوفد وفي سعد ، حتى لا يظن الناس أن الاختلاف في الرأي معناه الخصومة أو العداوة الشخصية ٠ وكان جوابي : لعلنا نصل في زمن غير طويل الى ما وصلتم اليه بعد تجاربكم عشرات السنين ٠ فلو عرف في انجلترا وفي غيرها من البلاد الديمقراطية أن الخلاف على المبادئ يجور على العلاقات الشخصية ، لكان هذا كفيلا بالقضاء على المستقبل السياسي لمن يجترحه أو يقع فيه ، فليس للتحزب أن يجور على الحزبية أو يحمل على عداوة ، الا أن الحزبية في مصر لجت في هذا التحزب فأفسد الحياة السياسية وعاق حل المسألة المصرية ٠

اكتسح الوفد الانتخابات اكتساحا لا يبدو أنه راود أذهان
الأحرار الدستوريين ولا جال بخاطرهم ، فانا « اذا لم نفلح بأغلبية
فستكون لنا أقلية محترمة نستطيع بها أن نعيد الأمور الى نصابها
الحق » وفاز الوفد بمائة وخمسة وتسعين مقعدا في مجلس النواب من
مائتين وأربعة عشر مقعدا . وما كان لأحد أن يمارى أو يجادل في
أن يتولى سعد زغلول الوزارة ما لم يتنح هو لأحد من رجاله أو لمن
يختاره ويرضى عنه .

وقد هزت الهزيمة جماعة من أساطين الأحرار الدستوريين
هزا عنيفا ، حتى « لقد سمعت ممسا أن عدلى باشا يفكر في الاستقالة
من رئاسة الحزب ، وأن مدحتيكن باشا رئيس شركة جريدة
السياسة سيستقيل هو كذلك من الشركة » ويدور حديث حول
الاقتصاد في الاتفاق ، والانتقال الى « مكان أكثر تواضعا فلا تبهظنا
الخسائر التي ناء بها عدلى باشا وزملاؤه في الحزب » .

ولا يرى الدكتور هيكل الاستسلام للهزيمة ، ولا ينصح بأي تغيير قد « يضعضع من معنويات » محرري السياسة ، وقد يصيب رجال الحزب أنفسهم ، وأفضل من ذلك تعطيلها « وقد كنت يؤمنذ مؤمنا أشد الايمان بأن الاستسلام للهزيمة معناه القضاء ، لا على الحزب وحده ، بل على كل أنصارنا ومؤيدينا في المدن والأقاليم أشد القضاء » .

ومع ما صاحب فوز الوفد الساحق من شماته بمنافسيهم في مقالات صحفية خلت من كل مضمون سياسي ، نرى الدكتور هيكل كالعادة ، لا يأنس لما فيها من لغو ، ولا يلتقي بها في رد، الا أن يناقش قضية أو يرد على باطل بما يكشفه من زيفه ، أو يحق حقا تنكبه الخصم أو كابر فيه ، فحين أخذت صحف الوفد تعير الأحرار الدستوريين بالهزيمة ، وما بعد الهزيمة من نهاية محتومة ، فلم يكن منهم من يشك « في أن حزب الأحرار الدستوريين قريب الزوال ، وأن جريدة السياسة لم يبق من أجلها الا أيام » وتكتب « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » لا يرد عليها الدكتور بأكثر من أن « حزب الأحرار باق وأن جريدته باقية » . وأن الجريدة والحزب سينهضان برسالتهما ، وسيقنعان الأمة بصواب المبادئ التي يدعوان اليها ويوقنان بها » .

أما هذه الفرحة التي تهز كتاب الوفد بالانتصار ، وأن الميدان قد خلا لهم ، فانهم لا يدركون حقيقة التمثيل البرلماني ، ولا معنى المعارضة ، فاذا « جمعنا عدد الأصوات التي فاز بها المعارضون من نجح منهم ومن لم ينجح ، وقارناها بالأصوات التي فاز بها الوفديون زادت أصوات المعارضين على ربع مجموع الأصوات التي أعطيت ، وشهدت بذلك على أنه كان يحق لهم أن يمثلهم خمسون نائبا لا تسعة عشر » والأمة لا شك « متنبهة لذلك مقدرة له ، وإن المعارضة خارج البرلمان سيكون لها أثرها الفعال ، كما أن قلة عدد المعارضين لا تدل

الشيوخ ، كتب يقول : « ان الوزارة الدستورية ، وزارة الأغلبية
وزارة سعد زغلول هي التي يجب ان تتولى هذا التعيين ٠٠ وقررنا
انه اذا كانت نصوص الدستور لا تقتضى ذلك ، فان الروح الدستورية
تقتضيه ، وان قيام الوزارة الدستورية بعد ظهور الأغلبية امر
طبيعى ، واذا كانت وزارة يحيى باشا قد بقيت الى ما بعد الفراغ
من انتخاب الشيوخ ، فان مهمتها قد انتهت ، ويجب ان تتخلى عن
مناصبها ولا تباشر عملا دستوريا جديدا » .

وحين ألف سعد زغلول وزارته ، واثارت دهشة المت بأوساط
كثيرة ، وكان من اليسير ان تثير معارضة الأحرار الدستوريين ،
لو كان المتحدث برأيهم غير الدكتور هيكل ، كتبت السياسة ما رآه
أنصارهم اعتدالا اثار ثائرم ، فبررت مسلك سعد في اختيار وزرائه
« وان رئيس الوزارة حر في اختيار زملائه » وتمنت « للوزارة
الدستورية الاولى التوفيق في المهام الجسيمة التي تنتظرها » .
ولكنها تتساءل بعد ذلك ، في مقال اختار له الدكتور هيكل عنوان
« يتساءلون » عرضت فيه لما كان من سعد قبل الانتخابات ، وماذا
هو صانع بعدها : اتراه يقبل المفاوضة على أساس تصريح ٢٨
فبراير الذى عده نكبة وطنية ، أم تراه يتخلص منه قبل ان يفاوض ،
وهل يبقى على دستور رآه من عمل الأشقياء على حاله أو يعد له ،
« وهل يعيده الى مثل ما كان عليه يوم وصفته لجنة الأشقياء ، أو
يزيد في تعديله ليحمله أكثر ديمقراطية وتحقيقا لمبدأ : جميع السلطات
مصدرها الأمة ؟ »

فما كان الدكتور هيكل يعارض لمعارضة في ذاتها ولكن لما
تهتديه المعارضة من صالح عام لا يجور على القصد ولا يمين عن
الغاية ، فهي ليست ملاحاة لفظية أو تحزبا عاطفيا .

وغلبيت الملاحاة فى الرأى كل عقابيل السياسة ، وسادت النزعة الذاتية فغفلت عن كل ما يحاك للحركة الوطنية من ازمات وللدستور من دسائس • وأورت نيران الخصومة بين الأقطاب ، وان كانوا قلة الى كثرة من حيث السند الشعبى • الا انهم كانوا من فصيل واحد جاها وثقافة ومكانة ، ولكل منهما من النفوذ ما يجعل له دورا غير منكور فى الحياة السياسية فى محيط لا تحكمه سلامة الأوضاع الدستورية وحدها مع اوتقراطية ملكية عسيرة المراس ، ولا تتمتع فيه الدولة بحرية خالصة أو استقلال فى العمل بعيدا عن سلطة الاحتلال التى وجدت فى التحفظات الأربعة أداة لتدخلها عندما ما يهيض مصالحها اجراء من جانب الدولة •

وكان على الزعامة الشعبية وقد ظفرت بمقاليد الحكم أن ترأب الصدع وتلم الشمل ، حتى تقف الأمة جميعا صفا واحدا أمام نكال الأوتقراطية المستبدة والسياسة الامبراطورية المحفزة للافادة من هذه الفرقة بين الأقطاب ، تقرب وتبعد وتجمع وتفرق بما تمليه عليها مصالحها •

ولعل الأمل قد راود الدكتور هيكى أن يكتفى سعد ، وقد ألف الوزارة الدستورية الأولى ، « بفوزه الحاسم فى الانتخابات فيعلن ، باسم الأمة التى أولته ثققتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، وانه لذلك ينسى كل خصومة ماضية ، •

وما كان كل هذا ليخفى على سعد ، وقد وهب الذكاء النادر والشخصية الفذة ، ولكن اترى الثقة بالنفس ، وهى بعض معالم الشخصية الفذة ، قد عاقتة عن رؤية الحقيقة ، أم قراه قد وثق

بقدرته والشعب من ورائه على قهر كل ما يقف دون غايته من عقابيل،
أم لم يعتد بخصومة وقد جردهم الشعب من ثقته بهم ، ولم يعد يأبه
لهم ، أم ترى طغت الخصومة عليه فغامت الرؤية أمام ناظره .

وليس للمؤرخ أن يقطع برأى في هذا ، فالحقيقة مقدسة والرأى
حر ، وقد بدت الحقيقة في اتجاه سعد الى « أن يديم الخصومة ،
ويرى في توليه الحكم وسيلة للقضاء الحاسم على هؤلاء الخصوم
السياسيين » بل أنه - كما يرى الدكتور هيكل - لم يقصد بعبارته
« المسئوليات والمسئولين » التي وردت في كتابه الى الملك بتأليف
الوزارة « الانجليز الذين كانوا قائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ،
بل قصد هؤلاء الخصوم من المصريين الذين كال لهم التهم اشكالا
والوانا منذ اختلف معهم في سنة ١٩٢١ ، لقد طلب اليه عبد الخالق
ثروت باشا ، في خطاب نشره في الصحف ابان الانتخابات ، أن يحتكم
واياه في الخلاف السياسي الى الأمراء ، فكان جواب سعد أن رفض
هذا الاحتكام « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » وأين منه ثروت وغير
ثروت في تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف الى جانبه في مقام
خصومة ؟ ، .

بل أن سعدا قد أورى من الخصومة وزادها لهيبا حين أعلن
أنه يريد حكومة « زغلولية لحما ودما » وفصل عددا من مديري
المديريات لأنه لا يطمئن اليهم ، وعبثا تذكر السياسة أن « هذه الخطة
ليست في شيء من الديمقراطية » فقد أجبر سعد على رأيه ، ولم
يكن على السياسة الا أن تعذف في حملتها ، ويلج سعد في الحماية
عليها ، ويمنع الوفديين من قراءتها ويقول « علنا انه يقرأ السياسة
بالنيابة عن جميع المصريين ، وأنه يجب الا يقرأها منهم أحد » ولكن
توزيع السياسة يزداد « لأن كثيرين ممن حرموها من قبل على أنفسهم
كانوا - كما يقول الدكتور هيكل - يتناولونها ويقرءونها خلسة كأنها
بعض المحرمات » ويقول الأستاذ محمد السوادى في كتابه

« أقطاب بين الثورثين » وكان من أبرز الصحفيين في تلك الفترة :
« كانت السياسة لسان حال الخوارج » بفيضة الى نفوس المواطنين
... وكان الشعب يلعن بائعها وشاريها وكاتبها وقارئها وحتى
العمال الذين جمعوا حروفها ... ولكن المتقنين من القراء راوا فيها
— بقطع النظر عن المشاعر — جديدا لا عهد لهم به فكانوا يشترونها
جلسة ... حتى يعود الى بيته ويغلق على نفسه غرفة مكتبه او غرفة
نومه ويخفيها عن عين زوجته وعن عين الخدم وان كان قليل منهم
من يفت الحط ، ولم يكن من الصحف من خرج على الوفد حينذاك
او بعد ذلك يلفي رواجاً ، فكانت تغلق ابوابها بعد قليل ، لم تنج من
ذلك صحيفة « الاخبار » التي يحررها أمين الرافعي ، ولا صحيفة
« روزاليوسف » اليومية التي اصدرتها السيدة فاطمة اليوسف بعد
ان نبذها الوفد ، او صحيفة « الضياء » التي اصدرها العقاد فلم
نمض بها الحياة الا اياماً .

فلئن كانت السياسة قد قدمت جديدا جذب السراء ، فقد قلبتها
الصحف الاخرى في هذا المضمار ، فخاضت في ميادين عديدة كالتى
تحوض فيها السياسة ، وان تميزت السياسة بتلك النخبة من الكتاب
والحررين الذين ضمنهم اليها هولجوا بالفكر وبالتحرير الصحفي
امام جديدة من شأنها ان تجذب المتعدين اليها ، ولكن خيرا منهم قد
عمل في صحف اخرى بعد ان ترك السياسة فلم يخن لعمله فيها من
اتر في الافعال عليها او زيادة توزيعها ، فقد انتقل المازي الى البلاغ
وهجر الدحور محمود عزمى السياسة وجرب فلمه في صحف عديدة ،
وتولى الدكتور طه حسين رئاسة تحرير جريدة « الاتحاد » لسان
حال حزب الاتحاد بعد انشائه ، فلم تلق رواجاً ومضت وكان لم
يسمع بها أحد ، وغفل تاريخ طه حسين عن أي ذكر لها .

وقد لا نرى في صمود السياسة في مواجهة الوفد على الرغم
من مقت سعد لها وغضبه عليها ، الا لأنها في معارضتها كانت تلجأ

الى الحجة والمنطق والدليل وتتناول الوقائع التي تعارضها بالشرح والبرهان مما يعوز صحف الوفد وغير الوفد من الصحف الأخرى المعارضة كالاتحاد والشعب ، فالقارئ وان تشيع لجانب ما لا أن أول ما يعنيه أن يلم بمدلول الوقائع قبل أن يعنى بأوصافها .

ولعلنا حين نقرأ ما كتبه العقاد في البلاغ حينذاك بعنوان : « ماذا تخسر مصر لو فقدت الأحرار الدستوريين ؟ » ونقارن بينه وبين ما كتبه الدكتور هيكل في مقال « احتقار » السابق الإشارة إليه ، لأدركنا الفرق بين الاثنين وأيهما أهدي سبيلا وأقوم حجة ، يقول العقاد :

« سؤال غريب ، وكأنك تسأل ماذا تخسر مصر لو فقدت الوصوليين المنافقين عشاق المناصب وعباد المآرب وأنصار كل غالب وغاصب ؟ أو كأنك تسأل ماذا تخسر مصر لو فقدت الكذابين الدسائسين الذين يميئتهم الصدق والنور ، ويحجبهم الكذب والظلام ؟ وكأنك تسأل ماذا تخسر مصر لو فقدت المتزلفين المتسلقين الذين يدورون مع الدنيا حيث دارت بدولاتها وأسبابها ويصبصون حول القوة برءوسهم كما تبصبص الكلاب بأذنانها ؟ أو كأنك تسأل ماذا تخسر مصر لو فقدت تجار السياسة الذين يبيعون الوطن في سوق المطامع ويسعون بين الأمة وغاصبيها سعى السوء ويبدون لها غير ما يضمرون ، ويريدون بها غير ما تريد » .

لقد تربع الدكتور هيكل على القمة بين كتاب المقال الصحفي ، لا نجد منه لوما ولا تجريحا ولا اتهاما بخيانة أو مروقا من تلك الاتهامات ، ان نسبت الى انسان دون دليل أو برهان لاقتص له القانون من قائلها ، فاذا ثبتت حل على صاحبها العقاب الذي يوجبه القانون ، ولا نستغرب بعد ذلك أن سيق العقاد الى السجن في عبارة قالها ولم تثبت على الدكتور هيكل كلمة قالها لا يجيزها النقد المباح ، وخرج مبرءا من كل دعوى أقيمت عليه .

فإذا أقبل الناس على قراءة السياسة وأكثرهم من خصومها ،
فلأن في الناس ميلا الى قراءة الراى الآخر مادام قائما على حجة
ومنطق وعلى حقيقة تقوم على واقعة ملموسة . ولم تكن السياسة
في مقالاتها وفي كل مالجت فيه من ملاحاة تجور على القصد أو تجنح
الحقيقة وقد رأينا موقفها من اختيار خمس أعضاء مجلس الشيوخ
المعينين ، وفي حق سعد في تأليف وزارته على ما يرضى ، مما كان
يروق للوفديين ويرضون عنه ، فإذا نددت بالوفد وبسياسة وزارته ،
فأنها تلتمس من أخطائها ما يوجب النقد ، لكأن تأخذ على سعد فصله
لكبار الموظفين ، أو تحسب عليه أنه أغفل دعوتها الى حفل افتتاح
البرلمان ، وأغرى بالطعن فى انتخابات محمد محمود عن دائرة
« البربا » باسيوط ، وكان من القلة التى فازت فى الانتخابات ،
ولابأس من أن تجد فى رفع المكافأة البرلمانية الى ستمائة جنيه فى
العام ، سبيلا الى السخرية ان لم يكن النقد ، فقد كتبت لأول ما صدر
القانون بذلك مقالا عنوانه « حزب الستمائة » فلما وقع حادث
السردار أقلعت السياسة عن معارضتها ، بل بدا وكأنها تقف الى
جانب الحكومة ، فقد كان من رأيها بعد أن قبل الملك استقالة سعد
« أن تتألف وزارة وفدية تعتمد على ثقة البرلمان القائم لتعالج الحالة
الناشئة عن الجريمة وعن الأنداز ، ولشد ما خشى الدكتور هيكل
ومحررو السياسة « أن يتعجل أحد من أصدقائنا السياسيين ان يدعى
للحكم فيقبله ، فنواجه موقفا بالغأ غاية الدقة ، ونتهم كذلك بأننا
انما عارضنا وزارة سعد لنصل نحن الى الحكم ولو على حساب
الحياة البرلمانية » .

وبينما كانت هذه الملاحاة قائمة مستمرة بين كتاب السياسة
وكتاب الصحف الوفدية ، وبينما كانت الخصومة بين الوفد والأحرار
الدستوريين تتجاوز حدود الخلاف الحزبى والمعارضة الحزبية الى
العداوة والأحن الشخصية ، كانت الكواليس ودهاليز السياسة تدارى

الاعيينها المكيا فيلية لتدفع بالواحدة منها اثر الأخرى على خشبة المسرح السياسي . فمنذ أن سلم الملك لسعد بتأليف الوزارة وتعيين الشيوخ ، وحقه في اختيار وزرائه ، ومنذ فشل في اجتذاب المندوب السامي الى جانبه للبقاء على وزارة يحيى ، كما يبدو في رسالة مستر كار ممثل المندوب السامي الى رمزي مكدونالد في فبراير ١٩٢٤ ، أخذ يماحك سعد زغلول في اختيار وزرائه ويغالط في الأساس الدستوري الذي تامت عليه الوزارة ، ولبت الملك ذو الناب الأزرق يكيد للوزارة الدستورية ويقيم أمامها العقابيل فائار عليها الأزهر ، ولجا الى تحدى السلطة الدستورية بأصدار مراسيم من ورائها وبلغ التحدى قمته بتعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكي دون الرجوع الى الوزارة ، وأنعم عليه بالوشاح الأكبر من نيشان النيل ، وجاء يتشح به الى شرفة مجلس النواب ، وكانت الوزارة قد طلبت ابعاده عن منصبه في وزارة الأوقاف ، كما أنعم بأوسمة على بعض الموظفين الانجليز في حكومة السودان والضباط الذين شاركوا في قمع المظاهرات السودانية ، في الوقت الذي رفض فيه اصدار مراسيم بتعيينات في وظائف لبعض الوزارات ، وساق الملك رجاله في الوزارة لأحراج سعد زغلول فاستقال توفيق نسيم وهم محمد سعيد بالاستقالة ، وواجه سعد الموقف بالاستقالة وخرجت المظاهرات تهتف « سعد أو الثورة » وتراجع الملك وكسب سعد الجولة .

أما الانجليز فقد كان لهم شأن آخر ، وكل ما يعنيههم أن تكتسب مصالحهم شرعية دستورية تسلم بها الأمة باجماع وكان البون شاسعا بين ما تريده مصر وما تريده انجلترا ، وقد رأى كل من الطرفين في تبادل الود والمجاملات ما يمهّد لتفاهم مأمول ، فخرج القائم بأعمال المندوب السامي على التقليد السائد من قبل فييدا بزيارة سعد بعد توليه الوزارة ، وتستجيب الحكومة الانجليزية لطلب الافراج عن المسجونين السياسيين ، ويرق رمزي مكدونالد

الى سعد مهتئا بافتتاح أول برلمان مصرى ويبدى استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية ، ويسعى سعد من جانبه الى التخفيف من غلواء أعوانه فى البرلمان ، الا أن هذا كله لم يجد وفشلت « مفاوضات سعد - مكدونالد » وتهاوت الجسور بين الطرفين ، وجاء اغتيال السردار ليضع حدا لأشياء كثيرة ، أبرز معالمها أن الملك وحده كان هو الفائز الوحيد فأخذ يمارس لعبة الحكم بين الأحزاب بينما وقفت المسألة المصرية عند الحدود التى سلمت بها انجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وكانت البداية الحزينة فى ماتم الحركة الوطنية ، فقد ألف الوزارة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ وقد رشحه سعد لهذا المنصب ، وعده الناس وقديا ، كما عدوا نسيم ومظلوم ومحمد سعيد حين اختارهم سعد فى وزارته ، وقد مثل الوفد فى الوزارة وزيران هما « أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال » .

ويرضى سعد عن الوزارة الجديدة فرئيسها وقدي، وهو الذى اختاره ليكون رئيسا للشيوخ وقد ضم اليه من رشحهم له من الوفديين ، أما محررو السياسة فقد تنقسوا الصعداء ، وتمنوا للوزارة الجديدة النجاح « فى معالجة الانذار البريطانى ، ومعالجة الموقف الذى نشأ عن مقتل السردار . وأن تكون أحسن حظا من وزارة سعد فى توطيد علاقات مصر وانجلترا على أساس من استكمال مصر استقلالها وسيادتها » .

ووقف سعد فى مجلس الشيوخ يقول : « اننى وزملائى مستعدون بكل اخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » وأغضى زيور عن اشارة سعد وأصدر فى نفس اليوم مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ،

واستقال الوزيران الوفديان بعدما رأيا ، في سياسة زيور تسليما بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به ، وأيقن الناس - كما يقول الدكتور هيكل - أنهما لم يستقيلا بغير مشورة من سعد باشا ، وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا ، واشترك صدقي باشا في الحكم وتولى وزارة الداخلية ، وأيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة ، . .

وحدث ما كان يخشاه الدكتور هيكل ، ورأى « اشتراك صدقي باشا في الوزارة مقدمة لا تبشر بخير » فصدقي باشا محسوب على الأحرار الدستوريين وإن لم يكن عضوا في الحزب ، وكان شريكا لثروت في تأييد النظام البرلماني ، فأما أن يقبل الحكم على أنقاضه فهذا مالم يتصوره الدكتور هيكل « وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رئاسة تحرير السياسة اضطرب فيها أمام بصيرتي ميزان المنطق ، وهوت فيها أمام عيني أقدار الرجال فأنا أحترم دائما رأى غيرى مادام قائما على الحجة العقلية السليمة ، وإن خالف هذا الرأى ما أراه أنا ، » .

كانت اللجاجة والتلاحى آفة الحركة الوطنية ، فمنذ وقعت
الفرقة فى صفوف الوفد ، وحمل سعد حملته الشعواء على الخارجين
عليه والدكتور هيكى ينشد الوفاق بين المتلاحين ويدعو الى وحدة الأمة
« والوقوف صفا واحدا لاستكمال استقلال البلاد » الا انه كان يرى
أن يبدأ سعد بهذا ، ولعله كان على حق فى هذا ، فالجميع يسلمون
بزعامة سعد ، وما كان أحراه أن يكون هو البادئ ، وأن يدعو
الى تناسى الخصومات السابقة بعد أن فشلت مفاوضاته مع
مكدونالد ، يرى الدكتور هيكى أنهم اضاعوا هذه الفرصة كما
اضاعها سعد ، فيقول : « لقد دعونا الى هذه الوحدة القومية من
قبل مرات ٠ فما بالنا لم ندع اليها فى هذا الموقف الدقيق ؟ أو كنا
مخطئين فى ذلك ، وكان سعد مخطئا فيه ؟ أم أنا خشيننا كما خشى
سعد أن يحسب ذلك ضعفا منا ، ولم يكن أينا يرضى أن يتهم

بالضعف ؟ أم كنا نحن على يقين من أن مثل هذه الدعوة لن تقبل إذا وجهناها ، فلم نرض أن نتعرض لرفضها ؟ أم أن الخصومة العنيفة بيننا وبين الحكومة كانت قد بلغت مبلغا جعل كلانا يعتبر هذه الخصومة أساسا في حياتنا العامة ، فإذا فشل عدلى في مفاوضاته مع كيرزون فرح سعد وعد ذلك نصرا له ، وإذا فشل سعد في محادثات مع مكدونالد فرحنا وعدنا ذلك نصرا لنا ؟ أياما كان الأمر لم يفكر أحد في هذه الدعوة الى الوحدة ، ولم تفكر فيها الأحزاب الأخرى ، وبقينا جميعا مندفعين في تيار الخصومة الجارف ، نتحدانا الحكومة ما استطاعت التحدى ، ونعارضها نحن ما استطعنا المعارضة ، ويحرص كل منا على الفوز بتأييد الرأى العام جهد طاقته ، وندع كلنا أمر المستقبل كله لتصاريف القدر » .

فلما وقع حادث السودان واستقال سعد وخلفه زيور ، فحظى بتأييد سعد في البداية حتى اذا رآه يدور في فلك الملك ويخلع رداء الدستور خلع عنه التأييد . وقد رآه يشرك اسماعيل صدقى معه وزيرا للداخلية ، فأيقن وهو الأريب الذكى أن اللعبة الملكية تبدأ من جديد ، وأن الانجليز كعادتهم يمسكون بخيوطها حتى لا تخرج من أيديهم ، فان أسعفتهم الحزبية بما يريدون ، فستكفيهم شر ما يخشون من وحدة الأمة وتكتلها ضدهم ، وقد أدت وخاصة في الريف الى تنافس العصبية حول مقاعد البرلمان ، كان أشبه ، ان لم يكن أشد وأقوى على المستوى العام ، بتنافس العصبية في القرية حول منصب العمدة ، فغدت الحزبية تحزبا ولم تعد أداة للديمقراطية والحكم الدستورى ، لذلك حرص سعد في وزارته على تغيير قانون الانتخاب من درجتين الى درجة واحدة ليكون مباشرا بعيدا عن تحكم

العصبيات • وبدأت الظاهرة الجديدة فيما تصوره الدكتور هيكل لاشتراك صدقي في الوزارة الزبورية وتولييه وزارة الداخلية ، فقد رأى على النقيض مما تصوره « ابتهاجا في صفوف الأحرار الدستوريين ، يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم ، وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلما وعنتا أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان في عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا من العبث ، بل زاد على ذلك أن أسبغ على الطغيان ثوبا من رضى الأمة عنه وقبولها له ، ولم تقم الحياة البرلمانية في مصر ولا في غير مصر لتؤيد الطغيان فان فعلت لم تكن جديرة بالبقاء ، والحكومة التي تتولى أمور الناس يجب أن تعدل بينهم سواء كانوا من أنصارها أو من خصومها ، فان هي أثرت الظلم على العدل أسقطت بعملها سبب وجودها » •

« كان لهذه الحجج أثرها البالغ في نفس أخواني وأصدقائي من الأحرار الدستوريين الذين كانوا يزوروننى بجريدة السياسة ، وكانوا يكررونها أمامى » •

ولا يذهب الدكتور هيكل مذهبهم فيما يرون ، ولا يزيد على أن يقول لهم : « لقد كان لمعارضتنا حكومة سعد باشا أثرها الواضح في الرأى العام ، ولو أن هذه المعارضة استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يريدون ، فهي أما أن تعدل بسعد وحزبه عن هذا الطغيان الذى يشكو أخواننا منه ، وتستقيم الحياة البرلمانية على النحو الذى نريده ، وفى ذلك كسب للبلاد كبير ، وأما أن يظل الطغيان فاشيا فتكون الأمة ويكون الرأى العام المصرى هو الذى يتجه غير وجهته ، وهو الذى ينزل سعدا وأصحابه عن مقاعد الحكم ، وفى هذا أيضا كسب للبلاد ما أعظمه • أما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الانجليز ، وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن

ينتهبزوها فرصة للوثوب الى الحكم ، فذلك ما يجعلنى فى ريب من
أننا سنحقق للبلاد ما تطمح فى تحقيقه ، .

وماقد تبين الدكتور هيكل هذا المجرى الخاطيء ، فما عساه
يفعل وما عسى يكون موقفه ؟ ان الأحداث تمضى سراعا ، « وكثيرا
ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكثيرا ما خضع منطقنا لواقع
الحياة على الرغم منا .

وكان الحصاد مرا ، لم تجن منه مصر غير الصاب والعلم .
ومضى الزمن وكان حصاد الهشيم ، الحصاد المر ، حسمت فيه
انجلترا مسألة السودان على هواها ، ولم يعد لمصر فيه غير صفة
اسمية يقرها اتفاقية الحكم الثنائى ، وزلزلت اركان الدستور على
مافيه من مثالب فاصدرت الوزارة أمرا بحل البرلمان واجراء
انتخابات جديدة ، وكسب الوفد من وراء ذلك زادا جديدا من
العطف الشعبى .

وأجريت الانتخابات على القانون القديم ، فقد رأى صدقى
أن قانون الانتخاب المباشر الذى سنته وزارة سعد لا يضمن النتيجة
المرجوة « وقد احتج فى هذا الاجراء بأن الدفاقر والتذاكر الانتخابية
للانتخاب المباشر لم تتم ، كما أعاد انتخاب المندوبين الثلاثينيين ،
وأجرى تعديلا فى تقسيم الدوائر الانتخابية ، واتخذ كل عدة للفوز
بالانتخابات واقصاء الوفد عنها ، وقد اقتحمتها السراى بحزب جديد
تزعم الدعوة اليه حسن نشأت رجلها العتيد حينذاك ودعاه « حزب
الاتحاد » وأصدر جريدة تنطق بلسانه وتحمل اسمه رأس تحريرها
الدكتور طه حسين ولكن النتيجة كانت على غير ما تهوى السراى
وما زعم صدقى ، وكانت فى صف الوفد .

لم ينكص حزب الوفد عن الاشتراك فى الانتخابات ، كما جرت
سنته من بعد فى مقاطعة كل انتخابات لا تجريها وزارة محايدة ،

واشترك فيها الأحرار الدستوريين ، كما اشتركوا في وزارة زيور الثانية وكانت رئاسة الحزب قد انتهت الى عبد العزيز فهمى بعد أن استقال من رياسته عدلى « لأن عنف الخصومة - كما يرى الدكتور هيكل - لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه » وأن كنا نرى أن عدلى كان رجل دولة أكثر منه زعيما سياسيا فلا طاقة له على الملاحاة الحزبية وصراعاتها الماكرة . ومثل الأحرار الدستوريون في وزارة زيور الثانية بثلاثة من أقطابه هم عبد العزيز فهمى رئيسه الجديد ومحمد على علوبة سكرتيه العام ، وتوفيق دوس أبرز خطيائه ، ومثل الاتحاديون هم الآخرون بثلاثة يحيى ابراهيم رئيس الوزراء الأسبق ورئيس الحزب الجديد ، وعلى ماهر ، وحلمى عيسى ، وخاضت الوزارة الانتخابات ، واختير توفيق نسيم رئيسا للشيوخ ، وتوجت السراى الوزراء بالباشوية تكريما لمن لم ينعم عليهم بها من قبل ، وجاء يوم افتتاح البرلمان الجديد ، وقد عين توفيق نسيم رئيسا للشيوخ وألقى زيور خطاب العرش ، ودعى مجلس النواب لاختيار رئيس له ، وتنافس عليها سعد زغلول وعبد الخالق ثروت ، وفاز سعد بالأغلبية ، وخاب فال السراى « ووجم انصار الحكومة - كما يقول الدكتور هيكل أيما وجوم وجعلوا يضربون أخماسهم في أسداسهم » .

ولم يكن للدكتور هيكل رأى فيما جرى ، وما كان عاياه إلا أن يدعو لتأييد الحزب في المعركة الانتخابية على صفحات السياسة ، وقد خاضها الوقد بدوره ، ولكنه بقى عند رأيه لا يقر أى عدوان على الدستور ، وخشى صدقى - وقد قر الرأى على حل البرلمان - ألا يقر الدكتور هيكل هذا الاجراء « وأننى لفى مكتبى برياسة تحرير السياسة ، إذ دق التليفون وطلب صدقى باشا الى أن أقابله برياسة مجلس الوزراء ، وكانت إذ ذاك قبالة دار البرلمان ، وعلمت قبل ذهابى اليه أن الوزارة قررت حل مجلس النواب الجديد ، وعجبت

لذلك ، قال دستور صريح في أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين في دورة واحدة للمسبب عينه ، فكيف سوغت الوزارة لنفسها إذن أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده ، وللسبب الذي حل من أجله المجلس الذي سبقه ؟ »

وتمسك الدكتور هيكل مع صدقي بحكم الدستور « وحرص هو على اقناعي باسم مصلحة الدولة وسلامتها ، وخرجت من عنده وأنا في حيرة من الأمر » .

ويعود الى السياسة ليرى الناس وقد اكتظت بهم دارها فلا موضع لقدم « وهم جميعا جذلون أشد الجذل ، مغتبطون أشد الاغتباط ، تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة في هذا الاجراء » .

وتضطرب نفسه بين عوامل متباينة ، فليس مما حدث ما يرضى عنه « فهذا الدستور الذي وضعناه ودافعنا عنه حتى صدر يتعرض لما تعرض له وحزبنا نحن ، هاهو ذا قد اشترك في حل مجلس النواب الجديد » .

اتراه يفكر في اعتزال « السياسة » ورياسة تحريرها ؟ لقد طاف بخاطره مثل ذلك من قبل . ولكن ثمر غير هذا الأمر ، وفي موقف غير هذا الموقف ، فقد رشحه الحزب للانتخابات « بدائرة (تمى الامديد) من دوائر مركز السنبلالوين حيث (كفر غنام) مسقط راسي ، وقد بدأت بالفعل امهد لزيارة الدائرة وللالتصال بالمندوبين الداخبيين فيها » الا أن لطفى السيد أخبره « أن أخاه سالم بك السيد يريد أن يرشح نفسه في هذه الدائرة » وترك لعبد العزيز فهمي « أن يقول اقناعي وباسم مودتنا القديمة ، لا باسم رياسته للحزب يطلب مني أن اتنازل عن ترشيح نفسي » وانسحب من الترشيح على غضاضة حملته على أن يفكر - كما يقول - في موقفه من الأحرار

الدستوريين » وأن ادع تحرير السياسة يتولاها غيرى وأن أوثر أنا كذلك مصلحتى « إلا أن ثروت لا يرى رأيه ، ويرى واجبا أن ينتظر حتى تنتهى الانتخابات « كى لا يكون تخليك عن رئاسة تحرير السياسة بعض ما يستغله الوفد فى حملته الانتخابية ٠٠٠ ورأيت حجة قائمة فليس يجوز للرجل ذى المرعوة أن يتخلى عن صديقه فى موقف يضر التخلي فيه بهذا الصديق » .

وقد رأى فى هذا الموقف الأخير أن يبقى ، فالجو مبهم غامض ، وصحف الوفد « لاتزال تطعن علينا مر الطعن ، وتتهمنا بمختلف التهم » ، والخصومة العنيفة بيننا وبين الوفد لاتزال قائمة ، وكنت أنا الى يومئذ حامل لوائها . إلا بقتضى هذا الجو المبهم أن نتابع الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد ، حتى تستبين الأمور ، وهو ما انتهى اليه رأيه وماوافق الحزب عليه .

وكان الجو حقا يمحور باحتمالات كثيرة وتمخض عن مواقف أخرى لم تكن مما تلوح فيه ، وأن كان لهذه المواقف التى تمخض عنها ما يفوق شدة واثرا تلك الاحتمالات القائمة . فمقتل السردار الذى أطاح بوزارة سعد قد انتهى بتلبية كل المطالب البريطانية ، وكان شعار وزارة زيور « انقاذ ما يمكن انقاذه » ، وأن بقيت اتهامات بعض رجال الوفد بالاشتراك فى الجريمة قائمة لم يفصل فيها القضاء بعد ، والوفد يخاصم وزارة زيور ويستقيل منها الوزراء الوفديون ليحل محلهم وزراء من الدستوريين بل من أقطابهم ، وضمت اليها اسماعيل صدقى وآخرين كما ضمت ممثلين لحزب الاتحاد الناشئ . وجمعت بذلك كل خصوم الوفد فى سلة واحدة ، وبدأ وكان الملك قد جمع كل الخيوط فى يديه ليقضى على الوفد وسعد بضربة واحدة وهو يترنح من الضربة التى كالمها له الانجلايز . ولكن وزارة زيور كانت حافلة بالنقائض منها بااتجانس حتى وصفتها المقطم بأنها ليست وزارة ائتلاف ولكنها وزارة فئة من الاحزاب ، ثم كانت الانتخابات

التي خلفت ظن الملك وظن الوزارة • بفوز الأغلبية الوفدية • ولعل أحدهما لم يلق بالا الى حقيقة السياسة البريطانية ، وكأنهما ظنا أن ما تبغيه هو ما تبغيانه من القضاء على الوفد وعلى سعد ، وكل ماكانت تعمل له السياسة البريطانية الا تثير القوى الشعبية الى الحد الذي يدفعها الى عمل عنيف يضر بالوجود البريطاني ، وقد رأى لورد جورج لويد المندوب السامي الجديد في سياسة السراى وضيعتها حسن نشأت بأساليبه « المكيافيلية » كما وصفه هندرسون القائم بأعمال المندوب السامي قبل قدوم لورد لويد في تقريره الى تشمبرلن ، مايؤدى الى هذه النتيجة بعد أن تألفت الأحزاب ضد الوزارة وخروج الأحرار الدستوريين واسماعيل صدقى منها ، فطلب الى الملك أبعاد نشأت عن السراى لتدخله في المسائل السياسية •

ولم يكن الحال الذى انتهى اليه الموقف مما يروق السياسة البريطانية ، فقيام وزارة دستورية متطرفة - كما يقول لورد لويد في كتابه « مصر بعد كرومر » لم يحقق الآمال التى عقدتها انجلترا من قيامها فى الوصول الى تسوية معقولة لعلاقة مصر بانجلترا ، وأكثر شرا منها أن يقوم حكم استبدادى ملكى يؤلف كل القوى الحزبية المتصارعة ضده ، وفى هذا يكمن الخطر بخلاف ما اذا قام نوع من التكافؤ بين الحكم والمعارضة بتفرق فيما بينهما الأمة ، لذلك جهد هندرسون أن يبقى على التآلف بين الأحرار الدستوريين والوزارة التى أصبحت ملكية اتحادية بخروج الأحرار الدستوريين منها ، ولم يكن لورد لويد يرجو من وراء أبعاد نشأت الا ان يعود الوئام بين الوزارة والأحرار الدستوريين •

اما الاحتمال الذى لم يخطر على بال أحد ، ولم يكن ثمة ماينم عنه فى الجو السياسى ، وان عصف بالوفاق بين الأحرار الدستوريين والوزارة ، فكان ظهور كتاب فى صفحات قليلة لا تتجاوز الستين بعنوان « الاسلام واصول الحكم » للقاضى الشرعى الشيخ على

عبد الرازق بن حسن باشا عبد الرازق الكبير قطب حزب الأمة ووكيله وشقيق حسن باشا عبد الرازق الذي سال دمه على اعتاب دار الأحرار الدستوريين ومحمود باشا عبد الرازق قطب الأحرار الدستوريين والشيخ مصطفى عبد الرازق استاذ الفلسفة وعضو الحزب الديمقراطي ، واحد أفراد تلك الصفوة من رواد الفكر الحديث الذين أتموا تعليمهم بباريس واجتمع شملهم مرة أخرى في السياسة بعد الجريدة والسفور ، ولآل عبد الرازق تاريخ طويل في مقاومة الأوتقراطية الحاكمة منذ الخديو عباس الثاني الى الملك فؤاد الأول، وقد عرض الكتاب لفكرة الخلافة الاسلامية وانتهى بالبحث الى انها ليست أصلا من أصول الحكم في الاسلام ، ولم يكن للكتاب ان يثير ما اثاره من ضجة فقد حفل الفكر الاسلامي على امتداده بحرية البحث ، واختلفت آراء الفرق الاسلامية منذ البداية حول الخلافة وشخص الخليفة ، ومنذ اختلف المسلمون على خلافة علي ، الا ان ما قيل من هوى الملك فؤاد للخلافة بعد سقوطها في تركيا ، وان الانجليز لا يتكرونها عليه هاذ الهوى وان خلا من الحماس ، قد اضفى على الكتاب لونا آخر اثاره رجال الأزهر وكان للملك فؤاد بمقتضى الدستور السلطان عليه وعلى رجاله : فاجتمعت هيئة كبار العلماء وقضت بتجريده من العالمية وبالتالي تسقط عنه ولايته للقضاء وكان على عبد العزيز فهمي وزير الحقائية ان يقوم بالاجراء التنفيذي لفصل الشيخ على عبد الرازق من منصبه في القضاء، وهو ما لا يطيقه لالمزاجه الخاص الذي يأنف ان يتردى فيما لا يقبله ضمير القاضي ، ولا لرياسته للأحرار الدستوريين وآل عبد الرازق من اقاربهم ولا لصلته بال عبد الرازق ، وصلته بهم تعود الى ما قبل قيام الأحرار الدستوريين « فانا اعرف - كما يقول في (هذه حياتي) - المرحوم حسن عبد الرازق باشا الكبير ، واعرف اولاده الكبار الذين كنت اقابلهم بمنزل والدهم الذي كان مفتوحا لأصدقائه وعارفيه ، فعرفت (حسن) و (حسين) و (محمود) و (مصطفى) ، وأما ولداه الأحزان وهما (علي)

و (اسماعيل) قلم أعرفهما لصغر سسئهما واشتغالهما ان ذاك
بالدراسة » .

وقد يكون هذا كله ما حمل الرجل على موقفه من القضية .
فاقل ما يجب على « رئيس حزب الأحرار الدستوريين - كما يقول
الدكتور هيكل - وهو وزير الحقانية ، وهو لذلك الوزير المسئول
عن على عبد الرازق ٠٠ » أن يحميه في حدود القانون « وهذا ما اتجه
اليه الرجل بكل نزاهة وأمانة واحترام للقانون » وان كنا نرى فضلا
عن ذلك أن عبد العزيز فهمي ، كان منذ البداية كما يقول ، زاهدا
في الوزارة « لا كراهة في الوزارة ، ولكن مراعاة لحالتي الشخصية ،
واستعدادى النفسى الذى ينفر من مثل هذا العمل السياسى العام » .

وأحال عبد العزيز فهمي القضية الى لجنة قانونية ، فكان
الصدام بينه وبين يحيى ابراهيم القائم بأعمال رئيس الوزراء حينذاك
وهو في الوقت نفسه رئيس حزب الاتحاد - حزب السراى - وفاض
به الكيل لاصرار عبد العزيز فهمي على موقفه ، مما حمله « بعد
نقاش حاد - كما يقول هندرسون القائم بأعمال المندوب السامى في
تقريره حينذاك الى لندن - ودون اناة أو روية لأن يعلن : اما أن
يستقيل هو أو يستقيل عبد العزيز فهمي ، وأضاف أنه ذاهب الى
المندوب السامى ثم الى الملك » ورفض الملك قبول استقالة يحيى
ابراهيم وعاد ليطلب الى عبد العزيز فهمي تقديم استقالته ، فأبى ،
وقال : « أنت تعلم أنى كاره للوزارة متضايق من وجودى بها ، وانى
طالما ابدت رغبتى فى الاستعفاء ، ولكنى الآن لن استعفى مطلقا ٠٠ »
واقدم يحيى ابراهيم على خطوة - يصفها عبد العزيز فهمي - بأنها
« من أبسط ما يكون ، ومن أطرف مايكون ٠٠ ذلك أنه لم يستصدر
مرسوما بعزلى من وزارة الحقانية ، بل استصدر مرسوما يقضى
باحالة أعمال وزير الحقانية الى معالى وزير المعارف الى أن يعين
للحقانية وزير ٠٠ وبهذه الطريقة التى ليست فيها كلمة العزل ، أو

الأقالة الفجة ، أصبح لا عمل لى طبعا فى وزارة الحقانية ٠٠ فلزمت بيتى ، : وكانت سابقة طريفة حقا ، انتهت بخروج الأحرار الدستوريين من الوزارة وانهيار التآلف بين الأضداد ، ولحق بهم اسماعيل صدقى ، وكان بينه وبين يحيى ابراهيم كراهية متبادلة بسبب حادث قديم ، فكره أن يعمل تحت رئاسته فى غياب زيور ، وسافر الى أوربا وواتته الفرصة للاستقالة فأبرق بها اليه .

ولم يعد وضع الوزارة مما يروق الانجليز بعد أن اتلف الوفد والأحرار الدستوريون ضدها ، واجتمع الحزبان على دعوة البرلمان الذى حله زيور ، فاجتمع بفندق الكونتنتال برئاسة سعد زغلول وأعلن « عدم الثقة بالوزارة الحاضرة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور »

ورأى المندوب السامى الجديد لورد لويد ، بعد أن وصل الى القاهرة أخيرا ، أن خيوط اللعبة تفلت من أيدي الانجليز بما يهدد مصالحهم بالخطر ، فلم يأذن للسراى ولا للوزارة أن تمضى اللعبة بما يبغيان ، فطالب بأبعاد نشأت عل ذلك يعيد الوفاق بين الاتحاديين والدستوريين ولكن القضية قد أصبحت قضية الدستور والطغيان الملكى فلم يجد بدا من أن يحمل زيور على اجراء الانتخابات وفقا لقانون الانتخاب المباشر الذى أصدرته الوزارة الدستورية الأولى وزارة سعد زغلول ، وكانت نهاية التجربة الأولى للسراى للاستئثار بالسلطة . ولم يكن الدكتور هيكل وما كانت السياسة فى كل هذا بمعنى عن الأحداث ، الا أننا يجب أن نفرق بين الدكتور هيكل فى ذاته وفيما يراه ، وبين الدكتور هيكل فى التزامه الحزبى وفى تحريره لصحيفة الحزب التى تنطق بلسانه وتدافع عن سياسته . وقد رأينا كيف تنازل

عن ترشيح الحزب له للانتخابات اكراما للود دون الحق ، وان
شعر بغضاضة حملته على التفكير في « ترك رئاسة السياسة » لولا
أن أقنعه ثروت بالانتظار حتى تنتهى الانتخابات « كى لا يكون تخليك
عن رئاسة تحرير السياسة بعضما يستغله الوفد فى حملته الانتخابية،
فينزل على دواعى الالتزام الحزبى كما أشرنا من قبل وبقى يؤيد الحزب
فى حملته الانتخابية بالقوة التى كان يؤيده بها من قبل . ثم رأيناه
ينكر على صدقى حل مجلس النواب الجديد بعد أن فاز سعد فيه
بالتأييد المطلق ، ولكنه يرى الناس فى حزبه ، حتى أولئك الذين
فازوا فى الانتخابات ، يطالبونه ، بما طلب منه صدقى « من الدفاع
عن حل المجلس يوم انعقاده ، ويقتضيه هذا الجو المبهم أن يبقى
ليتابع « الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد حتى تستبين
الأمور » .

كما نراه ينكر على السراى تأليف حزب جديد ، ولا يجد فى
سؤاله « كبار الأحرار الدستوريين وكبار أصدقائهم جوابا شافيا فى
هذا الأمر ، فيقصد حسن نشأت الذى يشرف على تأليف الحزب
الجديد ، عله يجد عنده جلاء للأمر ، ويخالفه فيما ذهب اليه فى
تأليفه ليكون حزب موازنة فى البرلمان بين الحزبين القائمين ، ولا يقنع
أيهما الآخر فيما ذهب اليه ، ويبقى ليرى الخاتمة فى فوز سعد وحل
البرلمان ليلة انعقاده .

وتمضى الأحداث فلا يرى منها فكاكا الا البقاء ، وكان الأحرار
الدستوريون فى حيرة من أمرهم ، وقد رأى البعض منهم أن مصالحهم
أصبحت فى خطر ، وفى الاقتراب من السراى مايجنبهم هذا الخطر
أو بعضه . فأخذوا جانب حزب الاتحاد مؤيدين أو منحازين ، حتى
إذا رأوا « أن غير الأحرار الذين ينضمون اليه ليست لهم فى مناطقهم
قوة أو عصبية ، هنالك بدعوا يوجسون خيفة ، وبدأ كثيرون منهم ممن

كانوا يعاونون على تقوية هذا الحزب يقفون في سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو اعلان له » .

وحين وصف عبد العزيز فهمي الدستور في خطابه بغرفة المحامين بمحكمة الاستئناف في ١٨ مارس ١٩٢٥ ، وقبيل افتتاح البرلمان (الزیوری) بخمسة أيام انه « ثوب فضفاض » لم يكن يقصد - كما ذهب البعض - طعنا في الدستور ، ولكنه كان يعنى أن الدستور قد أصبح لعبة بين الأحزاب والسراى يغيرونه حسبما يشاءون وتشاء مصالحهم ، فيقول في نفس الخطاب : « وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » .

الا أن الملاحاة بين السياسة وخصومها من الصحف الوفدية وكتابها لم تعد على حدتها القديمة ، ولعل ذلك كان بسبب ما في نفس الدكتور هیکل من ريبة مما يحدث ، ولعله بعض ما كان يطوف بخاطر عبد العزيز فهمي في موقفه من الوزارة وعزوفه « عن البقاء فيها » حتى كانت محاكمة « الشيخ على عبد الرازق » فحرر قلم هیکل وانطلق على سجيته وحرر عبد العزيز فهمي من التزامه الحزبي والوزارى ، وكان له من قبل موقف رفض فيه ما ذهب اليه الملك وحزب الاتحاد من « تعديل قانون العقوبات تعديلا مقصودا به حماية بعض كبار الموظفين » - كما يقول في « هذه حياتي » .

وقد رأينا ما كان من موقف عبد العزيز فهمي في محاكمة مؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » وكيف انتهى الموقف الى خروج الأحرار الدستوريين من الوزارة وتهاوى الائتلاف بين الأضداد ، أما الدكتور هیکل فانه يذكر ما كان من حرص السراى « يوم عدل الدستور وأدخلت فيه المادة الخاصة بالمعاهد الدينية ، اذ نص في هذه المادة على استمرار العمل بالقوانين والقواعد المرعية في المعاهد المذكورة الي أن يصدر البرلمان في شأنها قوانين أخرى » لقد أريد

اذن بادخال هذه المادة استيفاء السلطان المطلق المقصد على رجال الدين . وان لم يخالفوا القوانين » .

الا أن الدكتور هيكل لا يرى في كتاب على عبد الرازق مخالفة ندعو الى محاكمته ، هان لم يكن للصلة التي تربطه بآل عبد الرازق من اثر عليه ، فان ايمانه بحرية الرأي « وحرصنا على احترام الدستور ، ومخافتنا ان يجر التهاون في هذا الاحترام الى نتائج محزنة تعوق تقدم البلاد ، هو الحافز الأقوى ، فكانت حملته الشديدة على صفحات السياسة دفاعا عن حرية الرأي وانتصارا لها . وانتقد ما ذهب اليه هيئة كبار العلماء بفصل على عبد الرازق من وظيفته ، وعده مخالفة دستورية ، فاذا كان الدستور قد كفل حرية الرأي فليس لرجال الدين أن يقفوا دون هذه الحرية أو يصدروا حكما بعقوبة هي من شأن السلطات المدنية . وكان ناقدا للحكم أكثر منه مهاجما له ، واذا كان بعض الأحرار الدستوريين يخالفون المؤلف فيما ذهب اليه ، الا أن ذلك لا يجور على حريته في ابداء رأيه ، كما جاء في مقاله « حرية الدستور وحرية الرأي : حول كتاب الاساتم وأصول الحكم » في ٢٠ يولييه ١٩٢٥ . وفي مقال تلاه بعنوان : « لشد ما نخشى رأى كبار العلماء » يسخر فيه من لين ما ذهبوا اليه وكان أولى بهم أن يقذفوا به الى أسفل سافلين من سقر ، ويقارن بين ما حدث لروسو بعد أن كتب « اميل » من رجال الدين وما يحدث لعلى عبد الرازق على يد هيئة كبار العلماء .

كان عبد العزيز فهمي بطل معركة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » غضبا للدستور وللعدالة ووفاء لعلاقة ود قديمة تربطه بآل عبد الرازق ، ودفاعا عن رجل اله وعشيرته عمد حزب يرأسه وراح كبيرهم ضحية انتمائهم لهذا الحزب والعمل على قيامه ، والى جوارده كاتبان من كتابه : الدكتور هيكل والدكتور طه حسين ، فأما الدكتور هيكل عضو الحزب والناطق بلسانه، فلم يكن منذ البداية راضيا عن

انتهاك الدستور ولا عن هذا التحالف بين حزبه وحزب السراى
الناشئ ، فواتته الفرصة للتصر من هذا الالتزام الحزبى بالدفاع
عن حرية الرأى ، وان بقى كثرة من رجال الحزب حذرين من هذا
الموقف الذى يجر عليهم غضب الرأى العام خشية ما ينسب اليهم من
مروق على الدين ، فقد أخذوا يضنون بسياسة حزب الاتحاد
واجترأه على الدستور . منذ شرعت وزارة زيور فى تقييد حق
الانتخاب ، واصدار قانون للصحافة يحد من حريتها اعترضت عليه
السياسة وانكرته ، وان لم يؤد ذلك الى اثاره وزراء الأحرار
الدستوريين أو انكارهم ذلك على الوزارة فقد كانت حملة الصحف
الوفدية على هذا التحالف بين الاتحاديين والدستوريين عنيفا غاية
العنف حينذاك . ولم يؤد بالتالى الى تغيير فى موقف الحزب ، حتى
كان موقف عبد العزيز فهمى من فصل على عبد الرازق من وظيفته
فى القضاء فحررت قلم الدكتور هيكل من قيوده الحزبية وكان أنشط
الأحرار الدستوريين فى رفع لواء المعارضة والانتصار لموقف رئيس
الحزب . وتضامن وزيريه مع رئيسهم ، وان قيل انهما كانا مترددين
فى الاستقالة بالرغم من حملة السياسة قبل عزل عبد العزيز فهمى
بأيام على قانون الانتخاب ، حين طالبت فى حديث اليوم بعنوان
« قانون الانتخاب : ضرر التأجيل فى إصداره » أول سبتمبر ١٩٢٥ ،
وكانت قد حملت فى اليوم السابق على بعض مواد القانون التى
لا تتفق فيها مع الاتحاديين ، فى مقال بعنوان : « مشروع قانون
الانتخابات الجديد فيه خروج على الدستور » ولم يثر ذلك بال
الدستوريين .

ورأت صحف الوفد فى موقف السياسة من كتاب « الاسلام
وأصول الحكم » فرصة سانحة للحملة على الأحرار الدستوريين ،
لا نعتقد أنها كانت دفاعا عن الاسلام كما ذهبت هيئة كبار العلماء
بقدر ما كانت حملة سياسية على الأحرار الدستوريين توافقت فيها
مع صحيفة الاتحاد ، فحين أعلن الشيخ يوسف الدجوى أنه يصدد

تكوين لجنة للدفاع عن الاسلام ضد ما تثيره السياسة ، وقف
البلاغ الى جانب الاتحاد ضد السياسة .

الا أن كوكب الشرق كان أكثر اعتدالا من البلاغ في هذا الصدد
فبينما تكتب البلاغ في ٢٦ يونية ١٩٢٥ تلج في عقاب المجترئين على
الدين ، وتحمل على هؤلاء المارقين الجهلة من كتاب السياسة الذين
يدافعون عن على عبد الرازق متستريين بالدستور ، نرى أحمد حافظ
عوض رئيس تحرير كوكب الشرق في مقال بتاريخ ١٧ أغسطس
١٩٢٥ ، يقول :

« كنا نستطيع أن نستغل ذلك الحادث كسعيين مخالفين لهم ،
هذا عدا ما في ذلك الاستغلال من الضرب على وتر الدين الحساس ،
وتتغير الأزهر وعلماء الأزهر من الأحرار الدستوريين ، كنا نستطيع
أن نستغل ذلك حزبيا ، ولكن ضمائرنا أثبت هذا الاستغلال ، ونفوسنا
استنكرته ، ووطنيتنا تسامت عن مثل هذه الاعتبارات الحزبية ،
ومن أجل هذا رجونا في العدد الماضي من (الكوكب) الأدباء
والمفكرين أن يتخذوا من هذا الحادث موعظة يتعلمون منها أن الأحرار
من كل الأحزاب في حاجة الى التآزر أمام الأفكار الرجعية مما يمس
الدستور وما كفل الحريات العامة » .

فإذا كان القوم قد اختلفوا حول كتاب « الاسلام وأصول
الحكم » وعزف سعد زغلول عن الأدلاء برأيه في الخلافة حين طلب
اليه الدكتور هيكل في أعقاب الوفاق بين الوفد والدستوريين أن
« يحدث قراء (السياسة الاسبوعية) عن رأيه في الخلافة » فيأبى
بعد أن فكر في الأمر ولم ير مصلحة في الأدلاء برأى في الموضوع «
وان قال : « ان رأى في الخلافة من رأيكم » حتى لا يتخذ « خصومنا
هذا الحديث حجة علينا يحاربوننا بها في المعركة الانتخابية » . فان
هذا الاختلاف لم يقهر الرأي الحر أو يغلبه ، وبقيت نغمته عالية

بعد ان لم تعد أداءه للاثارة بين الحزبين الكبيرين ، وبقي الملك وحزبه يثيرون نعيها ، ولم يكن للملك وحزبه هوى لدى الناس ، وكان هذا المقال الساخر الذي كتبه الدكتور طه حسين بعنوان « بعد قرار العلماء » نشر في السياسة في ١٤ أغسطس ١٩٢٥ ، قبل أن يصدر مقال رئيس تحرير كوكب الشرق بيومين اثنين ، تعبيراً عن شدة التلاحى بين المجددين والمحافظين أكثر مما كان من تلاح فى السياسة يقول : مخاطباً على عبد الرازق :

« .. تعال نضسحك .. فقد كان كتابك مصدراً لتغيير الأرثوذكسية فى الاسلام ولست أنت الذى غيرها أيها الطريد المسكين، وإنما غيرها الذين طردوك وأخرجوك من الأزهر . نعم . كان أهل السنة ، ومازالوا يرون أن الخلافة ليست ركناً من أركان الدين ، وأن الشيعة فسقوا حين عدوها كذلك ، فلما قلت للناس فى كتابك ما أجمع عليه أهل السنة ، غضب عليك أهل الأزهر ورموك بالابتداع والالحاد ، وأخذوا يقولون : ان الخلافة أصل من أصول الدين ، وقد كنا نعلم أن القاهرة مركز أهل السنة وموطن الأشاعرة ومستقر الأرثوذكسية الاسلامية ، فسبحان من يغير ولا يتغير ! أصبحت (القاهرة) (كطهران) مركز الشيعة .. ولم لا ؟ الشيعة هم الذين بنوا القاهرة وهم الذين بنوا الأزهر وشيدوه ، اليس الفاطميون هم الذين انشأوا المدينة ومسجدها الجامع ؟ فأى عجب أن تعود مدينة القاهرة شيعية كما كانت يوم أسسها الفاطميون وأى عجب فى أن يعود الأزهر شيعياً كما كان يوم بناه الفاطميون » .

الا أن أكثر ما يبرز من نشاط الدكتور هيكى فى العمل على تلاقى الحزبين الكبيرين والاقتراب بينهما انقازاً للدستور وانقازاً للبلاد من طغيان السراى وهو أشد وأتكى من طغيان الوفد ، ولعله كان أكثر رجال الأحرار الدستوريين نشاطاً فى هذا الميدان ، فكان رسول الوفاق بين حزبه وبين الوفد كما كان صاحب القوة الدافعة

في تضامن وزيرى الأحرار مع رئيسهما في الاستقالة من الوزارة ،
فلشد ما كان يخشى عبد العزيز فهمى أن يخذله وزيراه ، وقد خف
الدكتور هيكل للقائه « بمحطة السكة » حين قدومه من الاسكندرية
« وأن اطمئننه الى ما اتفقنا عليه » وألفيت الرجل أشد ما يكون
وجلا ، خشية أن تؤثر الحكومة في أعضاء مجلس الادارة ، وخيفة
ألا يستقيل علوية باشا ودوس باشا لو أن قرارا صدر من الحزب
باستقالتهما » .

وكان الدكتور هيكل قد غضب لسماع الخبر بأقالة عبد العزيز
فهمى ، ولم يصدق له ساعتها « فلم تجر العادة في بلد دستورى بأقالة
وزير من الوزارة ، بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها » ولم يطق صبورا
على ماسمع « فماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوية
باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة
على هذا النحو المزرى » ويتصل بدوس باشا ويسأله على سبيل
القطع « أنت وعلوية باشا » ويرجوه دوس باشا أن يهدىء من ثأثرته
« فالأمر يحتاج الى روية » ولكنه يقول : « انن سأدعو الحزب الى
الاجتماع غدا (الأحد) قال : خلا ، بل ليكون يوم الثلاثاء » قلت
في حدة : يوم الثلاثاء ! انا لن نستطيع أن نصبر على ماحدث الى
يوم الثلاثاء ، ويتفقان على ذلك ويعلم الدكتور نبأ اجتماع الحزب
يوم الثلاثاء . ويعد له وتتعدد اتصالاته بالأعضاء وأهمها ما كان
بينه وبين محمود باشا عبد الرازق ، وكان من أبرز رجالات الحزب
لا يبدو الا في الملمات وعند المشورة ، ويتفقان على أن يرأس «صاحب
السماحة السيد عبد الحميد البكرى نقيب الاشراف بمصر ، لتقضى
هذه الرئاسة على ما كان يقال من خروج الشيخ على عبد الرازق ،
أو خروج جريدة السياسة في مقالاتها تأييدا لحرية الرأى ، عن موجب
حكم الاسلام ، واتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة في الجلسة
حول كرامة الحزب التى أهينت ، وألا نتعرض لأى شىء آخر ، ثم

اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين
الدستوريين من الوزارة غضبا لهذه الكرامة ، •

ولا تجدى أى محاولة مع الدكتور هيكل تحمله على التريث ،
فحين لقيه سيد باشا خشبة وابتدعه بعد القحية « محتجا على مقالات
السياسة تأييدا لكتاب على على عبد الرازق ، ضارعا الى أن ادع
شئون الدين لرجال الدين • قلت : ولكننا نؤيد حرية الرأى التى
قررها الدستور ، فان شئتم الا يحترم الدستور ، فانا مستعد أن
أترك السياسة وتحريرها • قلت ذلك فى حدة دعت الرجل ليدعنى
وشائى ، ••

وعقد الاجتماع ، وجاء عبد العزيز فهمى من داره بمصر
الجديدة الى فندق الكونتنتال قلعا الا ينتصف الحزب لكرامته • وقد
عاش طوال حياته مضنيا بها ، حتى اذا سمع بتضامن الحزب معه
« اطمأن وعاد الى منزله مستريحا الى أن الحزب قد انتصف
لكرامته ، •

ولا يقف جهد الدكتور هيكل عند هذا الحد ، وهو يدعو الى
احترام الدستور ومحاربة الطغيان « ايا كان لونه ، وايا كان مصدره
•••• وطغيان سعد باسم الشعب ايسر من طغيان نشأت باسم
القصر ، وطغيان ممثلى الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل
القصر ليس امره بهذا اليسر » • وهو منذ البداية يدعو الى الوحدة
القومية والتآلف لمصلحة البلاد واشتدت حملته على الوزارة وعلى
حزب الاتحاد ، حتى كان يوم الاحتفال السنوى بتأليف الحزب
وصدور السياسة ، فأعد خطابه « لهذه المناسبة وأعد عبد العزيز
فهمى باشا خطابا سياسيا يلقيه فى هذا الحقل » وفى الخطابين كانت
الحملة على الوزارة وحزب الاتحاد ونشأت عنيفة ساخرة ، وذهبت
عبارة عبد العزيز فهمى (حنانيك يانشأت) مثلا يدور على السنة
المواطنين •

« وأطلقت السياسة » لنفسها العنان في التهوين من أمر حزب الاتحاد والقائمين عليه وفي التهوين من أمر وزارة زيور وسياستها ، • وكان طبيعيا - كما يقول الدكتور هيكل - أن تتحدد وجهة الأحزاب كلها لمقاومة هذه السياسة • وقد بدأت الملاحاة بين الحزبين الكبيرين تخف ، وأخذت الاتجاهات تتقارب ، حتى كان اللقاء الكبير يوم اتفق الرأي بينهما على عودة المجلس الذي حل ليلته الى الاجتماع فليس مما يجيزه الدستور أن يحل المجلس مرتين في دورة واحدة ، ولعل الدكتور هيكل كان صاحب هذا الرأي وملقيه ، وقد ساءه من قبل أن تقدم الوزارة على ذلك وأن يشترك حزبه في حل مجلس النواب الجديد ، حتى فكر في أن يعتزل « السياسة » ورياسة تحريرها • أما وقد عادت الأمور الى ماكان يراه فقد أضحي فارس الحلبة داعيا الى الائتلاف بل أصبح رسول الأصرار الدستوريين الى سعد يتحدث اليه فيما يكلفونه به • وقد أصبح سعد مؤمنا « بالائتلاف وضرورته ايمانا صادقا - كما يقول الدكتور

هيكـل - لقد دلتـه التجارب في السنوات الأخيرة من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٦ ، على أن قوى الشعب المصرى تواجه من العواصف والأعاصير مالا سبيل لها الى التغلب عليه الا اذا كانت مجتمعة متآزرة في صدق قصد وإخلاص طوية اما أن تفرقت هذه القوى فقد ظفر بها خصومها وظفروا لذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق الوطن وإحصرية بنيه . ألم يذهب عدلى باشا في سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز والخلاف قائم بينه وبين سعد باشا ، فاذا هذا الخلاف يتخذ حجة من جانب وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ليتشدد في مطالبه ، وليضطر عدلى باشا الى قطع المفاوضات والعودة الى مصر ليرفع استقالته وزارته الى صاحب العرش ؟ ألم يجد الانجليز في هذا الخلاف ما يسر لم القبض على سعد وطائفة من أصحابه وتقيهم الى سيشل ، ثم نقل سعد الى جبل طارق ؟ ألم يتولى سعد باشا الوزارة الدستورية الأولى والخلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين على أشده ، وهو مع ذلك معبود الشعب . فلا يصد مقامه من الشعب صديقه المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية عن أن يرده ، حين ذهب يفوضه ، صفر اليدين ؟ ألم يكن هذا الخلاف هو السبب في تعطيل الحياة الدستورية بعد ثمانية أشهر من انعقاد البرلمان الأول ؟ طبعى إذن أن يجد سعد باشا في هذا كله ما يحمله على تأييد الائتلاف الذى يجمع كلمة الأمة عن ايمان وصدق .

وكان الدكتور هيكـل منذ البداية مؤمنا بالوحدة القومية داعيا الى الائتلاف ، ولعل أكثر ما كان يأخذه على سعد أنه لم يكن عوناً للائتلاف وأنكر على رفاقه في الوفد الأول أن يكون لهم رأى الى جانبه ، كما أنكر على عدلى أن يقوم بالمفاوضات ولا يقوم هو بها ، ولم يكن من ممثلى السلطة أو رجال الدولة الذين لهم الحق وحدهم في القيام بمفاوضات رسمية وأن أجمعت مصر على زعامته واجتمعت

من حوله تؤيده في كل ما يقول أو يشير . وكان أن بدأ الحملة على
الخارجين عليه ووصمهم بالمروق وانطلقت صحفه ترميهم بالخيانة
ولم يسلم بما حققوه وعدة نكبة وطنية ودعا لجنة الدستور بلجنة
الأشقياء ، فلما وصل به الى الحكم سلم به وكان كفاح الوفد من
بعد حفاظا على الدستور اكثر مما كان كفاحا لاستكمال استقلال
البلاد ، فلما صدمه الانذار البريطاني بعد مقتل السردار اذعن له ،
وترك داره واعتكف في ميناهاوس ويصف الدكتور هيكل تلك الفترة
من حياته ، فيقول انه اعتكف « هناك وقل زائروه ، بل لقد تحدث
الناس انه كان لا يريد أن يرى أحدا ، ولئن صح هذا ان له لأبلغ
العذر ، لقد تنكر له كل شيء في الحياة ،
وتنكر له وجه الحياة نفسها ، وصار يتلفت يمنا ويسرة فلا
يزداد الا حيرة لما يرى ، وما أحسبه الا كان يكرر : ان الرضاصة
التي قتلت السردار كانت مصوبة الى صدره هو ! ثم ما
أحسبه الا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذي قتل
السردار ؟ ولماذا قتله ؟ ومن يكون صاحب المصلحة في هذه
الفعلة النكراء ؟ ولعله ذكر في ملجئه ذاك أياما مضت وهو في
الحكم ، وهذا الشعب المصري يتطلع اليه ، ويرى فيه نبي
الوطنية ، وينادى : ساعد أو الثورة ! ثم لعله سأل نفسه :
أين هذا الشعب اليوم ، وما مبلغ استعداداته لهذه الثورة التي
كان ينادى بها ؟ أترأه تولاه الذهول لمقتل السردار فانكمش ؟ والى
متى يطول انكماشه ؟ أحسب هذا ومثله مر بخاطر سعد
بعد أن لجا الى مينا هاوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله
ينكر وجوها كان يعترفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الانجليز
الذين نفوه الى مالطة ، والى سيسيل والى جبل طارق ، والذين
وجهوا اليه أخيرا هذا الانذار ، ولا يدرى أحد ما يبيتون له من
بعده ، ..

ويسعى الدكتور هيكل للقاء بين عبد العزيز فهمى وسعد

زغلول ، فان هذا الائتلاف الذى تسعى الأحزاب اليه ضرورة سياسية لا مفر منها لعلاج الموقف الحاضر ، ٠٠ وأن التقاء عبد العزيز فهمى وسعد زغلول يعاون على هذا ، ويأبى عبد العزيز فهمى لقاء سعد زغلول ، وان بقى يؤيد الائتلاف ويسعى مع الساعين اليه .

ولعل الصورة كانت قد تغيرت كثيرا أمام سعد ، فهذا الشعب الذى ثار لنقيه ، لم يحرك ساكنا لسقوط وزارته ، وما تسرب السام والتعب الى بنيته والى نفسه - كما يقول العقاد - كما كان يتسرب أحيانا خلال الفترة من مقتل السرदार الى عودة الحياة النيابية ٠٠ كانت هذه الفترة أقل أوقاته حركة ، ولهذا كانت أكثرها سأمًا وتعبًا ، وهذا الشعب الذى خرج منذ أيام يهتف سعد أو الثورة ، أين هو الآن ؟ .

ولم يكن سعد بقدرته على إثارة عواطف الجماهير ، واستغلال مشاعرها لما يريد ، خاليا من النظرة العملية لواقع الأمور ، يفصح عن ذلك حديث يرويه العقاد ، حين يسأل سعد بعد فشل مفاوضاته مع الانجليز :

— ماذا تروننا صانعين فى مواجهة الانجليز ؟

قال أحد الحاضرين : الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد .

فسال الباشا : وهل يقع هذا الاضراب ؟

قال بعض الحاضرين يقع عاما ، وقال غيرهم يقع فى بعض الجهات ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا ينتظر ولا يطول .

قال سعد : الدليل على أنه لا يقع ولا يصمد طويلا ان وقع انكم مختلفون فيه ٠٠ ان هذه الحركات لا تأتى الا عفوا ، وعندما يكون الجو مهيتا لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : انها امر واقع لا ريب فيه .

ولعل سعدا لم يكن يتوقع أن يثور الشعب بعد أن رضى بالاستقالة وبارك وزارة زيور واشترك فيها بعض الوفديين ، وأن لم يطل به الرضى عنها ، ولم يعد يرى في غير الائتلاف ما يعينه على دسائس السراى ومكر الانجليز فرحب به وخرج من عزلته ليقود خطاه ، وكان الدكتور هيكل رسول الأحرار الدستوريين اليه كما كان حفى محمود رسول الوفد الى الأحرار الدستوريين ، وبلغ من ايمان سعد بالائتلاف « أن وقف - كما يقول الدكتور هيكل - يشيد بوطنية عدلى باشا وزملائه السياسيين ، وأن دعا ليكون الائتلاف اندماجا تنسى معه الأحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة ، صحيح أن بعضهم فسر الغرض من هذه الدعوة بالحرص من جانب سعد على أن يكون هو على رأس الأمة مجتمعة في هذا الاندماج ، لكن سعدا لم يكن يومئذ بحاجة الى هذه الرياسة ولم يكن وقد نيف على السابعة والستين ليطمع في أن يبلغ أكثر مما بلغه من محبة الشعب اياه وتقدير خصومه المصريين وغير المصريين له » .

والواقع ان سعدا ، كان قد بلغ من المجد ما يرنو اليه أى بطل من أبطال التاريخ في أمته ، لقد دان الجميع من خصومه قبل مؤيديه بزعامته ، وغدا معبود الأمة لو رشح حجرا لانتخب ، ولو قال باطلا لغدا حقا ، واجتمعت له الرياستان : رياسة الدولة في أول وزارة دستورية ، وزعامة الشعب ، وقد رأس في وزارته ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين أولهم : محمد سعيد باشا ، وكان سعد وزيرا للحقانية في وزارته الأولى ١٩١٠ حتى (استعفى) منها عام ١٩١٢ ، ثم كان رئيسا للوزارة الادارية الأولى في ثورة ١٩١٩ ، ولم يكن في يوم من الأيام على وفاق مع سعد منذ وزارته الأولى ، وثانيهم محمد توفيق نسيم باشا . وقد رأس الوزارة قبل ذلك مرتين كان في المرة الثانية موضع رضاء سعد ، وثالثهم أحمد مظلوم باشا ، وأن لم يرأس وزارة ، فقد رشح لها أكثر من مرة ، ولكنه كان رئيسا

للجمعية التشريعية ، وكان سعد وكيلها المنتخب ، فإن يضمهم سعد الى وزارته ، وان كان للمصلحة العامة ، فان فيه من الرضى النفسى مالا مالا يمكن لآى نفس بشرية أن تتجرد منه ولاسيما نفس طموح عظيم .

ولم يكن الدكتور هيكل بدوره ، مع موضوعيته الصارمة في الحكم على الأشياء ، الا شاهدا له ، فيقول عنه ، وقد كثرت لقاءاته به بصدد الائتلاف : « ولم تكن لى بالرجل قبل ذلك صلة شخصية فلما التقينا في المرات الأولى أعجبت بما عليه الرجل من مقدرة وذكاء ، لقد تحدث الناس عنه خطيبا لا نظير له في مصر ، ولم يكن ذلك بذى بال عندى ، فقد طالما ناقشت في (السياسة) خطبه ونقدها مر النقد ، لكننى الفيته محدثا بارعا غاية البراعة ، كنت أذهب اليه في أمور لا يستغرق الحديث فيها بضع دقائق ، فاذا خرجت من عنده أجدنى قضيت ساعة او نحوها استمتع بأحاديث لا علاقة لها بشئوننا الحزبية ، وهى اكثر الأمر أحاديث عن الماضى يسبغ عليها الرجل من طلاوة العبارة ما يجعلها فنا جميلا يسلك سبيله الى النفس فيملأها مسرة به واستزادة منه ، وكنت أشعر في حديثه بعطف لا أدري مصدره من نفسى ، بل ان الدكتور هيكل ليسعد بما يكنه سعد له من تقدير فيقول : « كنت أسمع الذين يلقونه ينقلون عنه تقديرا لى اغتبط به » .

كان ايمان سعد بالائتلاف في تلك الآونة دليلا على المرونة السياسية ، كما هو دليل على النظرة الواقعية التى يعلو فيها العقل على العاطفة ، ولعل سعدا قد أدرك الا سبيل لمواجهة النزعة الديكتاتورية للملك والحرص الانجليزى على المصالح البريطانية في البلاد ، الا بتكالف الأحزاب ، بل واندماجها بعضها في بعض ، فنراه يفوت على الانجليز اصرارهم على استبعاده من تأليف الوزارة بعد فوز الوفد الساحق في الانتخابات ، كما يفوت على القصر دسائسه ،

ويعلم أنه يتنحى عن تأليف الوزارة استجابة لرجاء المشفقين على « صحة زعيمهم الشيخ » وأن يقوم عدلى بتأليفها ، وحين استقال عدلى ، وأخفقت المحاولات ليعدل عنها ، كان رأى سعد لعلاج الموقف أن يخلفه ثروت فى رئاسة الوزارة إبقاء على الائتلاف ، على غير ما كان يراه كثرة من رجال الوفد ترى التصدى للانجليز ، فقد كان سعد يدرك ما يمكن أن يتمخض عنه مثل هذا الموقف من العودة الى ديكتاتورية السراى وتمطيل الحياة النيابية . ويقدر تماما « أن لا حياة لهذا البرلمان ولا للحياة النيابية كلها الا ببقاء الائتلاف » .

ولم يكن الدكتور ميكل فى كل هذا الا ناطقا بلسان حزبه ، وإن خالف ما يدين به من ايمان بالدستور والحياة الديمقراطية وحرية الرأى والحدود القومية الكفيلة وحدها بالتصدي لنزعة الملك الديكتاتورية وخبث السياسة البريطانية التى تلعب بأطماع رجال الأحزاب المصريين ، فقد كان الأحرار الدستوريون أقرب الى مشربه ، فالأحرار الدستوريون ينشدون الائتلاف الحزبى القائم على الحق والمصلحة العامة ، وكانوا يؤمنون بالتعقل دون الأهواء الصاخبة للسواد الأعظم من الشعب ، فإذا كان الشعب قد التف حول الوفد ، فقد كان على الوفد أن ينزع رداء الحزبية فيما يتصل بالمسائل القومية العليا فى بلد لم يستكمل استقلاله بعد ، وتنوشه نزعة ديكتاتورية طاغية من جانب الملك ، الا أن الوفد قسم الحزبية على المسائل القومية العليا ، وآثر أن تكون له وحده الكلمة العليا ، فإن سلمت له الأحزاب الأخرى بذلك ، فقد كان عليها أن تسلم بديكتاتورية الأغلبية وتخلي لها الطريق وتنأى عن ميدان السياسة فى بلد لم تستوفيه المعارضة البرلمانية على قاعدة برلمانية محددة ، تعرف للمعارضة حقوقها كما تعرف للأغلبية حقها وتمثيلها للرأى العام وإن غلب عليه الهوى ، فالساسة فى مثل تلك البلاد التى تبدأ حياتها الديمقراطية هم الذين يضعون لها القواعد والقيم التى تلتزم بها وتسلكها من بعد . الا أن

ماحدث كان غير ذلك ، فقد علت المصالح الخاصة على المصالح القومية العليا ، لا يختلف في ذلك حزب عن الآخر ، فالأحرار الدستوريون في الأقاليم والمدن والقرى يشكون من بطش الحكم القائم ، حين قامت الوزارة الدستورية الأولى بفصل المديرين وكبار الموظفين الذين لا يدينون بالولاء لها ، وقال سعد زغلول انه يريد حكومة زغلولية لحما وسما ، ورأى الغاء انتخاب محمد محمود وكيل الأحرار الدستوريين ، وحرّم جريدة السياسة من حضور حفل افتتاح البرلمان « وعبثا حاول - كما يقول الدكتور هيكل - أنصاره الصحفيون اقناعه بأن هذا المنع لن يقدم ولن يؤخر .. ورأيت أنا في ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدى عليه الا أن يكون ظالما ، »

ولم يكن لحكومات الأقلية أن تقيم وزنا لهذا الحق في وزارة زيور وما كان لاسماعيل صدقي وزير الداخلية في وزارته من اجراءات قصد الفوز في الانتخابات التي تعد لها الوزارة أملا في الفوز بأغلبية تطيح بالوفد ، وما كان منه حين تولى الوزارة وإنشأ حزبا وألغى الدستور وجاء بدستور آخر ، وما كان أيضا من محمد محمود حين ولي الوزارة فأوقف الحياة النيابية علة يقوم باصلاح يحس به الناس فيحكمون له كما يحكمون عليه ولهم الأمر من بعد حين يستقيم بهم الرأي على رؤيا بينة للمصالح العام لا تحكمها عاطفة هوجاء ، ولم يدع له الملك وهو يكره الأحرار الدستوريين كما يكره الوفد ، ولم يدع له الانجليز وهم لا يبيغون الا أن يبقى الصراع الحزبي ، وهو حجتهم في نبذ أى اتفاق لا تقره الأحزاب مجتمعة ، وهو ما أجبروا الأحزاب عليه حين أرادوا أن يبرموا مع مصر معاهدة تؤمن لهم موقف مصر وولاءها في حرب قادمة كانت بوابرها تلوح في الأفق .

كان سعد قد أدرك هذه الحقيقة فأيد الائتلاف وسعى اليه وسلم للانجليز بأن يؤلف عدلى الوزارة ، وحين استقال عدلى سارع الى

علاج الموقف ، ودعا ثروت وأقنعه بتأليف الوزارة الجديدة ووقف
يسنده ويؤيده ، فلما اتجه ثروت الى حل « المسائل المعلقة بين مصر
وانجلترا ثقة منه بأن حل هذه المسائل يجنب مصر أسباب الاحتكاك
التي تثير الأزمات بين الدولتين بين حين وحين ، ويترتب عليها من
الضرر بمصر مالا تخشى انجلترا منه شيئا يذكر ، وأيد سعد وجهة
نظره هذه وشجعه عليها غاية التشجيع ، وكان ثروت كما برهنت
الأحداث ابن بجدتها فى هذا المضمار .

ولكن سعدا اخترمه الأجل قبل أن يرى ثمار اتجاهه الجديد ،
ولو امتد الأجل بسعد - كما نعتقد - لكان للسياسة المصرية وجه
آخر ، فقد خلفه فى رئاسة الوفد « مصطفى النحاس » فنبذ كل ائتلاف
مع أحزاب الأقلية ، الا فى جبهة المفاوضات التى مثلت كافة الأحزاب
الا الحزب الوطنى كما أراد لها الانجليز أن تكون ، وظهر هذا الاتجاه
الى مناوأة الائتلاف القائم ، ولما ينته ثروت من محادثاته مع وزير
الخارجية البريطانية ، وكان رجاء « الناس جميعا » أن تنتهى هذه
المحادثات الى اتفاق يقر علاقة الدولتين على أساس سليم ثابت ،
.. ، منذ علموا أن سعد باشا يؤيد ثروت باشا تأييد صدق وصداقة ،
فلما عاد ثروت الى مصر « ليحضر افتتاح الدورة البرلمانية ويلقى
خطاب العرش » ولم يكن استقباله بالاسكندرية « حماسيا » على
النحو الذى كان متوقعا لو أن سعدا لم يكن قد مات ، ثم عرف من
بعد « بأن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عودة ثروت
باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله » ولم يكن مكرم
عبيد قد ولى منصبا وزاريا ، حتى ذلك الوقت وكان له « ولطائف
من أعضاء الوفد .. اكبر الأثر فى اختيار النحاس باشا رئيسا
للفد » ولعل مكرم عبيد كان يتعجل اختياره للوزارة اذا ما تولاها
مصطفى النحاس ، فكان أكثر ما يعنيه أن يخلى ثروت الطريق
للنحاس . وطغت تلك الذاتية من بعد على كل مصلحة قومية للبلاد
حتى عصف الوهن بكل الأحزاب وعصف بالوفد أكثر مما عصف

بغيره ، وغام الفكر السياسى الأصيل فى أذهان القادة قبل الناس ، وضلت قيم الاخلاق سبيلها الى ضمائر الناس حين غامت الحقيقة أمامهم ، مما كان له أثره فى ظهور تيارات جديدة للعمل السياسى بين طوائف المثقفين والشباب ، وان لم يكن أثرها عميقا فى سواد الشعب فقد تركت بصماتها القوية على مسير الأحداث فى حركة « مصر الفتاة » و « الإخوان المسلمين » و على كيان الأحزاب جميعا وفى مقدمتها حزب الوفد فقد عصفت به هذه التيارات أكثر مما عصفت بغيره .

وبقى دكتور هيكل يؤيد الائتلاف ويزود عنه حتى رأى السوس ينخر فيه على حد تعبيره « وظلت الحال على ذلك زمنا ، وظلت أخطب فيها صديقى الدكتور حافظ عفيفى ، أطلب اليه اقناع اخواننا فى الحزب بأن نكشف القناع عما يدور وراء الستار ، فأراه يشعر بما نشعر به ، ثم هو مع ذلك يستمهلنى راجيا أن تجيء الثغرة الأولى من غير ناحيتنا . . . واتى لفى مكتبى (بالسياسة) ظهر يوم من أيام الثلث الأخير من شهر ديسمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيفى وأخبرنى أنه اتفق مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى امر الائتلاف . . . واسترحت أنا لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتبت مقالا عنوانه : « نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » .

ولم يلق هذا المقال الذى اتفق عليه « أساطين من رجال الحزب » ارتياحا من جانب ممثلى الحزب فى وزارة الائتلاف وأراد محمد محمود أن تنشر السياسة أنه لا يعبر عن رأى الحزب وأبى الدكتور هيكل أن ينشرها ، اذ أنه يعبر عن رأى الحزب فى كل مايكتب « فاذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب،

فليجتمع مجلس الإدارة وليصدر قرارا بما يراه ، ومتى صدر هذا القرار تصرفت بما أرى ! » .

ولم تمض أسابيع على نشر المقال ، بالرغم مما كان من اختلاف الرأى حوله بين أعضاء الحزب « حتى صدقت الحوادث رأينا ، فقد انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلين وأن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة » . وكان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية واستكمال ما فى المشروع من نقص ، فقد كان يشعر أن وفاة سعد باشا تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر » وكان وزراء الأحرار يرون أن يمضى ثروت فى محادثاته مستندا الى الائتلاف ، ليرى الانجليز أن وفاة سعد ليس لها من تأثير على الوحدة القومية ولا على مطالب البلد القومية ، ولكن وزراء الوفد رفضوا المشروع جملة « ولم ير محمد محمود باشا وزملاؤه المشتركون فى الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد ، لهذا لم يجد ثروت باشا بدا من تقديم استقالة الوزارة » .

وألّف مصطفى النحاس الوزارة الجديدة ، ورأى محمد محمود الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف على غير ما رأى الدكتور هيكل ومن كانوا على رأيه من أساطين الحزب ، « وكانت حجتنا أن اشتراكنا بثلاثة وزراء فى وزارة تعدّها اثنا عشر يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزارة من غير الأغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأى واصرت الأغلبية الحزبية على رأينا استقالت الوزارة ، أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزارة فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة ،

فبيّتهموا أمام الأمة بأنهم هم الذين ناووا الائتلاف، ولما كان الائتلاف مزعزعا فلن يكون اشتراكنا في الوزارة برئاسة رئيس الأغلبية عملا نافعا ، ومن الخير أن نترك الأغلبية تتحمل مسئولية الحكم ، فإن وافقتنا أيديناها ، وإن خالفتنا الرأي عارضناها ، ولها من أغليبتها الكبيرة في البرلمان ما يجعل معارضتنا معارضة تقويم وتوجيه لا معارضة مناوأة للمناوأة » .

وكان من رأى محمد محمود أن الحرص على الائتلاف يدعوهم الى الاشتراك في الوزارة فإذا اضطر للاستقالة ، كان « لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة » .

وغلب اتجاه محمد محمود اتجاه الآخرين بفارق صوت واحد الى جانب المؤيدين لاشتراك الحزب في الوزارة ، ويقضى الالتزام الحزبي أن يسلم ، الآخرون بالرأى الأرجح « ووجب على جريدة (السياسة) لسان الحزب تأييده ، ووجب على أنا رئيس التحرير أن أقف بجانبه ولا أحيد عنه » .

وجاء قانون الاجتماعات ليصف بالوفاق الوزاري ويؤدى بتألف الحزبين الكبيرين ، وتمتد جذور هذا القانون الى يوم أصدرت وزارة يحيى باشا ابراهيم قانونا ينظم الاجتماعات ويجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ، وقد حمل عليه سعد زغلول في حينه ، فلما تولى الوزارة ، ناقشه مجلس النواب واتخذ فيه قرارا، وانفض قبل أن يصدر مرسوم باقراره ، فلما تولى النحاس باشا الوزارة أعاد النظر فيه بالرغم من احتجاج المندوب السامي عليه في مذكرات توالى من قبل متذرعاً بحماية الأجانب ، حتى كان الانذار الأخير في ٢٩ مارس ١٩٢٨ ، بالا يواصل البرلمان نظر قانون الاجتماعات ، فإذا « لم تتلق دار المندوب السامي هذا التأكيد قبل الساعة من مساء ٢ مايو فإنها ستكون حرة في اتخاذ ما تراه من تدابير » وقد رأى محمد

محمود اتقاء الأزمة أن يبقى المشروع ساكنا في مجلس الشيوخ لا يحركه ، واختلف الرأي بينه وبين النحاس فاستقال واستقال معه وزراء الأحرار الدستوريين وانضم اليهم أحمد محمد خشبة باشا الوزير الوفدى ثم كانت اقالة الوزارة وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة ، وكانت بداية مرحلة جديدة ، كسب فيها الوفد أكثر مما خسر ، وخسر فيها الأحرار الدستوريون أكثر مما كسبوا .

وكان الدكتور هيكل في الواقع أبعد نظرا حين رأى منذ البداية الا يشترك الأحرار الدستوريون في الوزارة ، فقد جاءت استقالة وزرائهم واحدا بعد الآخر وكأنها مبيتة لأسقاط الوزارة ، فقد رأت وزارة الخارجية البريطانية أن رد النحاس على الانذار البريطاني مرض ، ويترك ما بعد ذلك لظروفه .

وقد أثارت استقالة الأحرار الدستوريين واحدا بعد الآخر وما أعقب ذلك من اقالة النحاس وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة الكثير من الحيرة حول الكوامن التي أدت اليها ، فالحكومة البريطانية قد رأت في رد النحاس على الانذار البريطاني ما يكفي لابتلاع الأزمة ، ولا نجد فيما كتبه لورد لويد في كتابه « مصر بعد كرومر » ما يشير الى اتجاه له في ذلك ، ولا تشير الوثائق البريطانية الى اتجاه معين او رغبة أبدتها وزارة الخارجية البريطانية في هذا الموضوع، حتى أن لورد لويد كان يجهل ما تتجه اليه نية الملك فيمن يخلف النحاس ، وقد سأل الملك في لقائه به يوم اقالة الوزارة عما تتجه اليه نيته ليؤلف الوزارة الجديدة ، وأجاب الملك بأنه يفكر في رجلين صدقي ومحمود ، ولا نجد تعليقا للمندوب السامي على ذلك .

فاذا كان الاختيار الملكي قد وقع على محمد محمود دون اسماعيل صدقي مع ما نعرفه من جفوة ملكية لهؤلاء الدستوريين

الذين يحاربون أوتوقراطيته ونزعته الاستبدادية ، فإذا كان الملك قد اختاره دون اسماعيل صدقى ، فلا ريب أن التقدير الملكى كان قائما على اعتبارات تجعل من محمد محمود فرس الرهان ولو لفترة معينة يخسر فيها الأحرار الدستوريون أكثر مما يكسبون ، وكانت اللعبة الملكية بارعة غاية البراعة ، فزعيم الدستوريين لن ينكم فى ظل البرلمان القائم ، فاما قام بحله وكرر لعبة صدقى فى وزارة زيور وهى اللعبة التى انتهت بفشل ماحق ، واما اختط طريقا آخر ، لن يكون خير مما سبقه ، وفى كلا الحالتين ، لن يكون الرابع غير الملك .

ولكن أيفوت كل هذا على محمد محمود وحزبه ؟ أبلغت ثقته بنفسه ويرجاله أن ينتزع من الشعب ثقته بالوفد أم أن إيمانه بالديمقراطية وبالحكم الدستورى قد تهاوى الى الحد الذى أقدم فيه على تعليق الحياة النيابية وتعطيل الدستور ؟

لقد كان الأحرار الدستوريون يؤمنون حقا بأن الشعب مخدوع فى زعامته ، وأن طغيان الأغلبية ينتهى بها الى ديكتاتورية بغیضة ، ولكن كيف يتسنى لهم أن يحكموا والملك لا يرضى عنهم ، والوفد بشعبيته الحاكمة يحمل عليهم والملاحاة بينهما قد أصبحت خصومة عنيفة ، تصول فيها صحافة الحزبين ، السياسة من ناحية والبلاغ وكوكب الشرق من ناحية أخرى بقوارع الكلم وسوء الاتهام .

ويرى الرافعى ، أن الملك والانجليز والأحرار الدستوريين هم أبطال اللعبة فى الانقلاب الدستورى الذى قام به محمد محمود ، وهو رأى يقوم على التخمين أكثر مما يقوم على واقع ملموس ، وليس محمد محمود بالرجل الذى يستجيب للقصر أو يخضع له ، ولا يسمح له كبرياؤه المعروف بأن يكون أداة مسخرة فى أيدي الانجليز ، ولكنه حين أقدم على ذلك فلأيمانه بخطأ واقع يراه وتراه معه تلك الصفوة

التي اشتركت في الوزارة ، كما يراه رئيس تحرير السياسة ، فالشعب في رأيهم مضلل لا يحكم على الأشياء حكما سليما . ولكن أيا كان ذلك بتعديل الدستور وهو ثمرة أيديهم للقضاء على الطغيان البرلماني؟ لقد طاف هذا الخاطر بذهن محمد محمود وأقضى به الى الدكتور ميكل وهما معا في لندن ، حين سألته على غير انتظار منى: ما رأيك في تعديل الدستور ؟ ودهشت لهذا السؤال المفاجيء ، ولم أتردد مع ذلك في الاجابة عنه بقولي : أناشدك الله يادولة الباشا الا تفكر في هذا الأمر ! ان كل تعديل للدستور في هذا الظرف لا يمكن أن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة في الدستور ، وأنت تذكر جهادنا ضد كل انتقاص من هذه الحقوق في سنة ١٩٢٣ ، قبل أن يصدر الدستور ، بعد أن وضعت لجنة الدستور مشروعه ، ومن غير المعقول أن نجاهد هنا في لندن لنكسب لمصر حقوقا من الانجليز جديدة ، ثم ندع الناس في مصر يقولون أنك تريد أن تضيع على شعب مصر حقوقا كسبها بالدستور فعلا ، وإذا كنا ندافع عن تعليق الحياة النيابية ، وأقوى حجة لنا أن الدستور سيعود كاملا بعد أن تطمئن البلاد وبعد أن تستطيع الحكم على نواياها وعلى أحزابها حكما سليما ، فإن التفكير في تعديل الدستور سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيدا لهذا التعديل . . .

اذن كان الدستور وكانت الحياة النيابية هما غاية الأحرار الدستوريين وهما أعظم ما يحرصان عليه ، ولم يكن تعليق الحياة النيابية الا لفترة يثبت فيها الأحرار الدستوريون أنهم بمواهبهم وبالصفاة المستنيرة من رجالهم أقدر الناس جميعا على خدمة مصر والعمل على تقدمها وتحقيق ما تنشده من حرية واستقلال .

ولكن هذا هو الطريق للوصول بالبلد الى ديمقراطية سليمة تعلو على الهوى والنزعات الحزبية الجائحة ؟

لقد كان الأحرار الدستوريون أول حزب يضع لنفسه برنامجا مفصلا وأهدافا محددة لعمله السياسى ، وهم يؤمنون ايمانا تاما بصحة هذا البرنامج وأهدافه المحددة ، ولا يتسنى لهم أن يحققوا منه شيئا ما لم يقولوا الحكم خالصا ، وقد كانوا اقلية فى وزارات الائتلاف التى تعاقبت على البلاد سواء مع الاتحاديين أو مع الوفد ، قلعلهم اذا وانتهم فرصة الحكم أن يحققوا هذا الاصلاح العام الذى يتطلعون اليه وينشدونه حتى يلمس الرأى العام قدرتهم على الاصلاح ويتحرر مما يسمونه الدجل السياسى ، ويعرف لهم قدرهم وقدرتهم على العمل النافع - لذلك عمل محمد محمود على تشكيل حكومته من شخصيات جمعت بين المقدرة السياسية والقدرة الفنية ، وتذكر الوثائق البريطانية أن الوزارة ضمت اثنين من نواب حزب الأحرار الدستوريين هما محمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى باشا كما ضمت اليها اثنين آخرين لقدراتهما الفنية هما ابراهيم بك فهمى وعبد الحميد سليمان باشا من المستقلين واشترك فيها على ماهر باشا من حزب الاتحاد ، كما كان محمد محمود يرمى الى اجتذاب الوفديين الى وزارته فضم اليها خشبة باشا الوزير الوفدى الذى استقال من الوزارة النحاسية وفصله الوفد من عضويته ، كما كان فيها احمد لطفى السيد وزيرا للمعارف .

ولاشك فى أن محمد محمود كان ينشد الكثير فحكم بيد قوية ، ولكن اللاعبين الآخرين كانوا أقوى منه يدا ، فلم يكرر ذلك من بعد وعاد الأحرار الدستوريين يدعون الى الائتلاف لمقاومة الطغيان الملكى .

تميزت تلك الفترة ما بين وفاة سعد زغلول وأبرام معاهدة ١٩٣٦ بصراع القوى الثلاث التي سيطرت على مقادير السياسة المصرية : الأحزاب ، والملك ، ودار المندوب السامي البريطاني ، أما الأحزاب فقد حركها الواقع السياسى بين الفعل ورد الفعل ، أكثر مما كان يحركها خطة وهدف مرسوم . وأما الملك فقد قدر له أن يكون اللاعب البارز على المسرح السياسى ، ولكنه فى ولعه بالسلطة الشخصية - كما يصفه سير برسى لورين الذى خلف لورد لويد فى منصب المندوب السامى البريطانى - لا يطبق حكومة مستقلة « تحترم نفسها » وهو فى عدائه للوفد لا يطبق الأحرار الدستوريين بدورهم ، ووقف الانجليز كعادتهم يمارسون لعبتهم التقليدية باستغلال الصراع بين الملك والأحزاب لمصلحتهم على ألا يؤدى ذلك الى انفجار شعبى يهدد المصالح البريطانية وتقف فيه انجلترا فى مواجهة القوى الشعبية المتكاتفة فى مصر ، ولتكن سياستهم ضرب القوتين الآخرين بعضهما ببعض .

وقد بدا حينذاك أن الرغبة الملكية تتجه الى اسماعيل صدقى لتأليف الوزارة الجديدة وهو ما يؤيده اسماعيل صدقى فى مذكراته الا أن الملك كان أنكى من أن يكلف رجلا فشل من قبل فى ضرب الوفد ، وان كان يحب أن يكون الى جانبه ، ويفضله محمد محمود فى أنه يرتكز على قاعدة حزبية وأنه كان الوزير القوى فى وزارة النحاس المقالة ، وتؤكد الوثائق البريطانية على غير مازعم اسماعيل صدقى فى مذكراته من تأييد المندوب السامى لقرشيح رجل تشرب الثقافة الانجليزية « وتربى فى انجلترا » أن اختيار محمد محمود لتأليف الوزارة كان اختيارا ملكيا لم يلق اعتراضا من الانجليز . كما لم تلق اقالة النحاس اعتراضا هى الأخرى من جانبهم وبدا أن السراى هى التى توجه الأمور وتمسك بزمامها ، بينما التزمت دار المندوب السامى الحياد الدقيق واعتبار ماحدث « مسألة داخلية تماما لاشأن لهم بها ، بل بل ان التعليمات البريطانية قضت بالامتناع تماما عن التدخل فى تلك الأزمة » .

ولم يكن محمد محمود يستند فى تأليفه الوزارة الى أغلبية برلمانية فقام « بتأجيل البرلمان شهرا وفق نص الدستور » ثم قام بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، أملا فى أن ينجز لمصر ما عجزت الوزارات الأخرى عن انجازه ، وأن يقر فى البلاد حكما نزيها « يقوم عليه من بعد نظام برلمانى فى مثل نزاهته وأن يعمل فى سبيل الاصلاح الداخلى كل ما يستطيع » ويقول الدكتور هيكل انه رأى « فى هذه الخطة صراحة محمودة ، فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات ، وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل واصلاح » .

ولكن ، اكان الدكتور هيكل خالصا تماما في تأييده لهذا الاتجاه وهو الذى ينادى باحترام الدستور والتمسك به ؟

لا نستطيع أن نحكم على ذلك ، ولكن لنترك الأحداث تفصح عنه . كان الدكتور هيكل حينذاك ملتزما داره لصدع أصاب ساقه من حادث سيارة صدمته وزاره صدى وتحدثا فيما « عسى أن يكون متى ألف الوزارة ، حتى لا يواجه أزمة كأزمة وزارة النحاس مع الإنجليز ، حتى اذا استطاع الخروج متوكئا على عصا قصد محمود باشا عبد الرازق » وكان محمد باشا يلح عليه ليكون وزيرا للداخلية معه ورجوته الا يشترك في الوزارة ايمانا منى بأن مناصب الحكم تزعزع الثقة بمن يلونها ، وحرصا على أن يبقى من زعماء الأحرار الدستوريين من لا تجنى عليه أطوار الحكم .

اكان ذلك ، لأنه في قرارة نفسه يرضى لمحمد محمود أن يلى الحكم في مثل تلك الظروف ؟

هذا مالا يكشف عنه الدكتور هيكل ، ولكنه وقد أعد أهبة للسفر كما أشار عليه الطبيب للاستشفاء من الصدمة التى أصابته اعتذر عن البقاء كما طلب اليه محمود باشا عبد الرازق «لأنه لايعرف أحد ما نحن مقبلون عليه من سياسة قد تنتهى الى تعليق الحياة النيابية » وترك لزميله الدكتور محمود عزمى الدفاع عن سياسة الوزارة عن « عقيدة واقتناع » بعد أن أفضسى اليه بمالديه من معلومات ، وخيره بين أن ينوب عنه فى الدفاع عن سياسة الوزارة أو يبقى هو ليدفع عنها . وأكد له الدكتور عزمى ايمانه بسياسة الوزارة « وانه سيكون قويا فى الدفاع عن تعليق الحياة النيابية غاية القوة » . وان أخلف الدكتور عزمى وعده بذلك وعرف الدكتور هيكل وهو فى أوروبا أنه قد أخذ جانب المعارضة .

ويشاء القدر الا يشترك الدكتور هيكل في الدفاع عن تعليق الحياة النيابية وحين عاد الى مصر ابنى أن يدافع عن اجراء اتخذته الوزارة باحالة مستشارين بالاستئناف الى المعاش ، اذ « أن المساس بقدس القضاء خطير النتائج » . وقد اعتزمت ألا أدافع عن هذا الاجراء ، والا انشر دفاعا عنه ايا كان مصدره ، الا أن يكون بلاغا رسميا لا حيلة لى في منعه ، وبقيت عند عزمى ، فلم اكتب في الموضوع كلمة ، ولم انشر شيئا كتبه غيرى ، ولم استجب لرجاء في نشر شيء .

ولكنه ينوه باصلاحات الوزارة ، وانها « برت بما وعدت به الشعب من اصلاح » فلما كان الصيف التالى ، كانت جامعة اكسفورد قد « قررت منح رئيس الوزارة المصرية درجة الدكتوراه الفخرية » . وقرر محمد محمود باشا أن يسافر الى انجلترا لتلقى هذا اللقب الشرفى في حفل يقام خلال شهر يونية ١٩٢٩ ، ويسره أن يسافر الدكتور هيكل في الوقت الذى يسافر فيه ، وكان على نية السفر مع زوجه للراحة والاستجمام . وأسر اليه محمد محمود يوما، وكان الحكم قد انتقل في انجلترا من يد المحافظين الى يد العمال في الشهر الأول من عام ١٩٢٩ ، أن وزارة الخارجية البريطانية « تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه ، وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذى أنقذها منه » .

وعاد محمد محمود الى مصر وفى يده مشروع لمعاهدة عدتها حكومة العمال الجديدة مقترحات أكثر منها مشروعا لمعاهدة ، كما جاء فى دييجاتها الأولى ، وألقى خطابا بفناء كلية سسان مارك بالاسكندرية « نكر فيه محادثاته ومشروع المعاهدة الذى انتهى اليه ، وشرح مزايا هذا المشروع خير شرح ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها هذا المشروع على الأمة » .

فماذا كان موقف الوفد ؟ لقد شن حملة ضارية على مشروع المعاهدة « ولم تكن حملتهم على المشروع طعنا عليه أو انتقاصا منه ، بل كان فيه تحفظ مداه أن المشروع لا يفي بمطالب البلاد كاملة » واتجهت الحملة الى الوزارة ذاتها ، وكتبت البلاغ تقول : « استقالة ، قالا تكن فاقالة » .

وبدأت اللعبة الثلاثية تأخذ دورها من جديد ، فقد كان الملك برما بالوزارة منذ البداية ، ومنذ أكد محمد محمود أن وزارته ليست وزارة القصر ، ولم يغب ذلك عن الملك ، ولعله اذ قبل أن يكل تأليف الوزارة الى محمد محمود دون صدقي ، فلأن صدقي قد جانيه التوفيق في القضاء على الوفد ، وباء بغضب الشعب ، ولم يعد له دور سياسي الا ان يستند الى السراي أو الى دار المندوب السامي ، فهل فكر الملك الماكر أن يمر محمد محمود بتجربة صدقي لتنفصم جذوره بالشعب ، فليتحمله عاما أو أكثر حتى تنفصم جذورا لحرار الدستوريين بالشعب هم الآخرين !! ولعل محمد محمود هو الآخر كان واثقا من نجاح تجربته مع الشعب ، كما كان على ثقة من أن تشيعه للملك أو أن يكن صنيعة له كفيل بالقضاء على مستقبل لحرار الدستوريين السياسى ، فكان تأكيده على الدوام أن وزارته ليست وزارة للسراي ، فاستمسك بمبدأ المسئولية الوزارية لا يدع للملك فرصة لأملاء ارادته . وان أدى ذلك الى استقالته ودعوة البرلمان الوفدى المعطل لممارسة صلاحياته . كما أفصح بذلك الى لورد لويد ، في أزمة ترشيح صدقي رئيسا لديوان المحاسبة ، حين رفض الملك هذا الترشيح ، وأبى توقيع مرسوم التعيين ، ولعل الملك كان يدخر صدقي لمهمة أخطر ، خاصة وأن رئيس ديوان المحاسبة غير قابل للعزل لمدة خمس سنوات ، ولا يستطيع الملك أن يصبر خمس سنوات على وزارة محمد محمود ، وان كان محمد محمود يؤمن ببقائه في الحكم حتى يتم مهمته وقد قدر لها في البداية ثلاث سنوات

قابلة للتجديد لتعليق الحياة النيابية في البلاد ، فليصبر الملك على محمد محمود حتى تواتيه الفرصة للتخلص منه ، وليعتمد محمد محمود على الانجليز ، وهم ينشدون أن يسود البلاد نوع من الاستقرار السياسى يؤمن مصالحهم في مصر ، وقد ظل محمد محمود يردد في كل مناسبة أنه حريص على الدستور فهو الكفيل وحده بتأمين الشعب ، ويقول : انه ديمقراطى بطبيعته ، وهو ما أكدته في حديثه الى « المورنينج بوست » في يناير ١٩٢٩ .

وقد أنجزت وزارة محمد محمود - كما يقول الرافعى - الكثير مما وعدت به ، ولقيت في الكثير من مواقفها تأييد لورد لويد وحكومة المحافظين ، فلما خلفت حكومة العمال حكومة المحافظين وعزلت لورد لويد ، وبعثت بمنسوب سام جديد الى مصر ، كان ذلك ايدانا بتغير اتجاه السياسة البريطانية ، فالأتجاه الثابت للسياسة البريطانية أن تضرب المصريين بعضهم ببعض ، وأن تفتعل الأزمات التى تعوق بها مسيرة الحركة الوطنية ، ثم انها لا تبرم اتفاقا مع مصر . لا تجمع فيه السياسة المصريين على اختلاف أحزابهم في سلة واحدة ، فلتفاوض من يشاء ، مادام المصريون لا يقرون لمن يشاء بهذا الحق ، حتى وان كان من جانب الأغلبية ، فهناك الأقلية التى تنكره ولا تسلم به ، وهناك التعتت مع حكومة الأغلبية في أى محادثات تجريها معها .

وأما وقد ازدادت معارضة الوفد لحكومة محمد محمود عنفا وانكرت عليه حقه في المفاوضة ، فلتكن وزارة الأغلبية هى التى تجرى الانتخابات وستجد من عنت الانجليز ما يودى بها الى الفشل ، لتبدل الدورة من جديد تتصارع فيها الأحزاب ، وتعود اللعبة الملكية من جديد ، وليس الانجليز بغارمين ، فالغرم كله على هؤلاء المتنازعين في صراع السلطة . ولا يجد المستر هندرسون وزير الخارجية في حكومة العمال الجديدة عوارا من أن يصرح في البرلمان الانجليز في

٢٦ يولية - كما يذكر أحمد شفيق في حوايته - بأنه « مهما كانت سياسة حكومة العمال حيال مصر فانها لن تدخل دائرة التنفيذ الا اذا وافقت عليها الأمة المصرية » وتعنى عبارة « الأمة المصرية » انها غير حكومة الأغلبية أو الأقلية ، وانما هما معا . وكانت صحيفة « الدايلي هيرالد » لسان حال حزب العمال قد أعربت في مقال افتتاحى قبل ذلك بأسبوع عن ثقتها بأن « وزير الخارجية البريطانية سيمنح تقديره الجدى للتصريحات التى أدلى بها حديثا زعماء الوفد » .

ويلتقى الملك بالمندوب السامى سير برسى لورين ليتبادلا الراى فيمن يخلف الوزارة القائمة ، فاما وزارة وقديّة خالصة ، واما وزارة ائتلاف يمثل فيها الوفد تمثيلا قويا . ولكن المندوب السامى يتبين أن الوفد يرفض الاشتراك في وزارة ائتلافية وهى السياسة التى سار عليها من بعد .

ولا يجد الأحرار الدستوريون بدا من استقالة محمد محمود ، ويكتب الدكتور هيكل مقاله في (السياسة) جعل عنوان « أما لهذا الليل من آخر » « طلبت فيه الى الوزارة أن تتخذ خطوة حاسمة تحدد موقفها من كل الظروف المحيطة بها » ويتفق فى الراى مع محمود باشا عبد الرازق « من أن كرامتنا جميعا قد أصبحت فى كفة الميزان ، مالم تستقل الوزارة » .

واستقالت وزارة (اليد القوية) لتبدأ مرحلة جديدة لصراع اللاعبين على المسرح السياسى .

كانت النزعة الملكية الى الاستبداد والتسلط ، أما الانجليز فتحكمهم مصالحهم ، فلا يتدخلون في أمور مصر الداخلية ما لم يكن هناك ما يهدد تلك المصالح سواء من ناحية الاجراءات الحكومية أو من جانب الشعب حين تبدو النذر بغضبه وثورته ، وقد علمتهم ثورة ١٩١٩ درساً لم يغيب عن أذهانهم قط ، ولشد ما كانوا يستريحون الى الصراع الحزبي ، أو التسلط الملكي الذي يلهي المصريين عنهم ، ولعل زعامة الوفد والوفديين كانوا يدركون هذه الحقيقة ، بل انهم كانوا يعونها تماماً ، فحين بعث بمكرم عبيد الى لندن داعياً ضمت ديكتاتورية محمد محمود وتشهيراً بوزارته ، وكأنه يستجدي الرأي العام البريطاني الضغط على حكومته فلا تكون سنداً لوزارة محمد محمود ، حتى قيل انه يستعدي الانجليز على شئون مصر الداخلية ، ويرد مكرم عبيد على هذا الاتهام في مؤتمر للمصريين بلندن ، بأنه لا يستعدي الانجليز على شئون مصر الداخلية بل يطلب الا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم القائم ، ولم يشر مكرم عبيد في كل ما قام به من دعاوة الى مطالب مصر الأساسية ، وحين أجرى محمد

محمود محادثات مع الجانب البريطاني ووصل الى مشروع لمعاهدة بين مصر وانجلترا ، ثم حولته حكومة العمال الى مقترحات ، لم يشر الوفد في حملته على الوزارة الى طبيعة مشروع المعاهد ، ولم يبد رأيا فيها ، وأصدرت هيئة الوفد البرلمانية في ٢٣ يونية قرارا تلقت فيه نظر الحكومة الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله حق المفاوضة عن مصر » ، وامتنع النحاس في خطبه وأحاديثه عن أبداء أى رأى في الاتفاق طالما بقيت حكومة اليد القوية في الحكم ، في الوقت الوقت الذى خاضت فيه كل الطوائف في مشروع الاتفاق وأبدت استحسانها له ، فأعلن حزب الاتحاد تأييده له كما أيده أكثر المستقلين ، بل دعا اليه فريق من الشباب ، وكان عدلى يكن على رأس مؤيديه . وأشار الى ما تجنيه التغييرات الوزارية والقلقل السياسية على تقدم البلاد في كافة مرافقها ، بل أن الخديو عباس في حديث له الى « المانشستر جارديان » نشرته الأهرام أول سبتمبر ١٩٢٩ دعا الى انتهاز تلك الفرصة السانحة للاتفاق مع بريطانيا ، وأشار الى أن النظام الدستوري لا يستقر ولا يحقق الديمقراطية المنشودة مادامت العلاقات المصرية الانجليزية لا تستند الى تسوية عادلة ، فاذا كان مشروع الاتفاق لا يحقق ما تنشده مصر الا أنه يدعم استقلالها ويوطده . وحتى الحزب الوطنى أيد الاتفاق وأعلن أنه يفضل ماسبقه ، ووصف الأمير عمر طوسون المشروع بأنه أفضل ما قدمته انجلترا لمصر حتى الآن ويشكر من أجله محمد محمود باشا ويهتته لحسن حظه .

وأضاع النحاس تلك الفرصة على مصر بعناده ، ولم يدرك أحابيل المكر البريطاني حين يقود الزعماء الى الفخ ، ويحررهم من عناء المواجهة المباشرة ، فقد رفض النحاس قيام وزارة ائتلافية تقدم أحسن ضمان لتوقيع وتنفيذ المعاهدة المقترحة ، فلم تكن الحكومة البريطانية من المحافظين أو العمال لتسلم بانفراد الوفد رغم أغلييته

بتوقيع اتفاق مع مصر لا تقره أو لا تشترك فيه الأحزاب الأخرى
ويسلم به المصريون جميعا .

ومع اخفاق المندوب السامي الجديد سير برسي لورين في
الوصول مع زعماء الوفد الى رأى باقرار ما تم الاتفاق عليه مع
محمد محمود ، الا أن يعربوا عن نياتهم الطيبة ، ويمر به النحاس
ومكرم عبيد مهنيين بمنصبه الجديد ، ويقبلان دعوته لغداء عمل
يخرج منه سير برسي لورين بالأجدوى للتوفيق بين الوفد وخصومه،
ورأى أن يمهد لعودة الوفد بتأليف وزارة انتقالية ترضى عنها
الأطراف المتباينة ، وتألقت وزارة عدلى يكن الثانية ، وأفصح عن
مهمته في خطابه بتأليف الوزارة ، بقوله : « ستكون الغاية التي
تترسمها الوزارة اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس
النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة
صادقة عن ارادة البلاد لكي يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت في
مصيرها » .

واجريت الانتخابات وقاطعها الأحرار الدستوريون ، حتى
لا يقيموا - كما يقول الدكتور هيكل - « أى عقبة في سبيل حصول
الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين » .
وكان الرأى الذى أشار به الدكتور هيكل على الأحرار الدستوريين
بمقاطعة الانتخابات الا يكونوا عقبة أمام مايدعيه الوفد من الحصول
على مزايا أكثر ، وقد « قلنا أن مشروع محمد محمود - هندرسون
هو الكلمة الأخيرة لانجلترا في الظرف الحاضر ، . . لأننا اذا خضنا
الانتخابات فستخوضها على أساس أن هذا المشروع خير ما يمكن
الحصول عليه في الوقت الحاضر » .

وغادر المندوب السامي مصر الى السودان حتى لا ينسب اليه
أى تدخل في الانتخابات وقت اجرائها ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ،

وَألف النحاس الوزارة الجديدة ، ورأس وفد المفاوضات الى لندن وفشل في الاتفاق مع الانجليز وعاد ليعلن أن « خسرنا المفاوضات وكسبنا صداقة الانجليز » وكانت تلك نهاية وزارته ونهاية الحكم البرلماني ، فقد اهتبل الملك الفرصة التي يتوقعها للاطاحة بحكومة الوفد ، وأراد النحاس أن يكرر ما قام به سعد زغلول من اجبار الملك على رفض استقالته ، فقدم استقالة وزارته واستقنفر النواب الوفديين لتدبير مظاهرة شعبية تحمل الملك على الأذعان لرغبة الشعب الا أن الملك كان أسرع منه في اتخاذ القرار فقبل استقالة الوزارة وكلف اسماعيل صدقي بتأليف الوزارة الجديدة ، قبل أن يتحرك الوفد في مظاهراته الشعبية ، وقبل أن يدع للانجليز فرصة للتدخل . ولم يكن يعنيهم أن يتدخلوا ، فكل خلاف بين المصريين يلهيهم ويبعدهم على التصدي لهم والسعي لتحقيق أمانهم القومية ، وان كان الحياد البريطاني قد أخلى الميدان لصراع ثنائي لا يدعى أى طرف من طرفيه القدرة على الفوز ، فكانت وزارة صدقي أطول الوزارات المصرية عمرا ، بالرغم من مقاومة الحزبين الكبيرين لها ، مقاومة اتسمت بالتحدي والاصرار ، كما اتسمت بالتنظيم والقدرة على المناورة .

ويبدو أن الجانب البريطاني في مقاضات النحاس – هندرسون كان حريصا على إبرام الاتفاق ، فلما جاء الرفض من جانب النحاس، تركوه لمصيره وليواجه نزعة الملك الطاغية للاستبداد ، ولعل النحاس كان يتوقع ما حدث ، ويعلم أن لو رأى سندا من الانجليز لتردد الملك كثيرا قبل أن يقدم على خطوته باسناد الوزارة الى صدقي « وهو من هو جراءة ومجازفة » كما يصفه الدكتور هيكل ، وقد سخره الملك لتنفيذ سياسته ضد الدستور وضد الوفد، وكان النحاس حريصا على أن يجد سندا من الانجليز ، فنوه بما كسبه من صداقتهم ، وكان يأمل الا يلزموا الحياد بينه وبين الملك ، وقد أفصح عن رأيه هذا في لقائه

بالمندوب السامى عقب استقالته ، حين ذكر له أن الحياد البريطانى لا يعنى الا ترجيح كفة الملك ، كما أفصح مستر هندرسون فى حديث له مع الدكتور حامد محمود ، أحد رجال الوفد ، حين لقيه فى مجلس العموم ، بأن الوفد لو كان قد وقع المعاهدة لما حدث ذلك ولما انتهك الدستور . ولم يكن حرص الجانب البريطانى على توقيع المعاهدة ، الا للتخلص من موقف قائم قد يثير المصريين عليهم فى أى وقت ، فاذا تخلصوا من هذا الموقف المعلق وانتهوا فيه الى اتفاق مع المصريين أمنوا جانبهم ، أما وقد شغل المصريون عن هذا الموقف بحماية البلاد من الظغيان الملكى ، فان فيه راحة للانجليز من عناء المواجهة اذا تفرغ لهم المصريون ، فكان ما التزموه من حياد فى صالحهم ، وحذرا من المستقبل تكتب الحكومة البريطانية الى ممثلها فى القاهرة ، عن عودة الوفد اذا ما القزم بسلوك طيب ، ولم ير المندوب السامى الا أن سقطات الوفد التى صبغت حكومته بصبغة فاشية ، تحول دون ذلك . وان الحيداد أجدى وأنفع للمصالح البريطانىة ، وأن أى انتصار للوفد على الملك قد يؤدى الى « آثار قاتلة على سياستنا التى أعلنها » .

ولم يقف الوفد ساكنا فنشط فى مقاومة الوزارة ، أما الأحرار الدستوريون فقد لزموا جانب الحذر ، فما كان « لنا أن نعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطتنا حتى مع الوزارات الوفدية ، هذا ونحن لو عارضناها ، أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بالغا » وكان الوفد نزاعا الى التطرف ، حين يلى الحكم ، وكان حريصا على رعاية أنصاره ، وخاصة فى الأقاليم حيث يطغى نفوذ العصبية على كل ماعداه ، وتعلو مصالحهم على كل مصلحة سواها ، وكانت خطته التى « يقول بها قائلهم : من لم يكن معنا فهو علينا ، وكان مؤدى هذه الخطة أن تكون الأداة الحكومية وفدية

لحما ودما ، والا تقف الأداة الحكومية في ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها ، صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ، ومن العمدة الى الخفير لذلك كانت الوزارات الوُفدية وغير الوُفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل ، وأصبح الصراع السياسى مغلفا بصراع العصبيات فى الريف • وهو ما يدعو كل حزب الى حماية أنصاره والأخذ بيدهم ، وقد نال العصبيات الدستورية من طغيان الوفد ، فترة حكمه القصيرة الكثير من العناء فاذا لم يقف الحزب مع أنصاره هؤلاء فى الريف ، لتركوه ، وأخذوا جانب صدقى فى سعيه الحثيث لاستقطابهم •

فاذا كان الأحرار الدستوريون قد سكتوا عن صدقى فى بداية حكمه ، وان رفضوا الاشتراك معه فى تأليف الوزارة وعدوا كل من يشترك فيها منهم خارجا عليهم ، الا أنه رأى فى سكوتهم عنه بديلا لتأييدهم له ، وفيه ما يرضيه • وان لم تبخل عليه السياسة « فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل » وكان هو من ناحيته سريعا « الى اجابة الأحرار الدستوريين الى ما يطلبون » •

الا أن الدكتور هيكل ينقد فى « حديث اليوم » ما لجأت اليه الوزارة من احالة قاضيين « الى المعاش لأنهما أصدرتا أحكاما فى قضايا سياسية اعتبرتتها الوزارة مخالفة لسياستها » • والقضاء بحكم الدستور مستقل ، والقاضى لا يحكم الا بما يمليه عليه ضميره ، وما ينص عليه القانون ، فاذا أخطأ فثمت محكمة الاستئناف ومحكمة النقض وكل ما أنشأه المشرع من وجوه اعادة النظر • وكان موقف الدكتور هيكل فى هذا شبيها بموقفه حين لجأت وزارة محمد محمود الى مثل ذلك ، فان لم ينقده على صفحات السياسة حينذاك فلأنه تم فى غيبته حين وجوده بأوريا ، ولكنه قرر الا يدافع عنه والا ينشر دفاعا عنه ايا كان مصدره ، « وأحدث هذا المقال - كما يقول الدكتور هيكل - رجة فى الأوساط المختلفة ، فسره بعضهم بأنه نزعة ظاهرة

من الأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة ، وفسره آخرون بأنه مجرد
ارهاص بهذه المعارضة ، .

ولم يطل الحال بالأحرار الدستوريين على هذا الوضع مع
وزارة صدقي ، فسرعان ما بدأ ابدال الدستور بدستور آخر من
صنعه ، لم يطالع الأحرار الدستوريين بشيء من أمره ، فكانت بداية
حملتهم عليه ، حملة قادها الدكتور هيكل على صفحات السياسة
عنيفة غاية العنف ، فقد كان أحرص رجال حزبه على الدستور ،
فعارض محمد محمود يوم فاتحه في تعديله يوم كانا معا في لندن ،
واستراح محمد محمود الى حجته واتفقا على أن تعديل نصوص
الدستور لا محل له ، كما كانت معارضة الوفد وصحفه لا تقل عنفا
عن السياسة ، وبدأ أن الحزبين الكبيرين يجتمعان على
معارضة هذا العبث بالدستور فكانت بداية التقارب بينهما ولقى
صدقي من عنف المعارضة ما واجهه بعنف أشد وبطش أقسى ، لم
يرع الدكتور هيكل ، واستعاض عن تعطيل صحف الحزب بإصدار
كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستوري » شاركه فيه « الأستاذ
إبراهيم عبد القادر المازني والأستاذ محمد عبد الله عنان » وأن بقي
الحزب يصدر صحفا أخرى غير السياسة التي عطلها صدقي ،
ليعطلها صدقي من جديد ويصادر أعدادها قبل أن تصل الجمهور
فاذا كانت الوزارة - كما يقول الدكتور هيكل في مقدمته لهذا الكتاب -
« تريد ألا يكون القانون وحده هو الذي يحدد حرية الصحافة ويكون
الحكم بينها وبين خصومها ، وهي تريد كذلك أن تعطل الصحف كلما
رأت في تعطيل صحيفة مظهرا تتبدى به للجمهور في ظاهر من القوة
لعل الجمهور يخافها ويرهبها » .

وآثر الأحرار الدستوريون ألا يكون لهم جريدة تعبر عن رأيهم،
فقد رأى « زميلاي الفاضلان الأستاذان إبراهيم عبد القادر المازني
ومحمد عبد الله عنان أن نجعل من فسحة الوقت وسيلة للتأريخ لهذه
الفترة الأخيرة من حياة مصر منذ حدث الانقلاب الدستوري فيها في

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، على أن لا يكون تاريخا صحفيا أو مشوبا
بشائبة هوى الوقت ، بل على أن يكون تاريخا يقصد فيه إلى سرد
الوقائع بالرجوع إلى مساندها والتعليق عليها تعليقا أساسه الفكرة
القومية السامية وتوخى الحق الذى نعتقد » .

وقد جاء الكتاب فى الواقع وثيقة تاريخية لا يستغنى عنها
دارس هذه الفترة من تاريخ مصر القلق .

وتم الاتفاق بين الحزبين الكبيرين على مقاومة الوزارة
الصدقية ، والتصدى لها ، وكان الوفد عنيقا منذ البداية فى إثارة
الجماهير عليها ، ونجح فى أن يكون مصدر قلق لها ، وعلى ما بين
مبادئ الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين من بون شاسع
« يجعل - كما يقول الدكتور هيكل - من المتعذر اتفاق الحزبين معا
اتفاقا طويلا لأجل » فقد اتفقا على مقاومة « صدقى باشا وبطشه ،
ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد
فيها فتح الله باشا وبركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار
الدستوريين فيها محمد على علوية باشا وأنا » ورأت لجنة الاتصال
أن « يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة » ويقدر ما كان
أصرار الزعماء على لقاء الشعب والتحدث إليه ، بقدر ما كان مكر
صدقى وذكائه فى الحيلولة بينهم وبين غايتهم ، فبينما هم يقصدون
طنطا ، إذ يرون عربة القطار التى اتخذوا مقاعدهم للسفر ، قد سارت
بهم إلى صحراء العباسية ثم يمت بهم ناحية الصف بمركز الجيزة
ووقفت بهم خارج القاهرة ، وتكررت المحاولة وفى كل مرة تتصدى
الحكومة لهم ، ولكنها تترك آثارها فى الناس فيخرجون فى مظاهرات
صاخبة لا يأمن أن تنقلب ثورة عاتية . وزادت حوادث العنف زيادة
أخذت تهدد الوزارة تهديدها للأمن الداخلى فى البلاد وأبلغت
الحكومة البريطانية صدقى بالتزامه بحماية الأجانب ، كما ألزمت
بها النحاس أيضا ، وتركت لندوبها السامى فى مصر أن يسوس

الأمور بما يراه خيرا للسياسة البريطانية في مصر ، وقد رأى أن موقف الحياد كقيل بضرب المصريين بعضهم ببعض بمالا يؤثر على المصالح البريطانية ، وأن مظاهرة جانب على آخر - كما جاء في برقيته الى هندرسون بتاريخ ٢٨ يونية ١٩٣٠ - وهو ما يجب على الحكومة البريطانية أن تتحاشاه . لاسيما وأن صدقي قد أعلن للحكومة البريطانية « أنه يملك من الأسباب والوسائل مايمكنه كل التمكين من القيام بالواجبات التي أخذتها وزارته على عاتقها » على حد رواية الرافعي . حتى كان سبتمبر ١٩٣١ ، وظهرت فكرة تأليف وزارة قومية « برئاسة رجل كعدلي تعقد مع انجلترا » المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ « وتجمع الأسس على أن الفكرة كانت من وحى المندوب السامي البريطاني ، وليس فيها ما يشير الى اتجاه سياسي للحكومة البريطانية ألقت به الى مندوبها السامي في مصر ، ويرى الدكتور هيكل : « أن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب الى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها ، وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسي ما يمكنه من أن يلقي الماء البارد على النار المتأججة ، فكيف يصنع سير برسي ليصل الى هذه الغاية ، فاما أطفأ النار ، وأما سكن من حدتها تمهيدا لأطفائها ؟! »

« قيل لنا في لجنة الاتصال أن سير برسي ذكر لعدلي باشا يكن أن الحكومة البريطانية مستعدة اذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كعدلي باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وأن تشير باعادة الدستور » .

وكان الطعم الذي ألقى به سير برسي لورين شعبه الى الماء مغريا ، ولم يكن هناك من لا يسعى اليه ، أو لا يرضى به ، فالأحرار الدستوريون ينشدون الائتلاف وينادون بالوحدة القومية ، والوفديون

يبغون التخلص من وزارة صدقي ، ولا ريب أنهم يطمنون الى عدلى « وهو الذى أجرى الانتخابات التى هيات للنحاس باشا وللوفد أن يتولى وزارة سنة ١٩٣٠ وأن يفاوض الحكومة البريطانية ، فله بذلك عند الوفد وعند النحاس باشا مكانة واحترام » .

وقد ألقى سير برسى لورين بالطعم وتركهم يتقاتلون عليه ، وقد ظن الأحرار الدستوريون « أن عرضها قد لا يعدو أن يكون مناورة ، أريد بها احباط نشاطنا في مقاومة صدقي باشا ودستوره ، فإذا هى كانت مداورة ولعبة سياسية وأعلن الدستوريون والوفديون جميعا قبولها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المداورة ، وان هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر الغنم » .

وانقسم الوفد على نفسه في قبول فكرة الوزارة القومية ، ولعل سير برسى لورين كان يدرك مسبقا أن الوفد يرفض فكرة الوزارة القومية فالقى بالطعم مطمئنا أن صيده سيكون لمصلحة بلاده ، وان موقف الحياد المشوب بالعطف على وزارة صدقي ، سيحقق مرماه من ضرب المصريين بعضهم ببعض ، وأن عرضه هذا الأخير سيقضى على التقارب بين الوفديين والدستوريين ، وقد حقق أكثر مما كان يبغي فكان انقسام الوفد على قبول الفكرة ، ولم يجد النحاس بدا من فصل أعضاء الوفد من الخارجين على فكرته في رفض فكرة الوزارة القومية وكان على رأس المفصولين حمد باشا الباسل وكيل الوفد وقطب ثورة ١٩١٩ : « وكذلك انقسمت الكتلة المعارضة لصدقي باشا شطرين - كما يقول الدكتور هيكل - من غير أن يكون لعنف صدقي باشا فضل في هذا الانقسام ، انما كان الفضل للبراعة السياسية التى أبداهها سير برسى لورين والتى أدت الى هذه النتيجة التى أسفنا لها جميعا » .

ومضى صدقى فى طريقه فأعلن دستوره وأعد عدته لانتخابات قاطعها الوفد والدستوريون وكون حزبا جديدا دعاه «حزب الشعب» وبقي يقابل العنف بعنف أشد وإلى تجاوز القانون فى عنفه وبطشه إلى «أقبح صور التعذيب» وأدانها «شيخ القضاة يومئذ» ، عبدالعزيز باشا فهمى «وأصدر فيها «حكما قدم له بحديثات وصمت العهد كله أقبح وصمة» .

ويبدو أن السراى قد أدركت أن صدقى قد استهلك ولا يستطيع أن يقوم بأكثر مما قام به ، لاسيما وأن صدقى كان له من مقومات شخصيته القوية ما يحول إلى حد ما دون الأوتوقراطية الملكية التى يتوق لها الملك فؤاد ، وأنه ليس كزيور أو يحيى إبراهيم ، ثم كان انهيار الوفاق الوزارى باستقالة على ماهر وزير الحقانية بعد أن أدان عبد العزيز فهمى رجال الإدارة فى قضية التعذيب ، وسقوط صدقى صريع المرض وسفره إلى أوربا للعلاج فخلى الجو للسراى ، وبرز نفوذ رجلها «زكى الأبراشى باشا» ناظر الخاصة الملكية الذى «أخذ يبت نفوذه - كما يقول صدقى فى مذكراته - ويتدخل فى شئون الحكم ، ولما عدت من أوربا وجدت الحال لا يطاق» وكان قد أبدى ضيقه لبعض المسئولين الانجليز وهو فى أوربا «من اتساع تدخل السراى فى الحكم» . وكان تعيين سير مايلز لامبسون مندوبا ساميا فى مصر بدلا من سير برسى لورين ، نذيرا بتغيير السياسة البريطانية حيال الأوضاع فى مصر ، فقدم استقالته ليخلفه عبد الفتاح باشا يحيى فى رئاسة الوزارة الجديدة فى سبتمبر ١٩٢٣ ولم يلبث أن خلفه فى رئاسة حزب الشعب ، بعد أن انفض أعضاءه عن صدقى ليلتفوا حول الحاكم الجديد ، ويصف الدكتور هيكل هذا الموقف ، فيقول : «لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته ، وإن شئت فقل أن عبد الفتاح باشا اختير لرياسة الحزب كما اختير لرياسة الوزارة ، فهرع إليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتساءلون : إلى أين يولون وجوههم ؟!

ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشيء من هذا ، فقد ذكر غير مرة ، بعد سنين من هذه الحوادث ، أن جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا اليه يتحدثون في أمر من الأمور على نحو لم يعجبه ، فصاح بهم كي يدعوه وشأنه ، فهو يعلم كيف انضموا الى الحزب ، وكيف ناصروه في انتخابه لرياسته ، ولم يجد هؤلاء الأعضاء ما يجادلون به الرجل ، ولم يفكر أحد منهم في ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك في جاهه ومصالحه ، .

ولم يتغير موقف الأحرار الدستوريين من الوزارة الجديدة عما كان عليه مع الوزارة التي سبقتها بالرغم من سعى عبد الفتاح يحيى الى مودتهم ، ولم يتغير موقف الوفد هو الآخر حيالها ، ولم يتغير موقف عبد الفتاح يحيى عما جاء من أجله ، أما الملك فؤاد فقد وقع صريع المرض الأخير مرض الوفاة ، مما جعل لرجال السراي اليد العليا في تصريف الأمور ، وقد آن للملاعب الأول على المسرح أن يتقدم يتقدم ليعزف ايقاعه الرفيق على المسرح السياسي .

كانت الصورة قد تغيرت كثيرا ، واصبح على اللاعب الأول أن
يمسك بزمام المبادرة، فالسماة الصافية التي اظلت أوربا بعدمعاهدة
فرساي وقيام عصبة الأمم قد زادت بهرا بعقد ميثاق كيلوج عام
١٩٢٨ ، مالبثت أن تراوحت فيها غيوم كثيفة ، فالنازي قد قبض على
مقاليد الحكم في المانيا ، وأعلن هتلر سياسته في كتابه «كفاحي» فاثار
قلق بريطانيا « وفتح عيون الساسة في انجلترا - كما يقول الدكتور
ميكل - على منظر كانوا يحاولون اغماض العين عنه ، وكانت
انجلترا مطمئة بنوع خاص الى علاقتها بايطاليا ، والى أن
موسوليني زعيم الفاشيست والقابض على نواصي الأمر في ايطاليا
منذ ١٩٢٢ سيكفل سلامة مياه البحر الأبيض المتوسط ، وسيكفل
من ثم سلامة الامبراطورية البريطانية ، لكن موسوليني لم يلبث ،
حين رأى قوة الفوهرر الألماني وقوة اتجاهه ، أن ولى وجهه نحوه ،

وأن خطب وده ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف الخصومة محافظة على سلامة النمسا ، عند ذلك ازدادت السياسة البريطانية تحديقا في القارة ، واشفاقا على المصير الذى تتعرض هى له اذا لم تسلك في سياستها الدبلوماسية وفي سياستها العسكرية مسلكا يخرج بها من موقف السعيد بأحلام السلام الى موقف اليقظ المرتقب مايتنفس عنه الغد من مزالق الخطر » .

« وفي الفترة التى نعمت انجلترا فيها بأحلام السلام . قامت سياستها في مصر على التسوية والمطل ، كلما طلب المصريون اليها حل المسائل المعلقة بين الدولتين ، لقد كفاهما أن اعترفت في سنة ١٩٢٢ بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها بالمسائل الأربع التى أوردتها على هذا الاعتراف بالاستقلال ، وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان ، وتسابقت هيئاتهم المختلفة الى الحكم ، ما يسمح لها أن تشتت في كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المحتفظ بها ، ولا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخاب أو حول الدستور ! أما اليوم فالأمر مختلف ، ان هذا التطور الأوربي ينذر بنتائج يجب على السياسة مواجهتها وتلافيتها من غير حرب أن أمكن ، ويجب عليهم في نفس الوقت أن يعدوا العدة لليوم العبوس القمطرير الذى يدوى فيه المدفع وتثز الطائرة ، وتهب من جوف جهنم السن اللهب ، وإذا كان مثل هذا اليوم لايزال في نظر الحكومة البريطانية بعيد الاحتمال ، فالاستعداد له أول الواجبات » .

« أما ومصر تتوسط العالم ، وقناة السويس تربط الامبراطورية فلا بد من كسب صداقة الشعب المصرى ، مع الاحتياط كي لا يكون

ثمن هذه الصداقة باهظاً ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التي أدت الى ضياع هذه الصداقة ، .

كانت تلك هي المقدمة في سيمفونية المعاهدة كما يصفها الدكتور هيكل ، وقد بدأت بنقل سير برسي لورين المندوب السامي البريطاني بالقاهرة ، وتعيين سير ويلز لامبسون مكانه في أغسطس ١٩٣٣ ، وقد بدأت انجلترا تنزع ثوب الحياء تجاه أمور مصر الداخلية حين وقع الملك مريضا وتقدم القائم بأعمال المندوب السامي بطلب شغل منصب رئيس الديوان الذي كان شاغرا حينذاك ، حتى يتاح لهم الاتصال بشخصية مسئولة في السراي ، وحتى يسافر عن تدخله طالب بأقالة وزيرين لتبعيتهما الخالصة للسراي ، كما بدأ اتصالات بالقيادات الحزبية ، كان من بينهم الدكتور هيكل عن الأحرار الدستوريين ، وقد قابله أكثر من مرة ، ويقول الدكتور هيكل : « وكنت في أكثر الأحيان أجد بعض أصدقائي أو معارفي خارجين من عنده ساعة قدومي » كما كان من بينهم مكرم عبيد عن الوفد ، فاقترح عليه فرض وزارة على الملك يرأسها توفيق نسيم ، وفي لقاء مع النحاس . صرح النحاس مؤكدا أنه الوفد لن يعترض على تدخل انجلترا لفرض وزارة يرأسها توفيق نسيم .

وتألفت وزارة توفيق نسيم الثالثة ، ويعد اسبوعين من توليه الوزارة « صدر أمر ملكي بإلغاء دستور صدقي باشا ، لكن هذا الأمر الملكي لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ » .

ورأى الدكتور هيكل وشاركه في الرأي محمود عبد الرازق أن يقف الأحرار الدستوريين من وزارة نسيم موقف الانتظار على غير ما كان يرى محمد محمود ، فقد عارض الأحرار الدستوريون « سياسته في سنة ١٩٢٢ معارضة عنيفة غاية العنف ، لم ينسها هو ، ولم ننسها نحن ، . . . لكننا أردنا أن يشعر الشعب المصري بأن تغيير

الوزارة معناه انتصار سياستنا في مقاومة العهد الذي انقضى
واقتنع محمد باشا واقتنع أخواننا بحجتنا فذهبنا ثلاثتنا غداة تأليف
الوزارة الى رئاسة مجلس الوزراء ، يتقدمنا محمد باشا وهنأنا
نسليم باشا بمنصبه ، ورجونا أن يحقق آمال الشعب فيه فوعد خيرا
من غير أن يتقيد بشيء معين .

ويبدو أن الجو كان غائما في أذهان اللاعبين على المسرح ،
فالوفد راض عن نسليم ، ونسليم أكثر هوى للوفد منه لغيره ، وفي
الوقت نفسه لم يكن راضيا عن دستور ١٩٢٣ ، ولم يكن راضيا عن
دستور ١٩٣٠ ، وكان قد علق قبوله للوزارة بتعطيله وحل البرلمان
القائم واجراء انتخابات جديدة ، ومضت خمسة شهور ولم يخط
نسليم أى خطوة لاعادة دستور ١٩٢٣ وصرح للمندوب السامي سير
مايلزم لامبسون أنه يعتزم التقدم بمشروع دستور وسط بين
الدستوريين ، ثم تقدم بملزمة الى الملك في ١٧ ابريل ١٩٣٥ يقترح
فيها اعادة دستور ١٩٢٣ بعد تنقيحه ، أو وضع دستور جديد ، ورد
الملك بأنه يؤثر دستور ١٩٢٣ ، فأسرع نسليم الى المندوب السامي
وأطلعه سرا على مذكرته للملك ورد الملك عليها ، وأمر المندوب
السامي بعدم نشرهما ، وأبدت وزارة الخارجية البريطانية رغبتها
في بقاء نسليم ليحول بين الملك وبين تصرفاته الضارة . ولم تكن
الحكومة البريطانية قد استقرت على رأى تجاه المسألة المصرية ،
وكان الوفد يتعجل العودة الى دستور ١٩٢٣ ، والاحرار الدستوريون
يحملون على وزارة نسليم التي تحكم « بغير دستور ولا برلمان »
والملك غير راض عن نسليم ، ونسليم يتجاهل السراى ويراوغ في عودة
الدستور ، والانجليز يساندون وزارة نسليم ، ويقترح المندوب السامي
على حكومته اصدار تصريح من جانبها يهدىء خواطر المصريين
ويكون سنداً للوزارة النسيمية .

ويشتد ايقاع السيمفونية حين يصدر وزير الخارجية البريطانية تصريحاً في ٩ نوفمبر لم يرض المصريين فانفجروا ثائرين ، وكانت ثورة يراها الرافعي صورة مصفرة من ثورة ١٩١٩ .

وقبل التصريح البريطاني بيومين ألقى محمد محمود خطاباً سياسياً في « كازينو لطف الله على النيل » هاجم فيه وزارة نسيم باشا صراحة في قوله : انها ردت السلطة المصرية البحتة الى أيدي الانجليز ، اذ جعلت اعادة الدستور والحكم النيابي في مصر رهنا بمشيئة الانجليز ، وفي ١٣ نوفمبر ألقى النحاس خطاباً طالب فيه باقالة وزارة نسيم ومقاطعة الانجليز وكانت تلك بداية حملة الوفد على وزارة نسيم .

وبدأ محمد محمود دعوته الى الوحدة القومية ، فأعلن للشباب : « اننى لا أبتغى من الدعوة الى الوحدة أى شئ لنفسى ، اننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق واخلص » .

ولم يرض النحاس بدعوة محمد محمود « الى الائتلاف - كما يقول الدكتور هيكل - ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد في الأهداف ، وقد ندد محمد باشا فى اليوم التالى بمسلك رئيس الوفد ، كما ندد به اسماعيل صدقى باشا ، وحمد باشا الباسل » ويرى الدكتور هيكل أن النحاس قد حسب دعوة محمد محمود تومىء من جديد لأحياء فكرة الوزارة القومية وكان قد رفضها عام ١٩٣١ ، فقد كان « متشبثاً كل التشبث بأنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم » كما قال فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ، أن الحكومة الدستورية المستندة الى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقاً شرعياً ثابتاً يرضاه الشعب المصرى ، .

الا أن التغير الفكرى فى أوساط المثقفين وبين طلاب الجامعة ، قد حملهم على الأنصاة لرأى الأحرار الدستوريين ، فبينما كان الوفد

يرى هدف الأمة ينحصر في استعادة الدستور ، فإذا عاد الدستور وأجريت الانتخابات على أساسه ، وظهرت الأغلبية البرلمانية ، كان للحكومة المستندة الى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات فإن نجحت فيها ، وإن أخفقت بقي الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها في الحكم ، كان الأحرار الدستوريون « يرون غير هذا الرأي ، كانوا يجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا مدف الوحدة والائتلاف ، فإذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل والغاء » .

ويصف الدكتور هيكل موقف الشباب في تلك الآونة من الأحرار الدستوريين ، فيقول : « كنا في دار الحزب والسياسة نصارع الشباب بموقفنا بكل جلاء ووضوح ، وكنا نؤيد نظريتنا في السياسة بكل قوة ، لأننا كنا نؤمن بها أصدق إيمان ، وكثيرا ما كان الطلبة يحضرون يناقشوننا ثم يخرجون وكثرتهم مقتنعة بنظريتنا ، أنكر يوما مر الطلاب في مسائه بجريدة روزاليوسف ، وكانت تصدر يوميا في ذلك الحين ، وكانت تعارض الفحاس باشا ونظرياته ، فحطموا زجاج نوافذها وأبوابها ، ثم جاءوا إلينا في بهو السياسة ، ولقد طلب محمد باشا يومئذ الى أن أخطبهم ، وأعليت منضدة اتخذت منها منبرا ، وبدأت أتكلم ، فلم أكد أبدا حديثي حتى وجه أحدهم الى سؤال ، حسبه أنصارنا من الطلبة مقدمة لعمل عنيف كالذي حدث في (روزاليوسف) فأحاطوا بالسائل وأرادوا الاعتداء عليه ، عند ذلك صحت بهم ، كلا ، كلا ، إن له الحق في أن يسأل ، وواجب على أن أجيب على شرط واحد ، أن يعدني بشرفه أنه إذا اقتنع برأى صرح باقتناعه ، وأعدده أنا من جانبي وعدا هنريحا أنني إذا اقتنعت برأيه صرححت باقتناعي ، وصفق الحاضرون وسكت السائل ، وخطبت الجمع الذي ملا

البهو من غير أن يعترضنى معترض ، فلما أتممت كلامى صنفق الحاضرون طويلا ، فلما انتهى تصفيقهم قلت : هاأنذا تكلمت ، وأنا مستعد كل الاستعداد لمناقشة من شاء المناقشة ، وصفق الشبان ثانية ولم يتقدم أحد بسؤال ولا باعترض ، وانصرف الجميع واحسبهم يقولون فيما بينهم : ليس لنا أن نناقش السياسة حججهم ، ولكن علينا أن نلزمهم بكل وسيلة أن يتحدثوا ، .

ومضت الأحداث سراعا ، وظهر أن الطلاب قد أصبحوا عنصرا مؤثرا فى مجريات الأمور ، ولعل الانجليز لم يكن ليلقوا بالا الى الملك أو الوزارة ، أو الأحزاب ، أما هؤلاء الطلاب الذين يتظاهرون ، ويصدرون القرارات بمقاطعة التجارة الانجليزية ، ويتخذون موقفا حاسما بدعوة الأحزاب الى التآلف والاتحاد ، فأنهم يقضون مضاجع السياسة البريطانية ، فى وقت تخشى فيه بريطانيا أن تشتبك فى حرب مع ايطاليا لعدوانها على الحبشة . وقد وقفت مصر الى جانب انجلترا ، فأعلنت قبولها لقرار عصبة الأمم بتوقيع العقوبات الاقتصادية على ايطاليا .

ولم يكن هناك ما تخشاه انجلترا من ايطاليا ، الا أن يثير موقفها حربا عالمية ، فالأسطول البريطانى يفوق الأسطول الايطالى فى البحر المتوسط بمراحل ، وإذا أغلقت قناة السويس أمام الأمدادات الايطالية لحملتها على الحبشة ، لا يبقى أمامها من طريق آخر غير الدوران حول أفريقيا ، وهو طريق تقف دونه قاعدة مالمطة وجبل طارق البحريتين ، والطريق البرى من ليبيا الى الحبشة يمر بمناطق النفوذ البريطانى فضلا عن صحرائه المهلكة وقيافى السودان التى تبتلع أى جيش يجرؤ على اجتيازها ، فإذا كان ما تخشاه انجلترا أن يفاجئها موقف دولى عسير فإن عليها أن تسوى أمورها مع بلد تكاد تقلت أموره من أيدي زعمائه الى أيدي هذا الشباب الجامعى الذى يلهب مشاعر الشعب ويقوده الى ثورة تواجهها فى أوقاتنا ،

وما هم الزعماء يجتمعون ويتآلفون ويكونون جبهة وطنية من مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى ويحيى ابراهيم وحافظ رمضان وعبد الفتاح يحيى وحمد الباسل وحافظ عفيفى ، تتوجه يكتابين أحدهما الى الملك « لاعادة الدستور ويبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان ، وكان الدكتور هيكل من أعضاء اللجنة التى قامت بتحرير الكتابين .

وصدر الأمر الملكى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ باعادة دستور ١٩٢٣ ، وردت الحكومة البريطانية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ بموافقتها على الدخول فى مفاوضات مع الجانب المصرى لعقد معاهدة .

وكان السير مايلز لامبسون المندوب السامى الجديد ، يميل الى بقاء الوزارة النسبىة ، وفى لقاء له مع الملك فى ١٠ ديسمبر ، صرح الملك له بأنه « ما كان يبغي أبدا اختيار نسيم باشا لرياسة الحكومة وان الانجليز هم الذين اختاروه . » وأن نسيم باشا قد أخطأ فى تستره أولا وراء الملك ثم وراء المندوب السامى فيما يتصل بالوضع الدستورى ولا بد من اعتزاله ، وأبلغ مايلزم لامبسون الحديث الى حكومته فى نفس اليوم . فلما ورد كتاب الحكومة البريطانية بالموافقة على المفاوضات ، وكان مستر ايدن قد خلف صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية ، قام المندوب السامى بإبلاغه الى الملك والى رئيس الوزراء والى الجبهة الوطنية ، فطلب الملك الى نسيم تقديم استقالته ، واقترح المندوب السامى على وزير خارجيته برسالة تقدير شخصى الى نسيم باشا ، ولم تأخذ الحكومة البريطانية بالاقتراح لأن ذلك « قد يضاف الى ما ينسب لنسيم باشا من ولاء خالص للانجليز » .

ولما كان النحاس يرفض تأليف وزارة قومية ، وان سلم للجبهة الوطنية بالمفاوضة ، فقد استقر الرأى على تأليف وزارة محايدة

يرأسها على ماهر قائلها في ٣٠ يناير ، « وعقب تأليفها استصدر من جلالة الملك مرسوما بتأليف هيئة المفاوضات ، من مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، واسماعيل صدقي باشا ، وحلمي عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد ، ومن على الشمس باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ عفيفى باشا من المستقلين عن أى حزب ، ومن عثمان محرم باشا ، والأستاذ مكرم عبيد ، والدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى من الوقديين » .

« بهذا تهيأت الفرصة – كما يقول الدكتور هيكل – لبدء المفاوضات في القاهرة واستمرارها في الاسكندرية ، وتهيأت الفرصة لاجراء انتخابات تتولى الحكم على اثرها وزارة الأغلبية ، وحدد يوم ٢ مايو لاجراء هذه الانتخابات ويوم ١٠ مايو لانعقاد البرلمان » .

« وبهذا كله – كما يقول – بدأ التمهيد لصفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث » .

كان الدكتور هيكل موضوعيا في تفكيره منذ البداية ، وكان يرى في الوحدة القومية قاعدة للوصول بمصر الى تحقيق امانيتها في الاستقلال والحرية ، ويرى في تصريح ٢٨ فبراير خطوة الى الامام فقد اتاح لمصر حكما دستوريا عليها ان تحرص عليه وان تجعل منه اساسا لقيام حكم نزيه يسرى بين المصريين جميعا في الحقوق وفي الواجبات ، وان كنا لا نجد له رأيا محددا في مناقشات لجنة الدستور وكان عضوا في اللجنة التي اختارتها الوزارة لتقوم بأعمال الأمانة العامة للجنة الدستور ، ولكنه يتابع مناقشات لجنة الدستور ويشير الى ما اختلف الأعضاء حوله من آراء في مذكراته دون أن يبدي رأيا فيها ، وكان في مقدمة ما تعرضت له اللجنة - كما يقول - حق الانتخاب ولمن يكون " فقد انقسمت « اللجنة في هذا الموضوع ، فأيد المكباتى بك وعبد العزيز فهمى بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل

مصرى يبلغ الحادية والعشرين ، وعارض فى ذلك اسماعيل أباطة باشا قائلا انه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو أو أن يتساوى عبد العزيز فهمى بك أو المكباتى بك مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب والذى لا يعرف من الحياة الا أن يفلح الأرض ، ويقول الدكتور هيكل أن المناقشة فى هذا الأمر طالت بين الفريقين ، وكان لكل منهما حجته التى يسوقها « فذكرت وأنا اتتبعها ما كتبه الفيلسوف الفرنسى ، هبوليت تين ، عن - الاقتراع العام وطريقة الانتخاب ، وكيف انه وهو الفيلسوف الفرنسى المشبع بمبادئ الحرية ، يؤيد نظرية كالتى يؤيدها اسماعيل باشا أباطة ، وقلت عند ذلك فى نفسى : يظهر أن المنطق التجريدى وحده يصطدم فى الحياة العملية بمنطق آخر يجب أن يقام له كذلك وزن وحساب ، وعلى ذلك لا يجوز أن يكون العدد وحده مقياس الكفاية للحكم ، بل يجب أن تكون المقدرة على الحكم ذات أثر كذلك فى هذا المقياس ، لكننى عدت فذكرت أن مقياس المقدرة أمر تحكى ، فاذا نحن اغفلنا المنطق التجريدى أنفسح أمامنا باب المقاييس ، ولم أقطع برأى فيما تدور المناقشة حوله ، بل اكتفيت بالأنصاب لها ، والتمتع بمقدرة القائمين بها » .

ثم كان اختلاف لجنة المبادئ العامة حول حقوق صاحب العرش « وكان رشدى باشا مع اقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعا حارا ، يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، ويخيل الى أن الرجل لم يكن يدافع فى هذا الموقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التى تؤدى الى تحقيق الحظ الأوفر من الغرض الذى تسعى اليه اللجنة وهذه السياسة هى أن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يدفعه صاحب العرش لامكان تنفيذه ، فاذا سلب هذا المشروع من صاحب

العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . .
ومن الخير أن يتم التوقيع في أسرع وقت ، لتقوم في مصر حكومة
برلمانية تستطيع مفاوضات انجلترا في حل المسائل التي احتفظ بها
تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » .

ورأى الدكتور هيكل في مشروع الدستور كسبا عظيما لمصر
فلما جاءت وزارة نسيم ، وبدأت تنظر في مشروع الدستور « وتحدث
الناس في بعض الأندية عما تقصد الوزارة اليه من تضيق سلطة
الامة ، عند ذلك وقفنا نحن في (السياسة) موقفا كنا نؤمن به عن
اقتناع و يقين ، وقفنا موقف المدافع عن الدستور المصري ، وعن
النظام البرلماني كما تعرفه الأمم المتعدنة » .

ولما استقالت وزارة نسيم في ٩ فبراير ١٩٢٣ وخطب عدلى
في تاليب الوزارة التي تخلفه « رأى ، قبل أن يقبل تأليف الوزارة
أن يوجه الأحرار الدستوريون دعوة الى الاتحاد يقصد بها أن تعود
الامة فتتراض صفوفها وتتفق كلمتها على الدستور وعلى الحياة
النيابية التي تقوم على أساسه ونشرت السياسة دعوة الحزب الى
هذا الاتحاد بحروف بارزة ، وكررت نشر هذه الدعوة أسبوعين
متواليين . . دعوة خالصة لوجه الله والوطن ، غايتها أن تعود الامة
الى مثل ما كانت عليه وحدة مقصد ووحدة خطة ، لتبلغ غاياتها
الوطنية السامية » .

وكان ذلك بعض ما يؤمن به الدكتور هيكل وسعى اليه مع
جماعة الحزب الديمقراطي حين اختلف الرأي بين سعد وعدلى على
من يتولى مفاوضة الانجليز عام ١٩٢١ . . وكان من رأيهم أن يقوم
عدلى بالمفاوضات « وأن يشرف عليها الوفد - كما قال الدكتور
هيكل في حديثه الى سعد زغلول - إيماننا منا بأن ذلك أدنى الى
ضمان النجاح » الا أن دعوة السياسة الى الاتحاد لقيت مالمقيته دعوة

الحزب الديمقراطي اليه من قبل ، واعتذر عدلى عن تأليف الوزارة .

وفي خطاب الافتتاح الذى القاه عدلى يوم اعلان قيام حزب الأحرار الدستوريين ، سادته « نغمة الدعوة الى الوحدة القومية ، وتحذير أبناء مصر من مغية الخلاف بينهم » ويرى « أن ما حصل عليه الوطن من اعتراف باستقلاله انما يرجع الفضل فيه الى ما بدا من وحدة الأمة وتماسكها منذ قومتها الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، وأن هذه الوحدة جديرة أن تؤتى كل ثمارها ، اذا ظلت منزهة عن الشوائب ، وأن أبناء الوطن الذين عرفوا بالحكمة وانكار الذات والتجرد للوطن ، قادرون بوحدتهم على أن يحققوا لوطنهم كمال استقلاله » .

وتوالى الأحداث من بعد ، حتى كان مقتل السردار وتخلي سعد عن الحكم وبداية الطغيان الملكى ، ووقوف الانجليز من وراء الستار يمسكون بخيوط السياسة المصرية ويسعدهم أن يقع الخلاف بين المصريين لينأى بهم عن مطالبهم الوطنية ، وأدرك سعد ما يجره هذا الخلاف من مضرة ظهرت معالمها بادية فيما كان ، فرحب بالائتلاف مع الأحزاب « لانقاذ الدستور والحياة النيابية » ورضى بمالم يرض به من قبل ، بأن يؤلف عدلى الوزارة ويبقى هو رئيسا لمجلس النواب ، وبقي يؤيد الائتلاف ، واقنع ثروت - كما قلنا من قبل - بأن يؤلف الوزارة بعد استقالة عدلى ، كما اقنع عدلى بأن يؤلف ثروت الوزارة التى تخلفه ، ولو بقى سعد زغلول حيا - كما قلنا - لكان لهذا الاتجاه الجديد أعظم الأثر فى حياة مصر السياسية من بعد ، فقد اتخذ الوفد طريقا غير الذى انتهى اليه سعد فى أخريات حياته ، وكان من آثاره انشقاق الوفد وخروج عدد من خيرة أقطابه على النحاس فى سياسته ، وانفصالهم عنه . وتأخر حل القضية المصرية الى حين حتى حمل الشباب الأحزاب على الائتلاف - كما

قلنا - وتكونت الجبهة الوطنية ورأى الانجليز من صالحهم أن يبرموا اتفاقا مع المصريين يطمئنون فيه الى موقفهم ، في وقت بدأت نذر السياسة الدولية توحى بخطر حرب قادمة ، ولكنهم اشترطوا أن يكون الاتفاق مع المصريين على اختلاف أحزابهم وهيئاتهم ، وصدر المرسوم الملكى بتأليف هيئة المفاوضات وانتهت بأبرام معاهدة ١٩٣٦ .
٠٠ لم ير الدكتور هيكل فيها جديدا فهي في « مجموعها لم تخرج في نظر كثيرين عن المبادئ التى وضعتها لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ ، فهي مخالفة - كما يقول - أساسها دفاع انجلترا عن مصر في الحرب ، واقتصار معاونة مصر على تقديم المساعدة لحليفتها داخل حدود بلادها ، ولا يكون ذلك بالاشتراك الفعلى فى الحرب ، بل بتقديم الموانئ والمطارات وطرق المواصلات لتكون تحت تصرف الجيش البريطانى » .

« على أن المفاوضين المصريين أرادوا أن يحافظوا على الشكل كما استطاعوا ، فجعلوا تعهدات الدولتين متساوية في النص ، وان علموا علم اليقين أنها لن تكون متساوية في الواقع ، من ذلك تعهد كل من الدولتين المتحالفتين ألا تتخذ في سياستها خطة تخالف سياسة الدولة الأخرى ، وطبيعى أن ذلك معناه ألا تتخذ مصر خطة تخالف سياسة انجلترا ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن هذا هو الواقع وأنه حيثما أرادت مصر أن تنهج نهجا خاصا في سياستها لم يغير ذلك من سياسة انجلترا في كثير ولا في قليل ، ومن ذلك كذلك تعهد الدولتين بالتشاور اذا اضطرب الجو الدولى بالندرج لتتخذ خطة مشتركة ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن انجلترا لا تغير خططها قبحا لرأى مصر ، وهذا منطق الواقع » .

« وقضت المعاهدة على أن يجرى الجيش المصرى في تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطانى ، ولهذا معناه الواضح ، كما أن تبادل الخطابات بشأن بعثة عسكرية بريطانية تتولى تدريب

الجيش المصري ، له كذلك معناه الواضح الذى لا يحتاج الى كذب
الذهن لتبينه ، والطريف كذلك فى المعاهدة انها نصت على ارتباط
مصر بتنفيذ ماسمته سياستها هى فى انشاء الطرق التى نسميها حتى
اليوم طرق المعاهدة ، وقد أريد بانشائها تسهيل المواصلات للجيش
البريطانى بين القاهرة والاسكندرية وبورسعيد « ٠٠

ومع ذلك هل الوفد للمعاهدة ، وأطلق عليه النحاس معاهدة
الشرق والاستقلال ، ولما كان رئيسا للحكومة فقد أعدت هيئة الوفد
مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين المصريين « وأقامت الحكومة
اقواس النصر تمر من خلالها مواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة
والقى مكرم عبيد باشا خطابا حماسيا فى قاعة الاحتفالات بجامعة
فؤاد الأول (١) يحبذ به المعاهدة ويعتبرها نصرا مبينا «

ولم يكن كل ذلك مما يتفق وحقيقة المعاهدة ، فاذا كان الوفد
قد عدها معاهدة الشرف والاستقلال ، وكأنها الاستقلال كله ، فقد
كان محمد محمود وكان الدكتور أحمد ماهر يعدانها خطوة فى سبيل
الاستقلال ، ومازال الشوط بعيدا لتحقيق الاستقلال الكامل حتى
لا يخدع الشعب عن حقيقتها ، وقد نصح الدكتور ماهر النحاس
« بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن
تندمج الأحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى سنة ١٩١٩ ،
ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعلة فى تكييف الأمور ومجراها ،
وتنظيم الأحزاب تنظيما جديدا فى مصر ، ولم يقبل النحاس باشا
هذه المشورة فقد يترتب على قبولها أن تعدل الوزارة تبعا لتعديل

(١) كانت عندما انشئت تسمى الجامعة المصرية ثم أصبحت فؤاد الاول
احياء للذكرى الملك فؤاد وبعد ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ أصبحت تعرف باسمها الحالى
« جامعة القاهرة » كما أصبحت جامعة فاروق الاول جامعة الاسكندرية وجامعة
ابراهيم جامعة عين شمس وجامعة محمد على بأسىوط جامعة أسىوط .

النظام الحزبى ، وأن تؤلف وزارة قومية كالتى وقف هو فى سبيل تأليفها منذ سنة ١٩٣٠ ، .

فلما نوقشت المعاهدة فى مجلس البرلمان ، ولم يعارضها غير محدد من الأعضاء فى كلا المجلسين ، أما الدكتور هيكل فقد حللها تحليلًا انتهى منه « الى أنها صورة محورة من مشروع ملنر والى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لا تصل بمصر الى مركز الدومنيون ، فيجب أن يصوت كل عضو فى الشيوخ عليها عن علم بحقيقة مداها ، فمن أراد الاستقلال أو نظاما كنظام الدومنيون فليرفضها ، ومن أراد خطوة فى سبيل الاستقلال فليقبلها » .

وقد أعلن الدكتور هيكل رأيه هذا فى الجلسة الصباحية بمجلس الشيوخ وكن من أعضائه المعينين ، وحال المرض بينه وبين جلسة المساء لأبداء الراى عليها بالموافقة أو الرفض .

وكان على الأحزاب أن تسلك طريقا جديدا فى سياستها الداخلية وفى علاقاتها بعضها ببعض بعد أن استقرت العلاقات المصرية البريطانية على وضع يطول ولو الى أمد ، وكان على كل منها أن يضع برنامجا للمستقبل أمام الشعب ، وأن تتكاتف جميعا لبناء ديمقراطية سليمة تعمل للخير العام ، وقد كان للأحرار الدستوريين مبادئهم التى رسمها الوفد الأول لتحقيق الاستقلال يوم سافر الى باريس ليعرض قضية مصر على المؤتمر ، ولم يحاول أن يضع برنامجا حزبيا منذ قامت الحياة النيابية ولا بعد إبرام المعاهدة ، وبدأ حرص الوفد على استقطاب الجماهير والتحيز لانصاره منه للصالح العام ، وظل النضال الحزبى بعد المعاهدة كما كان قبلها « ولم يكن النضال الحزبى - كما يصفه ويأسى له الدكتور هيكل - منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى قائما على أساس مبادئ متباينة تختلف فيها الأحزاب تأييدا ومعارضة ، بل كان قائما على فهم مخطئ لمعنى الحكم ،

فمنذ اليوم الذى قال فيه سبىء باشا انه يريد أن تكون الحكومة
زغلولية لحما ودما ، فهم الناس ولا يزالون ، مع الشيء الكثير من
الأسف ، أن الهيئة القائمة في الحكم تتولاها على أساس من محاباة
انصارها ومحاربة معارضيهها ، ولا تتولاها لحساب الجميع على
سواء ، تقوم فيه بالقسط ، وترعى الذمة والعدل ، .

« وجلى أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم في شيء ،
بل هو تعصب ذميم من الحاكم لانصاره ومريديه الذين يدينون له
ولو لبس يؤمنوا به ، وقوام هذا التعصب المنافع أو الانتقام من
المنافسين ، وإذا قام حكم على هذا الأساس اضطرب فيه معنى العدل
وتوارى سلطان القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة
القول الفصل ، واضطر خصوم الحاكم أن يقاوموه دفاعا عن أنفسهم.
فإذا نجحوا في مقاومته وأنزلوه عن مناصب الحكم وقاموا فيه مقامه
صنعوا ما صنع ، فاستمرت الحلقة المفرغة ، وظلت الحال فى شئون
الدولة تسير من سوء الى أسوأ ، حتى تدرك الأمة نفسها أن المصلحة
الناشئة عن هذا التعصب الذميم لاحقة بها في حاضرها ومستقبلها ،
عند ذلك يقاوم الشعب هذه النزعة ويحرص على أن يكون الحكم
لمصلحة الجميع لا لمنافع من يلونه ومن يناصبون هؤلاء الذين
يلونه ، .

« وهذا الحكم القائم على التعصب لا يعرف في الواقع شيئا
اسمه المبادئ ، وإنما هو نضال على منافع عاجلة ، يريد الأفراد
أو تريد الهيئات تصيدها لمصلحتها ولو على حساب المصلحة القومية ،
ولهذا تنشأ عنه خصومات ذاتية عنيفة ، بل لهذا ترتكب في سبيله
جرائم شر الجرائم ، فالناس لا يختصمون الى حد ارتكاب الجريمة
على المبدأ ، فالخصومة على المبدأ خصومة رأى لرأى ، وسلاح
هذه الخصومة مقارعة الحجج بالحجة ، ومحاولة اقناع الكثرة من
أهل الأمة بهذا الرأى أو بذاك ، والحكم اذا قام باسم الجميع لحساب

الجميع ، فلا يجد أحد منه مغنما لنفسه ولانصاره ، بل يسعى القائم فيه لتحقيق ما يعتقد الخير لأبناء الأمة كلها من أنصاره وخصومه على السواء ، فلن تقوم من جراء الخصومة على الرأي معركة ولن ترتكب جريمة » .

ولم يتغير هذا الوضع الذى يصفه الدكتور هيكل ، وقيمت الحزبية قائمة على تلك الصورة ، الهوجاء ، وكأنما السلطة وحدها هى « المنصب الشريف الملدود » - كما يقول ابن خلدون - يهون في سبيلها كل شيء .

وبقى الصراع الحزبى بعد المعاهدة كما كان قبلها يعوق التقدم وكان التحزب بديلا للحزبية فتهاوت الديمقراطية حتى هوت ولم تجد من يدفع عنها أو يدافع عن حسناتها .

كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بتخفظاته الأربعة وقيام حياة دستورية الثمرة التى خرجت بها مصر من ثورتها سنة ١٩١٩ ، وقد أعلنت انجلترا انها لاتمارى في بحث هذه التخفظات الأربعة والدخول مع مصر في مفاوضات للوصول بها الى وضع ترضاه مصر ويحقق ما تصبو اليه من استقلال ، ففتحت امام مصر باب المفاوضات ووضعت امامها العراقيل في كل مرة فكل ما تحرص عليه قائم محقق ولم يكن يعنيها من الأمور الا أن تعود مصر الى وحدتها القومية في وقفة تخرج انجلترا وتهدد مصالحها ، وهو ما أدركه سعد زغلول في أخريات حياته ، فراح يؤيد الائتلاف ليصونه حتى لايدع ثغرة للتدخل من جانب الملك أو من جانب المندوب السامى البريطانى . ولعل النحاس لم يدرك هذه الحقيقة فبقى يرفض أى ائتلاف أو قيام وزارة ائتلافية حتى وان كانت برياسته ، وحين أرادت انجلترا امام توتر الموقف الدولى ان تبرم اتفاقا يضمن لها مصالحها ، كما

يضمن سكوت المصريين عنها أبرمته مع من يمثلون مصر من الحزبيين والمستقلين جميعا ، برغم فوز الوفد الكاسح في الانتخابات وتأليف النحاس وزارته وفدية خالصة ، بعد أن رفض الوزارة الائتلافية ، فصدر المرسوم الملكي بتشكيل وفد المفاوضات ممثلا لكافة الاتجاهات ، كما رأينا ، وكان قمينا به وقد رضى بالمعاهدة أكثر مما رضى بها الآخرون ودعاها معاهدة الشرف والاستقلال ، أن يسمو بزعامته عن الحزبية ليكون زعيما لمصر جميعا ، وأن يضع برنامجا للوفد يصوغ فيه إطار العمل الداخلي لتقدم البلاد وقيام ديمقراطية سليمة ، يكون حفيظا عليها بالوقوف صفا واحد أمام نزعة السراى الأوتوقراطية واستغلالها أطماع الخلافات الحزبية ، وهو ما كان يرجوه الدكتور هيكل لقيام حكم ديمقراطى سليم «لحساب الجميع على سواء» يقوم فيه بينهم بالقسط ويرعى الذمة والعدل .

أما وقد « قام الحكم على أساس المنافع يجتلبها الأفراد والهيئات لفائدتهم بالذات فقد ترعرعت الخصومة ، وافرخت الجريمة ، وذلك هو ما أدى بمصر الى ما تعانيه منذ سنة ١٩٢١ الى وقتنا الحاضر من شر ومضرة » .

وبالرغم من أن النحاس قد أصبح أكثر تشددا مع الأحزاب ، فإنه قد أصبح أكثر ليانا مع انجلترا ، فسار في غير الاتجاه الذى رحب به سعد زغلول وأيده بدعوته الى الائتلاف منذ عام ١٩٢٦ حين أجبره المندوب السامى على الاستقالة بعد حادث السردار ، وترك للملك الحرية فى قمع الاتجاه الشعبى ، ولم يكن من سبيل أمام سعد زغلول لتحدى السراى والانجليز معا غير الدعوة الى الائتلاف وتأييده ، وأعلن الشيوخ والنواب الوفديون حينذاك فى كتاب دورى الى كل أعضاء الهيئة البرلمانية أن كل اتفاق يبرم مع حكومة زيور أو أى حكومة غيرها لا تقوم على أساس دستورى ، لن يلزم المصريين أبدا . وكان ذلك انذارا لانجلترا منه للوزارة القائمة .

الا أن الوفد في سياسته الجديدة وبعد أن تولى رياسته النحاس، قد أدرك أن الحماس الوطني « لن يستطيع بمفرده - كما يقول مارسيل كولب - أن يقهر ارادة لندن » فاتجه اليها في مقاومته لحكومة محمد محمود ، وقد سلم بتصريح فبراير الذي ظل ينكره أساسا لمفاوضاته مع انجلترا ، وأعلن منكرم عبيد في لندن أن المصريين لا يعاديون الانجليز أو الأجانب ، وقد ذهب اليها ليثير الانجليز على حكومة محمد محمود .

والواقع أن المظاهرات الشعبية لم تعد تثير انجلترا كما كانت تثيرها من قبل بعد أن اضطلعت الحكومات القائمة بالتصدي لها ولم يعد التصدي لها يقع على عاتق الاحتلال ، وهكذا أصبحت دار المندون السامى هي اللاعب الخفى على مسرح السياسة المصرية سواء بالتدخل المباشر لجانب فريق على فريق أو التدخل غير المباشر بالتزام موقف الحياد في موقف تجد الأمور تسير فيه على هواها ، ويرى مارسيل كولومب أن الرأي العام المصرى لم يتنبه لهذا الاتجاه الذى ينزلق اليه الوفد ، فهناك بون شاسع بين الاستقلال الحقيقى الذى كان ينشده الوفد وينادى به في حماس خلال في معاركه الأولى وبين ما قبله النحاس باشا في مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ذلك أنها لا تختلف في أصولها عما وصل اليه ثروت في مفاوضاته مع تشمبرلين وقد رفضها الوفد حينذاك بالاجماع ، وقد قبل الوفد أخيرا فكرة الاستقلال على مراحل وهي الفكرة التى نادى بها الأحرار الدستوريون منذ البداية . وقد هل لمعاهدة ١٩٣٦ أكثر مما كان من غيره . ولعله قد رسم سياسته وقد فرغ من الانجليز أن يستأثر بالحكم ، وأن يحمل الملك الشاب على الاندعان له ، ولكن الظروف كانت مواتية له أكثر مما واثت أباه من قبل .

وبينما استقرت العلاقات الى حد ما بين مصر وانجلترا على حدود معينة ، فقد بقى « الخلاف على تعيين الحدود بالدقة بين حقوق

الملك بوصفه رئيسا للدولة ، وبين حقوق الأمة بوصفها مصدر السلطات كلها ، قائما ، بعد إبرام المعاهدة ، واعتلاء الملك فاروق عرش مصر .

وقد ظن الوفد أن استقرار العلاقات بين مصر وإنجلترا ، قد أفسح له المجال للاستئثار دون الملك بالسلطة التي يخولها له الدستور مستندا إلى إرادة الأمة التي تكفلها له الأغلبية البرلمانية ، ولعله لم يدرك أن القوى المؤثرة في السياسة المصرية قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه من قبل ، ولعل أول هذه القوى انشقاق الوفد من داخله بخروج الصحف المناصرة له عليه ، وانقلاب أكبر كتبه ، عباس العقاد وعبد القادر حمزه على سياسته ، وإن عوض ذلك بكتاب آخرين كتوفيق دياب ، وقفوا إلى جانبه وأخذوا يناصرونه ، ثم بخروج النقراشي وهاهر وتكوينهما حزبا جديدا باسم « الهيئة السعدية » كان لها دورها المؤثر فيما بعد .

والى جانب انشقاق الوفد على نفسه ، كانت هناك شخصية الملك فاروق ، فقد استقبل عهده وسط هالة من الإعجاب والحب « فقد سحر الشعب — كما يقول الدكتور هيكل — بهذا الشاب أول ما تولّى الحكم لبهاء طلعتة ، ولما تنم عليه هذه الطلعة من براءة ، ولأنه بدا في صورة الملك الصالح الذي يؤمن بالشعب كل الإيمان ، ويحب الشعب أشد الحب ، وقد تقابل الشعب بهذا الشاب وعلق كبار الآمال على عهده ، ووهبه كل قلبه وكل حبه وخيل إليه أن الأمور ستسير من بعد في أصلح طريق وأقومه » .

وبدا أن الوفد لم يلق بالآلى هذه المؤثرات الجديدة التي بدت وكأنها قلب كل الموازين القديمة التي أقام عليها سياسته ، بل لعله لم يلق بالآلى قدرة الرجال الذين أحاطوا بالملك أول ولايته كعلی ماهر وأحمد حسنين ، ولم يكن أولهما على وفاق مع الوفد ، وكان

الثانى ربيب السراى وبقي على الولاء للملك حتى مصرعه فى حادث
سيارة سنة ١٩٤٦ .

وقد ظن الوفد أن خروج الانجليز من حلبة الصراع المباشر فى
السياسة المصرية سيتيح له مغالبة السراى والتغلب عليها ، بل لعله
ظن أكثر من ذلك أن الانجليز سيقفون الى جانبه فى أى خلاف يقع
بينه وبين السراى بالرغم من أن دورهم قد تقلص كثيرا عما كان
مادامت المعاهدة قد حددت لكل جانب دوره ، وان اثبتت الأحداث
فيما بعد أن لهم السلطان الأعلى فيما لو مس المصالح البريطانية
أى ضمير ، لذلك بقى تدخل السفير البريطانى محدودا ، حتى حادث
٤ فبراير ١٩٤٢ حين أملى الانجليز شروطهم على الملك والأحزاب
جميعا . وتوالى الأحداث والأتوقراطية الملكية تكشف يوما بعد الآخر
عن زيفها وتتهاوى معها شعبية الملك، وبدأت الأحزاب وكأنها قد شاخت
فضلت السبيل وكان نصيبها الخسران .

بدأت مصر بمعاهدة ١٩٣٦ فترة جديدة من حياتها اختلف فيها صراع القوى عما كانت عليه من قبل ، فقد اختفى دور المندوب السامي السافر فى السياسة المصرية ، وقد أصبح بمقتضى المعاهدة سفيراً لانجلترا لدى مصر ، فلا تراه يتدخل فى تأليف الوزارات واسقاطها الا ما كان من تدخله فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما لاح ان مصالح بريطانيا يتهددها الخطر ورأى أن يكون على رأس الحكومة المصرية رجل له تأثيره على الشارع المصرى ، وان لم يعد فى مثل قوته الأولى ، ولكنه مازال يتمتع بشعبية تفوق ما لغيره من الزعماء الآخرين .

كما كانت الفاة الملك فؤاد الذى لم يظفر فى يوم من أيام حكمه بحب المصريين أو تقديرهم واعتلاء ولده وولى عهده فاروق عرش مصر وسط هالة من البشر والتفاؤل بملك شاب يوحى مظهره بالرجاء والأمل فى مستقبل من الخير والحرية للمصريين جميعا « وزادهم تطلعا وشوقا - كما يقول الدكتور هيكل - الى تولى الملك الشاب

سلطاته الدستورية ما كان يتخوع به شبابيه من نضارة وجاذبية ، استهوت أفئدة المصريين جميعا ، رجال ونساء وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لما ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر ، ومن الرجاء الخالص في الله أن يجعل عهده حرية وسعادة للمصريين جميعا .

وقد احتل فاروق في قلوب المصريين بعض ما كان يمتلىء من ولاء لحزب الأغلبية ، وقدمه رجاله الى الشعب في صورة الملك الصالح الذي يؤم المساجد ويقم الصلاة ثم كان يوجه الأذاعات الى الشعب في المناسبات الدينية ما زاده قريبا من الشعب ، وما أدى بصورة خفية الى نوع من التنافس بين الزعامة الشعبية والزعامة الملكية . وكانت الزعامة الشعبية قد تعرضت لنوع من الوهن بخروج قطبين كبيرين من أقطاب الوفد عليها ، النقراشي في البداية وأحمد ماهر من بعده ليكونا حزبا جديدا باسم « الهيئة السعدية » بدت أقرب الى الملك من كل من الحزبين القديمين : الوفد والأحرار الدستوريون .

هذا الى ظهور عناصر جديدة كان لها أثرها في تيار السياسة المصرية ، حين غدا لحزب « مصر الفتاة » الذي ألفه المحامي الشاب أحمد حسين ، صوت مسموع في أوساط الشباب المثقف ، وضوت دأى في مسامع الحكام ورجال السياسة وان لم يبد له تأثير يذكر على القوى الشعبية ألف الشيخ حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين ، فاستحوذت على الاهتمام الديني بين القوى الشعبية دون اهتماماتها السياسية ، الا أنهما ظلا بعيدين عن التأثير في مجرى الحكم وان أصبحا مع الأيام مصدر قلق للحكام .

وفي تلك الآونة من تولى الملك فاروق عرش البلاد ، بدا محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين وصاحب « القبضة الحديدية » أقرب الى الشعب ، وأحرص على مصالحه من القوى الأخرى ، وقد شارك في وفد المفاوضات لأبرام معاهدة ١٩٣٦ ، ورأى فيها ، على

عكس الزعامة الوفدية ، خطوة نحو الاستقلال ، وليست معاهدة « الشرق والاستقلال » ، كما أمضه أن يتم الاتفاق « على أن يكون لقوات صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها لا في حالة الحرب وكفى ، بل في حالة خطر الحرب الداهم كذلك ، وفي حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرهما . وإن كان هذا الذى انتهى الاتفاق اليه مثار خلاف بين المتفاوضين المصريين ، حتى لقد ذهب بعضهم - كما يقول الدكتور هيكل - الى ضرورة قطع المفاوضة . وخطر الحرب الداهم . . أمر تقديرى بحث ، فإذا أمكن التسليم بنظرية معاونة مصر في حالة الحرب الفعلية ، فالتسليم بحالة خطر الحرب الداهم فيه تجوز غير قليل ، أما التسليم بنظرية المفاجأة الدولية التى تخشى خطرهما ففيه التجوز كل التجوز . »

ولم ير محمد محمود الانسحاب من وفد المفاوضات « بعد أن قبلت انجلترا اقتراحه بالنص على بذل انجلترا معاوانتها لآلغاء الامتيازات الأجنبية ، وهو ما تم في مؤتمر مونترية على يد الوزارة الوفدية وحدها ، حين رأى غيرهم من أعضاء وفد المفاوضات مع انجلترا ، الا يتعاونوا في ذلك مع الوزارة الوفدية ، بحجة « أن مسلك الوزارة في الحكم ، وقيام الخصومة العنيفة بينها وبين المعارضة ، يجعل المناقشة ، حتى في مسألة قومية كالامتيازات ، غير ميسورة » بينما كان الدكتور هيكل « أميل بادية الرأي للمشورة بضرورة التعاون ، ودعانى الى هذا الميل أن كان محمد محمود باشا صاحب النص الخاص بالامتيازات في المعاهدة المصرية الانجليزين ، كما أخذ على عاتقه عندما تولى الوزارة أن يخفف عن كاهل مصر ما نصت عليه المعاهدة من نصيبها في مد طرق المعاهدة وانشاء الثكنات العسكرية للقوات البريطانية في منطقة القناة ، كما أخذ يفتح داره لاستقبال شباب الجامعة الغاضب من وزارة النحاس ومن فصل ماهر والنقراشى من صفوف الوفد ، وكان الغاضبون من وزارة النحاس بين صفوف الشباب الجامعي أكثر عددا من الغاضبين

لخروج ماهر والنقراشى من الوفد وتشجيع بعض الشباب الوفدى
لهما ، فأصبحت قيادة الشباب الجامعى لهم دون المتشيعين لخروج
ماهر والنقراشى ، ووجدوا فى رحاب محمد محمود تأييدا وعونا .

وكننت حينذاك من هذا الشباب الثائر على حكومة النحاس ،
وان لم أكن فى مثل عنف زميلى عبد العزيز الشورى ،
وعبد الوهاب حسنى الطالبين بكلية الحقوق حينذاك ، وكننت وزميلي
المرحوم مصطفى السعدنى نترزم هذا الاتجاه فى كلية الآداب ، وقد
اعتصب طلاب الجامعة داخل الحرم الجامعى ، حين رأينا الدكتور
هيكل قادما الى الجامعة . فتقدمت اليه وبعض الزملاء وحملناه على
أكتافنا وهاطنا له ولم نتركه الا أن يلقى كلمة علينا ، فلم يزد على أن
قال : « لقد أدت المعارضة واجبها ، فعلى كل مصرى أن يؤدى
واجبه » وكانت تربطنى بالدكتور هيكل علاقات تمتد فضلا عن الجانب
السياسى ، الى الجانب الأسمى الذى ربط بين أسرتينا فى مركز
السنبلوين وفى دائرة انتخابية كثيرا ما كانت واحدة منذ عهد
الآباء ، وقبض على مع المرحوم الاستاذ محمود أبو رحاب الذى
أصبح عضوا دستوريا بمجلس النواب ومازال طالبا بالجامعة ،
واستطعت القفز من السيارة التى حملتنا الى قسم البوليس وتركت
زميلى محمود أبو رحاب لمصيره ، وأحانا مع زملائنا أنكر من بينهم
الزميل حسن النشار من كلية الحقوق ، الى المحاكمة ، وصدر حكم
القاضى بالغرامة مع ايقاف التنفيذ فى قضيتين ، واتهمتنا الصحف
الوفدية بالشغب والعمالة .

وأنكر فى تلك الآونة أن الدكتور طه حسين كان قد اتخذ جانب
الوفد وتصدر مجالس تأديب الطلاب ، فاجتمع طلاب كلية الحقوق
للاحتجاج عليه فى مكتبه ، ووقفت دونهم لا أقبل أن يعتدى على كليتى
من طلاب كلية أخرى، ولكنهم ظلوا يترقبون انصرافى ، فلما أطمأنوا
اليه ، قاموا الى مكتب الدكتور طه حسين ، ووجهوا اليه كلمات عنيفة

وقلبوا بعض مقاعد المكتب ، وقد ادعى الدكتور طه حسين انهم قد اعتدوا عليه وهو ما لم يحدث ، وان نال بعض المحيطين به بعض الجذب والشد ، والامانات المباشرة .

و « في مساء اليوم نفسه - كما يروي حافظ محمود في كتابه اسرار الماضي - جاء بضعة الوف من صحاب القمصان الزرقاء الى الجريدة (السياسية الاسبوعية وكانت في مقر الحزب) بشارع الشيخ بركات لتعطيمها ، ولم يكن بها سوى نحن الاثنين (هو والدكتور هيكل) فتسللنا الى الخارج ٠٠٠ وفي صباح اليوم التالي لم نجد في هذه الدار كرسيًا ولا مكتبًا نجلس اليه ، لقد كانت هذه المظاهرة الزرقاء قد حطمت كل شيء » .

وأصبح محمد محمود هو اللاعب الأول على المسرح في تلك الآونة على الرغم من السراى التي كانت تميل الى الدكتور أحمد ماهر وأن يكون له القياد ، ويروي الدكتور هيكل في هذا الصدد ما يسفر عن هذا الاتجاه ، فيقول :

« وبدأ الناس يتحدثون في مركز الوزارة وفي حظها من البقاء ، وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشارى القصر فكان وثيق الاتصال بعلى ماهر باشا ، قابلته يوما بمنزل لطفى باشا السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف مصطفى النحاس باشا ووزارته وكان رأى الشيخ ان يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى باشا ، وغالب باشا في موقفهما من النحاس باشا ومكرم باشا ، ولأن توليه الوزارة يؤدى الى انقسام الوفد وضعفه ، وكنا معشر الأحرار الدستوريين نطمح في أن يتولى رئيس حزبنا ، محمد محمود باشا ، رئاسة الوزارة المقبلة لأننا نحن الذين جاهدنا الوفد ، وقاومنا حكمه ، وأصابنا ارهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناصره ، فاذا هو اختلف مع

النحاس باشا خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشى باشا ، وغالب
باشا ، كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة
القومية في سنة ١٩٣١ ، .

وكانت السراى تأمل أن يتحطم الوفد بخروج ماهر والنقراشى
عليه ، فان الاحتكاك بين الوفد والسراى في عهدهما الجديد كان قد
بدأ غداة وفاة الملك فؤاد والتفكير في مجلس الوصاية ، وفتح الوصية
التي تركها الملك الراحل أمام مجلس البرلمان ، وكان للنحاس كلمته
العليا في اختيار أوصياء جدد غير أولئك الذين عينهم الملك فؤاد
لأربع عشرة سنة خلت ، وحال دون تعيين زيور وان لم ينجح في
اختيار نسيم بين الأوصياء ، فلما انقضى عهد الوصاية ، وفشل
في إقامة وزارة للقصر ، بعد أن وقف المندوب السامى البريطانى دون
تحقيق ذلك ، وكان مجلس الأوصياء على وشك التسليم للنحاس
برغبته .

فلما تولى فاروق سلطاته الدستورية ، ووقف وراءه على ماهر
وأحمد حسنين يسندانه . ويقدمانه للشعب في صورة الملك الصالح
المصلح ، بينما المعارضة تشهر بفساد الوفد ، وان استطاع الوفد
أن يحول دون تنصيب الملك في حفل دينى ، كما رأت دوائر السراى .
وترد السراى برفض تعيين يوسف الجندى وزيرا ، وتشجع الخارجيين
على الوفد وتمدهم بالقأييد ، وتصبر مرسوما ملكيا بتعيين على
ماهر رئيسا للديوان الملكى من غير أن ترجع للوزارة أو تشاورها
في اختياره ، وتتهم المعارضة النحاس بالتجائه الى السفارة البريطانية
يستنصرها على السراى ، ويحتج محمد محمود على ما أسماه
التدخل البريطانى ، وتنصح الأهرام للانجليز في مقال نشرته في
١١ أكتوبر ١٩٣٧ بعدم التدخل أو محاولة كسب امتيازات جديدة على
حساب المعاهدة مما يثير سخط المصريين .

وفى لقاء بين الملك والنحاس يطلب الملك اليه حل القمصان الزرقاء لمجافاتها للأوضاع الدستورية ، وتبلغ الأزمة بين السراى والوفد مداها من الشدة حول تعيين شيوخين خلت مقاعدهما فى مجلس الشيوخ ، فترفض السراى تعيين أحدهما ، وترشح بدله عبد العزيز باشا فهمى ، ولم يقبل النحاس ونشب حوار دستورى حول الحكمة فى تعيين الشيوخ ، وتشبث كل من الجانبين بموقفه ، واقتراح على ماهر « حين استحكمت حلقة الخلاف - كما يقص الدكتور هيكل - أن يخرج الديوان والوزارة جميعا من هذا الموقف بالاحتكام الى هيئة محايدة من رجال الدستور والقانون تتألف ، وقد يسبغ عليها معنى البقاء ، وتكون أشبه بالمحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة ، أو ما يشبه هذه المحكمة من هيئات دائمة أو مؤقتة فى بعض البلاد الدستورية تتولى الفتوى فيما يختلف عليه من مبادئ الدستور » ويرى الدكتور هيكل ، « أن مصر كانت يؤمنذ ، ولاتزال الى يومنا هذا ، بحاجة الى مثل هذه الهيئة ، والى أن تنشر قراراتها بأسبابها ، وأن يكون لها من الاختصاص ما للمجلس الخاص (Privy Council) فى انجلترا ، أو المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة وأن يحترم الجميع قراراتها بصدق واخلاص ، وأن يكون للمعارضة وللحكومة وللحقصر حق الاحتكام اليها فى كل خلاف دستورى » كما يرى أن « الاحتكام للشعب نفسه بالوسيلة الدستورية عن طريق الانتخابات ، أو بالوسيلة العرفية عن طريق الاجتماعات العامة والمظاهرات وغيرهما من أسباب التمهيد للمقومات الشعبية فاعر محفوف بالأخطار فى مثل مصر وغيرها من البلاد الواقعة فى دوائر النفوذ الأجنبية ، أو المهددة بأن تقع فى هذه الدوائر ، محفوف بالأخطار كذلك ، لأنه كثيرا ما ينتهى الى الديكتاتورية البرلمانية أو غير البرلمانية مما تنمخض عنه الثورات أو أشباه الثورات ، وما يؤدى فى كثير من الأحيان الى فتور الشعب برد الفعل ، حين يرى أن

مايبدله من التضحيات في الأرواح والأموال لم ينتقل به في سبيل الحرية خطوة الى الأمام » .

وقد كتب الدكتور هيكل هذا الرأي « في النصف الثاني من سنة ١٩٥١ وفي الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ ، أى في عهد الملك السابق فاروق » أترأه كان يستقرىء الغيب فيما يمكن ن يلم بمصر عن حدث كهذا ؟

ويرفض الوفد اقتراح رئيس الديوان « وقد يكون من الأنصاف أن يلام الوفد على هذا التفكير » فلا يزال سياسة الشرق - كما يقول الدكتور هيكل ، قبل أن يكون سياسيا أو حزبيا - أو كثرتهم ، يفكرون في المسائل العامة وكأنها بعض شئونهم الخاصة ، فلا تمتد أبصارهم الى ما وراء الحاضر ولا يعنون بالمبادئ لذاتها ، بل بما تجلبه لهم من عطف الجمهور اذ كان للجمهور أثر في الحكم ، أو من رضا من يملكون بيدهم تولية الأمر لرجل أو لآخر ، ولهيئة أو لأخرى فهذا الذى ينادى بالاشتراكية لا يؤمن بشيء منها ، ولكنه يراها وسيلة صالحة للتظاهر ولكسب رضا من يعنيه أن يكسب رضاهم ، والذى يبدى من التشبث بالدستور ما تحسبه صادرا عن عقيدة وإيمان قد يكون في دخيلة نفسه ديكتاتورية النزعة الى غير حد ، المبادئ عندهم اذن سلعة وليست عقيدة ، وهم يرفعون عقيرتهم بها ما آمنوا بأنها تحقق لهم مغنما ، فاذا خافوا من ورائها أى مغرم تناسوها ثم نسوها ثم أنكروها اذا كان نقيضها يجر الغنم » .

أليس ما قاله الدكتور هيكل منذ ثلاثين عاما هو ما يحدث اليوم في كثير من البلاد العربية وبلاد العالم الثالث ؟

وانتهى الخلاف بين الوزارة والسراى بأقالة الوزارة ، وكانت نهاية عهد وبداية عهد جديد في تاريخ مصر سادته أوتقراطية ملكية انفردت بالميدان ، بعد أن اتخذ الجانب البريطانى موقف الرقيب

فيما يتصل بشئون مصر الداخلية ، وقد انتهت الامتيازات الأجنبية وأصبحت مصر عضوا في عصبة الأمم لتستقيل بعد عامين من اقالة وزارة النحاس مغارم الحرب العالمية الثانية ، و ، كان يسيرا أن يرى سياسة مصر أن وطنهم يصهر في بوتقة الحرب صهرا عنيفا ٠٠٠ وأن رحمة الله هي التي انقذتنا ٠٠ وانا اذا أردنا أن نقى جيلنا وأن نقى الأجيال التي تعقبنا من التعرض لمثل هذه الكوارث فقد وجب علينا أن ننسى وننكر ذواتنا وأن نعتبر بما حدث فنعقد الخناصر لتعاون جميعا حتى نجعل من مصرنا أمة عزيزة الجانب يخطب ودها الجميع ، لكننا بدلا من ذلك قصصنا تفكيرنا على ذواتنا ، وقدمنا خصوماتنا على أسباب التفاهم بيننا ، ونسينا أن استعلاء بعضنا على بعض يضعفنا جميعا ويضعف وطننا معنا ، واندفعنا كذلك تحركنا أنانيتنا متوهمين أن هذه الأنانية هي مظهر تقننا بأنفسنا ، متناسين أن الثقة بالنفس تختلف عن الأنانية كل الاختلاف ، لأن الثقة بالنفس لا تتنافى مع الثقة بالغير والتعاون معه ، حين لا تعرف الأنانية الغير ولا تثق به وان كان من أكرم أبناء الوطن وأنزهم وأشدهم له حبا وإخلاصا ، والأنانية تأبى لذلك أن تتعاون مع الغير ، اللهم الا لتخدعه وتستثمر جهده لحسابها ، ولهذا لا سبيل مع الأنانية الى عمل مشترك منتج يشعر كل فرد من المشتركين فيه بأن حاجته الى اخوانه لا تقل عن حاجتهم اليه ، ويأن صدق الاخلاص في هذه الشركة هو الوسيلة لا وسيلة غيرها ليؤتى العمل ثمراته لخير الجميع ، ولخير الوطن الذي يظل الجميع ، .

وقد حفل هذا العهد الجديد بشتى التيارات الفكرية والسياسية وبكثير من النشاط المتباين « وبعد هذا النشاط هدام مدمر وبعضه بناء معمر ، .

وفي تلك الفترة انتقل الدكتور هيكل « من مرصد الصحافة -

كما يقول - لآكون وزيرا ثم رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ثم رئيسا لمجلس الشيوخ .

وفي أكثر سنوات تلك الفترة التي امتدت خمسة عشر عاما سادت الأحكام العرفية أحد عشر عاما طوالا « عطل خلالها ماكفله الدستور من صور الحرية ، وتعرض الناس في أثنائها في أشخاصهم وأموالهم لصور من العدوان ضاقت بهما نفوسهم ، حيث اختير وزيراً للدولة في وزارة محمد محمود التي خلفت وزارة النحاس المقالة ، ثم وزيرا للمعارف في تشكيلها الثاني وأجراء الانتخابات التي أسفرت عن أغلبية نسبية للأحرار الدستوريين ، وبقي وزيرا للمعارف في الوزارات التالية التي أعاد تأليفها محمد محمود ، حتى ١٨ أغسطس ١٩٤٠ ، حيث حل محله محمد فهمي النقراشي في وزارة على ماهر التي خلفت وزارات محمد محمود ، وعاد إليها في وزارة حسن صبرى في ٢٧ يونية من نفس السنة وفي وزارتي حسين سرى الأولى والثانية حتى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، حين فرض الانجليز على الملك أن يؤلف النحاس الوزارة ويبقى بعيدا عن الوزارة ، حتى يعود إليها وزيرا لوزارتي المعارف والشئون الاجتماعية في وزارة أحمد ماهر حتى ١٥ يناير ١٩٤٥ ، وكان هذا آخر عهده بمنصب الوزير ، حيث اختير رئيسا لمجلس الشيوخ في ١٩ يناير ، وكان قد عين عضوا به ٨ مايو ١٩٣٦ ، وبقي رئيسا للشيوخ حتى صدرت مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ في وزارة النحاس الأخيرة بتعيين رئيس آخر للشيوخ واسقاط عضوية آخرين ، وكان ذلك آخر عهده بالمنصب الرسمية ، ويذكر أنه شغل منصب وزير المعارف « ثلاث فترات امتدت الى ثلاثة وأربعين شهرا ، وكنت وزيرا للشئون الاجتماعية ثلاثة أشهر وأياما » .

وبانتقال الدكتور هيكل من الصحافة إلى الوزارة ، يتغير مجرى حياته تغيرا جوهريا ، - كما يقول - لثالث مرة « منذ بدأت حياتي العملية ، اشتغلت بالمحاماة من شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، واشتغلت بالصحافة من شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكنت اكتب في الصحف وأؤلف الكتب منذ كنت طالبا بالحقوق ، وما أنذا أبدأ حياة جديدة هي حياة الوزير ، وأبدأها وزير دولة في وزارة الداخلية ، على أنني لم أتهيأ هذه الحياة الجديدة ما تهيأت المحاماة ، ثم ما تهيأت الصحافة ، ويرجع ذلك الى سببين ، أولهما : ما أمر بي إلى هذه السن من تجارب الحياة مما جعلني أنظر الى كل ما يواجهني في الحياة مطمئنا ، مقتنعا بالقدرة على اجتيازه في سلام وطمأنينة ما توافرت لي سلامة الجسم وراحة الضمير ، والثاني : أنني لم أكن اضطلع بعبء الوزارة منفردا بتبعاتها انفرادي بتبعات المحاماة ، أو بتبعات رئاسة التحرير ، بل كنت زميلا لخمس عشرة وزيرا يحملون معي عبء استئولية ، وكنت وزير دولة لا تحدد مسئوليتي وزارة بعينها ، وكنت وزير دولة مع زملاء ثلاثة أعلى مني سسنا وأكثر تجربة في الحياة ، وكان هؤلاء الثلاثة الذين اختيروا وزراء دولة دون أن تسند اليهم وزارة بعينها ، هم : عبد العزيز فهمي ، وأحمد لطفي السيد ، ومحمد حافظ رمضان ، وكانت بحق وزارة كبرى - Un Grand Ministere - كما أرادها محمد محمود أن تكون ، وكأنما أراد له القدر أن يكون ندا لهؤلاء الكبار الذين سبقوه الى الحكم ، وقد عرف « من بعد أن هذا المنصب الذي ألقيت الى أعبائه كان مقصودا اسناده الى حلمي عيسى باشا بوصفه رئيسا لحزب الاتحاد ، أسوة بحافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني ، وأني كنت سأتولى وزارة الأوقاف ، وأراد حلمي باشا أن يتولى وزارة بذاتها فأسندت اليه الأوقاف ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن ما حدث من ذلك كان توفيقا أراد الله به الخير الوفير لي ، فله الحمد جل ثناؤه وتعالى أسماؤه ، »

وشغل الدكتور هـيكل وزيراً للـدلة ، بوزارة الداخلية ، الى جانب محمد محمود « ليتفرغ ما استطاع لشتون الرئاسة » . وفي تلك الفترة القصيرة ، كان اهم ما شغل به تنظيم الحملة الانتخابية ، وقد ألقى على عاتقه النصيب الأوفى منها ، وقد رآه يتفق مع ميوله ومع حياته الماضية ، فلما انتهت الانتخابات وأعيد تأليف الوزارة ، اختار أن يكون وزيراً للمعارف وكان له فيها دور واثـر .

وكان أول ما فكر فيه أن يحرر الوزارة من نظام المركزية الجائر ، هذا النظام الذى « يتنافى من ناحية مع مبدأ تقسيم العمل ، وهو مبدأ ثبت صلاحه فى كل الأعمال ، ويتنافى من ناحية أخرى مع كرامة الموظف إذ يسلبه كل مسئولية ويجعله مجرد أداة طيعة لا تعرف المسئولية ولا تحملها » .

ورأى من كبار موظفى الوزارة نوعا من المعارضة الخفية ، إذ أن نظام اللامركزية يحد من سلطانهم ، وإن كانت حجتهم - كما قالوا - « أن موظفى الوزارة الذين يمكن أن يعهد اليهم بتنفيذ هذا المشروع لم يألفوا حمل المسئولية ، فإذا حملوها اضطربوا ، وكان أغلب الظن أن يسيئوا أعمالها وهم لذلك يرون أن فكرة اللامركزية سابقة لأوانها » .

ولم يكن هذا مما يفوت على الدكتور هيكل ، وهو العليم بطبائع النفوس ، وبما ينطوى عليه المصريون من ذاتية ، كانت سببا فيما

أصاب الحياة السياسية من أضرار ، منذ شارك فيها في مطلع الحياة النيابية في مصر ، وكثيرا ما أشار إليها في السياسة . فنراه - كما يقول - يبتسم لما سمع فيما بينه وبين نفسه ، ويذكر حديثا « أفضى الى به لطفى السيد باشا حين كان وزيرا للمعارف في سنة ١٩٢٨ ، ذلك أن وزير المعارف الذي سبقه جمع كبار رجال التعليم في الوزارة ، وطلب اليهم ابداء الرأي فيما اذا كان الامتحان الملحق مفيدا للتعليم او ضارا به وكان هؤلاء الكبراء من رجال التعليم يعلمون أن الوزير يرى ضرورة الامتحان الملحق لاعتبارات حزبية ، ولذا وضعوا مذكرة اضافية وقعوها جميعهم ، تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضرورة لا يستقيم التعليم الا بها ، وبعد أسابيع من ذلك تغيرت الوزارة وتولى لطفى باشا وزارة المعارف ، وكان رأيه على خلاف رأى سلفه ، فجمع هؤلاء الكبار من رجال التعليم أنفسهم وعرض عليهم الموضوع من جديد فوضعوا مذكرة وقعوها جميعا تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضار بالتعليم أبلغ الضرر ، وأنه يهبط بمستوى التحصيل العلمى هبوطا فاحشا ، »

ولم يفض الدكتور هيكل بهذا الذي حدثه به لطفى السيد الى رجال الوزارة الذين بدت منهم بوادر المقاومة لمشروع المناطق التعليمية ، ولم أقل لهم أن الذين وضعوا القرارات المتناقضين عن الامتحان الملحق ، إنما وضعوها لأنهم لم يتعودوا حمل المسئولية ، بل تعودوا مجارة الوزير القائم في رأيه ، والمسارعة الى اجابة رغباته ، لأنه كان الحاكم المطلق في الوزارة ، والحكم المطلق يسلب ويقتل الرأى الحر ، بل قلت لهم : ان أول واجب على رجال التعليم أن يعلموا الناشئة حمل المسئولية ، فاذا لم يتعودوا هم حمل المسئولية عجزوا عن تعليم غيرهم حملها ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، ونظام المناطق وما يترتب عليه يؤدى الى أن يتعود رجال التعليم جميعا حمل المسئولية ، وان كان رجال التعليم هؤلاء قد ألفوا مجارة

الوزير ، فقد أقرروا ما قلت ، وإن بقى في نفوسهم المضمض لأنهم سيحرمون سلطانا الغوا التمتع به » .

وما كانت تلك النزعة الى السلطة قاصرة على رجال التعليم وحدهم ، بل رأها الدكتور هيكل بعض ما أصاب الحكم من خلل ، وما أصاب النفوس من بوار يدعو الى سوء الظن بكل عمل حسن وثافع أن تكون وراءه منفعة شخصية لصاحبه ، فقد رأى أن « وزارة المعارف تنفق في تلك السنة ، سنة ١٩٢٨ مائة ألف وسبعة آلاف من الجنيهاات ايجارا للأماكن التي تأوى الكثير من مدارسها الابتدائية والثانوية والفنية ، وكان الكثير من هذه الأماكن غير صالح صحيا أو قنيا للغرض الذي استؤجر من أجله ، ولو اعتبر مبلغ مائة ألف وسبعة آلاف فائدة لرأس مال قدره أربعة ملايين من الجنيهاات ، وتكلفت الدولة بتقديم الأراضي اللازمة للبناء ، لاستطاعت الوزارة أن تقيم مباني أكثر عددا من المباني المستأجرة ، وأن تقيمها صالحة من الناحيتين الصحية والفنية للأغراض التي تنشأ من أجلها ، لاحظت ذلك وافضيت بملاحظتي الى بعض الأصدقاء ، فأقروني على رأيي على شريطة ألا تتولى مصلحة المباني الأميرية الأمر ، وإن يتولاه مقاولون تشرف وزارة المعارف نفسها على عملهم ، حتى يتم في الوقت المناسب وعلى الوجه الصالح ٠٠٠ ولم أكن أستطيع تنفيذ هذا العمل بقرارات وزارية ، كما نفذت مشروع المناطق ، بل كان لابد لي قبل البدء فيه أن ألبأ الى مجلس الوزراء وإلى البرلمان ، وأردت أن أبدأ الخطوة الأولى فأكسب تأييد رئيس الوزراء ، فافضيت بالأمر الى محمد محمود باشا ، فاستحسن الفكرة وأقر مبدأها ، لكنه لم يوافق مع ذلك على المضي فيها بسبب وقفت أمامه عاجزا عن كل مناقشة . قال : ان ما تريد أن تقوم به حسن ونافع لا ريب ، ولكن أسمع رأيي وتجربتي ان خصومنا لن ينظروا الى الموضوع من ناحية فائدته ، بل سيقولون أنك اندفعت الى التفكير فيه بتأثير جماعة من المقاولين نوى المصلحة في دفعك اليه، وقد تنتهم باطلا بأن لك في تنفيذه مصلحة

حادية ، فانصحبك نصيحة صديق يحبك أن تترك هذا الموضوع .
ولا تفكر فيه ، »

ويقول الدكتور هيكل ، أنه وقف « عاجزا عن كل مناقشة ازاء
هذا الاعتراض ، فلا شيء يزعجني ما تزعجني الشبهة وان كانت
ظاهرة البطلان » .

وتواجهه مشكلة نشر التعليم الإلزامي على أوسع نطاق ، فقد
بقى حتى ذلك الوقت ، وبعد ثلاثة عشر عاما ، من بدئه « نفاذا
لليستور من سنة ١٩٢٥ » لا يستوعب الى سنة ١٩٣٨ غير « ربع
الأولاد والبنات الذين يقضى قانون الإلزام بتعليمهم ، بل لقد بقيت
مناطق كثيرة من بلاد الدولة معفاة من الخضوع لقانون الإلزام لعدم
توافر الأماكن ، أو لعدم توافر المعلمين ، أو لأن البيئة لم تكن تيسر
هذا الإلزام الذى نص عليه الدستور وصدر بتنظيمه القانون ، ولو
أننا جرينا على هذه السين لما استطعنا أن نحمو الأمية من البلاد
في أجيال متعاقبة » :

فلما رأى الميزانية لا تسمح بالتوسيع في هذا التعليم طلب
تعزيزها ، فما كان يرى « أن تنفق في الكماليات مئات الألوف ، بل
الملايين ، ونترك ملايين من أبناء الأمة رازحين تحت عبء الجهل
المطبق » وأسفر البحث « عن أن الميزانية لا تطيق اعتمادا يزيد على
سبعين ألفا » .

وقام رجال التعليم الإلزامي ، حين سبمِعوا بهذا التعزيز ،
يطلبون تحسين حالهم بزيادة مرتباتهم ، ولو وزع عليهم هذا التعزيز
لما أصاب الواحد منهم « في الجام ثلاثة جنيهات » في حين أنه قد
يكفى لإنشاء « عشرين أو ثلاثين مدرسة يتعلم فيها ألف طفل » وقد
حصل على هذا الاعتماد من وزارة المالية للتوسع في التعليم الإلزامي
ولا يحب أن يعطوه الي غيره ، ويعددهم بأن يطلب « اعتمادا جديدا
لتحسين حال هؤلاء الذين يطلبون الإنصاف ، وهم وحظهم من بعد »

وتجيئه « كبيرة الطبييات بوزارة المعارف ، وكانت انجليزية ، وقالت : بلغنى أن الوزارة تريد أن تنشئ مدارس الزامية جديدة ، ولست اعترض على ذلك بطبيعة الحال ، لكننى أضع تحت نظرك تقارير التفتيش الجوى بالوزارة لتدخلها فى حسابك ، فهذه التقارير كلها تشير الى أن التعليم الإلزامى لا يكاد ينتج أية نتيجة تعليمية ، لأن الأولاد يذهبون الى المدارس فى أسمالهم البالية ، ولم يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه لفقر ذويهم ، ولا يستطيع طفل جائع ويكاد يكون عاريا أن يفهم شيئا مما يدرسه ، فإذا جاءت ساعة الظهر لم يجد طعاما لغذائه غير كسرة من الخبز ان أقامت الحياة ، وأبقت على صياحيها ، فليس فيها ما يدعو الذهن للاستفادة من التعليم ، لهذا اتصح بأن تنفق المبالغ التى تعتمد للتعليم الإلزامى لتغذية الأطفال ، فذلك أكفل بأن يكونوا يوما رجالا تستفيد الدولة من سواعدهم » .

وتتوكل هذه المشاكل أمامه ، فيمضى فى إنشاء المدارس على الاعتماد الذى خصص لها ويحيل انصاف معلمى الإلزامى الى وزارة المالية ، أما تغذية التلاميذ فيتولاها بنفسه مع لجنة لبحثها « وكانت العقبة التى واجهتها هى تعيينها العقبة التى أشار اليها الإلزاميون : المال ، فالذين يذهبون الى المدارس الإلزامية يزيدون على المليونين ، فإذا كانت تغذية الطفل تتكلف قرشا واحدا فى اليوم ، أى ثلاثة جنيهات ونصف فى العام ، وجب تدبير سبعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات سنويا لهذا الغرض ، فإذا زاد عدد التلاميذ على توالى السنين زاد هذا الاعتماد بما يكاد يعجز الميزانية . ماذا نصنع ؟ لم نستطع يومئذ التغلب على المشكلة ، وهى لاتزال قائمة الى اليوم » .

وجين أخذت الوزارة بتغذية تلاميذ المدارس الإلزامية أواخر الخمسينات ، وقد تحولت الى مدارس ابتدائية بعد توحيد المرحلة الأولى للتعليم ، كانت تغذية قاصرة ، جافة وغير مطهية ، وأتيح لى

حين كنت مسئولاً عن التعليم بمحافظة بنى سويف وبعض مناطق القاهرة أواخر الستينات أن اكتشف بعض ما كان يحدث من تلاعب فى اعدادها وصرفها ، منها مثلا أن عدد المنتظمين من التلاميذ والمقيدين بكشوف الحضور كانت تزيد عن العدد الحقيقى للحاضرين فعلا وجبة هؤلاء المقيدين الغائبين تذهب الى غير أصحابها فقد كانت الوجبة جافة ومن اليسير الانتفاح بما يفيض منها للعاملين بالمدرسة ، أو اقتسام ثمنها بين المدرسة والمخبز الذى يقوم باعدادها ، وقد أثار ذلك على ثائرة المنتفعين بما يلجأون اليه من شكايات كيدية لم أبه بها وكان عقابهم صارما . وان سببت لى بعض المتاعب كان غيرى يتوقاها بالسلكوت عنها .

ومن قبيل ذلك أيضا ، ما كشفتته من تحايل والاعيب فى الأبنية المدرسية ، فقد جرى العمل فيها على أن تعهد بها وزارة الاسكان الى المقاولين ، وأن تقوم المديرية التعليمية بالانفاق وكانت هى جهة الصرف ، فكان المقاولون يتنفعون بهذا المال فى تنفيذ مشروعاتهم الخاصة ويترب على ذلك الأبطاء فى تسليم المباني المدرسية فى موعدها ، فما أن اكتشفت ذلك حتى أوقفت صرف المتأخرات الى المقاولين حتى يتم تسليم الأبنية فى الوقت المحدد لتسليمها ، وكثيرا ما كان المقاولون يقومون بوضع الأساس ويطلبون المزيد لاستكمالهم ولا يكملونه ، وقد جاءنى يومها مدير عام الاسكان بالمحافظة يرجو خجلا أن أذن لهم بالصرف ، فحاسبته على ما أتموه وما أخذوا ، وكان يعلم أنهم لم يفوا بما كان عليهم أن يفوا به مقابل ما صرف لهم من مال ، وانصرف الرجل خجلا من موقفه وكان أن تسلمت الأبنية فى الموعد المحدد ، ولولا هذا الاجراء لبقيت دون تسليم حتى يفرغ المقاول من أعماله الخاصة لها . وكان أعضاء الاتحاد الاشتراكى ممن يساندون مثل هذا المقاول وغيره مما يعوق الصالح

العام ويخضع له كبار الموظفين تحت سطوة المنتفعين أو من يشاركونهم .

ومن ذلك أيضا أن أئمة الاتحاد الاشتراكي في المحافظة وأذنابهم قد فرضوا سلطانهم على كبار الموظفين في شتى المصالح ، وجاء إلى نظار المدارس ورؤساء الإدارات يشكون من تدخلهم في أعمالهم فمنهم من كان يطلب نقل مدرس من مكان إلى آخر انتقاما منه أو إثارا له ، وبلغ ببعضهم الأمر أن كانوا يقتحمون المدارس دون إذن من نظارها للتفتيش على المدرسين حين اللقاء ذروسهم ، وكان بعضهم ممن لا يحمل مؤهلا على الإطلاق ، ووجدت من حسن الرأي أن أجمع الفريقين للاتفاق على صورة من صور التعاون بينهم وبين نظار المدارس ، فلم يزداهم ذلك إلا كبرا واستعلاء ومكابرة فيما لهم مما ظنوه حق الولاية على مصالح الشعب ، وما كانوا ينشدون غير مصالحهم الخاصة والاعلان عن السلطة والتميز لأنفسهم ، ولم أجد بدا من أن أطلب إلى النظار أن يمنعوه من اقتحام مدارسهم دون إذن ، وليعتبروا ذلك أمرا مني به .

وكان مديرو التعليم في المحافظات يخشونهم ويتملقونهم بعد أن أخذت الوزارة جانبهم على رجالها وأذكر أن رجلا فاضلا من مديري التعليم قد نقل مرتين لشكوى الاتحاد الاشتراكي وانتهى أمره بالنقل إلى ديوان الوزارة بلا عمل ، هذا المدير الفاضل كان من الرعيل الأول من المبعوثين إلى أوربا وكان زميلا للوزير الفاضل ذي الخلق الرفيع أحمد نجيب هاشم ، هو المرحوم متولى يدوى الذى توفى ودفن في أمريكا مهاجرا هو وأولاده بعد إحالته إلى التقاعد .

ما كنت أحب أن أعرض لمثل ذلك في كتاب عن استاذى الدكتور ميكل ، أما وقد أشار في الكثير مما كتب عن أوضاع الذاتية وشهوة الحكم والاستبداد إذا ما صار إلينا الأمر ، وما بقى في نفوسنا من ميراث الماضى ، « حين نرى الحكم — كما يقول — خير فرصة لشقاء

ما في نفوسنا من حب للتحكم والاستبداد .. لم يتأصل الايمان
بالديمقراطية في نفوسنا .. ولهذا نضج بالشكوى من ظلم الحاكم .
فاذا آل الحكم اليانا ظلمنا كما ظلم .. وطبيعى ألا تتفق هذه
الصورة من صور الحكم مع أى معنى من معانى الديمقراطية ...
ولايزال بعض مناساة الشرق أو كثرتهم يفكرون في المسائل العامة
وكانها بعض شئونهم الخاصة .. »

فاذا عرضت لمثل ذلك فلأننى أجد أننا لم نغير كثيرا عما كنا
عليه .. ومازلنا حكاما ومحكومين تعوزنا الغيرية والصالح العام
يفيدا عن شهواتنا ونزوات نفوسنا .

ومازلنا حتى اليوم نواجه من مشكلات التعليم والثقافة
ما واجهه الدكتور هيك من قبل ، ولعل بعضها قد ازداد حدة عما
كان عليه من قبل ، فمازالت مشكلة الأمية تقض مضاجعنا ، ومازالت
أكثر ابنية التعليم على ماهى عليه من سوء ، بل أن الصالح منها
قد اعتراه الأهمال وسوء التخطيط ، فحرمت المدارس القديمة ملاعبها
الرياضية ومرافق النشاط التى تحتاجها ، بعد أن زحفت عليها ابنية
الفصول التى يحتاجها التلاميذ في دروسهم ، وغدت المدارس أشبه
بالمحابس بما أكتظ فيها من تلاميذ ، وتهاوت الثقافة وتهاوت معها
اللغة العربية ، لغة البلاد القومية « فاللغة من مقومات حياة الأمة ،
واتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم ، فاذا استطعت
أن أضع حجرا متينا في هذا الأساس أدبت لقومى واجبا يجعلنى
مستريح الضمير أن وليت وزارة التعليم » .

ولعل من قبيل المصادفة أن يكتب شيخ الصحافة المصرية
ومؤسسها الحق الأستاذ مصطفى أمين في « فكرة » في اليوم التالى
لكتابتى ذلك بجريدة الأخبار - ٢٣ يناير ١٩٨١ - يقول :

« كانت أيام تلمذتى أياما جميلة ، أفتح الصحف فأجد قصيدة
لأحمد شوقي أو حافظ إبراهيم ، وأجد مقالا للعقاد ، وتوفيق دياب

وعبد القادرة حمزه ، ودكتور هيكل ، واجد نقداً دينياً بقلم طه حسين ،
وأقرأ نقداً مسرحياً شائقاً لمحمد التابعي ، واستمتع بمقال يصف
حفلة أم كلثوم بقلم الشيخ مصطفى عبد الرزاق الذي أصبح فيما بعد
شيخاً للأزهر ٠٠ وأسمع باعة الصحف ينادون (فكرى أباطة ،
الأهرام) فقد كان مقال فكرى أباطة يبيع الجريدة أكثر مما يبيعها
نبا سقوط الوزارة وكان فى المدرسة الثانوية ملعب لكرة القدم ، ولعبت
للتنس ، وملعب لكرة السلة ، وفريق للشيش ، وفريق للسباحة ،
وكان فى فرق المدرسة فريق كشافة وفريق جواله ، وكنت عضواً فى
فرقة التمثيل ، وكان يدرينا التمثيل المشهور أحمد غلام ، وكنت عضواً
فى فرقة الموسيقى وكان يدرينا الموسيقىار محمد عبد الوهاب ، وكان
لدينا جمعية رجالات ، وجمعية تصوير ، وجمعية خطابة ، وجمعية
لتعليم التلاميذ صناعات بسيطة كالحدادة والتجارة ، والسباحة ،
وجمعية للزراعة ، وكان الشهاب يفرغ طاقاته فى هذه الجمعيات ،
والآن يوجد مدارس كثيرة ليس فيها خوش واحد ولا جمعية
واحدة ٠٠٠ ٠٠

أجار بنا القصد أم ضللنا السبيل ، وقد صارت أمورنا لا يدينا ؟
هذا ما يجب أن نتبصره ، حتى نهتدى الطريق على نور وبصيرة ،
فالغيب فينا وفى نفوسنا ، من يوم حولنا الحزبية الى تحزب ، ومن
يوم أن جرى الحكم دائماً لمنافع الحاكمين دون مصلحة المحكومين
وهو ما ضمنه آخر خطاب سياسى القاه الدكتور هيكل فى ٧ نوفمبر
١٩٥٠ ، بقوله :

« ويجب أن يقوم الحكم دائماً لمصلحة المحكومين ، لا لمنافع
الحاكمين ، ويجب لذلك أن يكون هدفه تحقيق الطمأنينة الى العيش
عند العدد الأكبر من أبناء الأمة من الفقراء والمتوسطين من الفلاحين
والعمال والموظفين الحكوميين وغير الحكوميين ، فهؤلاء هم عماد
الأمة ومظهر قوتها فى السلم والحرب على أذرعهم وعلى عقولهم

وعلى قوتهم المادية والمعنوية يعتمد الانتاج القومى فى مختلف صورته ،
فانما لم يطمئنوا الى العيش ضعف هذا الانتاج ، ولهذا يجب أن تكفل
الحكومة للموظفين ولغير الموظفين حدا أدنى لمستوى المعيشة ، أقله
ما كان قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين أعلنت الحرب العالمية الأخيرة ،
فليس هذا بالمستوى الرفيع ، ولكنه بعض ما تطمئن له النفوس ،
وتنشط معه للقيام بالعمل والانتاج على وجه صالح . . . ويجب أن
نصحح أوضاعنا الدستورية . . . أريد بتصحيح الأوضاع الدستورية
أن يجرى الحكم فى مصر على النحو الذى يجرى عليه فى إنجلترا
وغير إنجلترا من البلاد البرلمانية ، وأن تسود فيه الروح الدستورية
بالمعنى الصحيح ، ليس يحرم الدستور على الوزراء أن يشتروا
أو يستأجروا شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان بالمزاد العام حماية
لهم من تهمة استغلال النفوذ ؟ فلا بد كذلك من تشريع يحرم على
الوزراء وعلى مجلس الوزراء ترقية أقرباء الوزراء وذويهم
بالاستثناء ، متابعة لفكرة الدستور فى حماية الوزراء من أن ترقى
اليهم الشبهة وأن تهموا حين تصرفهم فى الأموال العامة . . . »

لم تكن ولاية الدكتور هيكل لوزارة المعارف هيئة أو سهلة ،
وقد ساقنا الاستطراد الى ذكر الحاضر وما كان من قبل حتى يتبين
بشباب هذا الجيل ، وقد غاب عنه الماضى فى غياهب السوء والاساءة ،
وكانما هذا الماضى كان مليئاً بالرزايا فحسب ، فضل بنا الطريق
ولم نهتد الغاية وبقيت الأثرة والأنانية وحب الذات وشهوة الحكم
والتسلط تستبد بنا وحالت بيننا وبين التقدم المنشود .

ولنعد الى ما كان من مآثر الدكتور هيكل على التعليم ، فقد
لمس ضعف الشبان من خريجى الجامعة فى اللغة العربية « وراعى
أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبراً فى بضعة أسطر
صياغة مقبولة ، ليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت

المسئول عن تربية النشء وتعليمه ، أن أسد مالاخطت من نقص في هذا الشأن ؟ ! ، .

وقد كان ما سمعه من خطب الألاميين ، ما أثار أمامه مسألة اللغة العربية ، « هؤلاء الألاميون أكثرهم شبان حفظوا القرآن عن ظهر قلب فاستقام لسانهم فأجادوا التعبير باللغة الفصحى حديثا وخطابة » ثم عرف أن السبب في الضعف مرجعه الى اساتذة اللغة العربية أنفسهم ، صحيح أنهم كاساتذتنا يتخرجون في دار العلوم ، ولكن شهادة المعاهد الدينية التي يدخلون بها دار العلوم اليوم أقل في القيمة العلمية من الشهادة التي كان يدخل بها أسلافهم ، ولذلك يفيد أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يفيد هؤلاء الأسلاف ، فإذا أريد إصلاح هذه الحال وجب أن ترجع وزارة المعارف الى تجربة قامت بها من قبل وصادقت نجاحا ، ذلك أن تنشئ مدرسة ثانوية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ، ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمسا قبل أن يلتحقوا بدار العلوم ، عند ذلك تطمئن وزارة المعارف الى مدرسى اللغة العربية ، ونستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة النهضة اللائقة بها ، .

ولم يتيسر له أن يمضى بمشروعه هذا الى النفاذ ، فقد أثار الأزهر حق خريجه في تدريس اللغة العربية بمدارس وزارة المعارف ، فحال دون تنفيذه ، وإن تردت الأمور فيما بعد الى أسوأ مما كانت عليه فقد ألغيت مدارس المعلمين الأولية التي تغذى التعليم الألامى بمعلميه وحل محلها معاهد اعداد المعلمين من الحاصلين على الشهادة الاعدادية ، ولم يكونوا في قدرة أبناء الأزهر ، وكان الالتحاق بمدارس المعلمين الأولية وفقا عليهم وحدهم ، ثم كان من أمر دار العلوم أن ألغيت بجامعة القاهرة وأصبح القبول فيها للحاصلين على الثانوية العامة وفقا لقواعد التنسيق ، وما كان يلتحق بها غير الحاصلين على اضعف مجموع ، وكانت حصيلتهم اللغوية دون

غيرهم بكثير ، ولم يعد حفظ القرآن شرطاً للالتحاق بالمعاهد الأزهرية كما كان من قبل ، ولم تعد دار العلوم وقفاً على طلاب الأزهر أو تجهيزية دار العلوم التي بقيت زمناً تعد للالتحاق بدار العلوم .

« ولقد كثرت شديد البرم بما في مصر من تباين في ألوان الثقافة، وبما يؤدي إليه هذا التباين من اختلاف في نظرة الطوائف إلى الحياة اختلافاً يخول بين هذه الطوائف وما يجب من تفاهتها وتضامنها. القومى للمصلحة العامة . . ثم كان لهذا الاختلاف أثره الظاهر بين المتعلقين في مدارس الدولة والمتعلمين في المدارس الأجنبية الكثيرة ، فكان أن فرض إشراف وزارة المعارف على المدارس الأجنبية ، كما فرض عليها « أن تعلم اللغة العربية وتاريخ مصر وتراثيتها والتربية الوطنية المصرية للذين يدرسون فيها جميعاً ، لا فرق بين المصريين والأجانب » .

ولم يكن حرصه على إتقان اللغة العربية ، لأنها « هي اللغة القومية وكفى » بل لأنها « لغة البلاد الممتدة من العراق شرقاً إلى مراكش غرباً » فإذا كانت عصور الظلمة قد هوت بلغة العرب إلى لهجات يفهم على العرب فهمها « حتى لا يستطيع الغربي أن يفهم لهجة المصنوع أو لهجة العراقي » .

فاللغة العربية الفصحى هو قوام الألفة والعقيدة بين الشعب العربية ، فإذا كان هناك من يدعو إلى الكتابة باللهجة العامية ، فقد غاب عنهم أنهم « إذ يكتبون باللهجة المصرية فانما يفهمهم أربعة عشر مليوناً هم سكان مصر - كما جاء على لسان السيد عبد الرحمن شهبندر ، أحد أقطاب الوطنية السورية في حديثه للدكتور هتكل » يوم كان يزور لبنان عام ١٩١٤ - على حين أنهم إذ يكتبون العربية الفصحى يفهمهم سبعون مليوناً تتجاوز بلادهم في شمال أفريقيا.

وشرق آسيا ، ثم يفهمهم ملايين مبعثرون في أرجاء الأرض في العالمين القديم والجديد ممن يتكلمون اللغة العربية » .

ورأى الدكتور هيكل أن يتخذ « من الاذاعة ومن السينما وسيلة لنشر التعليم ولنشر اللغة العربية بين جماهير الشعب ، ولم يكن ذلك عسيرا ، ولم تكن نفقته طائلة ، لكنه كان يحتاج الى اعتمادات جديدة تقتضى الرجوع الى مجلس الوزراء والى وزير المالية ، ولم أكن ميالا للرجوع الى مجلس الوزراء ما استطعت الاستغناء عن الرجوع اليه ، لذلك اكتفيت بتقوية الاذاعة المدرسية مع اقتناعى بعدم كفايتها لأداء الغرض الذى أقصد اليه » .

وليتيسر القراءة على التلاميذ « أمرت بإنشاء مكاتب في جميع المدارس الثانوية وفي بعض المدارس الابتدائية وتزويدها بالكتب العربية الحديثة ، ومطالبة مفتشى اللغة العربية بالوقوف على مبلغ عناية التلاميذ باستعارة الكتب وقراءتها ، وعناية المدرسية بإرشادهم لخيرها كما يطلقوا عليه ويمرسوا بغضه ويؤدوا فيه اختبارا » وكانت تلك هى البداية فيما تقوم به المكاتب المدرسية اليوم من توجيه قراءات التلاميذ وتيسيرها لهم تحت اشراف أمناء على ثقافة تربوية وفنية متخصصة .

ثم كانت خطواته لتوحيد مرحلة التعليم الأولى « بالغاء اللغة الانجليزية في السنة الأولى الابتدائية وشجعنى على اتخاذ هذا القرار أن المرحلة الأولى للتعليم كانت موزعة في وزارة المعارف بين ثلاث شعب ، التعليم الابتدائى ، والتعليم الأولى ، والتعليم الألمانى ، واللغة الأجنبية لا وجود لها في التعليم الأولى ولا في الألمانى ، ومصر تسير بخطى سريعة نحو مجانية التعليم الابتدائى ، وكنت أرى من يؤمن أن يلتحق الممتازون في التعليم الأولى والتعليم الألمانى بالمدارس الابتدائية بالمجان ٠٠٠ فاذا اتفقت برامج التعليم في هذه

الشعب الثلاث تيسر نقل هؤلاء الممتازين الى السنة الثانية الابتدائية، ولم يقف عدم تعلمهم اللغة الانجليزية في سبيلهم » .

وقد ولى الدكتور هيكل أمور التعليم لفترة طويلة وان توالى على فترات في أعقاب معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية فوضع القواعد التى سارت عليها الوزارة فيما بعد لنهضة تعليمية شاملة فقد بدأ الاتجاه الى توحيد المرحلة الأولى للتعليم والتوسيع فى مجانية التعليم وتمصير الوظائف الرئيسية فى المصالح التابعة للوزارة ، وانشاء جامعة الاسكندرية باسم جامعة فاروق الأول وأصبحت جامعة القاهرة ، وكان اسمها الجامعة المصرية تعرف باسم « جامعة فؤاد » ، ووضع نظام ترقية اساتذة الجامعة على أساس ما يقومون به من « بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان فيها والدرجة التى يطلب ترقيته اليها » ويذكر « مع الشيء الكثير من الأسف » أنها لم تكن تحتوى على بحث دى بال « بل كان بعضها لا يذكر شيئاً قام به صاحبها فى السنوات الأربع، وكان بعضها يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل اجازة الدكتوراه » ثم تحمس للتدريب العسكرى ، حين عرض له « فأنا من أنصار التجنيد الاجبارى العام لأنه تنفيذ لنص الدستور بالمساواة بين المصريين فى الحقوق والتكاليف العامة » وأصدر القرار الوزارى بتعميمه فى الجامعات وفى المدارس ، وبدأ مشروع انشاء « جامعة محمد على » التى أصبحت جامعة أسيوط ومشروع انشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة بكلية الآداب ، وقد تولاه وأشرف عليه الدكتور محمود عزمى حتى اختير رئيساً لوفد مصر الدائم بالأمم المتحدة ، وكان نواة لقسم الصحافة ثم لكلية الاعلام عام ١٩٧١ . كما أنشأ معهد اللغات الشرقية وآدابها ، وعمل على ربط التعليم بالبيئة ، فأنشأ مدرسة « قرية المنايل » على نظام اليوم الكامل حيث يقضى التلاميذ والتلميذات نصف اليوم فى تلقى الدروس النظرية والنصف الآخر فى دراسات عملية من الزراعة فى حقل المدرسة

والصناعات الريفية العديدة فأدخلت فيها صناعة النسيج والسجاد
الكليم والجلود ، وعلى غرارها أنشأ خمسا وثلاثين مدرسة ريفية
بدأت الدراسة فيها في العام التالي حين خلفه على وزارة المعارف
محمود فهمى النقراشى .

وأصدر قرارا بإباحة الزواج للمدرسات ومنحهن اجازة وضع
شهرين ونصف ، وعمم الخدمات الطبية في المدارس وعلاج الأمراض
المتوطنة وغيرها ، فأقيمت العيادات المدرسية للوفاء بتلك الخدمات
الصحية .

ومما يؤثر عنه انه لم يحاول أن يقرر أى كتاب من كتبه على
طلاب المدارس أو يفرضها على المكتبات المدرسية .

ولا نبالغ اذا قلنا انه كان صاحب المشروعات الانسانية التى
قامت عليها سياسة التعليم فيما بعد ، وان طغت شهرة الكاتب
والسياسى ، وجفوته للاعلان على ما كان له على التعليم والثقافة
من مآثر لا تقل عن مآثره على حياة مصر الفكرية والأدبية
والسياسية .

ولم يكن الدكتور هيكل راغبا في أى منصب وزارى حين ابتعد
عن وزارة المعارف في وزارة على ماهر التى خلفت وزارة محمد
محمود ، وقرر الأحرار الدستوريون عدم الاشتراك في الوزارة « لما
رايته حين كنت وزيرا للمعارف من مناورات لا تلائم طبعى ، ولا تتفق
مع الحياة الحرة التى عشتها طول عمرى ، فانا لا أطيق بطبيعة
مولدى وتكوينى الا الطريق المستقيم ، على ذلك نشأت منذ طفولتى
وصباى ، ثم كانت حياتى العملية حياة استغلالية بكل معنى الكلمة ،
هذا الى ماوجهتنى اليه دراساتى العليا وقراءاتى في الفلسفة والأدب
والقانون ، وإيمانى بحياة الكاتب المجيد ، وانها خير حياة وأكفلها
ببقاء ذكر صاحبها ، لأن الكاتب المجيد فلذة من ضمير الانسانية
وضمير الانسانية باق على الدهر بقاء الدهر » .

وأخذ يتابع « سلسلة الدراسات الإسلامية التي بدأتها بالكتابين : حياة مجيد ، وفي منزل الوجيه ٠٠٠ شغلت بهذه القراءة ويتدوين ماثبت عندي من تاريخ الخليفة الأول وعهده عن القيام بنشاط سياسي في تلك الفترة التي تولت فيها وزارة علي ماهر باشا الحكم ، ولكنه يخرج من تلك العزلة التي ضربها على نفسه « لأدافع عن عمل بدائه وأنا وزير للمعارف حين شعرت بأن شعة محاولات لهيمه ، ذلك العمل الذي كنت أعتز به هو انشاء جامعة فاروق بالاسكندرية . لقد انشأت فيها كليتي الآداب والحقوق ، وكنت أريد أن اتم كلياتها السبع ، لولا أن استقالت الوزارة ، وكنت عظيم الرجاء أن يتابع خلفي ما بدأت ، لكنني قرأت في الصحف حملات ترمي الى الغاء الكليتين اللتين تم انشاؤهما ، والى القضاء على المشروع كله ، عند ذلك انبريت للدفاع عن قيام هذه الجامعة فنشرت في الأهرام مقالا كان له اثره من بعد ، فبقيت الكليتان ثم انشئت الكليات الأخرى من بعد ، وقامت جامعة الإسكندرية لتبقى على الأجيال والقرون » .

ولما « عهد الملك الى حسن باشا صبرى بتأليف الوزارة التي تخلف وزارة علي ماهر باشا » ورأى الأحرار الدستوريون الاشتراك فيها ، عزف عن الاشتراك فيها ، الا أن حسن صبرى يلح عليه قائلا : « أنه يعتبرني أخاه الأصغر ، لأن معرفتنا ترجع الى أيام كنت طالبا بالحقوق ، وأنه مصر كل الأصرار على اشتراكى في الوزارة معه » وكان حسن صبرى ممن كان يدعوهم لطفى السيد للقاء الشباب في ندوة الجريدة .

ويلقى حسن صبرى منيته وهو يلقي خطاب العرش في البرلمان ، ويخلفه حسين سرى ، ويبقى الدكتور هيكل وزيرا للمعارف حتى ٤ فبراير ، حين أطاح بها التبدل البريطاني ، وعودة الوفد الى الحكم ، وقيام وزارة وقفية خالصة برئاسة مصطفى النحاس ، في الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وهي أطول فترة

مكثتها وزارة وفدية في الحكم • وتخلفها وزارة أحمد ماهر لتجرى انتخابات جديدة لمجلس النواب ، فرغب مرة أخرى عن الاشتراك في الوزارة « ميسال مع ذلك لاشتراك الحزب فيها - وكان قد تولى رئاسته خلفا لعبد العزيز فهمي - حتى يكون له على الانتخابات من الاشراف المباشر بعض ما يطمئن مرشحي الحزب جميعا اليها • وقلت في نفسي : لعلني اذا طلبت أن أكون وزير وزارتين •• أدى ذلك الى عدم اشتراكي في الوزارة » الا أن أحمد ماهر قد فوت عليه عرضه ، وقبل أن يكون معه وزيرا لوزارتي المعارف والشئون الاجتماعية ، حرصا منه « على ارضائي لأعوانه في الوزارة » •

وما أن تجرى الانتخابات ، ويعاد تشكيل الوزارة ، حتى يختار رئاسة مجلس الشيوخ ، ويكون ذلك آخر عهده بالمناصب الوزارية •

كان يوم ٤ فبراير ، الذى عاد فيه النحاس الى الحكم على
أسنة الحراب الانجليزية - كما قيل - يوما كثيبا في تاريخ مصر ،
وما كان أغنى مصر عن هذا اليوم ، لو سارت الحياة النيابية سيرها
الطبيعى ، وهو يوم اختلفت فيه الآراء وتاهت فيه الحقيقة ، يصفه
الدكتور هيكل بأنه « من الأيام الحالكة السواد في تاريخ مصر ،
وفي تاريخ إنجلترا في مصر » .

لقد غاب عن الناس كل شيء ، الا أن استقلال مصر قد اهتز ،
وأن ما كان من ارغام السفير البريطانى الملك « على أن يعهد للنحاس
بتأليف الوزارة ، لم ينل من المصريين غضبا للملك بقدر ما نالهم
غضبا لمصر وللعدوان على استقلالها . لقد كنت يومها ضابطا صغيرا
باحتياط القوات المسلحة ، وقد عهد الينا نحن ضباط الاحتياط مع
قوات الرديف ، بحماية المرافق العامة خلال الحرب ، حتى تتفرغ

القوات العاملة لمواجهة أى طارئ» يؤدى الى دخول مصر الحرب ، وقد مرنا هذا الحادث مرًا عنيًا ، وكنت يومها فى رئاسة الكتيبة حيث اتخذت مقرًا لقيادتها حديقة الأزيكية ، وتوزع قواتها لحراسة المنشآت العامة بالقاهرة ، وكنت على اتصال دائم بمن هم فى سنى من ضباط القوات المسلحة العاملة ، ولست الغضب مما جرى يجتاحهم كما اجتاحتنى ، وعلمت أن بعض كبار الضباط قد غضب من هذا أشد الغضب ولكنهم ما كانوا يستطيعون شيئًا ، وكان من زملائنا ضباط الاحتياط الطبيب البيطرى محمود نجيب ، شقيق البكباشى (المقدم) محمد نجيب ، الذى قاد ثورة ١٩٥٢ فيما بعد . وعلمت منه أن شقيقه قدم استقالته من القوات المسلحة احتجاجًا ، فلما أهدانى مذكراته « كلمتى للتاريخ » حين صدورها ، وكنت قد عرفته وتوثقت علاقتى به منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ ، قرأت ماكتبه : « كنت الضابط الوحيد الذى بادر بتقديم استقالته احتجاجًا على هذا الموقف ، قائلًا فيها : حيث أتى لم استطع أن أحمى مليكى وقت الخطر ، فانى لأخجل من ارتداء بذلتى العسكرية والسير بها بين المواطنين ، ولذا أقدم استقالتى . . ولكن الملك أعاد الاستقالة الى مع ياوره عبد الله باشا النجوى ، واضطرت لسحبها نزولًا على رأى زملائى وأخوانى . . وقد ذكرت هذه الواقعة للملك فاروق وأنا أودعه فى الساعة السادسة وعشر دقائق مساء يوم السبت ٢٦ يولييه ١٩٥٢ على اليخت المحروسة قائلًا له : انى فعلت ذلك باسم الجيش كله ، وعبرت به عن شعور هؤلاء الضباط الذين قاموا بالحركة اليوم . . وفى هذا مايدل على ما كان من ولأنا نحن رجال الحركة لك . . أما الآن فقد تطورت الأحوال وانقلبنا نحن حمائك الى ثوار عليك ، نتيجة أعمالك وتصرفات من حولك » . .

وكان الذين غضبوا للملك هم الذين ثاروا عليه ، حين تردى فى أخطائه ، وفى استهتاره وفى تسلطه وأدى الى ما أدى اليه .

ولعل ما اتصل بى وبين اللواء محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر كان تقديرا منى لما عرفته عنه ، ولما عرفته من شجاعته فى معارك فلسطين .

كان الغضب عنيقا عند المصريين من التدخل البريطانى على هذه الصورة ، الا أن هذه الصورة ظلت مبهمه لا تسفر عن حقيقتها لدى المصريين ، حتى ليعترف الدكتور هيكل ، وكان من أقرب الزعماء الى ما حدث : « بأننى لم أستطع ، برغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشؤم ، أن أجلو كل أسرارى ، برغم ما بذلت من محاولات لهذا الغرض ، ولعل ذلك يرجع الى أننى قدرت ، ولا أزال أقدر ، أن أبطل ٤ فبراير كانوا يفكرون بعقولهم ، والواقع أنهم كانوا يفكرون بأعصابهم المتوترة المضطربة ، ومن ثم بدت تصرفاتهم وكأنها تنطوى على أسرار غير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى على سر غير ذلك الاضطراب العصبى الذى أغفل كل معنى من معانى الكياسة وحسن السياسة » وكان الدكتور هيكل هو المتحدث وقتذاك باسم الأحرار الدستوريين « لأن رئيس الأحرار الدستوريين ، عبد العزيز باشا فهمى ، كان قد لزم دأره لمرض ألم به وطال عليه ، وكان قد أنابنى عنه فى رئاسة الحزب ١٠ فى هذه الساعات التاريخية العصبية » .

وقد بدأت الأزمة منذ قطعت وزارة حسين سرى العلاقات مع حكومة فيشى ، من غير أن يستشير الملك أو يرجع اليه فى ذلك ، « فقد اعتبر الملك - كما يقول الدكتور هيكل - هذا التصرف تجاوزا من الوزارة لحقها الدستورى فيه مساس بحقوقه » .

ويستشير أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ، الدكتور هيكل فى الموقف ، « وأشارت عليه بأنه اذا لم يكن بد من تنحى وزارة سرى باشا عن الحكم ، فخير ما يعالج به الموقف الدقيق الذى تتخطاه البلاد ، أن تتألف فيها وزارة قومية تضم الأحزاب جميعا ، يرأسها

النحاس باشا أو يرأسها غير ه ، فهذه الوزارة هي وحدها التي تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة من غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها إلى الخطر . ووافقني حسنين باشا على هذا الرأي ، وفهمت في بعض مقابلاتي اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس باشا فوتح في الفكرة وقبلها بل رحب بها ، وأن تنحى وزارة سرى باشا عن الحكم ، برغم اطمئنان انجلترا إلى المجهود الحربي في عهدها ، لن يحدث فراغا ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

الا ن التحزب - كما أرى - كان قد حل محل الحزبية الديمقراطية الناضجة ، فكانت بداية النهاية لنظام نيابى لم يثأت له أى نوع من الاستقرار منذ قيامه ، ولحكم أسرة مالكة كانت لها السيطرة الكاملة أو المنقوصة على مقدرات البلاد طوال قرن ونصف ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الخطوة الاولى في هذه النهاية . فقد عصف هذا الحادث بكل ما قررتة معاهدة ١٩٣٦ من استقلال مصر ، كما نال نيلا شديدا من الشعبية التي يتمتع بها الوفد وزعامته بين الجماهير العريضة وبين المثقفين بنوع خاص ، ولم يكن حسين سرى بالشخصية الأثيرة لدى الأحزاب وما كان هو بالرجل الذي يستطيع قياد السفينة وسط أنواء الحرب العاصفة ، « وكان شديد الحرص على مركز وزارته - كما يقول الدكتور هيكل - وكان يتلمس في تصرفاته إلا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز ، فهو لم يكن السياسى المغامر الذي كأنه حسن صبر باشا ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن اليها ، ولم يكن له من التجسارب السياسية على السنين ما يجنبه هذا التلمس ، فقد قضى حياته موظفا بوزارة الاشغال ، وكان والده اسماعيل سرى باشا وزيرا للاشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الاشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه منهم ، وكانوا يسبغون على حسين باشا من التقدير ما يوجب

نشاطه الشاب وحسن أدركه لواجب المهندس في وزارة الأشغال ، ولهذا بلغ حسين باشا أن أصبح وكيل وزارة الأشغال في سنوات قليلة ، فلما ألف محمد باشا محمود وزارته في سنة ١٩٣٨ وكان لسرى باشا عند الملك قاروق مكانة خاصة ، عاونت كفايته فاختره محمد باشا محمود وزيرا للأشغال معه ، وقد حدثني حسين باشا بأنه سيخلف محمد باشا محمود في رئاسة الوزارة ، فلما ألف على ماهر باشا وزارته في سنة ١٩٣٩ خلفا لمحمد محمود باشا ، شعر سرى باشا بشيء من المرارة ولكنه لم يفقد الأمل ، وكان ذلك شأنه حين ألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه واجهته الصعاب التي ذكرناها ، .

وقد أسلم رجال الأحزاب في مجلسي الشيوخ والنواب ، كما أسلم الوزراء أمرهم لهذا الواقع الذي فرض عليهم حرصا على بقائهم في الحكم . حتى كان برم الملك بحسين سرى لظنه أنه اخلص للمصالح البريطانية منه له . ففقد بذلك السند الوحيد في رياسته للوزارة .

ورأى الوفد - كما يذكر تقرير السير مايلزم لامبسون عن أحداث عام ١٩٤٢ - أن يوجه هجومه إلى رئيس الوزراء الذي فقد تأييد الملك وليس له في البرلمان من يقف إلى جانبه .

ورأى النحاس ، وقد خادبه الانجليز « أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة في تأليفها » ويقول الدكتور هيكل : « أما وقد خطب النحاس باشا قبل ذلك من قبل القصر في تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها ، فقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصري ، وبين هذه الحرية التي تركها له الانجليز وأظهروا معها أنه يستطيع أن شاء أن يؤلف وزارته وفدية صرفا ، .

ولا نجد للدكتور هيكل رأيا يبدية فيما دار من مناقشات الزعماء حين جمعهم الملك إليه ليشاورهم فيما كان وفيما يكون إلا أن يقول :

« لقد عرض الملك أمس على النحاس باشا أن يؤلف وزارة قومية على نحو ما جاء في الرسالة الملكية التي تلّيت علينا ، فإذا أجاب النحاس باشا هذا الطلب اليوم ، بعد أن كان قد رفضه أمس ، كان ذلك حلا كريما للموقف ، وكان رفض الانذار على أساسه مأمون العاقبة ، ثم كانت فيه المحافظة كل المحافظة على سيادة مصر واستقلالها وكرامتها » ويقول فيما يرويّه عن هذا الحادث : « شعرت بأن بعض الحاضرين رأى فيما عرضته مبالغة في مجاملة النحاس باشا . » وأنه كان يود أن يترك النحاس باشا يواجه الموقف وحده ، فشخصه هو الذي يدور عليه الانذار وتدور حوله الأزمة التي اجتمعنا لكن النحاس باشا لم يدع لأحد فرصة مناقشة الرأي الذي أبديته ، فقد أسرع الى رفض هذا الرأي ، وقال في صراحة : انه لا يقبل تأليف وزارة قومية ، او وزارة مؤتلفة ، او وزارة غير حزبية ايا كان لونها ، .

وما كان الدكتور هيكل حين ابدى هذا الرأي طامعا في ان يكون له مكان في الوزارة القومية فقد عاف الوزارة منذ طلب الى حسين صبرى ان يعفيه من الاشتراك معه في وزارته ، وكان قد انصرف الى بحوثه في التاريخ الاسلامى والى انشاء وكالة انباء مصرية ، وكان من رايه دائما ان تقوم وزارة قومية تتمثل وحدة البلاد حتى تحقق استقلالها وسنرى من بعد أنه يعزف عن الاشتراك في الوزارات التالية ويفضل عليها رئاسة مجلس الشيوخ ، حيث يظيب له العمل في مقعد المشرع الأعظم .

ويتنكب الدكتور احمد ماهر التوفيق حين يوجه الحديث الى النحاس ، ويقول : « انك يانحاس باشا تؤلف الوزارة على اسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك » ويتدارك الملك فيقول - وكأنه لا يرضى أن يسلب من حقوقه حق ، : بل أنا

الذى اكلفه بتأليف الوزارة ويصدق النحاس على قوله ، فيقول :
« وانا اؤلف الوزارة بأمر جلالة الملك » .

وتبقى الحقيقة فيما كان من حادث ٤ فبراير محوطة بالابهام
والغموض ، « لقد شهد بعضنا منها جانبا ، وشهد البعض جانبا
آخر ، فلما مجموعها فلم ترتسم صورته أمامنا في هذا الوقت ،

لأن الجزء الأهم منها ، وهو ماحدث داخل القصر ، وماحدث
بين الملك وبين السفير وقائد القوات البريطانية كان مغيبا علينا ،
ولم يكن فى مقدورنا فى تلك الساعة أن نعرفه أو أن نحكم عليه . . .
ولست أستطيع اليوم أن أرسم صورة ماحدث كما يرسمها شاهد
عيان ، فما سمعته من بعد لا يعدو تصوير أجزاء من المأساة يجب
على من يريد أن يجمعها أن يقف على مقدماتها ، وأن يعرف الخطة
المرسومة وكيف نفذت ، واعترف باننى لا أعرف ذلك الى اليوم ، ولم
أعن نفسى بالوقوف عليه وقولنا دقيقا فى يوم من الأيام » .

ولم تشر الصحف الى ما حدث ، وصدرت فى اليوم التالى
وليس فيها الا أن الملك قد عهد الى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة ،
وحالت الرقابة دون نشر أى تفاصيل أخرى . الا أن ما حدث من
استقبال العاصمة للوزارة « بمظاهرات الغبطة والابتهاج » وكان
عجبا أن الجماهير التى كانت تقوم بالمظاهرات قبيل استقالة
سرى باشا منادية : تقدم يارومل مالبثت حين تألفت وزارة النحاس
أن نسيت رومل ، وأن انقلبت تحيى الوزارة الجديدة ، وتظهر من
الابتهاج بولايتها الحكم ما اثار عجب الأجانب واعجاب السفير
البريطانى والجالية البريطانية بأسرها ، فقد دلت مظاهرات الابتهاج
هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه أن
يقلب المظاهرات عيدا ، ومن أن يحول التيار المتدفق المعادى لانجلترا
فيجعله بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظاهر انجلترا ، ولقد بلغ

الأمر من ذلك أن ذهب سير مايلز لامبسون الى رئاسة مجلس الوزراء في زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة ، فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطاني ، بطل مأساة ٤ فبراير ، بترحيب وتهليل واكبار ، حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة في الحفاوة به ،

ويبقى ما أحيط بحادث ٤ فبراير غامضاً ، وبدت المنكرات وأوثائق وأقوال المعاصرين متناقضة مع بعضها البعض ، فبينما يذكر سير مايلز لامبسون الذي أصبح لورد كيلرن في يومياته التي نشرت عام ١٩٧٢ ، أنه كان يود لو تم له خلع الملك فاروق ، وكان قد قرر أن يقوم بذلك ليلة توجيه الأنداز ، فلم يعد يفكر في غير ذلك وطرح تكليف النحاس بتأليف الوزارة جانباً . نرى المراسلات بينه وبين وزير الخارجية البريطانية « مستر ايدن » تشير الى قيام وزارة تستند الى تأييد شعبي ، والى اطلاق يد الوفد في كبح جماح الملك « الذي ثبت عدم تعاونه مع الحليفة في أوقاتها الحرجة » وان كان السفير البريطاني قد عبر في يومياته عن مقتته للملك فاروق ، فإنه لا يستطيع الخروج على تعليمات حكومته ، ومن الطبيعي أن تتجنب الحكومة البريطانية ما يثير عواطف المصريين ، حتى وان كرموا الملك ولم يكن الملك وقتذاك مكروها من المصريين . وقد نزل الملك على الأنداز البريطاني وسلم بما فيه ولعل السفير البريطاني كان يتمنى أن يرفض الملك فيقوم بخلعه ، وهو ما استقر عليه رأى الحكومة البريطانية ، وان أدى الأمر الى إعادة النظر في نظام الحكم الملكي ذاته .

وأيا ما كان ، فقد ألف النحاس الوزارة ، واستصدر مرسوماً بحل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة قاطعها الأحرار الدستوريون ، بعد أن خاب سعيهم في الاتفاق مع الوزارة على الانتخابات ، وقد رفض الدكتور هيكل أن يشارك في هذا المسعى ، وتوقع « ألا يصيب مسعاهم أى حظ من النجاح » ثم رأت الوزارة

الغاء التعيينات التي أجرتها وزارة حسين سرى لمجلس الشيوخ ، وكانت قد اكتفت بإجراء التجديد النصفى للمعينين دون المنتخبين ، ورأى النحاس أن التعيين مكمل للانتخابات ، وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ، ووجب لذلك أن تمت مدة الشيوخ المعينيين ، كما تمت مدة الشيوخ المنتخبين .

وكان الدكتور هيكل من بين الشيوخ الذين أخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو ١٩٤١ « فلما ألفت وزارة النحاس باشا مرسوم هذه التعيينات خاطبني حسنين باشا رئيس الديوان الملكي يعرض على إعادة تعييني فقبلت ، ولم يمنعني من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات ، لأن الأسباب التي أدت إلى مقاطعة الانتخابات لا تدعو إلى مقاطعة التعيين ، ولأنني رأيت في هذا التعيين استمراراً لعضويتي التي قررها مرسوم سرى باشا ، كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذى يستطيع الإنسان أن يدلى من فوقه برأيه في ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة في ذلك الظرف العصيب الرهيب » وأصبحت له زعامة المعارضة في مجلس الشيوخ .

وكانت أياما عصيبة حقا ، عصيبة لمصر ، ولانجلترا الدولة الحليفة في مصر ، وشاء القدر أن تكون عصيبة للوفد ووزارته كما هي للأحزاب المعارضة . ففي ذلك الوقت كان الفيلىق الألمانى بقيادة رومل يجتاح القوات البريطانية في الصحراء الغربية ، ويخترق حدود مصر ، ويكاد يدق أبواب الاسكندرية ، حتى ظن الانجليز أنه على وشك أن يجتاح مصر ، فأخذت قواتهم تتراجع وتقيم الاستحكامات والعوائق أمام القوات الزاحفة ، وشاع من خطتهم أنهم سيغرقون الدلتا ، وينسفون الطرق والكبارى ويشعلون النار في آبار البترول ،

ورأى الدكتور أحمد ماهر أن يدعو الدكتور هيكل واسماعيل صدقى وحسين سرى للتداول في هذا الأمر . « وتداولنا الراى فيما

يجب أن نصنع لاتقاء هذه الكارثة • قال صدقي باشا لن يستطيع أحد اتقاءها الا بتقاهم صريح بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية على العدول عنها •• واثنا لابد أن نبلغ هذا الرأي الى رئيس الوزراء •• ولا يجدون اقدر على الاتصال برئيس الوزراء غير الدكتور هيكل ، ليبلغه ما دار بينهم من حديث « وانا لا اجد عضاضة في مقابلة النحاس باشا ، ولا في مقابلة غيره من الناس ، صديقا كان من اقبله ام خصما ، ولعل ذلك يرجع الى اشتغالي الطويل بالصحافة ، وما كان يقضى به هذا الاشتغال من مقابلة المصريين والأجانب على اختلاف ألوانهم وآرائهم وميولهم » •

وما لم يذكره الدكتور هيكل ، أن خصومته السياسية لم تصل به الى أبعد من معارضة الرأي بالرأي والحجة وبالحجة دون التجريح أو التهجم الذاتي فظلت الصلة بينه خصومة يحكمها المنطق فلا تثير موجدة أو حقدا ولا تدع بينه وبين الناس ثارا مبيتا ، فكان رسول الأحرار الدستوريين الى خصومهم ، كما هو رسول هؤلاء الذين تداولوا هذا الأمر الى النحاس ، حين قالوا جميعا أن بينهم وبين النحاس ما يحول دون لقائهم به ، فقد كان « من مواد الدستور الصحفي الهيكلي - على حد تعبير فكري أباطة في تأيينه - أن الخصومة السياسية أو الخصومة القلمية ليست عداا ولا استعدادا إنما هي اصطدام بين المبادئ واصطدام بين الخطط ولجاج حول الأصلح ، وبهذا لم يفقد طول حياته الصحفية والقلمية صديقا من خصومه السياسيين ، ولئن ناله ما ناله من بعضهم من غضب وجفاء ، فقد ظلوا دائما أبدا يكتون له كل تقدير واجلال ووفاء » •

ويلتقى بالنحاس في داره كما أراد ، ويقضى اليه بما دار بينه وبين زملائه ، ويطلب اليه « أن يتخذ من الاجراءات والاحتياطات ما يجنب مصر ويلات الحرب ، وذكرت له جسامة الخطر الذي

تتعرض له البلاد اذا اغرق الانجليز مديرية البحيرة او احرقوا آبار البترول في منطقة سيناء » .

ويطمئنه النحاس ، ويشهد له دون اقرانه ، فليس « فيهم رجل تعنيه مصالح بلاده الا انت ، فابتسمت وقلت فيما بينى وبين نفسى : ترى لو ان احدهم هو الذى حضر لمقابلة الرجل ، افكان يقول له مثل هذا القول ؟ فاكون انا ممن لا يعنيه الا الحكم ، ويكون هذا المتحدث هو الرجل الذى تعنيه مصلحة بلاده ؟ » .

الا ان النحاس بما عرف عنه من صراحة ما كان يقولها لغيره ، وكان يعنيها حين قالها له . وقد شاء الله لمصر ان تنجو من هذا الخطر ، فقد توقف زحف الالمان عند العلمين ، وهذا بال الانجليز ، لجولة قادمة ، ارتدت فيها الوجه لصالحهم .

اما الملك فقد حز في نفسه ان يفرض عليه الانجليز وزارة يؤلفها النحاس ، وان يتركوا له حرية تأليفها كيفما يشاء ، ولم يرض حتى ان يعترف بذلك صراحة ، فحين قال احمد ماهر للنحاس : « انك يانحاس باشا تؤلف الوزارة على اسنة الحراب البريطانية » سارع الملك بالاعتراض ، قائلا : « بل انا الذى اكلفه بتأليف الوزارة » الا ان ما وقع ترك في نفسه مرارة لم ينسها قط ، فبقى يرقب كل بادرة تمكنه من الاطاحة بها ، ووجد في الخلاف الذى نشب واستشرى بين النحاس ومكرم فرصة لضرب الوفد من داخله ، فزاد في سعيه ، وقد رأى النحاس ان الملك لن يوافق على اقالة مكرم ، فقدم استقالة وزارته ليعيد تشكيلها بدون مكرم . وقد واتت الملك الفرصة للاطاحة بالنحاس أكثر من مرة ، لولا موقف السفارة البريطانية الصلب من ذلك . فقد ظل السفير البريطانى يحذر الملك ودوائر السراى من الأقدام على هذه المحاولة ، وأن أى إجراء من هذا القبيل « ستكون له عواقب لبست في الحسابان » .

وأما الوفد فقد بدت صورته وكأنها تهتز بخروج مكرم عليه ،
واصداره سماه « الكتاب الأسود » يعدد فيه مثالب الوزارة وفسادها
وان ترك كتابا لكتاب الأسود نوعا من المرارة فى نفوس من يعرفون ما كان
بين النحاس ومكرم من علاقات اثيرة امتدت على الزمن منذ جمعهما
المنفى معا فى سيشل مع سعد زغلول « وقد كان النحاس باشا - كما
يقول الدكتور هيكل - يزيد اعتقاد الناس فى سلطان مكرم عبيد قوة
بما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقة به لآحد لها ، وكان
مكرم عبيد باشا هو همزة الوصل بين النحاس باشا والسفارة
البريطانية فى امسية ٤ فبراير، وهو الذى اشرف على صيغة الخطابين
اللذين تبودلا بين النحاس باشا والسفير البريطانى لتأليف الوزارة ،
فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب ، كان مكرم باشا هو الذى
تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين
الوزارة ٠٠٠ ولم تكن هذه المكانة التى امتاز بها مكرم باشا حديثة
الهد ، بل كانت ترجع الى عهد سعد باشا زغلول ورياسته للوفد ،
وكان بين الرجلين من المودة والثقة المتبادلة ما زاده نفيهما الى
جزيرة سيشل توكيدا وجعلهما لا يكادان يفترقان . كان النحاس باشا
يذهب ظهر كل يوم الى العمارة التى بها مكتب مكرم باشا للمحاماة
فينتظره حتى ينزل ليصطحبه الى مصر الجديدة ، فلما عزم النحاس
باشا سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان للمكرم باشا يد فى اختيار
حرم النحاس باشا ورفيقة حياته ، ووصلت المودة بين حرم
مكرم باشا وحرم النحاس باشا فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق
علاقة زوجيهما ، وبقي الأمر على ذلك الى سنة ١٩٤٢ » .

ولعل الكتاب الأسود قد أساء الى مكرم أكثر مما أساء الى
النحاس ، ففى نفوس المصريين أجالل للوفاء وللعشيرة القديمة
« والعيش والملح » يغطى على كل ما يمكن أن يقع من خلاف بين
صديقين على مثل ما كان بين النحاس ومكرم ، ولعل ذلك ما يفسر

فشل مكرم في أن يضم اليه بعض أعضاء البرلمان • وكان من انضموا اليه من الشبان يبتغون لأنفسهم وضعاً جديداً قد يكون انفع لهم « وأما أعيان الصعيد في مديرية قنا قناصروه عصبية ليس غير • على أن هؤلاء الشبان والأعيان كانوا قلة ضئيلة لم تؤثر في الأغلبية الوفدية المضخمة من حيث العدد تأثيراً ينزعج له النحاس باشا أو يخشى نتائجه » •

ولا ينسى الدكتور هيكل أن يذكر « أن عنصراً جديداً دخل الوزارة قبيل خروج مكرم باشا منها ، كان له من بعد أثر واضح في الوفد وسياسته ، ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين بك الذي عين وزيراً للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من سنه ، فلما أخرج مكرم باشا من الوزارة عين فؤاد بك وزيراً للداخلية ثم وزيراً للداخلية والشئون الاجتماعية » وقد أثبت هذا الشاب أنه أصبح سكرتيراً للوفد قدرة وذكاء في ملء الفراغ الذي تركه خروج مكرم من الوفد • بل وأكثر منه •

وقد جنى موقف مكرم من النحاس على مكرم أكثر مما جنى على النحاس ، فالناس في مصر ، يجلون الوفاء ، وينبذون أن تغلوا عليه بادرة من حقد أو مودة تهدد علاقة « العيش والملح » وكانت النهاية فيما صورته الصحف « محمد السوادى » فى كتابه الرائع « لكيلا ننسى : أقطاب مصر بين الثورثين » (١) حين جرت محاكمات الثورة لبعض الزعماء ، فيقول :

« ••• وكان الرأى العام يتابع هذه المحاكمات ويزنها ••••• بميزان خاص وحساس غير ميزان السلطات التى توجه الاتهام •• وغير ميزان المتهمين الذين يحاكمون •• كان الشعب يعرف بحاسة سادسة فيه كوتتها الحساسات على طول تاريخه •• أن الموقف

(١) صدر هذا الكتاب من سلسلة « كتاب اليوم » التى صدرها مؤسسة اخبار اليوم عام ١٩٧٦ •

يستأهل « الفرجة » ٠ وأن هذه المحاكمات هي اصدق محك للاخلاق
٠٠٠٠ وصدق شعور الشعب ٠٠ وتهاوت أمام المحاكم كرامات
الكثيرين من الساسة الذين دعوا الى الأدلاء بشهاداتهم ٠٠ ووقف
على رأس الشجعان رجل لم يخطر ببال الشارع انه رجل شجاع ٠٠
وهو الدكتور محمد حسين هيكل ٠٠ ووقف على الرأى المضاد -
رأس الأحقاد - مكرم عبيد مع الأسف ، وقال فى خصومه وهم فى
الأغلال ما قاله مالك فى الخمر ٠٠ وانتهى تاريخه عند المحاكم
العسكرية شاهد ملك أو ما فى حكمه ٠٠٠ ،

وكان الدكتور هيكل من الزعماء القلائل الذين لم تنلهم
محاكمات الثورة ، فلما دعى للشهادة فيما نسب الى فؤاد باشا
سراج الدين ، شهد له بما عرف عنه من تميز ونزاهة وانه البرلمانى
القدير ٠

ولم يكن للمعارضة عمل يذكر خلال تلك الايام الايام العصيبة ،
الا ما كان من اصدار مكرم لكتابه الأسود ، « وكان مكرم عبيد باشا ،
- كما يقول الدكتور هيكل - أشد منا جميعا حقدا على النحاس باشا
وسعيا لمقاومة سلطانه » فلما صدر الكتاب الأسود وحمله مكرم له ،
فتوفر على قراءته ، وكان له فيه رأى يخالف رأى صاحبه ، فقد
تناول « هذا الكتاب عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ ،
وبعضها تافه كارسال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة
الحديد من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة
هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته ،
ذلك أن بعض الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقا
كل الدقة ، وليست مهاجمة وزارة لجافاتها نزاهة الحكم بحاجة الى
مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفى فيها ذكر عدد محدود
من وقائع تخالف النزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتاً
قطعياً لا تتطرق اليه ريبة » ٠

وقد كان للدكتور هيكل تجربة كهذه التجربة من قبل وان
اختلفت عنها في الشكل وفي الاطار الأخلاقي ، وذلك حين عطلت
وزارة صدقي صحف الأحرار الدستوريين عام ١٩٣٠ ، واثروا أن
لا تكون لهم جريدة تعبر عن رأيهم » وبذلك أتيح لحررى السياسة
٠٠٠٠ فرجة من الوقت يفكرون فيها في عمل يتصل بالصحافة ٠٠٠٠
رأى زميلائى الفاضلان الاستاذان ابراهيم عبد القادر المازنى ومحمد
عبد الله عنان أن نجعل من فسحة الوقت التى لنا وسيلة للتاريخ لهذه
الفترة الأخيرة من تاريخ مصر منذ حدث الانقلاب الدستورى فيها في
٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ، على أن لا يكون تاريخا صحفيا او مشوبا
بشائبة هوى الوقت ، بل على أن يكون تاريخا يقصد فيه الى سرد
الوقائع بالرجوع الى مساندها والتعليق عليها تعليقا أساسه الفكرة
القومية العامة وتوخى الحق الذى نعتقد ، وكان أن ألفوا معا كتاب
« السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » تناولوا فيه تناولاً تاريخيا
دقيقا ، الظروف التى أدت الى تأليف وزارة اسماعيل صدقي ،
والمسألة الدستورية والحريات العامة ، وغير ذلك من أحداث تلك
الفترة الاقتصادية والسياسية فكان وثيقة تاريخية صادقة لمن يؤرخ
لها .

وشتان ما بين هذا السفر التاريخى الموضوعى الذى قام
باعداده ثلاثة من كبار كتاب مصر ، والكتاب الأسود حين قصد
التجريح والتشهير وحدهما بدافع من الحقد والموجدة .

وواتت الملك الفرصة لاقالة وزارة النحاس ، في غياب لورد
كيلرن السفير البريطانى عن القاهرة ولعل غيابه كان مقصودا ، حتى
لا يخرجه ما تزعم الحكومة البريطانية اتخاذه من سياسة أبلغها
القائم بأعمال السفير الى كل من أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ،
وأمين عثمان وزير المالية في وزارة النحاس من أن « حكومة صاحب
الجلالة » لا تحب أن تتورط في شئون مصر الداخلية ، فكانت
الاقالة ، وكانت بداية النهاية .

اختار الأحرار الدستوريون الدكتور هيكل لرياسة الحزب بعد أن أثر عبد العزيز فهمي اعتزال السياسة ، عام ١٩٤٢ ، وكان قد رضى أن يكون رئيسا له لفترة قصيرة بعد وفاة محمد محمود عام ١٩٤١ ، بعد « أن استعنا على ترده هذا بجلة اصدقائه فانتهى الى الاقتناع وتولى رياسة الحزب للمرة الثانية ، بعد أن كان قد تولاهما في المرة الأولى في سنة ١٩٢٥ ، ثم استقال منها في سنة ١٩٢٦ ، .

ولما أقبلت وزارة النحاس ودعى أحمد ماهر لتأليف الوزارة كان حريصا على أن يتعاون معه الأحرار الدستوريون في تأليفها وأن يشترك الدكتور هيكل « شخصيا في الوزارة » الا ان هيكل يرى في حديث مكرم عبيد مالا « يشجعنى على الاشتراك في الوزارة بسل لا يشجع على أن يشترك الأحرار الدستوريون فيها ، وذلك بأن مكرم باشا بدأ كلامه بأن الأحزاب يجب أن تمثل في الوزارة بعدد متساو من الوزراء ، ودهشنا جميعا وسألناه عن يقترحهم من أعضاء

كتلته ، اقتناعا منا بأنه لن يجد العدد الذى يتعادل به مع الأحزاب الأخرى وبخاصة مع الدستوريين والسعديين ، لكنه أصر على أن نقبل المبدأ أولا ثم يكون الكلام فى الأشخاص بعد ذلك ، . .

ويتولى الدكتور هيكل وزارتى المعارف والشئون الاجتماعية . ويتقدم مكرم لمجلس الوزراء بمشروع كادر للعمال « من غير أن يكون واردا فى جدول أعمال المجلس ، واعتذر عن ذلك بأن له صفة الاستعجال ، وكانت الصحف تنشر قبل ذلك بأيام أن العمال يذهبون الى وزارة المالية يهتفون لوزيرها ، وأن مكرم باشا كان يخطبهم ويعدهم بأنه سيحقق مطالبهم ، » .

ولا يستريح الدكتور هيكل الى ذلك « بصفتى وزير الشئون الاجتماعية ، وهى الوزارة التى تتحدث عن شئون العمال جميعا فى المصانع والمنشآت الأهلية » وان كان يؤمن بعدالة مطالبهم ، ومع ما عرفه من تدخل وزارة الداخلية لصالح مرشحي الهيئة السعدية يعلن « الى الدكتور أحمد ماهر باشا أثنى لن أبقي وزيرا بعد الانتخابات . . وكنت أعلم وأنا أعلن اليه هذا العزم أن الحزب حريص على بقاء الأحرار الدستوريين مشتركين فى الوزارة وإذا لم يكن بد من معاونتى فلا مانع عندى من أن أكون رئيسا لمجلس الشيوخ ، » .

وينأى الدكتور هيكل فى منصبه الجديد رئيسا للشيوخ عن كل ملاحاة حزبية وعن أى صراع حول الحكم الا ما كان يمس حزيه وكان رجاله كغيرهم لا يحبون التخلي عن مناصبهم الوزارية أو اشتراكهم فى الحكم بعد أن أصبح الحكم طلية الوزراء والمستوزرين ، وأصبح للسراى الرأى الأعلى فى توجيه الحكم واتخاذ القرار ، وفقدت الأحزاب ما كان لها من كيان شعبى ، وغدت الانتخابات النيابية لعبة تنقاسمها الأحزاب الحاكمة .

ولصديقنا الأستاذ حافظ محمود رأى طريف فى الانتخابات التى كانت تجرى حينذاك ، ساقه فى كتابه « أسرار الماضى يصحح فيه » كلاما قيل وما يزال يقال عن تزيف الانتخابات فى الماضى : ان الذين يقولون هذا الكلام يصدرون عن تفكير نظرى ، وليس تفكيراً على الطبيعة كما لمستها بنفسى حين خضت انتخابات سنة ١٩٤٥ ، ان المسألة فى أية انتخابات سابقة لم تكن بحاجة الى تزيف أوراق او صناديق انتخابية ، وان كان من الجائز أن يحدث شيء من هذا فى مواقف فردية خاصة ٠٠ أما على المستوى العام فقد كانت المسألة بمنتهى البساطة هى : من الذى تريده الحكومة ؟ سؤال كان يردده الناخبون غير المثقفين ، وهم الكثرة ، وكانوا يتلقون عليه الجواب الايجابى الواجب التنفيذ من رجال الادارة ٠٠

ولعل ما فات صديقنا الأستاذ حافظ محمود ، تلميذ الدكتور هيكى فى الصحافة - أن الانتخابات حين تفقد حقيقتها لدى رأى العام ، لاتعدو فيها المشورة رأى رجال الادارة ، حين يسوقون الناس من غير المثقفين اليها ، أما المثقفون فكثيرا ما يعزفون عن الادلاء بأصواتهم ، الا ان تكون لهم صلة مباشرة بالمرشح أو الحزب الذى يمثله ، وقد فشلت الأحزاب التى انفصلت عن الوفد أن تقدم جديدا للناخبين ، وقد أدرك الشعب بحسه الغريزى أنهم يستندون الى الملك أكثر مما يستندون اليه ، وبقي لزعامة الوفد رغم ما أصابها من وهن على القمة من ايثار الشعب الى آخر انتخابات جرت فى مصر وخاضها الوفد عام ١٩٥٠ ، حتى كانت النهاية ٠

وفى مجلس الشيوخ استطاع الدكتور هيكى أن يتحرر من حزبيته ليكون للجميع ومع الجميع على سواء ، ولعله وقد رأى الحكم طلبية السياسة جميعا أراد أن ينأى بنفسه عن هذا المعترك ، فقد أمضه

مسلك مكرم عبيد وان لم يفصح عن ذلك عندما اشتركا معا في وزارة أحمد ماهر ، وتقدم مكرم بكادر للعمسال دون الرجوع الى وزير الشؤون الاجتماعية في ذلك ، بل لقد عرضه على مجلس الوزراء « من غير أن يكون واردا في جدول اعمال المجلس » . ولم يرض منذ البداية أن تتجاوز السلطات العليا حق المحاكم العسكرية بالافراج عن مكرم من المعتقل ، فيقول : « يأمر من أفرج عنه ؟ وكيف استطاع أن يحضر بهذه السرعة ؟ لقد كان من الطبيعي أن يفرج عنه بعد تعيين حاكم عسكري يحل محل النحاس باشا ويصدر أمر الافراج » كان هذا التجاوز عدوانا على القواعد التي يقرها الدستور ، وهو ما يخشاه الدكتور هيكل ولا يرضى سواء كان المفرج عنه مكرم أو غيره .

ولقد رأى من جو الحديث الدابر « مالا يسجنى على الاشتراك في الوزارة ، بل لا يشجع على أن يشترك فيها الأحرار الدستوريون ، فلما ألف النقراشي الوزارة خلفا لأحمد ماهر بعد اغتياله ، كان مكرم برما » بوجوده في وزارة يرأسها النقراشي باشا ، ولم يكن يخفى هذا الشعور ، بل كان يبدى في كثير من المواقف أنه يريد الاستقالة ، واستقالته معناها استقالة زملائه في الوزارة « مما يخيف النقراشي ويخيف رئيس الديوان » .

ويلقى الدكتور هيكل على هذا الموقف ، فيتساءل : « ترى لو أن أحمد ماهر باشا كان حيا ، أكان مكرم باشا يسلك معه مسلكه مع النقراشي باشا ؟ ولو أنه فعل ، أكان ماهر باشا يسلك معه مسلك النقراشي باشا ؟ لا أظن . فقد كان مكرم باشا يعلم أن الدكتور ماهر ، كان الى ذكائه حازما ، والى لطفه وظرفه ، شديد الاعتداد بنفسه ، فلا يقبل مثل هذه المعاملة من أحد . ولو أن مكرم باشا سلك معه مسلكه مع النقراشي باشا لما تردد في تقديم استقالة الوزارة ، لأن التعاون بينه وبين مكرم باشا أصبح مستحيلا ، ولما رجع من

استقالته هذه لأى اعتبار ، ولما بلغ حرصه على الوزارة أن يقبل وساطة أو تسوية ، فاما لكفه الملك بعد ذلك باعادة تأليفها فالفها ولم يشترك فيها مكرم باشا وحزبه ، واما الفها غيره فكان له رايه في اشتراك حزبه أو عدم اشتراكه في الوزارة الجديدة » .

فلما ألف اسماعيل صدقى الوزارة خلفا للنقراشى ، أبدت كثرة الأحرار الدستوريين « الميل للتعاون مع صدقى باشا ، ولم اشتركهم في هذا الميل ، فلم انس مواقف صدقى باشا منا في سنة ١٩٣٠ ٠٠٠ وبعد مناقشات طويلة بينى وبين الوزراء الدستوريين السابقين ، تألفت الوزارة وبين أعضائها أربعة منهم ، ولم أر الاعتراض على ما حدث حرصا على وحدة الحزب » .

ولما عزم صدقى على الاستقالة « أراد الملك أن تتألف وزارة مؤتلفة برياسة شريف صبرى باشا ، ودعا هيكل للاشتراك فيها مع دستورى آخر ، « وكان جوابى أئننى عاهدت الله ونفسى ألا أكون وزيرا أبدا ، وأئننى لا أنقض عهدا قطعتة » .

وكان الدكتور هيكل صادقا مع نفسه فى عزوفه عن المناصب الوزارية ، فقد رأى الأمور تمضى من سىء الى أسوأ ، وقد رأى فى رياسته لمجلس الشيوخ ما يجنبه موقفا لا يرضاه لنفسه ولا لبلده ، وتبقى له حريته فى اتخاذ الموقف الذى يراه عدلا لما يؤمن به ، ويراه أوفق لبعده عن الحزب .

وفى هذا المكان كان المشير والوسيط عندما يحزب الأمر ، وكان البعيد عن الخطل حين يتمكن الخطل فلا يرد . وقد نأى عن الوزارة ليتنكب الخطل ، ولا يكون للخطل قدرة عليه . وكان من بعد النظر وسداد البصيرة أن رأى الأمور تتردى وتسوء غير قادر على ردها ، وأن اتاح مكانه فى مجلس الشيوخ أن يسوق الرأى حرا فاما اتبع فقد

أدى ما عليه وأما أهمل فما عليه من سبيل ، وقد جاءه حسين سرى مساء اغتيل رئيس الوزراء أحمد ماهر في طريقه الى مجلس الشيوخ لألقاء بيانه ، يقول : « انك أنت الرجل الأول فى الدولة ، وليست فى البلد وزارة وقد قتل رئيس الوزارة ، فعليك أن تفكر فيما يلقيه عليك هذا المقام من تبعة لتنهض بها على الوجه الذى يكفل مصلحة البلاد » .

ورأى من واجبه أن يقابل الملك « ولأشير عليه بالرأى فى هذا الموقف الدقيق ٠٠٠ وأخذت أفكر وأنا فى الطريق الى هناك فى المشورة التى اتقدم بها ، وسرعان ما استقر رأى على أن الوزارة يجب أن تبقى كما هى وكان لم يحدث شئ ، ويجب أن يتولى رياستها نائب رئيس الهيئة السعدية ، محمود فهمى النقراشى باشا حتى لا يشعر أحد بأن مقتل رئيس هذه الهيئة قد أزاحها عن رئاسة الوزارة » .

ويقول للملك : « ان البلاد لا يصح أن تبثت بغير وزارة ، حتى لا تنشط عناصر الفوضى فتثير فى البلاد اضطرابا » .

ورأى الملك أن تبقى الوزارة كما هى وأن يعين النقراشى رئيسا لها ، ورأى الدكتور هيكل فى هذا الاجراء خروجاً على الدستور ، فيقول للملك : « لقد سقطت الوزارة بوفاة ماهر باشا ، فلم يبق لها وجود وتقاليدنا الدستورية كلها تقضى بأن يعهد الملك الى من يؤلف الوزارة من جديد ، وذلك حكم الدستور أيضا » .

وانتهى الرأى الى ما أشار به الدكتور هيكل ، وذهب النقراشى الى القصر وناقش القانونيين فيه وأقنعهم بالعدول عنه الى ما ألفته مصر فى تقليدها الدستورى حين تأليف الوزارات ، بذلك قضى فى المهد - كما يقول الدكتور هيكل - على بدعة لم يعرفها دستوربرلمانى فى العالم ، ولم تعرفها مصر منذ سنة ١٨٧٩ حين أصدر الخديو اسماعيل ارادته بأن يحكم مصر مع وزرائه وبواسطتهم » .

ولما صدر المرسوم بتأليف وفد مصر الى مؤتمر سان فرانسيسكو برئاسة رئيس الوزراء رأى الدكتور هيكل : « أن غياب كبار السياسة عن مصر في هذه الفترة الدقيقة من حياة العالم لا ضرورة له وقد تخشى مغيبته لدقة الموقف الذى نشأ عن تطور الأحوال في مصر تطورا كان مقتل الدكتور أحمد ماهر باشا بعض نتائجه » ويشير على النقراشى بأن يرأس وزير الخارجية وفد مصر ، ويأخذ النقراشى برأيه ويعاد « تأليف الوفد برئاسة وزير الخارجية » .

ولكنه يفشل في الوساطة بين النقراشى ومكرم ، ولم يوفق في أن يسوى ما بينهما من خلاف ، كما يفشل في مسعاه لجمع كلمة الأحزاب ، ومصر تحتكم في قضيتها الى مجلس الأمن ، وقد قدر « أن وحدة الأمة في وزارة قومية اكفل بنجاح مسعاها » كما رأى أن الخلاف بين الأحزاب المصرية « قد شجع الملك في اتجاهه المطلق » ولم يبد صدقى اعتراضا على تعيين كريم ثابت مستشارا صحفيا للملك ، وسكت على دعوة الملك « بغير رأى الوزارة ولا علمها ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها الى اجتماع في مزارعه الخاصة بأشخاص » .

لم يكن ذلك مما يتصل بارادته ، ولم تلجأ الوزارة فيها الى السلطة التشريعية ليكون لها موقف منها ، فلما اشتد صدقى في معاملة « الصحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية والى اعتقال من ينسب اليهم نشاط شيوعى اعتقالا شبه عرفى » . . . واستند في ذلك « الى فقرة وردت في مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة تبيح انذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الادارى اذا كان ذلك ضروريا لموقاية النظام الاجتماعى » وينتقل الأمر الى مجلس الشيوخ ، فيدين الدكتور هذا الاجراء ، ويتلو « يومئذ من منصة رئاسة الشيوخ بيانا ادفع به هذا التفسير وادافع عن حرية الصحافة ، واعيد الى الأذهان أن الفقرة التى تستند اليها

الحكومة انما اقحمت على المشروع الذى وضعته لجنة الدستور في سنة ١٩٢٢ لمقاومة الشيوعية ، فهي استثناء من نص المادة الذى يحظر مراقبة الصحف وانذارها أو تعطيلها بالطريق الادارى ، ولا يصح أن يتجاوز الاستثناء حدوده بحال ، بل يجب أن يبقى محصورا في أضيق هذه الحدود » .

ويكتب الأستاذ أحمد أبو الفتح في أخبار اليوم بتاريخ ٢ يناير ١٩٨٢ بعد ذلك بست وثلاثين سنة يقول :

« تاريخ مصر حافل بصفحات ناصعة تشرف مصر . حدث أثناء تولى اسماعيل صدقي باشا رئاسة حكومة ائتلافية تضم وزراء من حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يرأسه وقتئذ الدكتور محمد حسين هيكل باشا أن أصدر صدقي باشا سنة ١٩٤٦ قرارا اداريا بتعطيل ست صحف من صحف المعارضة . . . اثار هذا الاجراء المناق للحرية ثائرة المعارضة فقدم صبرى أبو علم باشا عضو مجلس الشيوخ استجوابا يطالب فيه رئيس الوزراء بشرح الاجراء الذى اتخذه ضد الصحف الست . . . القى صبرى باشا بيانا مسهبا وعنيفا اتهم فيه صدقي باشا بالاعتداء على حرية الصحافة . . . القى فؤاد سراج الدين باشا بيانا اشدد عنفا ونقدا لاجراء رئيس الوزراء . . . كانت الأحكام العرفية التى تم فرضها أثناء الحرب العالمية لاتزال قائمة رغم انتهاء الحرب . . . رغم قيام الأحكام العرفية ورغم ما كان معروفا عن صدقي باشا من الشدة كانت المناقشات التى تدور في البرلمان اى في مجلس النواب والشيوخ تتمتع بحصانة كاملة فلا يستطيع رقيب أو حتى رئيس الوزراء أن يمنع الصحف من نشر كل تفاصيلها مهما كانت حدة الاتهامات التى يوجهها النواب أو الشيوخ تحت قبة البرلمان للحكومة . . . كان رئيس مجلس الشيوخ في ذلك الوقت الدكتور هيكل باشا الذى يتولى أعضاء من حزبه مناصب

وزارية في حكومة صدقي باشا ٠٠ توقع المصريون ان يحاول الدكتور هيكل عرقلة مهمة الشيوخ الوفديين وعدم تمكينهم من اتهام الحكومة التي بها وزراء من حزبه ٠٠ كانت مفاجاة المصريين كبيرة اذ راوا رئيس حزب الاحرار الدستوريين لا يستعمل سلطاته كرئيس لمجلس الشيوخ ليحول دون حرية المعارضة في اتهام رئيس الوزراء بل على العكس اتاح للمعارضة كل الحريات لتؤدي واجبها كاملا ٠٠ لم يكتف الدكتور هيكل بذلك بل ذهب في نزاهته الى درجة اذملت كل خصومه فقدم لمجلس الشيوخ بحثا دستوريا اعده اتهم فيه اجراء رئيس الحكومة بمخالفة الدستور وحرية الصحافة ٠٠ لم يعبا الدكتور هيكل بالتحالف القائم بين الحزب الذي يرأسه وصدقي باشا ولم يدفعه الحرص على بقاء اشتراك وزراء من حزبه في الحكومة الى التخلي عن ضميره ٠٠ كان من الممكن ان يلتزم الدكتور هيكل الصمت ويكفيه من الفخر اتاحة حرية المناقشة للمعارضة ولكنه ابقى ذلك وقدم بحثه للمجلس مما اضطر صدقي باشا الى التصريح في المجلس بقوله : بعد ان قدم الدكتور هيكل باشا بيانه بادانة القرار الذي اتخذته قبل الصحف الست وجب اعادة النظر في هذا القرار ٠٠ هكذا سجل رئيس مجلس الشيوخ في تاريخ الحياة البرلمانية والنيابية صفحة فخار لبرلمان مصر وللحياة النيابية ولحرية الصحافة ،

ترى اكان الدكتور يعرف ميل اسماعيل صدقي ، الى مجارة القصر في رغائية ، معتبرا القصر سنده الاصيل ، حين ابقى مشاركة رجال حزبه في مبلهم « للتعاون مع صدقي باشا » فكان ان صدقت الأيام رايه .

وكان للدكتور موقفه امام تدخل السراى في شئون مجلس الشيوخ ، فقد انتهت « مدة محمود شكرى باشا ولم يعين من جديد ، وكان محمود شكرى رئيسا للجنة المالية بالمجلس مشهودا له بالكفاية

والثابرة والدقة ، أما ولم يبق عضوا بالمجلس فقد وجب أن تنتخب اللجنة رئيسا لها مكانه ، وتداولت مع أعضاء اللجنة في الأمر واستقر رأينا على اختيار حسن صادق باشا وزير المالية الأسبق رئيسا للجنة ، وفي اليوم الذي تحدد لانتخاب الرئيس دق جرس التليفون وحدثني حسن بك يوسف رئيس الديوان بالنيابة ، وقال في تطف زائد : أيسمح معالي الرئيس أن نقترح عليه رئيسا للجنة المالية مكان شكرى باشا ؟ وأجبتة على الفور : لقد تم اختيار حسن باشا صادق عند ذلك قال : حسن باشا رجل عظيم ، وانتهت المحادثة ولم يخاطبني أحد شخصيا من بعد في أمر مما يجرى بمجلس الشيوخ ، .

كان الدكتور هيكل بعيد النظر حين ابتعد عن المناصب الوزارية حيث لا يملك وحده الأمر فيما يمليه الملك على الوزارة من رغبات وكانت رغباته متصلة لا تنتهى .

وقد رأى كريم ثابت أن يتوعد اليه ، وفي لقاء عابر « عند باب كازينو سان استفانو أخبرنى أنه يريد أن يتحدث الى ، وكانت الأحزاب تعد نفسها لانتخابات مجلس النواب بعد انتهاء فصله التشريعى فى يناير ١٩٥٠ - وهو المجلس الوحيد الذى اكمل دورته التشريعية فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر منذ قامت حتى وقتنا هذا - ورأى الأحرار الدستوريون أن يكون وزير الداخلية مستقلا ، ضمانا للحيدة .

وقال كريم ثابت : « أصبح ان الأحرار الدستوريين يريدون وزيرا مستقلا للداخلية ليطمئنوا الى نزاهة الانتخابات ؟ قلت : لم يتخذ الحزب قرار فى الأمر ، وان أفضى الى بعض النواب بمثل هذا الرأى ، قال : سابلغ الملك هذا الحديث : قلت : أنت ومابدالك . . وكان هذا أول حديث وآخر حديث جرى بينى وبين كريم ثابت فى مسألة عامة ، .

ولم يكن الدكتور هيكل يطبق مثل ذلك ، وقد رأى « أن سلطان القصر تجاوز رسم السياسة العامة الى التدخل في شئون الحكم جليلها ودقيقها ، وكان أشد تدخله فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه ، وكان سلاح اقالة الوزارة أو دفعها كارهة للاستقالة هو ما تخشاه بعض الوزارات وما ترتعد منه فرائص بعضها . . وكان الوزير الذى لا يرضى الملك عن بقائه فى الوزارة مضطرا للاستقالة . . وقد حدث غير مرة أن وقف بعض الوزراء فلم ينفذوا ما ابلغوا أن رغبة الملك أو أن أمره متجهان الى تنفيذه ، وكانت مثل هذه المواقف تصيب على الوزراء الذين يقفونها ، وحسابها عليهم كان يميل بوزراء آخرين الى المسارعة لاجابة ما يطلب اليهم ، بل الى اقتراح ما يحسبونه يرضى الملك وان لم يطلبه وهذا الطراز الأخير من الوزراء كان يلتمس الزلفى لدى القصر بالتقرب الى هذا أو ذاك من رجال الحاشية يظنونهم مقربين من الملك قريبين الى قلبه ، وكان الأستاذ كريم ثابت فى مقدمة هؤلاء المقربين القريبين ، ثم كان محمد حسن السليمانى خادم الملك الخاص (الشماشرجى) من هؤلاء المقربين الذين يلتمس بعض الكبراء الزلفى اليهم . . وقد سرت عدوى الزلفى من الوزراء الى الموظفين كبارا وصغارا ، فكان وكيل الوزارة أو سكرتيرها العام أو مدير المديرية ، بل كان بعض رجال القضاء يرون من أسباب ولائهم للقصر أن يتجاوزوا رؤساءهم وأن يتجاوزوا وزيرهم وأن يذهبوا الى القصر يعرضون عليه ما يحسبونه ينال الرضا السامى وما يترقب عليه من رقى وطمأنينة الى نعمة الحياة ، .

وبقى الدكتور هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ بعيدا على رأس السلطة التشريعية عن كل ما يسى الى الحكم وكرامة الحكام ، حفيظا على استقلال مجلس الشيوخ من كل ما يسى الى استقلاله ويرى كما كان يرى من قبل الا سبيل لآى « حزب ينفرد بالحكم مواجهة الموقف فى مصر ، فلا يستطيع حل المشكلة السياسية مع

انجلترا ، ولا يستطيع اقناع الملك بأنه يملك ولا يحكم ، ولا يستطيع توطيد الأحوال الاقتصادية أو المبادئ الدستورية أو أن ينقذ البلاد من المشاكل الجسيمة التي تواجهها . . . كان فؤاد باشا سراج الدين كثير التردد على مكتبى فى رئاسة الشيوخ باعتباره المتحدث باسم المعارضة فى المجلس ، وكنا كثيرا ما نتناول هذا الموضوع بالبحث ، وكنا متفقين تمام الاتفاق على أن أى حزب ينفرد بالحكم لا يستطيع مواجهة الموقف فى مصر ، وكان فؤاد سراج الدين ، يقول له : « لو أن الأمر لى وحدى لاتفقت معك » ولكنه « رأى الوفد وأنه لا يستطيع الخروج عليه » .

ولم يكن ذلك رأى الوفد وحده ، ولكنه رأى الأحزاب جميعا ، وأولها الأحزاب التى انشقت عليه ، فقد أصبح الحكم طلبية الجميع وغاية كل مشتغل بالسياسة . وكان فؤاد سراج الدين يشق طريقه فى عالم السياسة بذكاء نادر وشباب فتى فقد كان أصغر أقرانه سنا ، والمستقبل أمامه جياش بالأمل ، وقد شق طريقه إليه بذكائه وقدرته أكثر مما شقه بجاهه أو ثروته ، وقد عرفت الرجل أول ما عرفتّه ونحن نكون « الوفد الجديد » ولست فيه هذا الذكاء وتلك القدرة الى مرونة وشعبية وحسم هى من صفات الزعامة .

وكان ختام المطاف حين تقدم مصطفى مرعى باستجوابه المشهور حول استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة لمخالفات مست رجال الحاشية الملكية وتتناول ماسمى بصفقات الأسلحة الفاسدة ، ولم يرض الملك عن مسلك الدكتور هيكى فى نظر الاستجواب أمام الشيوخ حتى أنه لم يدع رئيس الشيوخ الى المائدة الملكية التى أقامها للوزراء ودعا اليها رئيس النواب غداة « انتقاله الى الاسكندرية ليصطاف . . . اعلنا لعدم رضاه عما حدث فى الاستجواب » وأشار على جماعة من معارفى ومن خاصة أصدقائى ألا أعير هذا الأمر بالا ، وحذرونى من التفكير فى الاستقالة حتى

لا تكون ثمت سابقة تفسر بنزول رئيس الهيئة التشريعية على رغبة الملك أو هواه ٠٠ « الا أنه يرى » أن الأمر يجب أن يوضع له حد ، فكلفت الأستاذ حافظ محمود رئيس تحرير السياسة ووكيل نقابة الصحفيين أن يتصل باندجار باشا جلال صاحب جريدة الزمان والمتصل بالقصر ، وأن يسأله اذ كان ما حدث من عدم دعوتى مقصودا ويراد أن يستمر ، أو يراد أن تحل المسألة بالحسنى ٠٠ وعلمت منه « - أنه » سافر الى الاسكندرية وتكلم مع رجال القصر ثم عاد وأخبرنى أنه لم يجد حلا سريعا للمسألة ٠٠ عند ذلك رأيت أن أضع الأمور فى نصابها وأن اصرح فى جلسة الاثنين حين يبدأ نظر الاستجواب بأن اللائحة الداخلية احترمت ، وبأن كرسى الرئاسة لم يتأثر ولا يمكن أن يتأثر الا باحكام الدستور واللائحة على نحو ما حدث خلال رياستى التى استمرت الى يومئذ خمس سنوات ونصف السنة ، واتصل مقصدى هذا ببعض الوفديين فجاءوا الى يحاولون أن تكون الصيغة مخففة حتى لا تثير ثائرة جديدة ، ثم كانت صيغة « رضيت عنها ، وفيما نحن كذلك جاء فؤاد باشا سراج الدين وأطلع على هذه الصيغة وقال انه يرى الخير فى ألا يعترض عليها ، وهذه الصيغة هى :

« أرى بوصفى رئيسا لهذا المجلس الموقر - أكبر هيئة تشريعية فى البلاد - أن أضع الأمور فى نصابها ، لمناسبة اللفظ الذى أثير حول استجواب حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك أننى لحفيظ على الدستور ، واللائحة الداخلية ، وحرية الرأى ، فى هذا المجلس الذى يضم نخبة رجال الأمة وصفوة أبنائها ، وهم يعرفون حقوقهم وواجباتهم الدستورية ومآلهم من حق ابداء الرأى فى حرية تامة ، ٠٠

« حضرات الشيوخ المحترمين

« ليس من شأن الجالس على هذا الكرسى أن يتولى الرد

على ما يُنشر في الصحف من مهاترات ، وأؤكد لحضراتكم أن هذا الكرسي ، الذي تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت ثابت الطود ، فالجالس عليه يؤدي واجبه في كل الظروف في حدود الدستور واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التي جرى عليها مجلسكم الموقر » .

وتسوء الأمور بين رئيس الشيوخ والملك ، وتخوض الصحف فيما يدور « حول رئاسة الشيوخ ، وشعرت بأن موقف الحكومة وموقف القصر ازائي ليس فيه من معنى المودة والتعاون ماكنت أشعر به من قبل ، عند ذلك عاودتني الحيرة ، الاستقيل أم ماذا ؟ » ويشير عليه أصدقاؤه : بهي الدين بركات ، والدكتور حافظ عقيفي ، وأستاذه لطفى السيد ألا يستقيل .

« وجاء الى رئاسة المجلس فؤاد باشا سراج الدين ومربي فسأله رايه ، رأى صديق قديم ، فأشار على بعدم الاستقالة قائلاً : انك ان استقلت وأردت أن تقابل جلالة الملك فقد لا يقابلك ، بينما هو يقابلك اذا طلبت هذه المقابلة وأنت رئيس الشيوخ . عند ذلك رايت أن أدع المقادير تجرى في أعنتها ، وان أيقنت أن الأمور لابد ان تتمخض عن شيء لا أتبينه » .

ولم تمض غير أيام قلائل حتى صدرت « مراسم ١٧ يونية ١٩٥٠ » بإسقاط عضوية عدد من الشيوخ أو تعيين غيرهم وصدور مرسوم « آخر بتعيين على زكي العرابي باشا رئيساً للشيوخ » .

وكان ذلك آخر عهد بالمناصب وان لم يكن آخر عهده بالسياسة ، ولكن الأمور كانت تسوء يوماً بعد الآخر وتجرى الى نهاية لم تغب على كثيرين وان غابت عنهم معالمها .

كانت نذر النهاية تلوح بيّنة في أفق السياسة المصرية في بداية الخمسينيات وكانت خطى الانهيار أسرع من أن يتوقعها انسان ، وأقوى من أن يتقيها حاكم بعد أن انتهى الحكم الى صغار لم يعد للايثار معه مكان ، والى مهانة لم يعد للكبرياء معها وسيلة ، فصغر كل شيء وهان معه كل شيء .

وكانت البداية حين تنكب الحكام الموضوعسوعية الى الذاتية وأصبح الحكم غاية لذاته ولم يعد وسيلة لحكم بناء ، فطغى التحزب على الحزبية ، وانشق القادة والزعماء فرقا كل منها يسعى الى الحكم مغلفا بالارادة الملكية ، فعلت سلطة الملك وهوت سلطة الشعب، وكان الدستور لعبة المتنافسين على الحكم ، وكل منهم يرى نفسه الأذكى والأحق والأقدر والأقوم على القيادة والحكم ، وأصبحت

السلطة بغية اللاعبين على المسرح والمهرجين من اتباعهم ، وانقرط
عقد الوحدة القومية ونفذ الملك من خلالها الى السلطة والاستبداد .
« وآمن من يومئذ بأن الأحزاب التي تأبى أن تجتمع لمصلحة وطنية
عليا لا سبيل الى اجتماع كلمتها ضد ما يكسبه لنفسه من سلطان
مطلق . . . وكان طبيعيا أن يتجه فاروق للسلطان المطلق وقد وجد
ما يدفعه اليه ويشجعه عليه ، فقارن مصر الحديث يعيل به الى هذا
السلطان والى مقاومة كل قوة تقف في سبيله . . . ألم يكن جده الأعلى
محمد على قد فرض نفسه حاكما مطلقا بعد أن وصل الى باشوية
مصر بارادة الشعب المصري ؟ . . . أو لم يكن جده اسماعيل مثال
الحاكم الفرد الذي لا يعرف لسلطانه حدا ولا قيда ؟ . . . وكان
لوالده الملك فؤاد مثل هذه النزعة ، وإن بقيت حبيسة في السنوات
الأولى من عهده . . . فلما استخلصت مصر من انجلترا الاعتراف
باستقلالها وسيادتها ، حاول أن يفوز بالنصيب الأوفى من ثمرات
هذا الاعتراف ، وأن يوسع حقوق الملك في الدستور ، وأن يمدّها من
بعد الى ما وراء نص الدستور ، ولهذا ظلت مسلاته بالسياسة
المصريين قائمة على الحيطة والحذر فلما تولى فاروق بعد أبيه
« ولما تسعده دراسته بحظ من الحكمة . . . كان طموحه الى الانفراد
بالسلطان عظيما » يغذيه المحيطون به ، ويذكرون له : « أن السياسة
في مصر قد نشأوا في عهد الاحتلال البريطاني والحماية البريطانية
وظلوا متأثرين بتفكير ذلك العهد وعقليته » وأنه هو وحده « وارث
هذا التراث المجيد » الذي شاهده أجداده ، « وصاحب الرسالة ببعث
الشرق كله واتمام المعجزة التي حاولها جده محمد على ثم حالت
الأقدار دونه . . . فكان يصدق ذلك وأشباهه . . . كان يفسح صدره
للملقين الذين لا يفتأون في ملقهم يكررون له أنه الحكمة مجسمة . . . »

الا أن الأمور كانت أبعد مدى من أن تحكمها نزعة الملك وحدها
الى الاستبداد ، فإن السياسة بدورهم لم يدركوا حاجتهم الى الوحدة

والتآلف ، ولما يكتمل استقلال البلاد ، وأن السلطة الحقيقية يتنازعها الملك وسلطان الانجليز ، ولم يع هؤلاء السياسة دعوة الدكتور هيكل منذ بدأ حياته السياسية الى « الوحدة القومية » فذهبوا شيئا كل يرى نفسه أجدر بالحكم وأقوى عليه ، ولم يتبينوا ما ذهب اليه سعد زغلول في أخسريات أيامه من حرص على الوحدة القومية وتآلف الأحزاب ، حتى دعا الى اندماجها معا كما كانت في ثورة ١٩١٩ .

ولم يدرك السياسة ولا الملك تلك النزعات الجديدة التي تصدر عن الشباب وبدأت ملامحها في الثلاثينيات حين قاموا بمشروع القرش ثم مالبت أصحابه أحمد حسين وفتحى رضوان أن أصدر مجلة « الصرخة » ذات نزعة قومية حادة و يشترك معها حافظ محمود رئيسا للتحريض ، حتى أنشأ أحمد حسين وفتحى رضوان « جمعية مصر الفتاة » وينفصل عنهما حافظ محمود ، وأنشأ سلامة موسى مع بعض الشباب « جمعية المصرى للمصرى » واختاروا حافظ محمود سكرتيرا لها ، ثم أصبحت « جمعية الاستقلال الاقتصادى » ودعا محمد زكى عبد القادر الى انشاء « جمعية الفلاح » .

ثم كانت هذه الحركة التي بدأت بعيدة عن القاهرة حين أنشأ حسن البنا فى الاسماعيلية حيث كان يعمل مدرسا فى إحدى مدارس وزارة المعارف « جمعية الاخوان المسلمين » .

كان لتلك الحركات دلالاتها التي لم يعن بها رجال السياسة حين أخذت تسفر عن اتجاهات جديدة ، وان بدت غسائمة فى أذهان أصحابها فقد كان سلامة موسى حائرا بين النزعة القومية الحادة فى دعوته « المصرى للمصرى » وبين النزعة الى الاشتراكية الفابية ، وكان أحمد حسين بمزاج الفنان وعاطفته الوطنية الجياشة يعبر عن ارهاصات تدور فى أذهان الشباب المثقف ، الا أن العاطفة الوطنية فيها غلبت الفكر السياسى ، فاذا كانت الوطنية تقوم على العاطفة

فإن الفكر السياسى يقوم على واقع عملى وفكر سياسى محدد يقوم فى عالم الفكر على نظريات محددة ، وفى العمل السياسى على المنفعة الخالصة للمجموع فى الداخل والانتفاع من العلاقات الدولية فى الخارج وكان للفكر الشيوعى ارهاصات مبهمة لدى دعائها وهم قلة غربية لم يكن لها صدى بعد فى الفكر المصرى ، ولم يكن لها دلالة فى اتجاهات الحركة النقابية للعمال ، فقد ظل العمال وهم يدينون للوفد بكل ولاء .

وقد ظلت هذه الارهاصات خافتة وليس لها صدى فى الرأى العام الا ما كان يثيره أحمد حسين بحيويته ونشاطه الجم من حركات بين كل أونة وأخرى وفى كل مناسبة وطنية تثير ولا تؤثر ، ولعل حركة الإخوان المسلمين كانت أكثر فاعلية لدى سواد الشعب ، وكانت اقرب الى عواطف الجماهير الدينية فاستقطبتهم دينيا ولم تستقطبهم سياسيا ، ولعل الشيخ حسن البنا ، وقد نأى بدعوته فى البداية عن الناحية السياسية وقصرها على الجانب الدينى ، لم يلق من النجاح السياسى ما لقيه من نجاح دينى حين بدأ يخوض بدعوته غمار السياسة ، وحين خاضها كان الفكر السياسى لديه ولدى الجماعة غائما بمثل ما كان عملها فى ميدان السياسة .

ولعل حركة شباب الجامعة ، وما عم البلاد من مظاهرات عام ١٩٣٥ كانت أكثر تعبيراً عن اتجاهات الرأى العام حين صرح صمويل هور وزير الخارجية البريطانية بما يمس استقلال مصر ووضعها الداخلى وهو ماعده الدكتور هيكل ، « رجوعا بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ، فقد اتجه الشباب الى الزعماء يطالبونهم بالوحدة القومية لمجابهة التدخل البريطانى ، وقد أخذ « الشباب يتنقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء ، يطلبون الى زعماء الأحزاب أن يتحدوا . » وكان

لموقف الشباب أثره الفعال فى تكوين « الجبهة الوطنية » التى انتهت
بمعقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا .

كان الشباب فى ذلك أكثر وعيا من الزعماء بضرورة الوحدة
القومية والتآلف الحزبى ، وقد سرهم أن يقول لهم محمد محمود
« ذات مساء : اننى لا أبتغى من الدعوة الى الوحدة أى شىء
لنفسى : اننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق وإخلاص ! »

ثم كانت الحرب العالمية الثانية ، بعد إبرام المعاهدة وولاية
فاروق عرش أبائه بنيف وثلاث سنوات ، وإعلان الأحكام العرفية ،
وما كان من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقد بدا أن الحرب قد عصفت
بكثير من الموازين القديمة ، وأن عالما جديدا تبدو تباشيره ، لم يلق
اليها السياسة فى مصر بالا ، وأن جرتهم اليها جرا عنيفا ، وقد بدا
الخطأ حين أبلغت الحكومة الأمريكية الدكتور أحمد ماهر رئيس
وزراء مصر : « أن دول الحلفاء : أمريكا ، وانجلترا ، وروسيا ،
وفرنسا ، والصين ، وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ - بالخمسة
الكبار - ستعقد مؤتمرا بسان فرانسيسكو فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٤٥
لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن هذه الدول
قد وضع حبراًؤها فى بلتدة - دمبارتن أوكس - مشروعا بالأمس
التى تقوم عليها المنظمة الجديدة ، وأن الدول التى تشترك فى هذه
المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل يوم أول مارس
سنة ١٩٤٥ » وقد رأى الدكتور ماهر « بدعوتى ودعوة بدوى باشا
- كما يروى الدكتور هيكل - أن نبحث فيما اذا كنا نعلن الحرب
لنشترك فى هذا المؤتمر أو لا نعلنها ونظل بعيدين عنه » .

أما وقد انتهت الحرب فى أوروبا ، فاذا أعلنت مصر « الحرب
على اليابان - كما يقول الدكتور هيكل - لم يكن من إعلانها أى خطر
عليها أو تهديد لها » .

كان على الدكتور أحمد ماهر أن يواجه الرأي العام بكافة وسائل الإعلام لبيان مصلحة مصر في اشتراكها « في الحلبة الدولية ما وجدت الى هذا الاشتراك سبيلا » وكان عليه أن يشرح للرأي العام ما كان من سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، حين كانت الحرب في عنفوانها وكانت قوات المحور تطرق أبواب مصر ، وما أصبح عليه الوضع بعد أن كسب الحلفاء الحرب في أوروبا وابتعد الخطر عن مصر ، ولكنه بدلا من ذلك قام بتأليف لجنة سياسية من اهل الرأي في البلاد على اختلاف ميولهم ومشاربهم رفض الوفد أن يشارك فيها ، وكان قمينا به أن يحتكم الى الرأي العام في الخلاف بينه وبين الوفد فقد أصدر الوفد بيانا « بتوقيع مصطفى النحاس يتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد ضررا يكاد يبلغ الخيانة بما تريد من اعلان الحرب » ويلصق بالوزارة لذلك أبشع التهم » .

وكان أمرا عجبا أن تدعى مصر الى الاشتراك في المنظمة الدولية الجديدة التي تحل محل عصبة الأمم بلا مقابل الا أن تعلن الحرب على بلد تفصلها عنه آلاف الأميال ، من غير أى التزام مادي حيالها وقد حفيت اقدام الوفد المصرى عامين على أبواب مؤتمر فرساي في باريس ليسمعه صوت مصر دون جدوى ، أما الآن ومصر تدعى الى الاشتراك في المنظمة الدولية الجديدة فان الوفد يرى فيها أبلغ الضرر ويصم الوزارة بالخيانة ، ويبلغ ابهام الفكر السياسى مداه حين تعقد اللجنة السياسية « اجتماعات كثيرة درست فيها مقترحات دمبارتن أوكس دراسية فقهية ، وناقشت هذه المقترحات مناقشة كانت تقف في بعض الأحيان عند نقطة بذاتها جلسة كاملة » حمل الدكتور هيكل على الضيق بها ، فيقول : « وأعترف لقد كنت أضيق في بعض الأحيان بهذه المناقشات ثم لا أستطيع الا أن أسكت وأن أكظم ما في نفسى في صمت وصبر ، ذلك بأننى كنت مقتنعا بأن الخبراء الفنيين الذين وضعوا هذه المقترحات - وهم من الفقهاء

السياسيين في الدول الكبرى الخمس قد قتلوا كل لفظ من الفاظها بحثاً وتمحيصاً ٠٠٠ وان الدول التي دعيت للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو قد بلغ عددها العشرات ، ٠

ويبلغ الخطأ مداه حين يعرض رئيس الوزراء ما اتفق عليه الرأي على مجلسي البرلمان في جلسة سرية ، وهو ما يمكن أن يشيع في الرأي العام نوعاً من البلبلة والحذر ٠ وقد دفع الدكتور ماهر حياته ثمن هذا الخطأ حين أطلق عليه شاب الرصاص فأرداه قتيلاً وهو يتخطى البهو الفرعوني في طريقه من مجلس النواب الى مجلس الشيوخ ٠

كان اغتيال الدكتور أحمد ماهر بعض ما نجم عن الابهام السياسي الذي غلف عقول المصريين من اثر الأحكام العرفية التي قيدت الحريات وحجبت الحقائق عن سواد الشعب ، فغلبت الشائعة الحقيقة وأصبح الناس في عماء مما يحيط بهم ، والأحزاب تتناحر وتغيم الحقيقة في دعاويها ٠

وقد أفاد الملك وحاشيته من اختلاف الأحزاب وتناحرها على السلطة ، وقد وجدا في خروج ماهر والنقراشي على الزعامة الوفدية وسيلة لضربها ، فخيل لدوائر السراي أن قيام الرجلين بتأليف وزارة وفدية جديدة يطيح بزعامة النحاس ويستقطب رجال الوفد اليهما ، لولا أن على ماهر المشير الأول للسراي حينذاك حذر من هذه المحاولة ، كما حذر الانجليز الملك منها ٠

الا أن خروج ماهر والنقراشي على الزعامة لم يؤثر في كيان الوفد ، فلم يتبعهما غير ثلاثة من أعضاء الهيئة الوفدية ، وقد أعلنت ثقتها بالنحاس ، وفصل كل من يقبل أو يشترك أو يؤلف وزارة لا يرأسها النحاس ٠

وخابت محاولة السراي ، فنبذت فكرة تكليف الدكتور ماهر بتأليف الوزارة الجديدة التي تخلف وزارة النحاس بعد اقالته ، وألف محمد محمود الوزارة الجديدة ، حتى اذا أجرت انتخابات نيابية جديدة فاز الأحرار الدستوريون بالأغلبية النسبية ، وكان على رئيسهم أن يقوم بتأليف الوزارة الجديدة ، فقدم استقالته ليعهد اليه الملك بتأليفها من جديد وفقا لقواعد الدستور ، الا أن الملك يستبقى الاستقالة عنده ، وطلب الى محمد محمود « الانتظار حتى يرى رأيه فيها ويبت في أمرها » ويطول الانتظار الى ما بعد افتتاح البرلمان، وان كلف الملك محمد محمود بالقاء خطاب العرش ، فلما عهد اليه أخيرا بتأليف الوزارة « استبقى الملك الكشف عنده كما استبقى استقالة الوزارة من قبل » ثم طلب الى محمد باشا أن يقدم كشفا جديدا فقدمه فاستبقى كذلك كما استبقى كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس ، ومحمد باشا يقدم هذه الكشوف واحدا بعد الآخر على مضض ، محاولا ما استطاع ضبط نفسه والتحكم في أعصابه » .

واختلف القوم في تبرير ذلك ، ويقف المؤرخ حائرا في تبرير صبر محمد محمود بما عرف عنه من أنفة وكبرياء ، على ذلك . ويتساءل الدكتور هيكل عن « السبب الحقيقي للأزمة » فيتساءل : « هل أريد احراج محمد باشا محمود حتى لا يؤلف الوزارة ؟ أو أريد اقناعه واقناع غيره من الطامعين في رئاسة الوزارة بأنهم لا أمل لهم في تحقيق مطمعهم الا أن ينزلوا على ارادة القصر ، فاذا حرص أحدهم على أن تكون له ارادة الى جانبه أو سياسة غير سياسته خاب أملة في تحقيق مطمعه ووجب عليه أن ينزل على الارادة ، أو ينزل عن هذا المطمع ؟ »

وليس هناك من تبرير الا أن الملك يوطد سلطانه ، ويسفر عن نزعتة الى التسلط مما دفع البلاد دفعا شديدا الى النهاية المحتومة .

ويسفر الملك عن نزعته الأوتوقراطية ، حين أذاع لمناسبة رأس السنة الهجرية بيانا الى الشعب « على نحو ما كان يحدث في الأعوام السابقة ، وجاء فيه أن جلالته ورث عن والده التمسك برأيه ، فلا يستطيع أحد أن يزعه عنه » .

ويرى الدكتور هيكل « أن هذه العبارة التي تضمنتها الاذاعة الملكية لا تنهض حجة بذاتها على أن للبندارى باشا يدا فيها ، فمن الطبيعي أن تصدر عن ملك شاب لم يبلغ العشرين من سنه ، له ما لفاروق من اعتداد بنفسه لم تصقله التجارب » .

ولعل على ماهر رئيس الديوان كآنه يستبعد أن تصدر هذه العبارة عن الملك بذاته ويعتقد أن كامل البندارى – وكان على ماهر هو الذى اختاره وكيلا للديوان – هو الذى أوحى بها الى الملك فتغيرت نفسه على وكيله ، وحين استدعاه لمقابلته فان « جلالته واجهه بأنه المقصود بالعبارة التى جاءت فى الاذاعة الملكية » ولكن على ماهر « علم من مصادر يثق بها أن البندارى باشا هو الذى كتب الاذاعة أو أوحى بها على الأقل » .

ولعل على ماهر لم يدرك ، وهو صاحب الفضل على الملك ، وسنده فيما اغتصب من حقوق لنفسه تخالف الأوضاع الدستورية ، أن الملك يمكن أن يتغير عليه ، ولعله لم يدرك أيضا أن من رجال الحاشية من يفوقه نابا وظفرا ، وان ما « وجده – الملك – من حب الشعب وتهليله ما وجد – كما يروى محمد التابعى فى كتابه « عن اسرار الساسة والسياسة » وكان التابعى من شهود العيان – ومن خضوع كبار البلد وزعمائه ولثمهم يده وتراجعهم بظهورهم الى الورااء أمامه » مما يحمله على أن ينكر أن يكون لعل ماهر أو حتى ينسب اليه أنه صاحب الرأى المسموع لدى الملك ، ولعل من رجال الحاشية من غزاه بتلك الفكرة ، وهو ما ذهب اليه الدكتور هيكل فى

تفسير ما ذهب اليه الملك بعبارته التي أعلن فيها أنه يتمسك برأيه ولا يستطيع أحد أن يزعزعه عنه ، فيقول :

« لست أجهل أن هذا الاعتداد بالذات كانت تغذيه من يومئذ بطانة أحاطت بالملك منذ اعتلى العرش ، وكانت الى جواره قبل ذلك حين بعث به والده الى انجلترا يتلقى العلم في معاهدها . ولعل هذه البطانة لم تطب نفسها بسلطان على باشا في القصر ، ولعل الملك كان يود لو استطاع التخلص منه ، لكن الظرف لم يكن مهيا يومئذ لهذا الغرض ، لذلك آثر الصبر حتى تحين الفرصة لاقصاء رجل يحسب أن له يدا على الملك تجعله في القصر الأمر المطلق » .

ويستشرى نفوذ الملك وسلطانه فلا يصده عنهما غير التدخل البريطاني عندما وقع لأول مرة راعما بعد معاهدة ١٩٣٦ باستبعاد على ماهر من الوزارة ومن الديوان الملكي عام ١٩٤٠ ، وعندما وقع لثاني مرة في ٤ فبراير ١٩٤٢ تحت التهديد بتكليف النحاس بتأليف الوزارة ، وفي غير ذلك كان للسراى السلطان الأعلى في استقالة الوزارات وتأليفها ، وفي اغتصاب الكثير من حقوق الشعب الدستورية .

وزاد على نفوذه وسلطانه استهتار عصف بكل ما أحاط به في بداية ولايته من حب وأعجاب حتى شغل الناس بمبازله أكثر مما شغلوا باتجاهاته السياسية ، ولعلمهم وقد رأوا استسلام وزرائه لسيطرته وسلطانه قد كفروا بالجميع ، وأغضوا عن الجميع الا أن تكون مصلحة لأحد منهم .

وقد أدى غرور الملك به « وتمليق المتملقين ومكانة العرش — كما يقول الدكتور هيكل — الى نوع من عدم المبالاة ظهر أول ماظهر في حياته العائلية . فلما انتهت الحرب ازدادت الملك اندفاعا مع

أهوائه ، فكان كثيرا ما يرتاد (الكباريات) ويجالس فيها مختلف الطبقات ، ومن حوله حاشيته بوللى وكريم ثابت وجللى حسين ، وكان يقضى يقضى معظم لياليه يقامر بنادى السيارات بالقاهرة شتاء وبالإسكندرية صيفا ، وقد غامر بعضهم بتنبيهه الى ما قد يجره ذلك من نتائج ، فكان يسخر من هذا التنبيه ويقول : أنا أعلم أنه لن يبقى في العالم بعد سنوات الا خمسة ملوك ، ملك إنجلترا وأربعة الملوك المصورة في ورق اللعب ٠٠ وأدت به هذه الحال الى أنه لم يكن يحفل برجال دولته ، بل كان يزديهم ويقول أنه يكفي أن يشير الى أي منهم بأصبعه ليلى الإشارة طائعا شاكرا .

وأخذت الأمور تتردى من سوء الى أسوأ والملك يستأثر بالسلطة فلا يرده أحد ، وقد انتهز فرصة تولى اسماعيل صدقى الوزارة ، فابتدع منصبا لم تعرفه السراى من قبل « ذلك منصب المستشار الصحفى لديوان الملك ، وصدر الأمر الملكى بتعيين الأستاذ كريم ثابت في هذا المنصب ، فلم يبد صدقى باشا اعتراضا جديا على هذا الوضع المبتكر ، وقيل يومئذ أنه أراد أن يلمح بالاعتراض فأبلغ الملك أن الأستاذ كريم ثابت كان يتقاضى من المصروفات السرية مبلغا معيناً ، وأن كرامة المنصب تقتضى إعفاءه من الاستيلاء على هذا المبلغ ، فصدرت الإرادة الملكية بمضاعفة المبلغ الذى يستولى عليه المستشار الصحفى من المصروفات السرية ونفذ صدقى باشا إرادة الملك ، .

ويقص على السفير السابق عبد العزيز بدر ، وكان من حاشية الملك القرييين منه وقد تولى مناصب عديدة قبل حركة الجيش التى أطاحت بالنظام الملكى كان آخرها سفير مصر فى روما ، « أن ما من صحفى فى مصر حينذاك الا ومد يده الى المصروفات السرية ماعدا اثنين : هما الدكتور هيكل والأستاذ العقاد .

وفي وزارة صدقي « دعا الملك فاروق بغير رأى الوزارة ولا علمها ، ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها » الى اجتماع « في مزارعه الخاصة بأنشاص وتحدثوا وياهم في سياسة الدول العربية والجامعة العربية . . ولم يحضر هذا الاجتماع لطفى السيد باشا وزير الخارجية . . ولم تعترض الوزارة على ما حدث ، ولم ترد أن تثير أى ثائرة بشأنه » .

وحين أنشئت دولة اسرائيل وافقت الأمم المتحدة انشاءها ، لم يكن من رأى النقراشى رئيس الوزراء حينذاك أن يغامر بدخول القوات المسلحة فلسطين ، « وكان يقول أنه لن يدفع الجيش المصرى الى حيث تكون القوات البريطانية المراقبة على قناة السويس وراء ظهره . .

وعلم الناس بعد قليل أن وزير الدفاع الفريق محمد حيدر باشا ، رجل الملك وياوره الخاص تلقى أمرا من الملك مباشرة فأمر فرق الجيش المصرى باجتياز الحدود الى أرض فلسطين دون أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء « مما يخالف الدستور » أما وقد تجاوز الملك سلطاته الدستورية ، وكان لم يكن في البلد وزارة ولا برلمان « فقد كان واجبا أن تستقيل الوزارة وأن تعلن الى الشعب من فوق البرلمان أنها قدمت استقالتها حتى لا تحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور لكن النقراشى باشا نظر الى الأمر غير هذه النظرة ، فتجاهل ما حدث وتقدم الى البرلمان وكان الأمور تسير في مجراها الدستورية ، وعرض عليه معلومات غير دقيقة أدت الى موافقة كل من المجلسين على اعلان الحرب على اسرائيل » .

وان دل دخول قوات الجيش المصرى وغيره من قوات الجيوش العربية فلسطين للقضاء على العصابات الصهيونية وللحيلولة دون

وجود دولة اسرائيل على ارض فلسطين على شيء ، فقد دل على قصر نظر بعيد بمجريات السياسة الدولية وبقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، كما دل على تفسخ القوى العربية تفسخا. عاد على اسرائيل بكل ما تأمله من مكاسب ، كنت يومها أعمل استنادا للتاريخ القومى بالكلية الحربية (الملكية) وكنت ما أزال ضابطا باحتياط القوات المسلحة، وأقوم بالقاء محاضراتى على فزق تأهيل الضباط لكلية أركان الحرب عن الشرق الأوسط ، وهى المحاضرات التى غدت نواة لاهتمامى بشئون الشرق الأوسط ولتأليف أول كتبي « السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط » وقد قدم له الدكتور هيكل تقديما جميلا مازلت أعترز به أعظم الاعتزاز ، ولم أشأ أن أتطوع للحرب ، وكان مكانى بالكلية الحربية يعفينى من أمر التكليف الذى صدر لبعض زملائى للالتحاق بالقوات المسلحة فى فلسطين ، فلم أكن فى قرارة نفسى راضيا بحكم دراستى للتيارات السياسية الجديدة فى منطقتنا عن دخول القوات المسلحة العربية فلسطين لمحاربة العصابات الصهيونية ، وكنت أعد ذلك اعترافا ضمنيًا بدولة اسرائيل ، وكنت أميل الى قيام المتطوعين بهذا الأمر بعيدا عن الحكومات العربية ، ولتكن حرب عصابات ضد عصابات كما شئنا أن نسمى القوات الاسرائيلية ، وكان الشهيد القائم مقام أركان الحرب أحمد عبد العزيز قد استقال من الجيش واستقال معه عدد من ضباط الجيش المصرى كان منهم اليوزباشى كمال الدين حسين واليوزباشى معروف أحمد الحضرى ، ولحق به عدد من ضباط الاحتياط وعدد من متطوعى مصر الفتاة والأخوان المسلمين المدنيين وقد تلقوا تدريباً عسكرياً قبيل التحاقهم بقوات الشهيد أحمد عبد العزيز . فقد كان من اليسير أن تبقى هذه القوات من المتطوعين تحارب الى مالا نهاية حرب عصابات بعيدا عن أى سلطة غير ارادتها ، فلما تطوعت للالتحاق بالقوات المسلحة قياما بواجبى كضابط كانت الحرب قاربت نهايتها وكانت هدنة رودس بين كلى من مصر واسرائيل ،

والأردن واسرائيل ، وسوريا واسرائيل ولبنان واسرائيل ، كل على حدة بعض ما انتهى اليه إعلان الدول العربية الحرب على العصابات الصهيونية لتكون الهدنة الدائمة بين هذه الدول العربية ودولة اسرائيل (كدولة لها وجودها الحقيقي) .

ولعل الملك عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية كان أبعد الحكام العرب نظرا ، حين عقدت جامعة الدول العربية مؤتمر بلودان في يونيو ١٩٤٦ لبحث القضية الفلسطينية ، فأبرق الى ممثله في المؤتمر الشيخ يوسف يسن ، يوصى بأن تلزم الدول العربية سياسة الحذر والا تغامر بأمر لا تثق بنتائجه « ويتساءل الدكتور هيكل عما اذا العاهل السعودي قد علم من قرارات اللجنة السرية للمؤتمر انها « تبحث وسائل المقاومة الحربية ليهود فلسطين » ويقول ان « ذلك ما يبدو من برقية العاهل النجدي » ولم يكن الدكتور هيكل من أعضاء هذه اللجنة السرية رغم رياسته لو قد حضر الى المؤتمر وقد مثل مصر فيها حافظ رمضان ، وبقيت قراراتها سرا على أعضاء المؤتمر لا يطلع عليه، الا أعضاء اللجنة وأمين الجامعة العربية عبدالرحمن عزام باشا ، ولم أفكر في الوقوف على شيء من هذا السر اقتناعا منى بأن التفكير في أمور عسكرية سيلقى مقاومة من اتجلترا ، الدولة المنتدبة على فلسطين » .

ولعل الدكتور هيكل وقد أمن الا تعرض اللجنة السرية « لأمر عسكري » لم يعن بما كان من قراراتها السرية التي حجبتها عن أعضاء المؤتمر .

وكان لا شتراك متطوعي مصر الفتاة والايخوان المسلمين في حزب المتطوعين التي قادها أحمد غنبد العزيز في فلسطين دلالاته على ما أصبح لمصر الفتاة والايخوان المسلمين من تأثير على مجرى الأحداث ، تأثيرا انتهى بالنقراشنى الى اصصدار قرار يحل جماعة

الاخوان المسلمين في ديسمبر ١٩٤٨ ، ليدفع حياته بعد ايام ثمنا لقراره هذا ، حين اغتاله شاب من شبابها في صحن وزارة الداخلية بين حراسه ومعاونيه ، ولم يمض شهران حتى اغتيل زعيم الجماعة حسن البنا ثارا لمقتل النقراشي وفر قتلته ، وقيل ان اغتياله كان بتدبير من الحكومة التي يرأسها ابراهيم عبد الهادي خلفا للنقراشي

وكان الشوارع المصرية قد بدا يعلن عن سخطه قبل ذلك بسنوات ، وعلا صوته رغم الأحكام العرفية على كل صوت آخر ، تصحبه بين الحين والآخر أعمال عنف أو اجراء صارخ ، فشهدت مصر موجة من الاغتيالات السياسية لم تشهدا من قبل ، كما شهدت من مظاهرات الطلبة والعمال ما اتجه مباشرة الى اعلان سخطها على الملك وسياسته ، وأخذت القاهرة تسمع دوى القنابل والمتفجرات تعلن عن سخط مكتوم واتجاهات لا تدور في فلك الأحزاب القائمة ، فقتل أمين عثمان والشمس لم تغرب بعد مساء ٦ يناير ١٩٤٦ ، ونجا النحاس من محاولتين لاغتياله ، كما نجا حامد جوده وكيل الهيئة السعدية من محاولة أخرى ، وانفجرت قنابل في سينما بمترو في ٦ مايو ١٩٤٧ يوم الاحتفال بعيد الجلوس الملكي ، وقتل احمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات في مارس ١٩٤٨ انتقاما لاحكام صدرت من دائرته على الاخوان المسلمين ، وألقيت قنبلة على اللواء سليم زكي حكمدار العاصمة في حصاره للمتظاهرين بكلية الطب بالقصر العيني في ٤ ديسمبر أودت بحياته وبدأت هذه الأحداث ولا رابط بينها الا ان الغضب قد عصف بالناس جميعا على اختلاف مشاربهم وميولهم ، فقد تعددت الأفكار ، وتباينت الميول ، وان كان اكثرها غائما ولا يدين بتبعية فكرية أو يتحمس لمذهب معين ، ولكنها جميعا « لم تكن - كما يقول محمد زكي عبد القادر في « محنة

الدستور ، - مركزة ولا متجمعة ، كانت أشبه بالموجات الصاخبة ، كل منها تسير في اتجاه ، وكل ماهى في حاجة اليه هو الصيحة التى تربط بينها فإذا هى دوامة هائلة تقتلع الأوتاد . . .

وشهدت البلاد موجة من اضرابات العمال ومظاهرات طلاب الجامعة والمدارس كانت جميعا توحى بمصير قاتم اذ نمت عن اتجاهات جديدة غير الاتجاهات التى كانت تسيرها فى الماضى ، واتسمت بالكثير من العنف والتحدى لم يكن لها من قبل بهما عهد ، فقد أضرب عمال النسيج فى شبرا الخيمة فى بواكير عام ١٩٤٧ ، كما أضرب عمال شركة باتا للأحذية وعمال شركة النسيج بالمحلة الكبرى وعمت الاضرابات عددا من الشركات الأخرى ، وامتد الاضراب الى طوائف الموظفين فأضرب معلمو التعليم الحر فى ابريل ، ونظار ومعاونو السكة الحديد فى يوليه ، كما أضرب المعلمون عن تصحيح أوراق الامتحانات فى سبتمبر ، واعتصم موظفو التلغراف بمكاتبهم فى اكتوبر ، وفى يناير ١٩٤٨ أضرب خريجو المدارس الصناعية فى الجهات العديدة التى يعملون بها ، وفى أبريل أضرب ممرضو القصر العينى ومستشفى قواد ، وكان قوى غربية تدفعها وتسيرها لا تدرى بماهى ولا ما وراءها .

وكان الفزع الأكبر فى اضراب رجال الشرطة فى اكتوبر ١٩٤٧ طلبا لتحسين حالهم ومساواة ضباطهم بضباط الجيش ومعاونى الادارة برجال القضاء وعادوا الى مطالبهم فى مارس ١٩٤٨ ، واجتمعوا فى ناديهم بالقاهرة وأيدهم زملاؤهم فى الأقاليم وأعلن العمال والطلبة تأييدهم لرجال الشرطة وساروا فى مظاهرة يحمل بعض أفرادها أرغفة الخبز فوق عصيهم .

وعلى الجانب الآخر اخذ شباب الجامعة وطلاب المدارس ينظمون صفوفهم منذ عام ١٩٤٥ ، ويدعون لوحدة وطنية وكان من شعاراتهم « المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة »

وكانت مظاهراتهم الكبرى يناير ١٩٤٨ ، أذ خرجت جموعهم من الجامعة في الجيزة حيث عقد الطلاب مؤتمرهم الجامع لمقاطعة المفاوضات والغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان وجلاء القوات البريطانية عن البلاد فوراً . وحصرهم البوليس عند كوبرى عباس وحال دون عبورهم ، وفتح الكوبرى توسطوه ووقعت معركة تمخضت عن خسائر بين الجانبين ، وامتدت المظاهرات الى أنحاء شتى من البلاد .

وبلغ سخط الطلاب مداه في الحفل الذى اقامته الجامعة ليروسي فيه الملك حجر الأساس للمدينة الجامعية في عيد ميلاده في ١١ فبراير ١٩٤٦ ، فحطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بأقدامهم وأشعلوا فيها النيران وتعالى هتافاتهم ضد السراى ، ويروى الدكتور ميكل « عن شائعات تردد أن طلاب الجامعة سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس ، فلما تقدم النهار ، بلغنى أن الأمر لن يقف عند المقاطعة ، وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع . . . وسمعت ظهرا أن محاولات اجرامية تدبر فأتصلت برئيس الديوان وسألته عن الموقف وتطوراته ، وعما اذا كانت الحفلة تجرى وفق برنامجها الأول ، وهل يرى واجبا أن أذهب بوصفى رئيس مجلس الشيوخ فذكر لى انى يجب أن أعد عدتى للذهاب ما لم يتصل بى قبيل موعدها ، ولم يتصل بى ، وذهبت الى مكان الاجتماع فاذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة . وجاء الملك متأخرا عن الموعد المعين ، ثم علمت أن البوليس ضبط فى احدى العمارات أشخاصا بتهمة أنهم كانوا يعتزمون القاء متفجرات على الموكب الملكى ، ولم يحضر الحفل من الطلبة الا من وثق رجال الأمن بهم ، وتم الحفل سراعا فى أضيق حدوده ثم انصرف الملك ، وانصرف الحاضرون كل الى منزله أغلب الأمر . والجو يؤذن بالندى ولم يصعب على رجال الحاشية أن يجدوا من الطلاب من يقدم عريضة ولاء لكتبت بدمائهم وأن يصبح لملك زعيمهم فى سيارته .

ولكن الرأى العام وان اجتمع على السخط والغضب الا انه خضع لتيارات عديدة تفرقها اهواء متباينة يحوطها الأبهام والغموض وان جمع بينها السخط على النظام القائم فقد اختلفت مراميها وأهدافها ، ولم تعد الأحزاب القديمة تصول وتجول وحدها في الميدان فعلا صوت مصر الفتاة ، وقد أصبح فيما بعد، حزب مصر الاشتراكي، واستبدل شعاره القديم « الله ، الوطن ، الملك » بشعار جديد : « الله الشعب » ، وغدا أشد الجماعات القائمة ثورية وأكثرها شجاعة فى ابداء الرأى والحملة على النظام القائم ، واشتد عود الاخوان المسلمين خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها وانتشرت انتشارا واسعا وان بقى اتجاهها السياسى غامضا مبهما فقد غدت قوة تستطيع أن تحرك الجماهير فى أى اتجاه تنشده بعد أن ضمت اليها الهيئات الاسلامية الأخرى منذ عام ١٩٤٧ فى اتحاد واحد ضم اليه معها : جمعية الشبان المسلمين ، والجمعية الشرعية وجماعة أنصار السنة المحمدية وشباب سيدنا محمد وجمعية مكارم الأخلاق ، وجماعة أنصار الحج وجماعة الاخوان الصادقين ، وجماعة التربية الاسلامية وجبهة علماء الأزهر .

وقد حمل الأخوان مغبة العنف الذى ساد البلاد مما أدى الى حلها وترتب على الحل اغتيال النقراشى ثم الثار له باغتيال حسن البنتسلا .

وعلى قدر ما نسب اليها من قوة ونفوذ وعنف أدت جميعا الى التتكيل برجالها فى السجون والمعتقلات فقد ظلت اتجاهاتها السياسية غامضة مبهمة كانت سمة على اختلاف قاداتها فيما بينهم بعد اغتيال مرشدهم العام والتنافس فيما بينهم على قيادة الجماعة، وكان اتجاهها الى العنف فى السنوات الأخيرة التى سبقت دليلا على غموض الرؤيا وغيبية المنهج السياسى عن تفكير أصحابها . وان كنا نعتقد أن مانسب اليها باطل وأن المؤامرة حاقت بها كما حاقت بغيرها وأنها مؤامرة من قوى خارجية .

وولج الشيوعيون الميدان وقد نمت دعوتهم خلال الحرب الثانية وانتقلت من أيدي الأجانب الى أيدي المصريين ، وظهرت مجلة «الفجر الجديد» في مايو ١٩٤٥ يحررها جماعة من الشباب المثقف بمفاهيم لم تكن جديدة على الناس ولكنها أخذت تضيف عليها تجريدات خالية من الحقيقة أو الواقع القائم ، فتتهم الكتاب بانعزالهم عن المجتمع وتفسر الكفاح السياسى تفسيراً طبقياً ، وتدين كل اصلاح أو تطور بالفشل ، وتتجه الى العمال بدعوتها وتراهم سدنة السياسة ، وأن تحريرهم هو دعامة « التحرير القومى » وتروج للثورة بالحض على كراهية الحكومة والنظام القائم والطبقة الحاكمة .

* * *

الا ان الحركة الشيوعية ما لبثت ان بدأت حتى تشرذمت واختلفت جماعاتها العديدة بعضها على بعض وتناقضت في سياستها ومناهجها ، ولكنها « استطاعت أن تتسلل الى التنظيمات الطلابية والى صفوف الشباب الوفدى وان فشلت فى التسلل الى جماعات الإخوان المسلمين ولكنها بقيت هى الأخرى وليس لها منهج واضح أو مسلك سياسى مقنن الا من عوامل الاثارة والتهييج الجماهيرى يحكمه الفعل ورد الفعل ، فكان الخلاف فيما بينها أكثر مما هو بينها وبين غيرها .
مما يدل على ان قوى غريبة قد أخذت تسيطر عليها .

كان التشرذم الفكرى هو السائد دليلاً على الاتهام والفموض ، فظهرت جماعات هشة اتخذت صفة الأحزاب وليس لها من كيان سياسى أو فكرى غير خواطر نشأت فى أذهان أصحابها وقلة من الأصدقاء التفت حولهم ، وشهوة للزعامة لا سند لها ولا عماد ، ولم تشهد مصر فى تاريخها مثل هذه الكثرة من الأحزاب والجماعات السياسية التى شهدتها حينذاك .

ولم يكن هذا التشرذم الفكرى الا دليلاً على ضلال الواقع القائم ، ولكن كيف الخلاص وما هو السبيل ؟

٢٨٥

(ج ٢٥ - الدكتور هيكل)

ورغم هذا التشرذم الفكرى الذى يراه محمد زكى عبد القادر « أشبه بالموجات الصاخبة » فإنه كان يجمع على أن مصر لم تمر بفترة أقسى مما تمر به ، فلم يعد الأمر قاصرا على التدهور السياسى ، والانهيار الاقتصادى ، وكبت الحريات والعدوان على الدستور ، والترف تعيش فيه قلة ، والفقر يعصف بالكثرة العظمى بل عداد الى استهتار بكل القيم والمأثورات التى فاخرت مصر ، فالصحف تعلن « أن الملك سيسافر الى اوربا متنكرا بسم فؤاد باشا المصرى » ، فى وقت مازالت هزيمة جيشه فى فلسطين تثير المرارة فى النفوس . وتشهر بها الدعاية الصهيونية فى اوربا ، فلا يتوارى فى بلده ، ويختار مصيف دوفيل بفرنسا مقره الرئيسى « وجعل نادى هذه المدينة - كما يقول الدكتور هيكل - مكان سمره وسيره ولعبه القمار كما كان الحال فى نادى السيارات بالقاهرة ومالبثت غانيات باريس والفاثونات الدوليات حين عرفن ذلك أن شرع عدد كبير منهن الى دوفيل مؤمنات بأن ملك مصر يريد أن يقضى صيفه فى مرج ومسرة . وزادهن ايمانا بذلك ان دعيت الراقصة المصرية «نامية جمال الى دوفيل لتبعث برتصاتها الى هذا المجتمع المصرى الفرنسى الدولى الذعمة والنعيم ، واوفدت صحف فرنسا وصحف اوربا وصحف أمريكا مراسليها الى المدينة الراقلة فى حل هذه البنبجة الغناء لموافاتها بانبا الملك الشرقى ومغامراته » .

« واخذت الصحف فى ارجاء العالم تنشر من انباء الملايين التى يكسبها فاروق أو يخسرها على مائدة القمار ، ومن انباء الحفلات التى تقام لمسيرته ، ومن انباء مغامراته ما فتح العيون فى العالمين القديم والجديد واسعة على هذا الملك الشاب الذى أعاد فى القرن العشرين وفى قلب اوربا ، صورا أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة » .

وانتهزت الدعاية الصهيونية هذه الفرصة للتشهير بملك مصر ،

ولم تكنف بأنباء دوفيل وتجسسيتها بل لجأت الى حياته الزوجية
فحاكت حولها قصصا زادت بها استهتار الملك بروزا ووضوحا .

وكانت تلك هى قمة الاستهتار أو الجنون وتحدى المشاعر
العامة . فلم يعد هناك من يحمل ذرة من حب لهذا الملك السفيد الذى
أصبح عدوانا سياسيا لبلد يزرى بكل من ينتمى اليها « حتى كان
المصريون المصطفون - كما يقول الدكتور هيكل - يخلون فلا
يذكرون جنسيتهم لمن يسألهم عنها ، وقد لمست ذلك بنفسى اذ كنت
بباريس عائدا من مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذى عقد ذلك العام
بدبلن عاصمة ايرلندا ، فقد اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند
أحد أصدقائى المصريين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت
عن فاروق فطاطات راسى ، واطلعت كذلك على بعض المجلات الأمريكية
فاذا هى تنشر عن حوادث فاروق وتصفه بأقبح الصفات ، ورأيت فى
بعض مسارح باريس تعريضا بالملك الشاب ومغامراته يندى له الجبين ،
وسمعت من بعض معارفى ، رجالا وسيدات ، ما ووجهوا به حين عرف
محدثوهم انهم مصريون . فأنرت ألا أتعرض لمثل ما تعرضوا له » .

وعاد الدكتور هيكل الى مصر فرأى الأمور تزيد سوءا ،
وفشلت مفاوضات النحاس مع الحكومة البريطانية كما فشلت
مفاوضات صدقى والنقراشى من قبل ، وقامت وزارة النحاس من
جانبها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وأخذت تواجه ما ترتب على إلغائها من
تبعات حتى كان حريق القاهرة فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ فأقيمت وزارة
النحاس ، وألف على ماهر الوزارة الجديدة فلم تمكث فى الحكم أكثر
من خمسة أسابيع وخلفه نجيب الهلالي فألف وزارة مستقلة عن
الأحزاب لم تمكث هى الأخرى طويلا ، وعهد الى حسين سرى بتأليف
الوزارة الجديدة واشترك فيها كريم ثابت وزيرا للدولة ، وكانت
أزمة نادى الضباط وبدا فيها خروج الضباط على الملك ، مع ما كان
من رعايته لهم وتقريبه منهم ، حتى كان يزور ناديتهم « بين حين

وآخر ويتحدث الى الضباط والى من يحضر من زوجاتهم فيه حديثا تشويه المودة ، بل كان لا يابى أن يمزح مع الضباط ويسألهم عن أثر نكتة وان أباهما مألوف الأدب والذوق فإذا ذكرت أمامه قهقهة ضاحكا منها ، وأظهر اغتباطه بها وبقائلها « ٠٠ »

وكان الدكتور ميكل - كما عرفنا - قد أثر الابتعاد عن المناصب الوزارية منذ وزارة أحمد ماهر الثانية واختار أن يكون رئيسا للشيوخ حتى صدرت مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ بتنحيته وباخراج شيوخ وتعيين شيوخ ، جدد ، ولكنه بقى عضوا بالمجلس فلم تتناول المراسيم اسقاط عضويته .

أترأه يستقيل من عضوية المجلس ؟ هذا ما شغل تفكيره وأثار حيرته بين أن يقدم فيستقيل « احتجاجا على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ٠٠ ولو أنني فعلت لأبرأت ذمتى وأرضيت ضميري » أم يبقى ، وقد رأى البقاء ، ولم يفكر في الاستقالة حينذاك ، وقد فكر فيها من قبل وهم بها يوم أعد الملك « وليمة كبيرة في قصر عاديين دعى اليها المصريون والأجانب احتفاء بمولد ولي العهد ، وأمر فلم يدع اليها من وقعوا الكتاب الذى اشتركت أنا ودسوقي باشا في توقيعه ٠٠٠ وبدأت الصحف تنشر بعد ذلك أن الحديث يجرى حول رئاسة مجلس الشيوخ . وشعرت بأن موقف الحكومة وموقف القصر ازائى ليس فيه من معنى المودة والتعاون ما كنت أشعر به من قبل . عند ذلك عاودتنى الحيرة : أستقيل أم ماذا ؟ ومر بى صديقى بهى الدين بركات باشا وحدثنى فى الموضوع وأشار على ألا أستقيل وأن أدع غيرى يتصرف بما يشاء ٠٠ ومن بعد ذلك مر بى الدكتور حافظ عفيفى باشا وأشار على بمثل هذا رأى ، ثم مر بى غد ذلك اليوم استاذى لطفى السيد باشا ، وأشار على بمثل ما أشارا به ، وجاءنى دسوقي أباظة باشا يوم ١٢ يونيه وأخبرنى أنه قابل حسن باشا يوسف أمس ذلك اليوم وتحدث اليه فى موضوع الاستجواب

وما حدث من عدم دعوتى ، فقال له رئيس الديوان الملكى بالنيابة ان الامر قد أصبح بيد الحكومة ، وانها هى التى تقترح فيه ما تراه ، وجاء الى رئاسة المجلس فؤاد باشا سراج الدين وجرى بسالته رآيه ، رأى صديق قديم ، فأشار على بعدم الاستقالة قائلاً : انك ان استقلت وأردت ان تقابل جلالة الملك فقد لا يقابلك ، بينما هو يقابلك اذا طلبت هذه المقابلة وانت رئيس الشيوخ . عند ذلك رأيت ان ادع المقادير تجسرى فى اعنتها ، وان أيقنت ان الأمور لابد ان تتمخض عن شىء لا أتبينه » .

أما فى هذه المرة ، فلم يفكر فى الاستقالة ، وان رأى أنها هى الوسيلة التى يدفع بها هذا الاعتداء على الدستور « لكن أحدا من اخوانى لم ير هذا الرأى ولم يدعنى لسلوك هذا الطريق ، والذين أشاروا على بالآلا أستقيل من رئاسة المجلس حين أغفلت دعوتى الى مأدبة ملكية دعى اليها رئيس النواب « ويعترف بأنه يحمل « حاندا من التبعة عن هذا الموقف السلبي الذى وقفته المعارضة » .

ولا يرى لنفسه عذرا عنها ، لاعتبار رأيت فيه مصلحة مصر ، ذلك هو عضويته باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى تمتد الى صيف سنة ١٩٥١ « أى الى سنة وثلاثة أشهر بعد هذه المأساة الدستورية » وكان من تقدير زملائه فى اللجنة له « ما أفادت مصر منه فائدة جليلة » ورأى فى اكبار « مسيو بواسييه » لجهوده فى أعمال اللجنة ما يحول بينه وبين التفكير فى الاستقالة ، وكان « مسيو بواسييه » قد بعث اليه بخطاب يشيد بجهوده ويعبر له فيه عن عرفان المكتب و عرفانى الشخصى لما أبدىتموه من اخلاص نحو قضية الاتحاد خلال سبنى رياستكم ، فبفضلكم ساهمت الشعبة المصرية بنصيب ممتاز فى أعمال الاتحاد ، كما انكم تركتكم طابعكم الشخصى فى عملنا ان أريتم حجر الأساس فى اعلان مبادئ الأخلاق الدولية

٠٠٠٠ على أنكم بوصفكم عضوا في اللجنة التنفيذية ، ستوالون الاشتراك في أعمال الاتحاد اشستراكا وثيقا ، اذ أنكم ستدعون الاجتماع مع زملائكم حتى نهاية مدة عضويتكم » ٠٠

كان الدكتور هيكل حريصا على هذه العضوية . فلو أنه استقال من المجلس لسقطت عضويته وتولاها غيره ، فان تولاها مكانه رئيس المجلس أو من تختاره اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية المصرية ، وما يترتب عليه من اعتراف شبه دولي بمشروعية ما حدث « يستغله في مصر من اعتدوا على الدستور هذا الاعتداء المنكر . ويزعمون أن الهيئة البرلمانية الدولية أقرت تصرفهم » أما اذا انتخب غير مصري مكانى كان ذلك تجريحا لمصر لا ارضاء . وكان الى ذلك تخديعا لحق كسبته مصر لا تطمئن نفسى الى ضباعه » ٠

وبقى الدكتور هيكل يمثل مصر في الاتحاد البرلماني الدولي . يشارك في مؤتمراته السنوية التي يعقدها في الدول المختلفة وكان له فيها من الأثر ما أشار اليه « مسيو بوسيه » في كتابه اليه . بينما كانت الأحداث في مصر تسرع بالنظام القديم الى النهاية ، وكان حريق القاهرة واقالة النحاس نذيرا بنهايته . كانت العلاقة بين الملك والأحزاب قد انفصمت تماما ، وغدا الأمر كله للملك ولحاشيته من الرسميين ومن خدم القصر ورجاله المقربين من أمثال « أدون جهلان » و « الياس اندراوس » وكان هؤلاء أعلى صوتا وأكثر نفوذا على الملك من الرسميين وعلى رأسهم رئيس الديوان .

وقد فشل الملك أكثر من مرة في أن يؤلف وزارة قومية يجمع فيها بين الأحزاب برئاسة خاله شريف باشا صبرى عليه يضعهم جميعا في سلة واحدة يضعها تحت جناحه ، مما يفسره إشارة الملك على بتأليف وزارة قومية وعلى « اسماعيل صدقى » و « ابراهيم عبد الهادى » بتأليف الوزارة قومية .

وكان يعنى بتأليف وزارة قومية ان يشارك فيها الوفد ، فقد حكمت الأحزاب مؤتلفة من غير الوفد منذ عام ١٩٢٧ ، فلما انفرد الوفد بالحكم فى وزارته الأخيرتين كانت الوزارة وغدية خالصة تختصم الأحزاب الأخرى وتختصمها هذه الأحزاب ، ولعله كان يرى فى قيام هذه الوزارة القومية القدرة على كبح جماح الشارع السياسى بعد ان تسلمت اليه التجمعات الأخرى من الاشتراكيين والأخوان المسلمين والشيوعيين فضلا عن التجمعات العمالية التى أخذت تسفر عن وجودها . وقد كان الوفد ومازال أقوى الأحزاب فى تنظيمه الحزبى وفى قدرته على إثارة الجماهير . وكان هو الحزب الوحيد الذى استطاع أن يستعيد كيانه باسم « الوفد الجديد » بعد ربع قرن من حله رغم التأييد التى فرضت على قيام الأحزاب الجديدة . وكان هو القادر وحده للتصدي للتجمعات الجديدة .

وحين أفسحت السراى الطريق لعودة الوفد ، وسمحت بإجراء انتخابات محايدة ، كان فوز الوفد سباحا فالف النحاس وزارته الأخيرة وقد حامل فيها ان يتقرب من الملك ، وأعله أراد أن يطمئن الملك الى سياسته تجاهه بعد ان هاله فوز الوفد بالأغلبية الكاسحة ، وكانت آيته تسليم الوفد باصرار الملك على تعيين الفريق محمد حيدر وزيرا للحربية ، وهو ما لم يكن من تقاليد الوفد من قبل ، ويرى الاستاذ محمد زكى عبد القادر فى « محنة الدستور » انه كان « خسارة أخرى ، وخسارة خطيرة من وجهة النظر الدستورية » .

وبالرغم من استسلام الوزارة الوفدية لرغبات الملك ، فانه عجز عن اكتساب ثقته ، فأقيلت وزارة النحاس مع حريق القاهرة ولم يكن هناك بديل يستند الى قاعدة حزبية أو شعبية ، فالأحرار الدستوريون والسعديون والحزب الوطنى والكتلة الوفدية قد أحرقوا مراكبهم أمام السراى عندما تقدموا بعريضتهم المشهورة الى

الملك ؛ يدينون فيها رجال الحاشية ويغمزون فيها الملك بتصرفاته مما أخذت الألسن والأقلام تردده داخل البلاد وخارجها من « أنباء هذه المساويء وغيرها من الشائعات الذائعات التي لا تتفق مع كرامة البلاد حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغرة في الأفواه ، وأمسيت صحافة العالم تصورنا في صورة شعب مهين يسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه اليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منظوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسلكها الا بقية من أمل يعتصم به الصابرون » .

. وبلغ من « غضب الملك على الذين وقعوا هذا الكتاب » أن « احتفظ بأصله في حافظة جيبيه مخافة أن تنازعه يوما فكرة التسامح معهم ، فتصدما تلاوته عن الاستجابة الى مثل هذه الذريعة » وأبى أن يدعو الى الوليمة التي أعدها « في قصـر عابدين دعـى اليها المصريون والأجانب احتفاء بمولد ولي العهد . . من وقعوا الكتاب الذي اشتركت أنا وديسوقي باشا في توقيعه » .

وما كان للملك أن يهمل دعوة رئيس الشيوخ أن امر الا يدعى الموقعون على العريضة ، فلم يكن منهم من يشغل منصبا رسميا غير الدكتور هيكل ، ويذكر الدكتور حافظ عفيفي ، وكان يشغل منصب رئيس الديوان ، في لقاء بالدكتور هيكل « انه قضى أكثر من نصف ساعة يحاول عبثا اقناع الملك بدعوتنا الى هذه الوليمة التي دعى اليها المصريون والأجانب . . . وقد يضطر يوما الى الالتجاء اليها اذا قضت الظروف بتنحي الوفد عن الحكم » ويقول أن « الملك أخرج العريضة من حافظة جيبيه ، وقال : ولكنهم أهانوني » .

ولم يجد الملك بعد اقالة النحاس من يكلفه بتأليف الوزارة ، وحين قبل علي ماهر أن يؤلف الوزارة الجديدة من وزراء غير حزبيين ، وكان على ثقة من قدرته على مواجهة الموقف المتردي ،

لم يحتفل عبث السراى فاستقال حانقا ، ولم يكن حظ خليفته أحمد نجيب الهلالي خيرا من حظه فاستقال بعد أن فقد التعاون مع الحاشية ، وجاء حسين سرى فلم تبق وزارته غير عشرين يوما ثم جاء الهلالي مرة أخرى فلم يصبح على وزارته الصباح حتى كان الجيش قد استولى على السلطة ، وكانت نهاية النظام القديم ، لم يكن للدكتور هيكل دور فيه ، فأب الى كتبه وأوراقه والى عالمه الفكرى خالصا له ، ولم يمهل القدر غير سنوات أربع وأشهر قليلة اذ انتقل الى رحاب الله صباح السبت ٨ ديسمبر ١٩٥٦ .

* * *

الفهرس

رقم الصفحة

٣	مقدمة
٩	اللقاء العسير
٣٩	اليقظة والاستواء
٧٧	معالم الطريق
١١٥	البداية
١٢٢	حصار الثورة
١٥٧	شبان وشيوخ
١٧١	من عهد الى عهد
١٧٧	معركة الدستور
١٩٩	بين حقبتين
٢٠٧	الحزبية والتحزب
٢١٥	معارك صحفية
٢٢٧	حصار الخطأ
٢٤٧	الدكتور ميكل والائتلاف

الصفحة

٢٦٣	• • • • •	حـراع الاضداد
٢٧١	• • • • •	الاوتوقراطية تحكم
٢٨٢	• • • • •	سيفونية المعاهدة
٢٩٢	• • • • •	الدكتور ميكل والمعاهدة
٣٠٧	• • • • •	مصر بين عهدين
٣١٩	• • • • •	في وزارة المعارف
٣٣٧	• • • • •	أيام عصية
٣٥٣	• • • • •	رئيس الشيوخ
٣٦٢	• • • • •	بداية النهاية

رقم الايداع ١٩٨٨/٥١٢٤
الترقيم الدولى ٣ - ١٨٦١ - ٠١ - ٩٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب

اتصلت حياة الدكتور محمد حسين هيكل بما حياه
الله من مواهب تعددت وتباينت حتى غدت معلما
لنهضة متكاملة من تاريخ مصر في القرن العشرين .
وقد شاء له القدر أو الموهبة وان كانت الموهبة هبة
مقدورة أن تتصل حياته صحفيا وكاتبا وسياسيا
بتاريخ جيله أشد اتصال بما لم يتسن لغيره من كتاب
جيله ومفكره .

فكان الرائد وكان البشير في كل ما مضت به
حياته في تاريخ مصر المعاصر .